جمهوری اسلامی ایران
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب: حاشیه مطول
مؤلف: چلبی
مترجم:
شمارهٔ قفسه: ۳۶۷
شمارهٔ ثبت کتاب: ۲۱۲۰۹۰

[illegible] بر گردن طفل بندند [illegible]

الحمد لله ۱۶	رب العالمین ۲	الرحمن ۳	الرحیم ۱۳
مالک یوم الدین ۵	ایاک ۱۱	نعبد ۱۰	وایاک ۸
نستعین ۹	اهدنا الصراط ۷	المستقیم ۶	صراط الذین ۱۲
انعمت علیهم ۴	غیر المغضوب ۱۴	علیهم ۱۵	ولا الضالین ۱

۱۶	۳	۲	۱۳
۵	۱۰	۱۱	۸
۹	۶	۷	[illegible]
۴	۵	[illegible]	[illegible]

۱	۵	۴	عو
۱۴	۶	۷	۹
[illegible]	۱۵	۱۱	٥
[illegible]	[illegible]	۲	۶

سه	۱۲	ع	ر
ط	و	ه	ن
د	ط	ا	ند
ه	ی	ح	ا

بر بازوی چپ بندند

۱۶	۳	۲	۱۳
۹	۱۰	۱۱	۸
۹	۶	۳	۱۲
۳	۱۵	۱۴	۱

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله رب العالمین الرحمن الرحیم	[illegible]
اهدنا الصراط المستقیم صراط الذین انعمت علیهم غیر	[illegible]
المغضوب علیهم ولا الضالین	[illegible]
ایاک نعبد وایاک نستعین	بسم الله الحمد لله [illegible] الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه
اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا حينئذ اراده معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا
…ئق المعاني مسائل الفن الاول ونحمل الحقيقة على المعنى
…ماهية الشيء ما هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم
…ادي جزء منه مسائله بجمع الحقائق لا ساعده لان حقيقة العلم
…الجواب تبدل علم المعاني بحسب الازمان وبجميع ما سواه عالم
…ن المسائل واذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم سواه هو العالم
…اعتبار الحال تعسف ودقائق البيان مسائل الفن الثاني
…او اصله الدقة صفة الالفاظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو
…يان الا ان الحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال
…ان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ما سيأتي في مفتتح الفن
…ان لعب في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان
…لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين اجيب بانه اشار
…خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمي البيان
…يكون دقائق البيان اشارة اليه ايضا واشار الدقائق بالنسبة الى
…لان وجوه تحسين الكلام … فيه انما يعد محسنة بعد رعاية
…كان فيه ايضا زيادة … المعاني ويحتمل ان يراد به

بحقائق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حقائق الشيء او حقيقته
وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل
مصدر بان الشيء اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه يناسبه ثم جعل اسما لما به تبيين
كاللفظ لما تلفظ فعلى هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى والهام
دقائق البيان الى افاضته فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص الاشعار
بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها
اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي و… بتفاوت ذلك واضح وخصصنا
ببدائع الايادي وروائع الاحسان الاصل في لفظة … صوص وما تفرع منه
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاص …
لدون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني …
في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين …
جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع …
جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في …
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول و…
بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي …
كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الا…
الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلا وقال الاخفش بل بعكس … المفتاح
ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا … رابعة
من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الر… زيادة
فكانه مبني على تاويل كل … التعطيه لما نستذكره من ان … اما جمع رابع
اجراؤه مجرى الاسماء … دبا ان فاعلة صفة اذا … العقول جمع

على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان
رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن حكمته نظام العالم على وفق ما
اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة على الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل
على وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا
ما ينتظم امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبة وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم
لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه بمعنى ... الاضافة
او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتقن حكمته اما استيناف
جوابا عن سوال نشاء من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقائق المعاني وتوجيه الجواب
... العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الالهام حقائق المعاني ودقائق
...دل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون
...ربط كما سياتي انشاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها
...ل الجواب عن السوال وعن الثاني لكمال الاتصال بينهما فكا...
... المغايرة المفتقرة الى الربط لكن محدش هذا الوجه ما سيذ...
... الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف
... المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر با
البعيد ... كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد براءة
فرق ا... الاتصال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل
وبه ... اف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرأفة الرحمة كذا في
المجمل ... الرحمة ولاجتماع الرؤوف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن
المجيد مع ا... على الثاني تعويضا فالا... القرآن ما نقله الامام الرازي
عن الفعال من ار... الى رحمة مخصوصة و... ازالة الضر فذكر الرحمة

بعدها ليكون اعم والشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناس والافضال
الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء
او لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل
من النباء وهو الاخبار يقال نبا وانبا ونبا اي اخبر وجمعه نباء ككرماء كما في قوله يا خاتم
النباء انك مرسل وجمع ايضا على انبياء وتصغير نبيئ على وزن نبيع ذكره الجوهري
ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع
من الارض كذا في الصحاح الارتفاع لنبيه لصفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز
في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لم ... بناء
على تاويل بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والاول قد صرح هو ايضا بانه
في مفصل وايضا قد صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به و
عليه ثم البدلية وما جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ر...
ان المقصود الاصل ههنا ايضاح الصفة السابقة و...
العكس ضرر من سع صفة محمد لا لبنيه والا لقدم على عطف
بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات ال...
خرج والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الضو... ...س بعضهم
ضنصى على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسما... ...العين
المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كا... ...ي بالجهل
الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح ... لانباري
اللسن الفصاحة في الشـ... ...لك في الخير والله اعلم ... ...يعني الكرم
والدوحة اللسن لا مبد... ...ن آدم او ابراهيم او اسمـ... ...سلام بيانية

ان فضل المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير
لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق
على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق وجد تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع
امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك
الشيء بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب
ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان
المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الذي الاصل للصدق وهو
الانباء على الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو
من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال وضوحه انما هو برواية الآل والاصحاب و
آرائهم ... ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث
... مطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة
... قي اعني التلالؤ والاشراق الاضاءة والدين موضع الهي
... للجود الى الخير بالذات مضاف الى الله تعالى لصدوره عنه
... ور منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكر
... والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي
الظلمة ... يراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية
ظاهرة ... الضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى
وهـ... والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور
ضوء ... ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور
السموات و... ت حبير بان هذا مبني على ... في الآية الكريمة وقد جعله
على ذلك والنعـ... ل الشك ولهذا لا يوصـ... الى وفي تفسير القاضي

ان التيقن اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وقد يحدث او يشكل قوله تعالى
لئن ونهاية اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة
ايضا من اللطائف في الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مكانه روما للاختصار مع الربط
الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما
والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم ولحق بمعنى اليق والاستيجاب
الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات و
التصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري
والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظ ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني
تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي
وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده على وسبقها على التحلي وهو خبر ... المعطوف
عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين ... كان من
عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التر...
الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشار...
قولك وزيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ...
بد فيه من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه ا... ...وف
عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله ... ...ر بالخبر
عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة ... ...مال
المعنى لا ينافي القصد في الظ الى ربط المجموع بالمجموع ويراد ا... ...عتبار
المذكور بالنسبة اليه ... في عرف الخاصة علم يتعا... ...ون المقصود
منه ذلك العمل سواء ... علم لا وّل لا ول هو المس... ...ه في عرف العامة

وقد يقال لكل علم مارس الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكت والنكته وهى
الدقيقه سميت بذلك لتاثيرها فى النفوس من نكت فى الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب
او نحوه او لحصولها عالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا ويقال لها اللطيفه اذا
كان تاثيرها فى النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط كالانسيما علم البيان لا لنفى الجنس
وسى مثل سى وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا
كان مفردا ما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما فى قوله تعالى ايما الاجلين قضيت
او بدل من ما وهى نكرة غير موصوفه اى لا مثل شئ علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقبح فى اطراده لزوم اطلاق
ما على ذات من يعقل وهم يابونه وعلى الوجهين ففتحة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب
على انه اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما سقدير التنوين وهى كافة عن الاضافه
... او قيل على الاستثناء فى الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان
... النقاد يز خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل البيان
... حقائقه احق بالتقديم من التحلى بحقائق غيره وعنده ما خبر
... ضافه من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفه وجوابه انه
اما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه فى لا رجل
... كان مرتفعا به لا بلا النافيه فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى
... امع انها مراده ولهذا لا يتفاوت المعنى كما فى قوله تعالى تالله
... ن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما
... وقد تخفف اليا مع و... ... حذفها وقد يقال لا سواء
... جل عليها فى بعض المواضع ... سيما يوما بدارة جلجل

قام من ...
وقد ...
تفتق ...
بلا لا لا نظ ...
مقام لا سيا ...

اعتراضيه ذكره الرضى وقيل حاليه وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقه صرح
به الرضى وقد تحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فيكون
منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى و
خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا
راكبا وكذا فى زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التى بعده للحال وقيل عاطفه على مقدر
كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجئ الواو وقبلها كثيرا الا ان المجئ
اكثر ثم المراد بعلم البيان المعانى والبيان والاضافه بيانيه والمطلع اسم فاعل من الاطلاع
ونظم القرآن على ما سياتى تاليف كلماته مترتبة المعانى متناسبة الدلالة على حسب ما يقتضيه
العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفه السابقه اعنى الاطلاع على نكت
نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل
الا فى العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لا نه عارف ولا يخفى كما كنه و...
بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان ...
لانه موصوف بذلك وكلما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفه و...
لكشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قو...
... وبتله والتاويل فى اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف ...
... الصرف فالتضعيف للتكثير فالمراد ههنا صرف اللفظ الى ما ...
من التشفر وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار ...
للابصار وفى الاصطلاح قال الرازى فى شرح الكشاف بيان معـ...
النبى عم اوعن الصحابه ... عنهم وهو التفسير واما
التاويل وفيه بحث ... المحتملات بالادلة العـ...

... لا هو
... مقلوب
... الاعيان
... ل عن
... عربية وهو ...
... ن العقليين اذا ...

لا بالنقل ولا يجب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير
ان المراد على كل شئ مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال فى الكواشى التاويل
ما يتعلق بالدلالة والتفسير بالروايه وفيه بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل
الى الروايه غالبا بالآحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف
الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هى طريق بيان المعلوم اى المشاهد
سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للمروى له اما الصرف
عن الظ فليس من حيث هو طريق العلم كذا فى تفسير الفاتحه وحاصله ان التسمية بالتفسير
والتاويل ناظره الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل
من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا
باطنا واعترض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى له معنى واحد وهو المراد والموضوع
له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى
... اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر فى القسمين فايق عال تبيان مصدر
... القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه و...
... ان يحتوى على كنه الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان
... ان فكانه مبنى على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثرى
... لين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التى تدل
... الجليد مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن
... للبين وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء
... او على تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظائره بل هى باقيه
... عدل بناء على ما ذهب الـ... حب من عدم اشتراط اشتقاق
... القرآن لجيئها على نهج الـ... دلائل الاعجاز واسرار

لا كما او ...
على زيادة ...
وحا ...
الكتب ...
على المصدر ...
فى النعت وترك ...

البلاغة النكات الدقيقة الموجودة فى نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذى
يستدل به على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة على الشئ
وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز تبيانه النكت الكثيرة التى تشتمل عليها النظم القليل كقوله
تعالى ولكم فى القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما
يعمها وغيرها عما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام
على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله قال الجوهرى التلخيص التبيين والشرح و
فى النهايه يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير اجب
واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المشكل
ولهذا اضاف اليه الغوامض مع اتحاد هما فى المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه
الاضافه تنبيه على المبالغه فى الاشكال كما ان فى امثاله من خيار الخيار وعيون العيون
مبالغة فى المختاريه والمعضل من اعضل الامر اذا كان معلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلنى
فلان اعيانى امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص فى الماء
وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفوائد جمع فريده وهى ... الكـ...
وفى تشبيه الاطلاع على ما فى كتاب الله من الاسرار والدقائق با...
البحر استصعاب له ولا يخفى لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعـ...
او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت ا...
مثله واضاءت يتعدى ولا يتعدى والمصباح وقوله الى ا...
والمراد به ههنا القوة العاقله والحركات الفكرية الشبيهة با...
متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادى والاضاءه او ...
اذا جوز حذف الموصول ... ... كما قيل وموصلا و ...
التاويل مظلما مختلجا ... يهتدى به اليها مناسب ...

... ما سبق
... ضوء واضاءت
... ل السراج
... ر التاويل
... الموصل
... وصول الى انوار
... فايق اليه فيما

سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد
والاكباد جمع الكبد اذا الكبد كالكذب والكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ
والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق واللباب جمع اللب وهو خلاصة
كل شيء وضفى اى كثر وتم والاظهران المراد باثار تراكيب التنزيل مايتناول لخواصها ومزاياها
لا المعاني الوضعية فقط وهى فى الاصل بقايا من رسم الشيء وكثرتها هنا العلم بالنظر
الينا عذب اى طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه
كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب كلجين
الماء والصفاء بالمدخلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف فى الفقرتين اضافى
بالقياس الى سائر العلوم لايدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن
على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح والخصائص جمع خصيصة
وهى الفضيلة والسبق التقدم ومافى وما وصف مصدرية ومازعم السهيلي من ان الفعل
بعد ماهذه لايكون خاصا فيقول اعجبني ما يفعل ولا تقول اعجبني ماخرج غلط يشهد به
تنزيه [illegible] الكتاب المجيد اوموصولة بتقدير به ولا تقدير فى الاول لان ما المصدرية حرف
عند [illegible] وابي بكر لايجوزان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية
مافى قوله [illegible] اتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها
كما زعمه ابن [illegible] عترض به عليه بل يبنى على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى الصحاح
مثل قوله [illegible] فوه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اتراقهم مع ظلمهم والا
كف [illegible] ان الواصف المبالغ لايدرك فضائله وان كان متوغلا عن
كل وصف [illegible] وصفه الى غير النهاية ثم لايخفى مافى هذا القرائن ايضا من اللطائف
البيانية ثم انه [illegible] معطوف على قوله فانه كشاف [illegible] لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
اعنى وقوع هذه [illegible] ى هذه الجماعة عن مضمون [illegible] وهوان تناقضه بما ذكر

من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه
تعليل لماسبق والمعطوف لايصلح لذلك فالحق انه من عطف القضية على القضية و
المعطوف عليه مجموع على الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لاسيما آه وذكروا لايدرى
تاكيد على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرا جمع اسير على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول
بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به المفصل والاسير عظم
من الاسار وهو القد سمى الاخير بذلك لانهم كانوا يشدونهم بالقد يقال اسرت الرجل
اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده
ثم استعمل فى معنى بكله الظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح
الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش
طفوقا وطفيقا طفق يطفق كجلس يجلس كذا فى شرح الرضي والتعاطي التناول اعنى الاخذ
باليد فهو مناسب لقوله فى ايدى جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوقيف الاحكام و
التسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل
لحديث اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل فى قوله تعالى
ونادى نوح ربه فقال الاية يحومون اى يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر
لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لماسبق او استيناف كانه قيل كيف تعاطى من عرتوثيق
فاجاب به فان الاستيناف البياني لايلزم ان يكون جوابا عن سوال بعد السالة كما ستيضح
فى بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لايسمعون من قوله تعالى [illegible] كل شيطان
مارد لايسمعون يجوزان يكون استينافا جوابا عن سوال عن [illegible] لحفظ
منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف [illegible] لا
لوسال لم يحفظ من الشيا [illegible] جيب بانهم لا يسمعون لم [illegible] بين والتحرير
تهذيب الكلام وتقديم [illegible] منى بالكتابة كما ان النقش [illegible] سارة ومقاصد

الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفى الحديث نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
تركا على ماكانا عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا [illegible]
الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال [illegible]
تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحا [illegible]
والربقة على مافى شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى [illegible]
فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من [illegible]
خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور [illegible]
على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد [illegible]
له ربقة يشدبها بهيمته يسرح اى يرعى ويفسر السرح ههنا [illegible]
كما ينبغي بل الاول تفسيره بالسوم سامت الماشية سوم سوما اى رعت [illegible]
اخرجتها الى الرعى نعم قد يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لايخفى [illegible]
جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة
وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انه على تقدير [illegible]
عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولايتجاوزون الى تحقيق الحقايق [illegible]
المقصود وهو [illegible] فى الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع [illegible] التحقيق
فى [illegible] ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع [illegible] التعصب
واحد [illegible] ورمزا الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر [illegible]
الحقايق على [illegible] يعاينونها بابصارهم ولا يبعد [illegible] كون هذا ادخل فى الذم [illegible]
ذكره ذلك القا [illegible] الغشاوة بالحركات الثلث [illegible] الغطاء وفتح العين

[illegible]
[illegible]
[illegible] وهو داء فى العين [illegible] الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح
[illegible] التعصب من العصبية بمعنى الحمية وغشاوة التعصب كربقة التقليد
[illegible] والبصائر جمع البصيرة وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الراس شبهها بالمرايا
[illegible] فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش
[illegible] الاصل فالخفية [illegible] ثم اطلق على محل وهو القلب كل بضاعتهم بيان
[illegible] والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادى فى الخصومة وقد
[illegible] لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة فى الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه
[illegible] والصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد
[illegible] فهيهات اى اذا كان حالهم ماذكر بعد تنبيهم وهو اسم فعل يجوز فى آخره الفتح
[illegible] كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات
[illegible] العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق مواصل ومانقله صاحب الموصل عن الشيخ
[illegible] الامكررا معوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولاعرو فان الجواد
[illegible] قالوا التنوين الآخر مفرده وتاء وهاء للتانيث كغرفة ولذلك
[illegible] الوافق هاء فيقول هيهاه والفها مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف
كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء
[illegible] والرمز فى الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان فى
الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا قصد [illegible] الامر
الذى هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه [illegible] مر
كذلك فانه يطلب ويقصد والتفهم [illegible] التفهم والتحديد الابصار بنظر [illegible] عان و
المراد بها ههنا النكتة [illegible] مكانها كناية عن خفاء [illegible] لزامه اياه ثم
ايثار او على الواو فى [illegible] عن عموم النفى كما ذكر فى [illegible] ولا تطلع منهم اثما

اوكفورا والى ما قضيت شروع فى سبب تصنيف فى الفن وانتقال من بعد الحالات المتعلقة
بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية لمضمونها والعرط الحاجة
وفضاوه استيفاوه واجلت من الاجالة وهى الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته
اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله واثارها
على السهام مناسب لما سلق من فضايل الفن الاشعارة بان التمام بهذا الفن او محمول على
التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذى سهام فاشبهاله وطا
الاجالة كناية وتخيلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الحد الجزم والفتح
لغة فيه فى الاصل من همت الشى اهمه هما اذا قصدته وفى الارتقاء متعلق بهاى المدارج
جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ وبهذا اورد الارتقاء و
الفرط التجاوز عن الحد والشعف من شعفه الحب اى احرق قلبه اورده صاحب الديوان
فى باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين
لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور
فتح العين ثم المراد به هاهنا الحرص والرحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم
فى الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة كالكات وخيوق ونحوهما والجرجانية
منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهى التى قد اشتهرت الآن بخوارزم وفى
خراسان بلد اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابى صعيرة فاضافة الجرجانية الى
خوارزم [illegible] ضح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو القاء والرجال
جمع الر[illegible] ل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما فى الرجل والرجال من صنعة
شبه ا[illegible] موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به والبوائق جمع ما نقة
وهى الداهية [illegible] حفظ والطوارق البوا [illegible] الليل من طرق فلان
اذا جاء بليل خص [illegible] بالذكر لان اكثر النوازل [illegible] والخوارزمى انه فيه

اصعب وهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحد بمعنى
الليل والنهار كما توهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فثمرت معطوف على
مقدار اى نزلت هاهنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع والجد الاجتهاد فى الامور تقول منه جد
فى الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنيه وتخييله وشمرت
ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى
الميل اى شمرت عن ساق الجد مائلا الى الاقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه
بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهى ما يدخر
لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقتطاع والاناسى جمع انسان
العين وهو المثال الذى يرى فى سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
صرفت اى بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عمرها على تقدير الحائض بنفد شطر
عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا فى الكلام كذا فى الراموز وفى الراجع اشارة الى ان
الرجوع من الطرفين وفضله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصح الدين الترمذى
وعلاء الدين السغناقى وبها الدين الحلوانى والجوز الجمع والقصب جمع القصبة المضمار
الميدان وكانت عادة العرب فى سابق الفرسان ان يغرزوا قصبة فى آخر الميدان فمن اخذه
بعد وفروسيه بعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون
والحذاق جمع حذاق وهو الماهر فى صنعة وكثيرا ما نصب على الظرف وما لتاكيد معنى
الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اى تخلج احيانا
كثيرا او تخلجة كثيرة تخلج مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من تخلج [illegible] واتنزع
كان اطلاعه على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصير [illegible] ساك
نفسه او باق على معناه [illegible] نازع كان ما ذكر يحركه و[illegible] الزمان
يشبطه فى الراموز خالج [illegible] بعنى منه فكر فعلى هذا [illegible] ان اشرح فاعله

يخالج وقلبى مفعوله وقد يعبر المخالجة بالتحرك والاضطراب فى قلبى فاعل يخالج وان اشرح
ظرف سقد بر فى او بالعكس اذ اجوز حذف فى فى الظرف المجارى او يكون احدهما مفعول يخالج
بطريق حذف فى وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذى
يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره فى الناموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهرى
والقاضى ومن تبعهما فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تحمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما
يجمع على ائمة والاصل اءممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف
وكسره من يقتدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال
وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكرى سميت بدماشاق بن نمرود بن
كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليه وكان حبشيا
وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك
والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة
التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه يغطيه حفظا له
عنه والفراديس جمع الفردوس وهى الحديقة وقيل الفردوس فى الاصل هو البستان الذى
يجمع الكروم والنخل والمراد هاهنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهى البستان ومنه
الجنات والعرب تسمى النخيل جنة قيل المراد باصول الدلائل على ان الاصل يعنى ما يبنى عليه
الشى وبالقواعد المسائل والتزادف ظاهرها ناجامعا والعوائد جمع عائدة وهى المنفعة
محتويا قال الجوهرى حواه يحويه اى جمعه واحتوى مثله وتعديته بعلى لتضمن معنى الاشتمال
والانـ[illegible] يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته من تعدية الاحتواء ثم
المنضو[illegible] تترا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخائل
جمع مخيلة [illegible] الخيال يعنى به الامارات والـ[illegible] وكلما لطف ودق ماخذه
فهو تحرر والبيت [illegible] وله كتابك صدر الدين [illegible] الاطراف باللطف والبر

والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهى ما يتمنى والعقد بالكسر القلادة والدرر
جمع درة وهى اللؤلؤة وقد يجمع على درر ودررات وكان يعوقنى معطوف على كان يخالج
والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى
المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذى كنت تعهد به شيئا اى تعرف والمراد بهما العلماء
والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد
بالمصادر والموارد للعلوم والمتعلمون ومراسم الشى محال آثاره عفت اندرست والاطلال
جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار اشفت اى اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء
وقيل المراد بها العلوم الفضل وهى العلوم العربية التى كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد
والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشى اذا تحسر والابتئاس الابتئاس
والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكى من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب
الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان
بل هو امر مستمر بل مترق ودروس الآثار امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسه
الريح يتعدى ولا يتعدى وفى اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين
جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهى اسم من الاعتبار والمحفوظ لكن الظاهر انه ليس
من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات
الحماسة من قصيدة لرجل من بنى اسد يرثى بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما
جاوزت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجى من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر
يرحمك الله من اخى ثقة ليس فى صفو وده كدر فهكذا يذهب الـ[illegible] العلم وفيه
ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما را[illegible] سبق لاشعار
بعدم الاقدام على الشرح [illegible] عليه انه مناف لما سبق من [illegible] والمصادر و
للوارد والجواب مستغـ[illegible] والتوفر التمام والتكثر و[illegible] ارادة المقارنة للمرضاة

من رغب في الشيء مالك لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكانت نقديته
معنى الملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه
استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل
جمع جملة من الاجمال هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع للمفردات
وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال الجمل وتفصيلها لكان انسب بقوله وتفصيله
حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحيه اسباب الشر
والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية
النكات المطوية فيه اذ لم يقع عليها الحرمان والخرائد جمع خريدة وهي الحيية من النساء
وفي الاساس انها العذراء او لؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار
والتركيب ولاحتمال للوجهين مثل المصنف فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها وسيجيء من
الشارح بيانه بدي استيناف وجمع الفعل المسند للضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى
كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون المقال مصدر من قال والحال والحالة واحده احوال الشيء
وحالا نتنظرا لعدة الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو
قال الطرق حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد
بطرائقه الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا
وضلوا الظاهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا
تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست
استلبت … جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي منقطعها
وتغول … ثناني اي في … والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في التجرع مسكة
وتجرع الماء … قليلا وكذا التفهم وامثاله … باب التفعل للعد اي ليدل
على ان اصل الفعل … بعد اخرى يعتبر في كل منها … مصادر التجرع …

خشية واتخذ بذا ان ماتذ والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا غدى
والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر
الطالب فيها ليفوز بالمقصود وجه الماء بالضم معظمه واجاج الافكار كلجين الماء والالتقاط
اخذ الملقى من الارض وفرائد الفكر نتائجه الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع المطرح
وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي
والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة
والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها
بنانة والممارسة المزاولة واللام في ولقد تناهبت موطئة للقسم والتناهي البلوغ
الى النهاية يرد ههنا بجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام من
باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني
وامثالها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع
ثم جمعت عطف على احتلت وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى شرح فراغ
البال اي الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي
بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفاء نظرا الى تعقب اول اجزائه كقوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر
لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم يذلل اي يلين
من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض … العويصات
جمع عويصة وهي ما يصعب والابية مفعلية من الاباء يعني ممتنع … خائر كنوزه
بيانه والكنز المال المدفون … المخفية صفة كاشفة والمراد … معاينة كما ان
المراد بطريق الوصول … نفيس ان يرغب فيه ونفـ … ونفسا صار مرغوبا

فيه بها ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شيء يتخذ من اديم عريضا ويرصع
بالجواهر يجعله المرأة بين عاتقها وكشحها تستعمل في التزيين مطلقا [illegible] والفقر
جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المنتظمة المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا
حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب
شبيهة لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق لا من
الظن والتخمين او من خيار التحقيق عنكت اعتضت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف
وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب
والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة
بالشفة والحاجب زل في الطين اي زلق الاخذين اي الشارعين والتاسي الاقتداء حظروا
على بناء المفعول اي منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او
على البناء للفاعل اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت والسنة
الطريقة والمضاف محذوف اي سلكوا سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم تحريمه
بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي
هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر
صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده عامله زمان والجملة عطف
على جمعت فان قلت اين العائد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها
مأولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد
ذاك وحجة … الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل ذلك اعجبني يوم ولدت
فيه بذ … الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب التاكيد
فانه يجب تجريده … كد واما قولهم جاء القوم … هو بضم الميم لا بفتحها وهو
جمع لقولك اجمع … واقلس والعنجاء واجـ … الليب وزمان الدهر

مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف
اعني بالارزاء لغو متعلق برمان وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والغشاء الغطاء وكذا
الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام
العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها
وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي ايماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن
المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ابزان تحقق وقوع المصيبة
واختار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى
والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين
وهان فما ابالي بالرزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك اي الرمي المذكور والتوارد
التعاقب وتفاقم الامر عظم والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف
اليه اي عشائري واخواني تلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة
التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وحلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت
الشباب فيها واول نقيض الآخر اصله اوءل على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت
الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل وقال قوم اصله
وول على فوعل قلبت الواو همزة وانما لم يجمع على ووال لاستثقالهم الواوين بينهما
الف الجمع وبالجملة اول ارض معطوف على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن وترابها فاعله
وعكسه ياباه العرف على ان المصراع تضمين لما انشده ابو النصر الاسدي وهو
بلاد الله ما بين صار الى قفوان ان يسح سحابها بلاد بها نيطت … واول ارض مس
جلدي ترابها وترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية … فلعله
جرى في موقع التعليل لما … واللام لتوطئة القسم وتجريد … ناءوه والاهالي
كالاهلات جمع اهل … د والياء فيها على خلاف ال … انها جمع اهلاة

كذا في الموصل والعدوان الظلم والاباذة الاهلاك لم يبع اى لم يترك من ودع يدع ودعا
وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا
فالنبي عم افصح العرب وقد روى عنه عم ابن عباس رضه قال لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات او ليختمن على قلوبهم عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعرى عن اميرى ما الذى غاله
في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رضى انهما قرا اما ودعك بالتخفيف في الاساس
الدمنة هي البقعة التى سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار
الناس وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى
وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانه الدراج فالمتثلم اى امن منازل الحبيبة المكنية بام
اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة تعجبا لفرط تغيرهما
او امن اثار رسما وحذف التاء من تكلم قياس اما كسر الميم فللوزن والقافية والحزب الطائفة
يلملم اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على ان تاويل البقعة او لانه منقول عن
الفعل اى فوطهم يلملم اذا الخلق في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك
الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل وفعلاء يجمع على فعال ولكنهم
بنوه على سمان والعرب تبنى الشئ على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا
اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في الحزن على الاقارب لكن بيلملم قوم عجفى
واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في حطب واهله في شدة كان لم يكن تضمين
لهذا البيت لعمرو بن الحارث الحرمي قال تحزنا بعد ما نفى مع عشرته من مكة شرفها الله الى
اليمن كما اشار الـ… كنا ولات البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا … كذلك بالانسان تجرى المقادر بل نحن كنا اهلها فاباد نا صروف
الليالى والجدود … الحجون بفتح الحاء جبل بمكة في … اعتزبتها والصفاء معروف
ومعنى البيت كان … ن اجزاء الحجون منتهيه الى … به ولم يتحدث بالليل

فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اى الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر
والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه
نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع
الخماسى على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راى وقوله نسجت على صيغة المبنى
للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا
منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اى بيوت العناكب او الحمل على المبالغة
ثم نسج العناكب على الشئ كناية عن المهجور حجابا مستورا اى ذا ستر كما يقال سيل مفعم
اى ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره
او حجاب يستران يبصر فكيف يبصر المحجب والمشتكى الشكاية ويقدم الى الله بالحمد ولختار
في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاول مقطوعة والثانى مشكوك فيه
ثم الجان معطوف على رمانى او على طرحت وثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة
السامة والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال والنظر الرمى رفع اى مكان مرفوع
المخفض اى مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض
اضطرارى ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض الخمس من انحت الجمل
فاستناخ اى ابركها فبرك فالمفعول اما متروك مرادا به مجرد الاقامة والمحروسة
المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اى حفظها والافات جمع آفة
وهي الداهية مبنى على لفظ المفرد او المثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا
او المراد من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبكرة عطف … النعم جى به يلمح
لا لا يصلح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما … الزمخشرى
في قوله تعالى من ماء صد … قوله تعالى كفارة طعام مسـ … ان اشترط فيه
ذلك عند البصرية كما … هشام وضعف قول الر… لاتين والحق انه

ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم
من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازى اى كريم اهله كما في الكتاب الحكيم
او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة للشبه يجئ ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها
من المتعدى يجعل لازما بالنقل اى فعل كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف
القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اى ارتفعت خمدت النار من باب فهم و
دخل سكن لهبها ولم يطفا جمرها والنيران جمع نار كانور ونور واصله نوران لان النار
واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل
كالجبين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل اى صار والظل معروف والملك بالضم المملكة و
وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك شجرة و
اثبت له الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار
والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبى عم وبالعز الغلبة اما حال
عن لواء او متعلق بمعقود اى مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود
بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذى يضرب به ويقال له القطر والذى
يضرب به والعظم في اهل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن والنضر اى عاد ومنه ايضا و
نظم على البناء للمفعول اى جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا من الاضداد
وكل من معنيه جائز الارادة لكن الثانى اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل
لا الوصول والبنات القطع وارتعوا بالعين المهملة اى اخذوا رتعهم اى متنزههم وادرهم
او اكلوا الربيع … في الربيع ويروى ارتعوا بتائين مثناتين من فوق اى اكلوا
ما شاءوا … ت الماشية اى اكلت ما شاءت قال النابغة تحملنى ذنب امرئ
وتركته كذى … غيره وهو راتع ويروى ان الـ… في النسخة المقروة على المـ…
ارتعوا بالعين … ربع فلان ابله اذا تركها … شاءت والميامن جمع

يمن والدولة اسم لما يتداول من الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان الوالى
من السلطنة وهى القهر ظل الله قيل وجه التشبيه كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود
الحق سبحانه ولان الظل يتنعم به ويلتجاء اليه عند احتدام الحر كذلك السلطان يتنعم
به ويلتجاء اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهى مؤخر اصل العنق وقد
يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم
جمع امة وهى الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامى قد مر تفسيره
والماحى المزيل ولا يخفى ما فيه من جنس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط
وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد بمعنى والاساس اصل
البناء والجور الميل عن الحق والولى المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت
به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة
والسرادق واحد السرادقات وهى التى يمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو
سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظها
عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى
بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمى اللفظ بها لانه يؤثر
في النفس فرحا وانبساطا ان طيبا وغما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح
اللسان كجرح اليد يل اقوى كما قيل جراحات اللسان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وبسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد
بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القرآن كله على … يهون من
عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللبـ… تنقيد
احكامها والرسول هو … عليه كتاب او امر بحكم له … ان لم ينزل عليه
كتاب او ينزل عليه … سلام وامره بالتبليغ وا… فقد يراد القدر

المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل
وعليه ورد قوله عم الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب
الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون
بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء ونصره تعالى لهم خليفه خبر مبتدا محذوف اى
هو خليفه والخليفه فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده
يخلفه بالضم خلافه والخليفى بتشديد اللام مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح
ثم جعل اسما لمن خلفه فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير
الموصوف مونثا اى نفس خليفه فى الصحاح الخليفه السلطان الاعظم وجمعها جاريا على
الاصل خلائف كصحيفة وكرائم جمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على
مذكر وانا الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء ملك اى تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطوا
اى قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية
فى تلك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد
بالحق خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس وهو منصوب بخبر لكان قدم على اسمه وهو مداه
للاهتمام او مرفوع مبتدا واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وايته تانيث
اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى انتظر تق سلك اى ذهب كان غاية سلوكه اظهار
الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف فى سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال
انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره والرواية فى العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى
الحجيج وموقعه [illegible] حوما نا مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول
ذرى الخ[illegible] حجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم
ان المشبه به لا [illegible] الكاف بل يكفى ان يستفاد مما ذكر [illegible] بعدها فالمعنى ههنا مثل حومان
الحاج حول البيت و[illegible] بهم معتركين ثم الخطاب فى تر[illegible] لكل من يتاتى منه الروية

كما ذكر فى قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم
والحجاج والحج فى اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول
ثان لترى ان كان من الروية بمعنى العلم وحال من مفعوله ان كان بمعنى الابصار وظاهر
العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف
اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن لتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان
يكون حالا من بيت الله والروية بمعنى الابصار او مصدرا اى تعترك اعتراكا لم يحتج الى
ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت
ونسيم رضى كالجبين للماء وضمير منه راجع الى الخليفه لانه مذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان
اعطاء نضارته باضافة الخيرات الى اهله وكم خبرية معيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وخبره هلك والمكافح فى الاصل المستقبل فى الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به
المعارض واللظى نار والباء سببيه ومتعلقه بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر فى
موضع الصفة للظى لا لغو متعلق بها والالف فى هلك كما فى سلك والمشهور ان هلك من
باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل فى
سورة البقره انه قرا الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو
ابى يابى وذكر فى آخر الاحقاف انه قرا فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء
وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك واطار من اطار العصفور من الزرع والصاعقة
نار سقط من السماء فى رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد ينقض
معها شقة من نار لا تمر بشئ الا اهلكته والاول هو المناسب [illegible] اسم الكوكبين
احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليست [illegible] سماك الرامح
والظرف متعلق بسمك [illegible] وفيحى المعنى رفع كما فى [illegible] سمك السماء
بنى لنا البيت فعلى الاو[illegible] للفاعل وعلى الثانى مبنى [illegible] للفاعل بان يكون

لواء الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف
الرشد والانهماك الجد واللجاج فى الامر والجملة فى محل الجر صفة لمحتف قرير العين
اى ذات قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح و
الكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل
وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم فى البرودة وفى
اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة
السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها بالمحبوب والمكروه
ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير فى قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت عينه
ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحبه ويقيم شعائره كما ينبغى
والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر واقبل
نقيض ادبر والادبار الدولة والعز والطرف متعلق بمتنسكا اى متشبثا والضمير فى علا راجع
الى الخليفه اى ارتقى الخليفه فى المجد والشرف وارجاعه الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير
فى المعطوف اعنى فاصبح الى الخليفه وهو ههنا ليس من العلو لانه فى المكان بل من العلاء و
هو فى الشرف قال الطينه يمدح عيينه بن حصن عز انى عامر فادرك بثاء رابنه مالك الذى
فتلوه دباع بنيه بعضهم بخشارة وبعث لذبيان العلاء بمالك اى اشتريت لقومك الشرف
بابنك والمضارع من الثانى يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس والشايع فى الماضى على
بالكسر وكان على يعلا من التداخل او على لغة من يقول فى بقى بقى يدعوه الورى خبر اصبح
ان جعل بمعنى صار [illegible] كان وحال ان كان بمعنى دخل فى الصباح وربما فتحوا ايشطرف لغو و
ما مصدر[illegible] هم فى المغرب امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل
بدون ما كقول[illegible] الامر الارث يركبه وفى الكلام [illegible] لطيف لجواز ان يراد بالعين
الحاسة المخصوصة [illegible] عين الفعل من ملك والملك [illegible] لوكة وهى الرسالة واصله

مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة
لكثرة الاستعمال وردت فى الجمع سمى به الملك بانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد
الجوهرى اياه فى فصل الميم من باب الكاف كما ينبغى والحق ايراده فى فصل الالف من ذلك الباب
والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد الملاكة فى فصل الباء من كاف الكاف من باب
النون مع ان الميم فيها اصليه ولو كان ممكن كتمسكن على ما توهمه لقيل تملكون وبهوط والمجاهد
الذى بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع
دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاقرب فى اصله نقره ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها
قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهرى انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين
فتامل والغياث اسم من اغاثه اغاثه واصله غواث فى المصادر الاغاثه فرياد خواستن و
فرياد رسيدن وكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانيه لقب دال على التعظيم
فى عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحيه والجانب والمشرقه من اشرقت الشمس اضاءت
ويقال اشرق الرجل دخل فى شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنه
بكسر الغين وفتح الباقى والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفى الكلام
مكنيه وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد هو الجص بكسر الجيم كذا فى التلخيص
لابن هلال وفى الصحاح الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان
الحائط اثرما اشرف عقيب ما قرب فى المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من
المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد تستعمل مطر وامطر
بمعنى والسحائب والسحاب والسحب جمع السحاب والاثبال العطف والشفقة والاطواق جمع
طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة [illegible] والمراد
ان نعمته مقيمة فى رقاب الناس كما ان الاطواق كذلك وقراءة الا[illegible] اظهار زوال
الحزن والحزن بفتحتين [illegible] الحاء وسكون الراء صفة ضد [illegible] قال القاضى فى قوله

تعالى ولاخوف عليهم ولاهم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى
انى ليحزننى ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا والقصد حال فى الحال وبهذا
يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان احدى فائدتى لام الابتداء تخليص المضارع
بالحال بان الذهاب فى الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود
على فاعله مع انه اثره ووسمت على البناء للمفعول اى صرت ذا سمة وهى العلامة وعميم لطفه
اى لطفه العام واللطف فى العمل الرفق فيه وقيل فى قوله تعالى الله لطيف بعباده اى برّ بحن
اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها
عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اى ذا حظ ونصيب من الرزق فسّر ذلك اى قوى اتصافى
بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات عضد بفتح العين
مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعِضد وعُضُد كعنق ذكرها صاحب
القاموس وهز من عطفى اى حرك بعض جانبى على ان من من تبعيضية وهو كناية عن حصول
بعض الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك
احد جانبيه والاول انسب ثم هدانى عطف على ثم لطائى والهدى الارشاد والدلالة يذكر
وقد يؤنث وقد هداه الله الدين يهديه هدى وهويا وهداية بكسرها فهدى واهتدى و
هدانى سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد
هدى فى الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام
نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذى ذكره الشارح و
المحشى فى حاشيتهما للكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى
الاول الا[...]ـه والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا
ومعنى الثانى [...]ءاه الطريق فيسند الى النبى عم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم
والى القرآن مثل [...] القرآن يهدى للتى هى اقوم مـ[...] كتب اللغة منقوض لقوله

تعالى حكاية عن ابراهيم عم يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم ياتك فاتبعنى اهدك صراطا
سويا وعن مومن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما
اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح
مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته
عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه وعما فضل ان
يكون لتنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح
لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند
التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ سيلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه
قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به
موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله ثم نزل
منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه اعداؤه
وهو ههنا جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت فى اثناء
الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح فى اواخر الباب الثامن والسواء الوسط
والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء
البتة والاستنهاض لشئ الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل
وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد
له مثل حاله فى استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه من استعان بجنده
من الخيالة والرجالة على اعدائه فى مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه
اشارة الى طرح الاوراق ياباه السياق كما لا يخفى على اللبيب وال[...] من فتر يفتر
فتورا والسنوح الظهور رجاء بحمد الله اى انى ما جمعت عقيب رجو[...] ما فتى اليه ما ذكر
ملتبسا بحمد الله كثيرا منصـ[...] بتقمينه معنى الصيرورة مـ[...] موصفة كاشفة

للكنز لان الكنز المال المدفون ومن فى جواهر الفوائد بيانية وليست فى مثل هذا المقام زائدة
للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فى ما جاءنى من احد والظرف مستقر
متعلق بالكون التام لا الناقص ليتسق المقدرات وهو صفة لكنزا والمتحف المهدى والتحفة
ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع تحف تحفة وحضرة الرجل قربه وفناؤه و
كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه
يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد والسنية
فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والجاه والملاذ واحد وهو الملجأ وحصن حصين بين
الحصانة والباء فى بالنبى عم للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم
وهى الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة و
ضمها واكثر ما يستعمل الاخوان فى الاصدقاء والاخوة فى الولادة وقد يجمع بالواو والنون
والاخوان المخلصين الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعونى اى يجعلونى مصاحبا
بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة يقال الشاعكم السلام اى جعله صاحبا لكم وتابعا
والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا
فى الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثانى البتة صرح به الثقات فلا استقامة لما جوزه
الشارح والمحشى فى شرحيهما للمفتاح فى قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى
لم تمنن وان هى جلت من كون ايادى مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة هذا
والباء فى بما عانيت على ما فى بعض النسخ للمقابلة اى بمقابلة ما عانيت والكد الشدة فى
العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت العناء على ما هو ما فى المغنى
مثل تناهـ[...]ـم فى احتمال للوجهين ويوفقه ما يتفهم المعانية لكان اظهر لكن
الرواية لا تسا[...]ـم الا الله اذا استكان الطريق اى عدل كصرب وتذلل اليه طلب المعروف
وكذا التعرض وقد[...] التضرع زارى كردن والتا[...] عن الطريق اى عدل كصرب

ودخل والمبين من الابانة وهى الظهور هذا اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة
لعمرى اللام للابتداء حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمرى قسمى و
العمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح ثم قوله لعمرى يمكن ان يحمل
على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس و
الليل والقمر ونظائرها اى ورب الشمس او يمكن ان يكون المراد بقولهم لعمرى وامثاله
ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات
واسلم من التاكيد بالقسم بالله لوجوب البرية وليس الغرض اليمين الشرعى وتشبيه غير
الله به فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح
به النووى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان اعتقاد انه حلفه
يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان
الله نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس
رضى الله عنه لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود رضى الله عنه لان
مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال
عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون فهذا حرى على رسم اهل
اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضى
القلة غالبا والمرام مصدر ميمى من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين
المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية
عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان الطالب له ايضا
كثيرا فعنيه نفى الملزوم بنفى لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق [...]ـرام بمعنى اسم
الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبـ[...] الطالب او غالب
طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى [...]ـا بقى المصدر على معناه الحقيقـ[...]ـطهر اى الحق المبين

فلسل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التى جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة
فى الاضافة فى قوله تعالى وهو الد الخصام اريد بالخصام الخاصمة بمعنى فى اى شديد الخصومة
فى الخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضى من ان الاية نزلت فى
الاخنس بن شريق الثقفى مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزى
وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يرفعه قوله تعالى فى حقه فحسبه جهنم والجدال
الخصومة ولئن فاتنى فان قلت المذكور فى كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان
بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمه سمى اللام الموذنة وسمى الموطئة
ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة
الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت اللام ههنا زائدة لا
موطئة للقسم كما فى قوله لئن كانت الدنيا على كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء
الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك
بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا فى الكشاف يقال احسبه
الشئ اذا كفاه وفى الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله
الازهرى ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما فى الصحاح
من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا فى الخير كما صرح به ابن الاثير فى النهاية والجزيل
العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع **قوله** افتتح كتابه بعد
اليمين بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الطرف اعنى قوله بحمد الله مستقرا فى موقع الحال
من فاعل افتتح لاصله للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه
التيمن متلبسا [illegible] لا تفاوت بين التحميد والتسمية فى التعليق بالافتتاح سوى
انه اورد لفظ [illegible] بهار ضا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرف مستقر حال من فاعل
عامله المقدر و[illegible] التلبس بذكره ودلالة على [illegible] والمناسب لما ذكره الشارح

فى شرح الكشاف وحواشى التلويح ان يجعل قوله تعالى ههنا بعد اليمين اشارة الى ان متعلق
الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه التعويل انه تقدير الفعل المخصوص
اعنى اولو ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فيه لكونه متبركا بها ولذا التزم حذفه
فى كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع فى فعل متبركا بالتسمية عين ما
فى القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع فى غير القراءة او للاشعار بانه موضع
ينبغى ان لا يطاء فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعى للفاعل فشكينا تلك الطريقة
لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابدا وتقدير الفعل الخاص
له لا لتنه على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية امس بالمقام واوفى بتادية
المرام من تقدير ابتداء اذ غرض المومن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا
ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج فى الشرع جعل طريقة كون
الشروع فيه ملصقا بها كما فى النية حيث اعتبر تحققها فى ابتداء العبادة تحققا فى
جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء فى حديث البشارة لا لان المقدر فعل البدء وقد استشهد
على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام فى خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح
باسم الله وقوله عم باسمك ربى وضعت جنبى وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك اللهم
وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبنى على تعلق
الجارات بالافعال الظاهرة وهو فى حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور
لغوا فنسبة الافتتاح الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفى
واعراض عن ذكر الجلى وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا [illegible] فى وقوع الافتتاح
فلا تعارض بين حديثى الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد [illegible] ان الباء فيهما
للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافى الاستعانة باخر كما ظن اذ [illegible] البسملة على
الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضى الى جعل اسم الله [illegible] لا تكون مقصودة

بذاتها وحمل باء الحمد فى الحديث عليها يقتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان
الابتداء امر عرفى يعتبر ممتدا من حين الاخذ فى التصنيف الى الشروع فى البحث اولان الاول
محمول على الحقيقى والثانى على الاضافى اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية
جمة التحميد الا انهم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض
الظ بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب بمقام العظيم التصريح بالحمد وحمده
عليه تعالى **قوله** اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بما يعمل موجب الحديثين اشار الى
تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء
حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو فى اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله
اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت شئ ليس به اجيب عن الاول بان الغرض
الاصلى من الافتتاح بالحمد فى هذا الوجه ربط العبد الذى هو تلك النعماء وجلب المزيد الذى
هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود فى ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر
نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك
الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذى هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد
بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه يستحق ان الاطراد والانعكاس غير لازم فى العلل
والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب
بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر
بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد يا باه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد
لكن اداء حقه [illegible] الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء
مستبعد [illegible] الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرنا لك حق شكرك كما سنذكره
الان وعن الثانى [illegible] اخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى [illegible] الحمد كما ان قول القائل الله واحد

عند تقدم الربط والجلب لاجلهما لا يمكن حق الشكر

عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار موقع واقع الانشاء اى مستعمل فى معناه مجازا
اذ الظاهر ان المتكلم به ليس فى صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع
الظ موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه
بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود لا
يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات فى اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام
واثبات النقل فى امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** لحق شئ مما يجب عليه
من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف
العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعنى الشكر العرفى فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا
كما صرح فى كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس و
المعنى شئ هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفى يتضمن وجوب اللغوى لكن
الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفى كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانية فى
الموضعين فالاولى بيان لشئ والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوى الذى يتضمنه الحمد
ههنا لا انهما متحدان ههنا اذ انا لما نستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصنف ادى
شيا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز
الى ان قوة الحامد تفى بحق شئ من الشكر وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره **قوله** هو الثناء
باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله عم
لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة
واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر فى مقابلة **قوله** فيه سواء كان
ذكرا باللسان ام وبانه لدفع احتمال التجوز اعنى اطلاق الثناء على ما [illegible] الثناء مجازا وهذا
اعنى ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذى فتكه هو المسمى فى اص[illegible] ببيان التقرير فلا
يرد ان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص [illegible] باللسان غير مجزوم

به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف فى تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب
ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر فى المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد
تسليم اختصاص الكلام باللفظى انما يكون محمولا على الاشتراك اللفظى فان قلت كيف
يختص الحمد اللغوى باللسان وقد قال عز من قائل وان من شىء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء
لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال
ما ذكر عندهم على المجاز **قوله** على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود
عليه اللازم فى المختصر كتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا فقد قصد التعظيم ايضا
لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعل من نهب الاموال وقتل
النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا ندم هذا الحامد لان حمده لم يقع فى
محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا فى الواقع او عند المثنى
فالظاهر ان الحامد فى الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا او يصوره بصورته فان قلت
انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا الاختيارية
على المدح بانه مشعر بالاختيار الذى هو القاعدة العظمى فى اصول الدين دون المدح لصحة
قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب
الشارح فى شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل
ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة
حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر فى علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يعرف الحمد عليها
الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية فى اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية
يستقل بها فاء [illegible] تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال
فالمحمود عليه فى [illegible] ى فى المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما فى قوله تعالى

عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فاما المصير الى ما ذهب اليه الآمدى من جواز استناد القديم
الى المختار ويجوز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم الخطائى فمما
لا يفيد فى هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل
الاختيارى كالعلم والقدرة والا لزم تقدم الشىء على نفسه فتأمل **قوله** سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواصل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه
قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعنى تعلق فى تأويل المصدر
مبتدا كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير
تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواصل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة
اما استيناف او حال بلا واو واعتراض بقى ههنا شبهة وهى ان ام لاحد المتعدد والتسوية
انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظا او بمعنى الواو وكون
ام بمعنى الواو وغير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء فى
مثله مبتداء محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر
ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما فى مثالنا والهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام
مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم و
التقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواصل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل
سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء ثم الضمير فى قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم
الجميل للتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة فى المعنى اذ يكون من قبيل الحيوان
جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل
جمع فضيلة وهى كل خصلة ذاتية والفواصل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية والمراد
بالتعدى ههنا التعلق بالغير فى تحققه وجوبا كالانعام اعنى [illegible] ة لا لاشتغال
كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اخ [illegible] لبتة كما مر والفعل

لا يقبل الاشتغال اصلا **قوله** والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه
وبين الحمد مع انه غير مذكور فى الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان
مظنة ان يقع فى ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فسره وبين الفرق تخليصا للسامع
عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد فى هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع
لان الشارح صرح بان فى الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق
الذاتى الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام
فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواصل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان
احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام
ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر متحدا مع الثانى ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله**
ينبئ اعن تعظيم المنعم اى يشعر فى حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه على تعظيمه دلالة اللفظ
الموضوع لمعنى لجهل بالموضوع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر
باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه اذ يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم
المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء
عن الشىء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر
فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن الخ بقوله بقصد به فليتأمل **قوله** سبب الانعام متعلق
بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض
ثم ان اللام فى الانعام عوض عن الاضافة اى انعامه **قوله** او اعتقادا ومحبة بالجنان عطفه
على سابقه باو وعطف لاحقه عليها بها يدل على ان مجرد الذكر اللسانى والعمل الاركانى شكر ولا
يدافعه ما اشير اليه فى حواشى شرح المطالع من ان الذكر اللسانى والعمل الاركانى لا يكون
شكرا لما لم يطا [illegible] عتقاد وخالفه افعال الجوارح فى الاول لان تلك المطابقة وعدم
المخالفة شرط خارج [illegible] المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل بل

بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال
او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولى النعم فى مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع
الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر
اللسان لكونه اظهر فى الانباء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور
اوسطها **قوله** او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما
يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا **قوله** وحده حال من اللسان على
تأويله بالنكرة عند سيبويه اى منفردا وذهب الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفى نظائره
للعهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى نكرة فى المعنى ولهذا يعامل معاملتها فلا احتياج الى
التأويل وقال ابو على الفارسى انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقيدة اى يتوحد
اللسان بكونه مورد الحمد يوحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل
فى قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لا مع غيره **قوله** بعم
النعمة اى الانعام بها اذ الفواصل هى مزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره **قوله** على الوصف
بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف
بهما يجوز للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة
قد تطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المرادة
ههنا **قوله** والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت
وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم بتصور ذلك قلت لا نزاع فى وقوع
تعقله بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما الهم منا بالفيض الالهى
وانما المنتفى تعقله بكنه حقيقته واذا عين لازم فى وضع العلم كما فى [illegible] ع العام للمعنى
الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذ [illegible] هو الحق تعالى اما

اذ كان وصنعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشئ ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه تع توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد **قوله** ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اى لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا ينافيه ولا يغيره على ان لفظ الله تع لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سال بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض لها وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي شرح المطالع فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه اذى الواجب

لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يراد المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع الرجل النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لا تقتضى ان لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان لا يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتوخره اخرى فتجعله فاعلا فكل ذلك يستدعى نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه موخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد موخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله تع يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هى للمزال عن الموضع لا للقار والحمد قار فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال تقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضى اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته مقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تع وله الحمد في السموات والارض وقوله تع في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذا الكتاب مع ... ام مقام حمد و

الجواب منع ان المقام في الآية المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاق تع واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف كما لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمها وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجئ من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تع كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد **قوله** بان فيه ان في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله **قوله** وبهذا يظهر اى بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس تعريفه الاستغراق بناء على انتسابه بمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشى فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان ... اة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس

بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت يحمل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفى الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظ في المشبه به اعنى العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا احمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فتعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في هذا اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولا نحصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظ ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللاى في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوصفي ونظيره قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورة حيث ردده بين العهد وغيره وسيجئ تصريح الفاضل المحشى بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشارح و الفاضل المحشى في حاشيتهما لكن ... هو المناسب لكونه بيان مراد ... ان مجرد مودى

اللام وانما قلت الظ هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع
الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرای وهو مستبعد
من تلك الفحول على ان نفى كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب
الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافى له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ بمعنى
لا يقتضى ارادة ذلك المعنى منه فى كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذى ذكره كثير من الناس
مسوق لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقى الوجوه
المذكورة ههنا حقها ان يساق ايضا لذلك ليلايم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح
رد فى شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق فى الجملة
عند الزمخشرى مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره
هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورود اظاهرا ما اورده هناك على
الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع
الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله الشارح من ان اللام فى الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق
لكان اختياره وتسميته اولى فى غاية البعد فعلى هذا بنى الشريف كلامه واورد على الشارح
ما اورد فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس
دون الاستغراق قلت فيلمس قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على
الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف
الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هى هى وصاحب الكشاف جار ههنا
على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا فى مقابلته والمشهور تخصيص تعريف
الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور فى التلويح وفى بحث تعريف المسند اليه باللام من
حاشية الفاضل المـ وامّا ما ذكره الفاضل المحشى من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس فى

موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه انا نخشف اما اولا فلانه صرح بالجنس فى
سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفى الاستغراق
بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينه قوية ظاهرة على ارادة
الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق
فى المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنارعلى علم يدفع هذه التفرقة
ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق
والاستثناء فى الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس
وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره فى معنى الحمد على الجنس
من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس
من حيث وجوده فى ضمن جميع افراده وكذا الحال فى قوله اختصاص الحمد دون ان يقول
اختصاص المحامد بقى ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفنارى فى تفسير الفاتحة
حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافى مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق
فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد لله الذى ذكره الكشاف مستفاد من لام لله على ما
هو المختار وهو الاختصاص فى الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس للمذكور لا لغيره
لا ينافى ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكى وقد يكون الخبر عام النسبة و
المراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور
فانه ينافى ثبوت شئ منها للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف
قال بالاختصاص الثبوتى فى سورة التغابن وغيره بل الظ ان مراده بالاختصاص فى قوله
ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتى فلا ينفى الاستغراق سواء حمل
الاختصاص على الثبوتى او الاثباتى لمنافاته مذهبه الا ان يقول قوله بالاختصاص الثبوتى
مبنى على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان الظاهر مذهبه وارادة التصلف مناسب لاوائل

كتابه الاترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذى خلق القران ثم غيره الى نزل لوجود
ذكرها الفاضل المحشى فى شرحه والله اعلم قوله بل على ان الحمد الكلمة على متعلق بخبر مثل المحذوف
اى بل هو مبنى على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر وبهذا ايندفع ما يرد على ظاهر كلامه
من ان عطف بل على ان الح على قوله ان افعال العباد الح يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه
بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص والحمد لله لا مدخل له فى هذا البناء ولا حاجة فى دفعه
الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال
واما انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة هى
الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية
وان دلت على الدوام الا ان التى خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف
بالفعل فظ لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددى واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون
فى حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التى
خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذ لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على
ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول ويكفى للعمل فى الظرف رائحة الفعل
فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص الشارح فى اواخر الباب الثالث على ان زيد
فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرنا
هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال
نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على
ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتى لانها اذا اعتادت الشئ الفته ولا شك ان افضل العبادات
اشقها والتحقيق ان القاعدة فى اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود
عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الاسمية كما فى سورة الفاتحة فان الربوبية

صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله والفعل
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اى لا يدل على الاستغراق
لعدم جواز زيادة النائب على المنوب فى الدلالة وان جاز نقصانه عنه فلا يرد عدم دلالة
المصدر على التعيين والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بان قد يقصد فى المقامات
الخطابية بمثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما يجئ فى احوال متعلقات الفعل فلم لا
يجوز ان يكون الفعل الذى ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك فى الفعل
المنزل منزلة اللازم اعنى الذى لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور فى فعل الحمد
مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظ وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما يريد ان المصدر
المنكر كاف فى نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففى
العبارة مسامحة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب
عنه ايضا كما فى قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان فى الاستدلال مقدمة مطوية
قائلة ان اللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت فى الوجه الذى اختاره وانت خبير
بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر فى الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة
اخرى تسليم لاعتراضه فى التحقيق قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق
ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة ولا لكان المرجح للجنس هو الشايع فى الاستعمال مطلقا
سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم
استقامته فالفاضل المحشى انما يدعى تحقق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم واعلم ان مبنى
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر فى المفصل
فائدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد والجنس فلا ينافى ما ذكره فى التلويح من تقدم
الاستغراق على الجنس عند المحققين فلا يتوجه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس
والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل صدق قضاء لانه نوى

حقيقة كلامه ولما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه
من غير قرينة و توقف العهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف الخ
خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج
الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب
في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيهما
الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت قد ضم الفاضل
المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح
خلو عن ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى هذا القيام
فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى
اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند
هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق
بقي ههنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله
او على ان اللام الخ منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني
اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال هناك وضع
آخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يجدي بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس
بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج
الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشرت اليها هناك البحث الثاني
ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء
ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم
يكن هناك ما يدل [illegible] الارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة

وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم
يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام
فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا و لا يكون امر مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه
لقصد الجنس فلا فضلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان
يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظ
لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظ رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى
طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله على ما نعم
الظ انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو للحمد فصل
بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر
قوله فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض
كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز غير الاستثناء عند الجمهور صرح به
ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما
في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في نفسهما لكنه
لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل الخ على
منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وتجرد
في بعض المواضع لاحدهما لو لابه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم
المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظ موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك
تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز
واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه
واما الثالث فلكونه خلاف الظ مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله امكن من مكن
بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه

واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة
عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف
مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما سبيل الشمول تفصيلا واجمالا واما
بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الى الثاني
ثم ان قصور العبارة عند الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما اختير في المختصر لفظ الابهام
المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد
في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فيؤدي ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم
ثم ان الضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون اخر واختصاص
الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح في تحقق التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات
الاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر
وسيجي تحقيقه في بحث القصر قوله وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظ ان يكون هذه
العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا
علة عدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع
الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار
هذا ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة
لتعيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في
افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح
هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المص وعلم الى قوله فصل
الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجرائه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الخ وثم
للترتب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ابراد ثم اخبرك ان

الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن
رتبة اجمالها مطلقا وسيجي في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد
بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظي الا
في الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة
بعث الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول
والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او يقال الايماء على مجموع
النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا
به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك
باعتبار التغليب كما لا يخفى وتجويز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام
للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه
لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد متنبها
الى الدعاء لمعادن الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاونتهم ليست
كاصالة تلك النعم صريح في خلافه قوله يتعاونون استينافا جوابا لسؤال مقدر وهو ان
يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه
والاول اقرب قوله وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يقال يخلق الله تعالى علما ضروريا
في كل احد بحيث يعلم ردا لا له كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة
مشقة لاحتياجها الى الادوات وتعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد
انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله و
هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر
فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا
ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور وبعل [illegible] به معنى المظهر

وجعل المغرب تفسيراله قوله ثم ان الاجتماع شروع في بيان اصليه نعم الفوائين ونعمة
البعثة والمعجزات ليتنزل عليه ماذكر في الصلوة وبين ماذكر في الحمد قوله يتفق الجميع
ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ماذكر اوالى العدل فقط قوله لا يتناول
لجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل
اما باعتبار ماذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بدلها حيث لم يقل لهما
وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ان النحاة قد منعوا من تعريف غير
باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل
في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لا بدلها من قوانين كلية اى
لا فرق منها من قولهم بد ه بيده بدا اى فرقه والبد بد التعريف وبدد اى تفرق اولا
عوض منها من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفى اعني بد على قول
البغداديين حيث لجاز والا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له عرم لا مانع لما
اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا
للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح
كما في نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اى لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا محذوف
اى البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها
مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا بد من قوانين
وقد اشار الشريف في اواخر بيان للمفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال في قوله
تلقي لا شارته ان لا شارته ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبه بالمضاف بل
هو خبر لا فناء مل وقس على ماذكر نظائر هذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق
للعادة تظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار
كونه علامة دالة [illegible] في الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما

ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة
في النشا تين ولانه باق على كل وجه زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان و
في بعض النسخ واعلى معجزات النبي عم على ان يكون اللام للعهد او لا ستغراق وقوله
الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف
الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر
برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة
الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا
للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله
في السببية ثم البراعة ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير وباعتبار انها تشارك البيان
المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة
الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد
العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني
لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن ان الذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها
على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون
افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف
والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكر في
اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان
جليلتان والضمير في اليه راجع في الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه موقل بان
مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اى علمنا ولا خير في ذلك اذ
ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار عليه في قوله تعالى [illegible] علم لنا الا ما علمتنا

ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني لانه من دواخل المبتدا والخبر
فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان علم نزل منزلة اللازم ومن
البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التفريع
بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على الله تعالى نقلنا من ظلمة
الجهل الى نور العلم والله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي يجوز
كما سبق مثله وعن الشارح رحمه الله ان المراد ما لم يكن نعلم باجتهادنا وقوانا قوله رعاية
للسجع قيل عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر
والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب
خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات
المادحة له عم ليناسب ماذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول
لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه الماء الى قوله تعالى
وما ينطق عن الهوى قوله للشارع المقتفى للقوانين اشار بتوصيف الشارع بماذكر الى سبب
الدعاء له وايضا لما كان عم واسطة في وصول نعم الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من
المثوبات المودعة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر في الكشاف ايماء الى
ان ههنا معنى آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب
الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي
عليه السلام هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن
الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه
كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش
فيه بان عدد الرسل من يدعي عدد الكتب فتامل قوله ولفظ اوتي امادلالته على انه ليس
من عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصح الا

من عند الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا الله مستغنى عنه اللهم
الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليه القرآن فاللام
للعهد والا شارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان
فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به
ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم والقول بالاعجاز في غير القرآن ههنا غير ظ لتصريحهم
بان ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر اظهر قوله فصل
الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا
الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس
عليه اى يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد منه للافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم و
لهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب
بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يبينها من يخاطب بها ويلتبس
عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة
الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين
في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير
للافهام فمخاطب البارئ يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او
بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم قوله او بمعنى فاصل
قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر
في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا
الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما يستفاد من الشيخ
في تسنيد المصدر الى ما تقدم به ما هو له لا فيما اضيف اليه الا يرى انك لو قلت ابخاني عدل

السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية
ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجا، اليه واما اذا قلت لجاني
سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف
نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس ببعيد افتدبر قوله اصله اهل
فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلت الهاء ابتداء الفا لم يجئ
في موضع اخذ واما قلبها همزة فمتفق كما اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع
قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في
آل الا اهيل ولو كان اصله غيره اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه
بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او
تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما
القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد ينافيه
فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص استعماله في الاشراف
ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام
وآل مصر وامثالها والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في
الال التغيير اللفظي بغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملائمة بين اللفظ والمعنى
ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي
هو حرف ضعيف نقص قوي ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص قوله اظهار جمع طاهر
كعدل بمعنى عادل وقال الشارح الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري
حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب
كنمر وانمار واما المثل المشهور اعني اجنا، وهابنا، وهاى الذين جنوا على هذه الديار يم الذين
يبوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجئ

في الامثال وقد يقال مراده كون الاظهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي له فلا تخالف
بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق
على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة
الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب
ثم المختار عند جمهور اهل الحق ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه السلام وقيل و
طالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول والاصح ان اللغوي لا يختلج الى ما
عدا الرؤية مما ذكروا العرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم يميز صحب النبي
عليه السلام ولو ساعة واما اللازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبقرينة
متجددة هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير
بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع
ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لكونه مخفف اخير من وافعل من لا ينصرف فيه لكونه متشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب
غير المنصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شي مهما مبتدا، قال في مغنى اللبيب
ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب
وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما
ومن شي بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشي فاعل يكن لبقاء
المبتدا بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن
على انه ناقصة وشي اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والوجه الاول
ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكر من ان اصل اما مهما يكن انما مبني على ان يكون مراد
سيبويه بقوله اما زيد منطلق معناه مهما يكن من شي فزيد منطلق انه في الاصل كذلك
وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما يفيد لزوم ما بعد

فانها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شي فحذف الشرط
وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح
الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات
المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر
قوله موقع اسم هو المبتدا، يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب
الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا
على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها تاتي حرفا ايضا ودليلهم مع
جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا
وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود
فهديناهم الاية حيث قال ثمة اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شي فزيد قائم فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على
ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلاميه على المذهبين بقي ههنا
بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله
في المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي
من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف
بعد الحمد لازم لوقوع شي لا ان التاليف لازم لوقوع شي بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود
المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا تحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما
كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج
الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما محقق نوعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مرتبتها على

الاصل وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدا، اللزوم
مؤول بالالزام اي الزومها لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا تحذف اللام
من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضيته حقه اي
اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشروط لحذفها
في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا، لزوم العام للخاص
كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم
للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لما بعد اما ايضا ذلك ولما لم يمكن
لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك
كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما
هذا الذي ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر
في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح رحمه في الحواشي بان
التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزم بل قال انما
اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر
ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما يختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه
فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي
عبد شمس وهاشم قلت سقاء ونا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف
تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط
سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط
لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران
على المعنى واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه

اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى امس واجيب بان المعنى
لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت انى كنت قلته قوله وعلم توابعها
لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون
لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز
سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فى به لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف
على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية
لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان
يكون الاضافة فى المعطوف عليه بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره
الشارح فى آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالى عن شائبة التعسف
ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من
قول الشارح فى آخر المقدمة وسموا علمى المعانى والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفى فى افراد
ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بقسطاس العروض
فى اثنى عشر قسما على ما اشار اليه السيد فى مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه
بل جعله ذيلا لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم يعده الا فنا برأسه وجعله مع الفنين اللذين
يسميهما الغاية القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من
اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع
البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه فى اعلى طبقات
البلاغة وايضا لا دخل البديع فى معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ

يعرف ما لا بد منه فى الافادة والجواب عن الاول ان الحق فى يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع
له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله
غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان
البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية واجرى
التعليلان على ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن
وجوه الاعجاز وكذا الحصر معرفة دقائق العربية فى هذا الفن تقتضى اجليته من العلوم
العربية التى تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا فى افادة البلاغة فى الجملة قوله بل جعله
طائفة من العلوم اجل مما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعنى اجل ليس من قبيل ما قصد
به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط
فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف اليه كما تقرر فى النحو مع ان اضافته سوى الى
ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية
بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما
وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم الاول
المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق
وفى القسم الثانى بالاختلاف وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة فى هذا المعنى
قوله وجعله من هذه الطائفة وفى بعض النسخ وجعلها على تأويل بالجماعة لكونه عبارة
عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقائق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف
ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما
لشانه قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم

يكن لفظ الكل وامثاله مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو
الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وعيون العيون
ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف
المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة لادقية
الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع
بلا احتياج الى التزام طى مقدمة من مناط التفريع ومصبه وهى ان دقائق العربية
ادق دقائق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى الثلثة لكنه بطريق التغليب
اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف
قدم فى اللف بيان اجليه هذه العلوم الثلثة على بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها
واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعنى
قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة
عليه فى الوجود قوله فى نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف
مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القرآن اشارة فيكون من
قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح فى حاشية الكشاف عند الكلام
على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا
من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا
ملته ورأيت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا فى عامل
مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة
ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما اعجبنى ضرب زيد راكبا فلا كلام فى جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه
هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة

بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كالجزء معنى بل يلزم تجويز
وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز فى الصور الثلث التى ذكرها ابن مالك
فى الفيته حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان
جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا انتهى قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز
من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان انى يكون واسطة فى
حصول التصديق المذكور بسبب ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمى يفيد
مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب فى نفس الامر
فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط انى وعكسه لمى ولا شك ان اللمى اولى وافيد
ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمى على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه
فى اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة
وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من علم الكلام فلا اعتبار فى حصر
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز فى هذا الفن سواء كانت اللام فى قوله لكونه فى اعلى
مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من
البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه فى تلك المرتبة فيتناول
الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه فى الطرف الاعلى
قوله ليقتفى اثره اى يتبع النبى عم فى طريقته او يتبع طريق النبى عم وقوله فيفاز نصب
عطفا على يقتفى او رفع اى فهو يفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل
المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون
الا بهذا العلم وذا لا يستدعى كون معلومه الذى هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس فى
هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتى بل اقصى ما يثبت ان يكون
القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة

تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله تقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية يحسن ولو ادعى ان معلوماته فى انفسها من اجل المعلومات
لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا فى تعليل ترتب المذكور على
ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان للعلوم اذا
كان اشرف كان العلم بها اشرف فعلم القران اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد
الذوق الفطرى الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله
وذا لا يستدعى كون معلومه الخ مم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه
بشرف الموضوع مم ايضا اذ جلالة المسائل لما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال
اشرف الاشياء والثانى موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم فى عبارة الشرح ما يعلم من هذا
العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة
المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح فى قوله فيقتضى
الحال هو لاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى المبادى فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة
الدلائل كما صرح جوابه على ان افادة اضافة المصدر للحصر ليس بكلى وسيجئ الكلام عليه
انشاء الله تعالى قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر الخ يريد ان كلام المصنف خالف لكلام
المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز فى هذا العلم لان
المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح
والسكاكى حصره فى الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق فى قوله ومدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح فى الجواب ولو بالذوق
المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثانى ان المصنف اثبت كشف
القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثانى و
ادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثانى اهتماما به لان المخالفة الثانية

اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز فى هذا العلم والسكاكى حصر مدرك الاعجاز
فى الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات فى النفس
الناطقة وحصر سبب ادراكها فى العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة حظه بلا
ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق المكتسب
منه الذوق على ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك
لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح فى ترتيب الباب السابع
بان لو هذه تفيد كون صدق الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذى
هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد
تسليم لزوم هذا المعنى فى جميع استعمالاته لانها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سبب
الادراك فى هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار اضافى على تقدير عدم توسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد اشير
الى هذا اى الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق
اليه الاطول حذفه هذين العلمين الظرف اعنى اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين
بين لما فيه من معنى الافضاء والاطول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا فى الاصل وخبر
لا محذوف اى لا طريق موجود او خبر وبدل من الخبر المحذوف على راى من جوز حذف
المبدل منه فى باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدلا منه
او صفة لاسم لا والاطول على ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف
والكلام بناء على انه لا بد منه فى تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى
فى معرفة معانى القرآن كما ذكره الفاضلان فى شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثانى رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف يروى

مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان فى نقل قوله لا علم
بعد علم الاصول الخ اختلالا وفى المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا
لا علم فى باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما على المرء بمراد الله تعالى من كلامه ولا
اعون على تعاطى تاويل متشابهاته ولا انفع فى درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف
للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكر وان الظرفين اعنى فى باب التفسير وبعد علم الاصول
متعلقان باقرا اى اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما فى التفسير بعد علم الاصول
وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا لا يكون قوله اكشف
مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه
الثانى فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثانى فلان المستفاد من هذه العبارة ان
علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما
ينافى حصر الكشف فى العلمين وليس المدعى اللزوم العقلى بل المفهوم الذوقى الذى هو المبين
فى علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان فى البلد انه اعلم من الكل كيف و
لو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ
انتفاء اعلم من زيد فى البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف
عن معنى التفضيل لكان الاقتران بمن فى عبارة الشارح وان لم يكن كذلك فى عبارة
المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص فى شرح الكشاف عند الكلام على
قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شئ ولكن ذكرى لعلهم يتقون على
ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا
يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد بث القول بذلك
فى دلائل الاعجاز فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد فى قوله تعالى الان خفف الله عنكم
وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان

ولا حدوثه وعن الثانى ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير
فى الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة فى اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه
متباعد فى اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه فى اصله مع المبالغة فى اتصافه
بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل فى الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل
كمال التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله مع حكاية عن يوسف
عم رب السجن احب الى مما تدعوننى اليه وقول على كرم الله وجهه لان اصوم يوما من
شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان
يضبط العلم فمعنى الاكشف فى عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان فى الكشف
من كل علم متزايد ان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن الخ نعم تصديق للخبر السابق وهو انه
لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سوال نشا من الكلام السابق
فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته
لمهارته فى العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته
واسراره ما دق منها وما لم يدق سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا
فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل فالحصر
فى قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة
حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله
تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشاء السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان
كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن
لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته فى علم البلاغة او سليقته
وتجعل الجواب نفيا لامكان العادى مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا

اذ لا شبهة فى ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة فى هذا العلم
اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها
كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب
الصياغة للمعانى مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت قوله لامتناع الاحاطة
بهذا العلم مضافا اى لطائف هذا العلم اى اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر
اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن احصرا حقيقيا كما هو الحق
لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب فى التعرض لاحوال ارباب السليقة
قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشاء السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون
بقى ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لحين علام
الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذى يعرف بهذا العلم هو ان
الحال الفلانى يقتضى الاعتبار الفلانى وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل لا بد مع
ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه فى تحقق الاعجاز متحقق فى القرآن وا لامور التى يجب
رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال المخاطبين وكيفيتها
واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما لا ينبغى وهى لا تعرف بهذا العلم الثانى
انه اذا اعتبر فى الخواص الافادة كما اشار اليه فى المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص
تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا بالكناية عنه للضد ان يشبه شئ
بشئ فى النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه و
اداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به
يدل على ذلك التشبيه المضمر فى النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق
المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ يلائم المشبه به ان كان فى الكلام

تشبيه او للمستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل كما
فى قوله عم اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة
وقيل ذكر الاستار على الوجه الثانى من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه
هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلى بل كل استعارة تخييلية كذلك عند
المص وفيه تامل اذ الظ من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوى
لا العقلى هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر
المشار اليها بقوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المص وما تفرع على ذلك من الابحاث
فيجئ فى البيان ان ساعدنا التوفيق الالهى قوله اثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر
الكشف ترشيح قوله والقرآن فعلان بمعنى المفعول اى قيل القرآن اسم لما يقرأ كالقربان
لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو فى الاصل مصدر ايستعمل فى المفعول اما مهموز من القرء
بمعنى الجمع سمى به اما لانه يجمع الكمالات او لانه يجتمع الحقايق والاحكام واما غير مهموز
من قريت الماء فى الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقرآن مادبة الله للمؤمنين
وقيل فعال من المقارنة اى يقورن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح ثم الظ من كلامه ههنا
ان المصدر اعنى القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اى المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعنى الكلام
المنزل على نبينا عم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله
جعل اسما للكلام المنزل على النبى عم بيان التشخص الذى جعل لفظ القرآن علما له بذكر
ما يعينه ويكفى فى تعيينه العهد فى لامى الكلام والنبى لكونهما معهودين عند المسلمين
وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب
فى المصاحب كما فى شرح الكشاف قوله ونظمه تاليف كلماته النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ
فى السلك وفى الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى متناسبة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه

العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب
المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما
يقتضيه العقل فى الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان
مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما يسكن فى ضرورة الشعر
على الوجه الاول قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين
فى النظم وفى الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلى
للفظ هو الرمى والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنا اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا
ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته
كالدرر يحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان يشبه الكلمات فى النفس بالدرر ويثبت
النظم لها تخييلا وان تكون مصرحة بان شبه ترتيب الكلمات فى النظم بترتيب الدرر
فى السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين
على ان يكون قوله لطيفه وصفا معتدا اوما فى الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء
ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر
على ان يكون قوله واشارة اما بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما فى الوجهين
الاولين ويكون الوصف المذكور معتدا كما فى الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد
السيف اى جعله فى غمده اى غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه
كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس كتابا
بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل
التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت
الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب
الاول فى الممكنات الكتاب الثانى فى الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم

المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقى اعنى الكل والمعنى المجازى اعنى البعض قوله
تمييز من اعظم لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر
بين الاقوام وبعرف لدى الخواص والعوام لانه لا يكون ح تنافى المقصود وهو ان الا
الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار
بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا
وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سياتى قوله فلكل مسئلة مراتب اه دفع لما قيل
من ان الترتيب وضع كل شئ فى مرتبة واذا كان الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه
افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه
الدفع ظ من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن
الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا
اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك
اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما فى عليك به كان بمعنى استمسك
لان الباء زائدة فى المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا لما ذكره
سواء كان هذا المقال فى قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب
يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا
فى كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق
التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلذا
لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد
فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب
ان هذا بالقياس الى باقى الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفائدة العامة
فى حذف الشئ ثم تفسيره زيادة تمكينه فى القلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس يكون

اوقع فيها قوله مؤول بان مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل
دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدري اعرف في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب
الى انه اسم يقتضي عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل
الذى يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول
الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية و
حرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون
صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي بعدم جواز
ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر
ماخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان لا تفتر كان معناه كتبت اليه
بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كان الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامر يتبين في
الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضى
والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق
عليها مع لزوم مثل ذلك فيها لا هذا ثم ان في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يلزم الدعا
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا هذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل
لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله
جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول
والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء ولا بين اجزاء الصلة فيجوز
تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز
اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر
ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز

تقدم معمولها لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم
على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه
قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم بتقدم في المعروض على الشيء المرتب الاجزاء المرتبة على
البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذى
حيزه بعد طائفة من اجزائه على باقى الاجزاء لزم تقدمه على ما تقدمه فلزم تقدم ذلك
الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع
اجزائه وههنا كذلك كما تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيفا
الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين جواز
رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان
والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان
الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا لان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم
الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني
معه اذ لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني
اسمعيل الحد الذى قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر
الجواب قبل ذكر منشا السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره
صاحب الفرائد اى بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد
ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا
صاحب اباه اى سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورد
على هذا القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم

القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن
فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا
معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد
من السعي المسعي وهو الجبل المقصود اليه بالشيء فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه
ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في
تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان النحاة في عدم جواز التقديم على
ما ذكر ان تاول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو
فلا تقريب لما ذكره قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير المصدر المقدم على ان يكون
المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على
ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه وصلاحيته
سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على انه ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا
معمولا لبلغ ان يراد به على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اى يتغنى عند السلطان ولم يرد
ان التغني صادر من السلطان ايضا اذ ح لا يرد ذلك المحذور الذى ذكر في اللغوية بل
يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان جد
السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه
الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورته
اه والتوسع فيه مع ان القرآن يجوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة
مقتضية لتقدم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون
الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه سائغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا
ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقدم معموله عليه جعلناه معمولا له والا جعلنا

على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقدم سوى السجع قوله وليس كل ما اول الخ دفع
لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر ماول بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا
بها لا يجوز تقدم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما
اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا يرى ان ما اول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على
الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماول بشيء حكمه حكم ذلك
الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان
مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كدلول اسم الاشارة في قوله
فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني
الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وانما نستقيم فيهما
لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض
بشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي
ففي شبيه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار
في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه
ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت
بنعمت ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما
الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المترجم اى ما حديثي عنها ثم المراد من قوله
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف
بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع
في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل

الظرف فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل
وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا
وقد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى جواز تقديم المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كان
مصرحا بها وليس بشئ اذ لا تفريح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم
ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة
الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في
الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها ما لم
يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها قوله و
هو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاورثنى تكلم صداع الراس والقلقافات
الراس زائد اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والغى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى
واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا لما سياتى اللهم
الا ان يقال الزيادة فيما سياتى بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه
قوله وسيجئ الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحى
المتعارف بين ارباب المعانى وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق
بحسب المفهوم للصدق فان المودى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا اخص من الحشو
اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس
بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصيته لا فيه وان اجيب بان المراد

بالزائد في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد هو المعتبر في الفن فتامل قوله يتوعر اى يصعب
وفى تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى التعقيد من المبنى للمفعول
قوله مائلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد اشارة في الاول لفظ
القائل وفى الاخرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز
عنه الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليستمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم
انه قدم في اللغو الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موقب تعسير القسم الثالث و
عكس ناظرا الى ما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مولفه مختصره وتخليصه وقدم ناظم
التعقيد ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرته مع الى مولفه
اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تاليف مختصر يتضمن
ما فيه يتضمن قوله ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعانى
والتضمن باعتباره ايضا ثم المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه
منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الاستدلال وعلى العروض والقوافى
ورفع المطاعن عن القران لان هذه المباحث لواحق العلم المعانى والبيان كما نبه عليه
السكاكى عند شروعه في هذه المباحث قوله وهو حكم كلى ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية
من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال
وفى قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفى قوله
ليستفاد احكامها تفريع بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل والمعنى التعريف
قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال
القضية على احكام جزئيات موضعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل
القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك
الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا

والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف
بل في ضميرى ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى
القضية وان كان المراد بالظاهر بذلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا
ملايم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان شبه
الفروع التى هى النتائج بجزئيات الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت
كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية
فالمراد باحكامها الاحكام التى فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القى الى
المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة
مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى هذا ويقال هذه
غريبة مولدة الا والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكد لا تتمة بيان
لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع
واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب
الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائما ان ذلك القول يشتمل على حكم ان
زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام
مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان موكدا يلزم من
صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثانى ونمنع لزوم تحصيل الحاصل
بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اى يشتمل على التاكيد
حين الالقاء فلا تفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل
الحاصل في المثال المذكور فتامل قوله فهى اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد
وهو وجوب كونها من التنزيل وكلام البلغاء نقل عن الشارح لوانه قال الاخصية بالنظر
الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح

والشواهد للاثبات فامر خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين بيان
الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال
من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط
في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئى الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان
لم يشترط كما هو الظ يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله تذكر
لكن للصلوح لان تذكر لذلك يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما تكون تلك الارادة
بعيدة بحث في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو
اراد انه خارج عن مفهومى الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو مم وان اراد
الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا
مقولان بالعرض على ما تحتهما الا يرى انه لو قيل الماشى الضاحك اخص من الماشى اذ قد اعتبر
في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص
فتدبر قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم آل في كلام المص على معناه الحقيقى اعنى
لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى
حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال
المقدرة اى لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يلزم منهما مع عدم التقصير في الاجتهاد على انه
يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اى لم اقصر
في جهدى في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في
المعنى اى لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق مخالفا في التعدى كما اشار اليه
السكاكى في قوله معنى طاب عمرو فرحا طاب الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض

عيونا فان عيونا فاعل للتجهير لا للتجهير اذ الفعل المذكور اعنى لم يبقص انما يلاقى في الاشتقاق
للتقصير الذى بمعناه الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة المهرة هذا ويجوز ان
يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا و نقل عن ابى البقاء ان لم آل
من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل
الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع
فى غاية الشيوع فكانه نزع المجاز المشهور **قوله** وحذف ههنا المفعول الاول اما كافى الخطاب اى
لا امنعك او الامر العام اى لا امنع احدا مثلا **قوله** فى تحقيقه اى المختصر يحتمل ان يكون
الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل **قوله** اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اى
هذه اضافة المصدر الى آخره او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الخ او اراد المص ترتيب
السكاكى اه مصنفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى
المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر واوفى **قوله** تقربيا مفعول له لما تضمنه
معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل
كليهما مفعولا له للفعل الثانى كما هو الظ لكونهما فى المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا للتعاطى
تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين
على نشر اللف كما لا يخفى **قوله** ولو لم يأول الفعل المنفى الى قوله بل لامر آخر قيل فى العبارة ادنى
مساهلة اذ الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به فى شرحه
للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم اضرب
ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هى بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم ان
وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول الخ اذ قد ذكر الشارح نفسه فى شرح المفتاح
وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد فى مثله قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه
مع عدم التأويل بالمثبت كما فى لم اشتم اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر فى كتب النحو ان

المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيلزم منه ان
فاعل الفعل و فاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفى ههنا بالمثبت
كثركت او نفيت ما يودى موادا مما كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب
فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار
كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب
مبنى على التحقيق لا بتنائه على كون القيد مفعولا منصوبا وقد اشار الشارح فى شرح
المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار فى كل مقام توجه القيد
فيه الى النفى فالتحقيق الذى لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفى لا يكون صالحا لان
يقيد بشئ لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح
الشارح فى بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو
والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظروف
عند جمهور النحاة الا اذا أوّل بالفعل صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فيمكن
ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل
بتركت لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح
عن الشيخ فى بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفى والاثبات الى
القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يأول بالفعل المثبت
تعين توجيه النفى الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول
يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سواد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذى ذكره
الشارح بالنظر الى المتبادر الشائع والا فالنفى قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما فى
قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد
يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفى القيد او اثباته كقوله تعالى لم يلد واصلى ما فعلوا

وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعنى ان عدم الاصرار يتحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه وظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفى يستعمل على معان ثلثة
وهذا مما ذكره الشارح فى شرح الكشاف **قوله** اذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة
من الشيخ مشعرة بان توجه النفى اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس **قوله** وان يقع لخصوصا
يحتمل ان يكون الظرف اعنى لم خبر اليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى
الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضى فى امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع
الى حكم النفى اى يصير حكم النفى ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على
الاول خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اى يختص حكم النفى بالقيد خصوصا **قوله**
مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على
الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما فى اكثر النسخ التى رأينا لكان تاكيدا
فلا يدل على الاجتماع فى زمان كما سيصرح به الشارح فى بحث تاكيد المسند اليه ولو اريد با
الاجتماع فى اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفى الى القيد اذ المعنى
المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت
ح فى المؤدى سواء رجع النفى الى القيد ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افرط الخ الافراط التجاوز
عن الحد ويقابله التفريط وفى المثل الجاهل اما مفرط او مفرّط **قوله** و تلويحا ثانيا وتعريضا
ثالثا ذكر الشارح فى البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا يدل به على
شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح فى الثانى و
التعريض فى الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قائلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح
والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اى القواعد
والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** ولقد

العجب انى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة
الى حضا نضده وشان الزوائد ان يحذف **قوله** وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه
قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بان
يكون معناه انا اسأل الله لا غيرى لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن
ان يسأل النفع فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل
لا معارضى ولا حاسدى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلان استحقار
مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح
مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثانى فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة
معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك
ايضا ظ **قوله** ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه
على رجاء الاجابة من الله اذ من يرجوان يثمر عمله ولا يعبث سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه
مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ فى وصف مؤلفه بل سأل الله الانتفاع به
قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة فيه جميع
الافعال من التأليف وما عطف عليه **قوله** فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر
وان اختلفت الجملتان فى المضى والمضارعة ولقصد الاستمرار التجددى فى المعطوف غير
المناسب المعطوف عليه واعترض عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا
حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفى ان يقال اسأل الله تع والجواب ان قصد
الاستئناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف فى الاسمية كما لا
يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه فى آخر الكلام مذهب ضعيف
فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن للتقديم مطلقا
لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر كما قيل فى

الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسال انشاء للسوال لا اخبار عن
المضافة ولو سلم فاى داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام فى بيان حال المص رحمه بل فى
بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسوال قوله حال من ان ينفع قيل اى من المجموع
والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسال
وليس فيه تقديم ما فى حيز ان المصدرية عليه قوله اى محسبى وكافى يريد ان الحسب بمعنى المحسب
وقد سبق بيانه فى اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبى اما الكفاية فى جميع المهمات
حتى فى اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية فى ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة
فى اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة ليتلائم
الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذى يتضمنه الاستيناف المؤكد بان
المعلل الذى هو سوال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اى فى قسم النحو
ثم المجموع الى النقل لمخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتدا والانشائية خبر له مقدم
عليه او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطف على الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله لكنه
فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقديم الكلام على ما اشار اليه الشريف فى اوائل
بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا
لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه فى الحقيقة
او مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه
بخيل فالاولى لكن ليس لجبر بل بما للاشتراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب
ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عن المذكور كما تقول فى المثال المذكور زيد وان كان غنيا
لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب
عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على
القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح فى مباحث الفصل

والوصل بان المص والسكاكى لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا ومما يكرانه ويفيد ان
من معطوفا انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وكيف جواز الشارح
المحقق نفى مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفى
مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص فى اول احوال
المسند على جواز ليت ايضا زيد اقائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة
الاولى فكيف يتصور منه ان يرد ذلك مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع
ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره فى
القرآن حيث قال وبان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب وقال وكفاك حجة قاطعة
على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اى
قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكى بعد القول اذ لا شك
من به مسكة فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده و
فيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر فى المعطوف فعل بقرينة ذكره فى المعطوف عليه اى قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا اى قالوا حسبنا الله والانشاء على الاخبار هو نعم
الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ظهر ذكر حجة قاطعة على جواز
عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظ لكن كون الحجة قطعية بهذا
القدر محل تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب فى قوله
وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال لم جوزت
التقديرين فى الاية فليجز كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض واما ثانيا فلان مذهبه
لما كان وجوب تقدير القول فى الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من

عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبى من عطف الجملة التى
لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذى يتعلقه جملة انشائية ولا كلام
فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية فى توجيه
التركيب الذى استصعبه الشارح فتامل ورد على المحشى ايضا باحتمال ان يكون الواو من
المحكى وما نقل عنه رحمه من انه لا مجال للعطف ح الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال
تقديره وقولنا نعم الوكيل مع جواز العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان
التكلف الذى لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظه قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا
بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا
يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثل ثم الاحتمالات الموجودة فى توجيه التركيب من حمل
الواو المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبى انشاء كقولنا الحمد لله على راى
وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسال الله وهى جملة حالية لها محل من الاعراب
فيجوز عطف الانشائية وامثال هذا قد كفانا الخنائى وغيره مؤنتها واذ ليس فى ذكره فائدة
زائدة فبالحرى ان لا نشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف
وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قبح فى التركيب
والله اعلم قوله على راى اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف
على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله اوان الشروع فى المقصود فى
الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود
الكتاب ولهذا دخل المقدمة فيه ومعنى اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من المختصر
فى قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن فى قوله فى هذا الفن اما
فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج
اظهر قوله الثانى المقدمة آخره فى التقسيم لكونه مفهومه عدميا وقدمه فى البيان لبساطته

بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء فى تادية المراد لم يذكر قيد الخروج
الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطاء فى
كيفية التادية الا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع
قوله وعليه منع ظ يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه
التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم
نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح رحمه جوز فى بعض مصنفاته كون
الاستقراء فى مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحى وهو اثبات حكم الكلى لثبوته فى جزئياته
ورده الشريف رحمه بان الاستقراء العرفى استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلى والمقصود
من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية الاحكام الى القسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من
قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم فى
الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهى والنظرى وكما ان معرفة احكام الاقسام
وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة
انما هى من الفن الثالث وذلك لان المص قال فى اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما
يتيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى
البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله فى فن البلاغة لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مع عدم دخوله فيها
مثل الايضاح فانه داخل فى الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيآن تعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه
ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة فى الفن الثالث لانه جعل ما ذكر فى الخاتمة قسيما لما يتعين
اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر فى الخاتمة داخل فى الفن المتعلق بالبلاغة

وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل
الى العرضية وهو البديع قوله صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام فى الفن الاول
مثلا لا يكون اشارة الى علم المعانى والا للغى الحمل فى الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء
فى تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا فى الفن الثانى والثالث لبعد العهد اجرى الفن
الاول مجراهما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو ذكر التعيين فى الاول لقرب
العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتى فى العهد
والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال كفاية الذكر
التقديرى فى العهد الخارجى لما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى بناء على
العلوم الثلثة فهم السامع اجلا لا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا
ثالثة او ما يجرى مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا بعض
تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعانى او غيره اذ
التقديم الذكرى فى بيان الانحصار لا يفيد التقدم فى الترتيب الا يرى ان الشارح قدم
فى بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره فى الترتيب فافاد المصنف ذلك
بقوله الفن الاول علم المعانى فعلم بعد التقدير ان كلا من طرفى الجملة معلوم وانما
المجهول الانتساب كما فى زيد اخوك فان قلت فاللغوية لازمة فى الفن الثالث اذ الانتساب
هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة والسند بعد العهد قوله فى بيان معنى الفصاحة اشارة
الى ان المراد بمقدمة الكتاب هى الالفاظ كما صرح به فى شرح المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة
اى المسمى بعلم البلاغة او العلم الذى له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل
بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان
النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرهما قوله ماخوذة من مقدمة
الجيش اى منقولة عنها او استعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما عرف

فى لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام الزمخشرى فى الفائق مشعر
بالثانى حيث قال المقدمة للجماعة التى تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير الاول
كل شىء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال
قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول
على احد الاحتمالين فطلائع المقدمة قد يحتمل من قدم المتعدى لان هذه الطائفة لاشتمالها
على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها
قوله لما يتوقف عليه مسائله اى عشرو على ما صرح به فى المختصر والا لبطل تردده فى المبادى
قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور
والتصديق فيكون فى الحد اى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية والموضوع بمعنى التصديق
قال بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور
ولذلك جعل هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف
عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ولهذا الطعن
الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج فى توجيه قولهم المقدمة فى كذا وكذا الى
تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت
عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة فى كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون
التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله
لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف فى اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التى يمكن
ان تكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهى صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشىء و
ذكر فى اواخر سورة البراة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشىء وتحيط به واقلها اثنان او
ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رحمه قوله تعالى فلولا نفر من كل
فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشىء واحدا او اكثر وقيل انه مفرد اتصفت اليه علامة

الجماعة اعنى التاء فوقع على المعنيان واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب
بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظى لا العقلى على ما عرفت واما قوله فى شرح الرسالة وهى
ههنا امور ثلثة كما فى بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اى دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو
اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال
التوقف فقط لا التطرق فيه ايضا وما ذكره كاف فى دفعه او باطلاق اسم المعنى اللفظ اعنى
اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة فى الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه
فى شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم
الحذف فى قوله لارتباط له بها اى بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعانى تلك الطائفة
لا بها انفسها وفى قوله سواء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة وفى قوله وانتفاع
بها اى بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف فى موضع واحد اعنى قوله لطائفة اى لمعانى طائفة
اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق
الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف فى المواضع المذكورة
هذا ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف
ما قصده من دفع الاشكال عما وقع فى اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما
لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهامع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتاب
والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم
حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول بالمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
الاول فى المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل نفس المسائل فاذا
جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور فى اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها
هذا وقد اعترض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب مستلزم ان يكون كل مسئلة
من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة الكتاب وللك ان تقول بعد تسليم بطلان

اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد
الفن فلا تصدق على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض الخ ان قلت ما محصل الفرق بينهما
قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التى قدمها المؤلف امام
المقصود فالم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة
العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظ من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين
بالفرق ظاهر اما اندفاع الثانى فلان الظرف بيان المعانى والمظروف الالفاظ كما اشار اليه
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها
موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة
الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة
كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه و
اما الاعتقاد بما هو الغاية وفايدته فى الواقع فلا كما صرح به المحشى فى حاشية الصغرى
ان قلت فما التكلف الذى احتاجوا اليه فى التفصى عن الاشكالين قلت اما التكلف فى دفع
اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا و
الشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر فى اوائل الكتب وبانقص منه كما اعترف
به الفاضل المحشى لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم
الا ان يقال توقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به فى ضمن اى فرد كان او يقال المراد توقف
حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين و
بالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد
فلا ضير لحصول الموقوف عليه والا فلا نم الحصول فتامل واما فى دفع اشكال الظرفية
فلعله اراد به ما ذكره المولى فى شرح المفتاح من ان فى تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة

بجرد منها هذه الثلثة او تستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف ولدفع اشكال الظرفية
في قولهم المقدمة في كذا وجه اخر وهو تقدير المضاف اى واضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرف
الشئ لنفسه قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوى اعنى التطويل
والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى
قوله تنبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيرى وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة
على الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم ذلك
حيث قال فصح العجمى بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجماء تكلم بالعربية
وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد فصح اللبن اذا ذهب الكباء عنه و
افصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه
وقول الشارح رحمه وافصح به اى صرح يدل على ان المعنى اللغوى امر وجودى وهو الظهور
وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان
واخر العدمى اللازم له فايراد الفاضل المحشى هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوى
الامر العدمى محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا تفسيريا للانطلاق بقرينة السياق و
كلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمى حيث قال في تفسير الفصاحة
هو من قولهم فصح الاعجمى اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن
اذا اخذت رغوته فذهب لباؤه قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد
ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم
اتصاف المركب التقييدى بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رحمه رد التاويل فاجاب
المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد بتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها
على تنافر الكلمات كامرجه امرجه اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا م ان
امرجه امرجه اذا سمى به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة

حروف المسانح عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الوضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في
النظم القصيدة ماخوذة من الاصل القصد لان الشاعر يقصد بجويدها وتهذيبها والثناء
على ماعرف في نظائره امن الوجهين اومن القصيد وهو المخ السمين الذى يتقصد اى يتكسر
اذا اخرج من قصبة لسمنه فسموه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردى
منه والثناء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اى اقتطعت قوله كاتب فصيح الكتابة
يقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق
الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف عدم وصف المركبة التقييدية واجيب بان المراد بالكلمة
ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت
الفصاحة الخ توطئة لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب
ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط
قرينا بالشرط الاول وبقوله في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى
ثم هذه المقدمة هى التى بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص و
هو المناسب للمعنى اللغوى الذى ذكره الشارح فان لم تم الدست ثم المراد بالقوانين اللغوية
والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا
فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان على القوانين في كثرة
الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا
ان الالفاظ الخ قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا
لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة با
النقل نقل عنه رحمه ان وجه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية و
الخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هى الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص واما
استعمال في الجملة لقصد المبالغة وادعا كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه

يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة
لا يلتفت اليها في التعريفات ويجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض
لاسواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوى واجيب
عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاعراضهم منها تعريف علم المعانى
بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المتعقبين على جوازه وعن الثانى بان مراد الشارح
نفى الحمل التفسيرى وبان للشارح ان يقول انى اردت بالوجودى الموجود وبالعدمى العدم
لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل
معنى الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد
فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غيره فهو ليس
بعدمى قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف
بالفصاحة وقيل هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدى عنها معناه لا
مجرد ليست فيه نقيصة كيت وكيت وان كان الثانى لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز
انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظاهر القرينة كما صرح به الشارح والمحشى رحمه فالموضع
المذكور من شرحها للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة
ماذا حتى يبنى على ذلك مساعدة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة
لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثانى ان قوله
وان صح ان الفصيح هو الخالص يابى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى قوله وبان للشارح
ان لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار والى تعريف
الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق
المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل
للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل

له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبنى على التفسير باللازم سببه تسهيل
الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه
التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة باب من
ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة الا القياس تحصل بمطالعة مختصر من
مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فتحتاج الى تتبع تراكيب
احاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الشكاشق قوله ثم لما كانت المخالفة راجعة الى
اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع الثانى
لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس قوله حقيقتان
مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة بجزو ما به وهى الكون المذكور كما
هو الظ من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح
ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافى ما ذكرناه لان معناه
ان جمع الحقائق المختلفة متعذرة فكذا ما هو في حكمها ولان الكلام هناك في فصاحة
المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لان الطلاق
الفصاحة الخ تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا
وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظى عنا الجزئى لاستدلاله
على الدعوى الكلية الاذلا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه قول
لمعان مخصوصة قيل الظ ان يقول لمعنى مخصوص اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد
جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسر بتفسيرات
يكون محصولها ومرجعها شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر بعدم تفسير مطلق
الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد
ان لا مشترك لفظيا الا وقد يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية قوله نظرا الى الظ يحتمل

ان يكون ردد فى ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبنى على الظ واعلم

انه يتعذر جمع الحقائق المختلفة فى تعريف واحد على ان يعرف الشئ على وجه يميزه تمام

حقيقة كل من مختلفى الحقائق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات

الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد بتعذر مطلق الجمع و

لهذا قيده بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على

الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يحضه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله مطلق العين

فى اطلاق للطلوع على المشترك اللفظى بالنسبة الى معانيه لا يخ عن تسامح قوله وح لا يتوجه

الاعتراض اى قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة

الا بملاحظة قوله لم اجد الا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على

المص فى حال حيوته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس فى تفسير

الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغنى منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير

الى الفرق كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما بين م

ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا

كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق

الاشارة فلم يصح نفى الاشارة فوجب المصير الى جواب المص من ان المراد من الناس المعهودون

تلك المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التى ذكرها الناس فى تعريفهما وبلغت المص

لا تصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف اه ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف

من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة فى صدد

التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة فى المفرد اشارة الى ان الظرف اعنى فى المفرد

مستقر صفة للفصاحة واما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه فى شرح المفتاح بان المعرف

بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال

المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد ان

شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعرها وحده ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم

قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها

على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب فى مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتهما قوله

وزعم بعضهم الى قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالى ثم المشهور ان الحروف المهموسة

هى حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وجميعها ظل قوربض اذ اغزاجند مطيع

والشديدة الحروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه

الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة

هى الحروف المجموعة فى قولنا قدك اتزجر ونطايب ووجه الضبط مذكور فى اوائل بحث المجاز

من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة ايضا لو كان منشاء الثقل ما ذكره

لكان مستشزر ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم الثناقر من مستشزرا

لكان ما ذكره الشارح ابطالا لاصرار لمد هذا وفى شرح الايضاح لشمس الدين الكيساري انما

لا يوجد الثقل فى مستشزر لان الراء المهملة وان كان من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى

هى من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكره هذا وقد

اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والزاء بمعنى ان

منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك

اليه قولك ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر

لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها العوص رفح كما لا يخفى على الذوق

السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق قوله ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة

البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام فى المضاف ثم هو من قبيل العطف

على معمول عاملين واحد لا على الطريقة الشايعة كما فى قولك رايت زيدا فى المسجد وفى السوق

عمرا لان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله

غير متنافر ومثله شايع ثم ان الضمير فى قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر

بدليل ان قوله ملع مثال للتنافر لكن لا يكون هذا ح دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو

ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا آخر على الجزء الثانى وهو ان ليس لسبب

قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر

هذا لكن القول بان المراد هو وبحده غير متنافر وقوله ملع متنافر مما لا يخلو عن اشكال

قوله كالع اى اسرع فى السير قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح فى اكثر النسخ

وفى بعضها وصف الكل والظ ان لفظ الوصف سقط فى النسخة الاولى عن قلم الناسخ

للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التى وقعت فى نظر الشارح لكن ينبغى ان يحمل كلام

المؤيد ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصف الجزء

فصاحة الكلام فان قلت قوله فى الرد لا وصف جزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح

حمل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس فى كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة

الكلمات وصف جزء فصاحة الكلام بل انها وصف جزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى

حيث اراد بها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام فى انه لا يلزم من انتفاء

فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت

معنى قوله لا وصف جزئها ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصف الجزء

فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لا ان المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد

فتامل قوله لانه مما وقوع مفرد غير عربى فى الكلام العربى واما ما يتوهم من ان الاستبرق

فارسى والقسطاس رومى والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات فى القرآن فممنوع

لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن

فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمى فيه واتفق النحاة على وجود العجمة فى ابراهيم

لا يساعده بخلاف المعهود الذهنى ثم تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشى

لا من دلالة الظرف وقد بينت فى مباحث الحمل على ان اسم الفاعل المقدر فى مثله بمعنى الثبوت

واللام فيه حرف التعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان

قلت الفصاحة وان لم تكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحى هو الخلوص فكيف

يكون فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها

الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره

الفاضل المحشى من تجويز تعلقها بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز تعلق البناء

فى قوله تعالى وهل اتيك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث فى قوله وهل اتيك حديث

ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون

ان كان مجرد الاتصاف ولو فى نفس الامر لم يكف فى العمل والا جاز اعمال زيد ورجل فى الظرف

وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ

بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثانى ممنوعة كما نبهت والاول

مسلم كما فى الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة

لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه

لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوى انما لم يقل

ومخالفة القياس الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشاء القياس الصرفى استقراء

اللغة قوله حتى لو وجد فى الكلمة شئ اه اشارة الى ان المعنى على السلب الكلى لا على رفع الايجاب

الكلى ولهذا نقل عن الشارح رحمه الله انه لو اعاد من فى قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان

احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو

مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الجحع هو بكسر الجاء

وبفتح الحاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفى الصحاح الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العين

من المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي الخفخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين
وانما لم يذكر المص في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية
ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في
التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المراة من مقدم راسها
غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق
وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها
فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا
فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اث
النبات ياث اثاثة اي كثر والنعت اثيث والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود
في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير الاثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول
بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت
شماريخه قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر تانيث قوله جمع عقيصة ويحتمل
ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرمة ورهام صرح به في الصحاح وقد
يروى بدل العقاص المدارى وهي جمع مدرى وهي خشبة ذات اطراف يدرى بها الطعام
وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى قوله وهي
الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة
ان العقيصة خصلة ياخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواءها ثم ترسلها
ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوايبه
مشدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة
من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة
شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح

دعجاوين
الله في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينين صعاجين من تحت حاجب ازج كشق النون
من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس
وانت خبير بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل كشق النون صفة كاشفة لامقيدة لازج
ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
مسلم الا ان اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل
المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجيء لنسبة الشيء الى اصله
نحو تممه اي نسبته الى تميم فسرج بمعنى منسوب الى السريجي والسراج اي بالمشابهة فوجه
التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج
على ان فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقواس وبمعنى صيرورة
فاعله اصله نحو عجزت المراة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق
الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي او السراج وعلى
الثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص
بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من
سرج الله وجهه ام الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق
قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ حاصل السوال انهم لم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من
سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى التخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب
الاول انهم لم يعتبروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج
فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعتبروا
وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع
في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان
سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد

وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام قوله ولا يشتمل
على تركيب يتنفر الطبع لا يقال الغرابة الحاصل لاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة
لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة
بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انث غريبة في قوله فالغريب
يجوز ان يكون غريبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة
في ضمن الغريب بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم فهو على حذف المضاف اي
بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ
بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك والا كذلك الوحشية بالمعنى
المذكور بل هي بالنظر الى كل من له طبع سليم قوله بل الوحشية قيد زائد كفصاحة المفرد
تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بزائد والمعنى ان الوحشية
قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن
تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة
المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم
الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن
الخصوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود
الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها
حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا
تاما او بانه انما يلزم عدم ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بحث ههنا بحث
وهو ان قوله بل الوحشية لا يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور
كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد الخ يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول لم
حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال الادعاء

عدم

ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية
مم والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير
في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شايع ثم
تنزل وسلم ان معنى الاية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار
اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه
ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار
ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها
في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى
المركب التام والمركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدد من افراد الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام
وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في
ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة
من كلماته فصيحة والكلام يشتمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير
واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت مم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يفضي الى
نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح
لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول
والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوفي بانا
نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى
المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح
فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عم والاعجاز
انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة

ما اشتمل عليه من المقدار المعجز فالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا
الجواب ليس بتام لانه مبنى على ان فصاحة الكلمات لازمة فى فصاحة الكلام مطلقا كما اشير
اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة
لعدم فصاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح و
غير بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة **قوله** ولا مانوسة الاستعمال اعادة للنفى المستفاد من غير
كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفى يتعلق بكل من المعطوفين
لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسة الاستعمال مخلين بالفصاحة
بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر الى المولدين **قوله** على ذى جنة الجنة
الجنون كقوله ام به جنة والجنة الجن ايضا كما فى قوله تعالى ومن الجنة والناس وكلا
المعنيين جائز الارادة ههنا وفى بعض الروايات ذى جيئة قيل وهو المحفوظ فى نسخ الصحاح
تصحيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لا غنه له الجيئة **قوله** هاجت به مرة فى الصحاح هاج
الشئ يهيج هيجا اى ثار وهاج غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والباء
للتعدية او بمعنى فى او مستقر حال من فاعل هاجت وهى على الثانى زائدة فى المفعول ثم ان
المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن السبب بالسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب
الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع **قوله** فاقلت من الافلات وهو الخروج
قوله ومقلة وحاجبا مزججا عطف على واضحا فى البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا
مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات
والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو
عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل فى الحدقة **قوله**
مدققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح واعتبر فى
الاساس تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت رحمه

عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالى عن الماء والكلا **قوله** استعير
للالفاظ التى لم يونس استعمالها التعليق بالموصوف وما فى حكمه مشعر بالعلية كما تقرر
عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشى لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية
فيتم المقصود ثم العبارة فى النسخ التى رايناها استعير فلا طائل ان استعير بلفظ التذكير
كما يدل عليه قوله منسوب بقى ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار
عدم الانس فى الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير
الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم فى شئ لا يستلزم
اعتبار اللازم فيه والجواب ان اعتبار عدم الظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام
المنقول بل من كلامهم فى موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان
الوحشى يطلق على غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحشى قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشية
تطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشى فلو كان المراد
ما اشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم
فى الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال الخ واما على حذف المضاف اى ذو ان يكون او **قوله** ان يكون مؤول با
المصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكائن كذا كما صرح به فى قوله تعالى وما كان هذا القران ان
يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة فى اواخر المغنى فلكن على ذكر منك واعلم ان
مورد القسمة فى قوله والوحشى قسمان ليس الوحشى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال والوحشى بالذى ذكره المعترض لان كلا من هذين
القسمين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم
منها ولذا قال والوحشى قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذى
ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان

بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذى ذكره و
حكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر
الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة
بما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشى عندهم ثم هذا المعنى
العام غير مخل بالفصاحة على الاطلاق بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر فى التفصيل الذى
نقله الشارح من القوم وهو القبيح فى السمع والثانى هو المعنى الذى ذكره الشارح فيما سبق
وليس المقصود من قوله فى الوحشى قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل شرنبث الشرنبث الغليظ
اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون
فى الالف يتعاوران الاسم فى المعنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يوما اشتد
قال ابو عبيد المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهى فى
النظم احسن منها فى النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن
ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن الشعر
الطخم الليل اى اظلم جحفت اى فخرت وتكبرت **قوله** وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال تفسير للوحشية شروع فى المقصود وهو ارد قوله وان اريد بالوحشية وما ذكره
سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسيرا للوحشية فما فائدة توسيطها فى
البين قلت فائدته التنبيه على تنادى فى الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان الفصاحة
انما هى باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع مع عدم الانس
فى الاستعمال **قوله** وما هو فى حكمها اى فى حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلوى بفك
الادغام فى تفسير المخالفة اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلوى فصيحا اذ ليس على خلاف
القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحته **قوله** كوجوب
الاعلال فى نحو قام تمثيل القانون على حذف المضاف اى كقانون وجوب الاعلال فى نحو قام و

هو ان الواو اذا تحركت فى انفتح ما قبلها قلبت الفا فى غير نحو عور وعور من العور بفتحتين
وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفى الصحاح استحوذ الشيطان
اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب
وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد الجعودة
ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر فى قوله تعالى سرر مرفوعة و
شرر فى قوله تعالى ترمى بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال
مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما فى فك الادغام من ظلل وشرر وامثالها فهى
غير مخلة بالفصاحة وان كانت لمجرد الشذوذ عن الواضع كابى يابى فكذلك والا فهى مخلة
كما فى اجلل ومثله **قوله** وال وماء يعنى ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا
على خلاف القياس وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما
يخالف القياس بالنظر الى السابق فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر
فتدبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا وقع تفسيرا للمخالفة وانما اضرب عن
التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة فى اللغة **قوله** الحمد لله العلى الاجلل
البيت للنزاجر تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك **قوله** والقياس الاجل
او ورد عليه ان عدم الادغام الا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بانها اقصى ما ثبت
بالجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور
على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال الجوشى
جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز فى الشعر كما ذكر سيبويه فى الكتاب
الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال مثاله كما يتحاشون من استعمال تكاكاتم و افرنقعوا
قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع فيه اشكال وهو
انه كلام ذكره المصنف بعينه فى الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم

قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجي ففيه تصريح بان تعريف
فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده فى كلام الناس ولعل ما ذكره الشارح فى دفع
اعتراض خطيب اليمن وتعقيب جواب المص بان المراد بالناس المعهودون فان اجيبات
التعريف على الوجه المذكور لم يجده فى كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم
صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا
الكلام ان المص وجد تعريفهما فى كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم ثم عرضه
على علماء زمانه وعلى تلامذته وبين لهم ماخذه وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ
جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه انه ينبغى ان يزاد قيد آخر فى التعريف وهو الخلوص
عن الكراهة فى السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم
فى كتابه وردّه تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المص
فى دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله
لموافقته اسمه اسم امير المومنين الاظهر فى العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار
ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لا شتقاقه
من العلق واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدّر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر
فى تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان البلغاء يتحاشون
عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد
الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول
يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا فى مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن
الكراهة فى السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها معتبر فى مفهومها فانما يلزم ذكره
فى التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان

قلت فينبغى ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد
ارادة الدخول فى مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه
وانت خبير بان اثبات دخول احدهما فى ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قوله
لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكاتم لم يرد به ان الذوق السليم حكم بان مثل الجرشى و
هو الذى يدعى اشتماله على الكراهة فى السمع من احد القبيلين اى اما مشتمل على عدم ظهور
المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق ثم
المقصود ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتى بكون الجرشى مثلا
من قبيل التنافر وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكريه فى السمع تحت الغريب وتسليم
دخول الجرشى فى القسم الاول لا يلائمه فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة فى
السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها فى كل من القبيلين والحال ان مقابلة تكاكا
ثم للجحيش يدل على ان تكاكاتم ليس من قبيل الوحشى الغليظ وقد قال الوحشى قسمان و
القسم المعاب استعماله هو الوحشى الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشى ثلثة اقسام
قسمان منها يعاب استعماله وان ليس المراد حصر الوحشى فى القسمين قوله الا ولانها ان
ادت الى الثقل فقد يناقش فيه بان الكراهة فى السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس
فحق العبارة ان يقول انها ناشئة عن الثقل قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما
الاول فلان عدم التادى الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر
آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ
الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثانى فلانه قد اورد النظر فى المتن
فينبغى ان يكون على ما ذكر فى المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو تم فالقول
بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون
الى التدقيق الفلسفى قوله راجعة الى النغم بفتحتين جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن

النغمة اذا كان حسن الصوت فى القراءة كذا فى الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح لا فيلزم
من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا
كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اى ظلمه واصل ضيزى ضيزى كطوبى الا انه كسر
الفاء ليسلم الياء كما فعل فى بيض فان فعلى بالكسر لم يأت وصفا قوله ودسر خيوط يشد
بها الواح السفينة وقيل وفيه بحث لان دسر المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما
سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث لانه قد يعرض الخ وايضا
هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه
القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه فى السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد
يقال يستفاد من البحث الذى اورده الشارح اعتراض على المص ايضا اذ يلزم ان لا يكون
تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال
غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف
خلوصه عن الغرابة التى يكون سببا لقبحه وهذا السائر القيود وح يندفع الاعتراض هذا و
قد يرد على الشارح انه قد قرر فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه فى القرآن
وفيما سيأتى ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء فى امدحه وكذا كثرة التكرار فى تتابع الاضافات
لا يخلان بالفصاحة لوقوعها فى القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سويها فالهمها فجورها
ونحو مثل داب قوم نوح فيجه عليه ان الوقوع فى القرآن لا ينافى كون هذه الامور من
اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله قوله كما سيجيئ فى الخاتمة من ان لكل مقام
مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكر الشيخ ابن الحاجب فى امالى الكافية من ان الشئ
قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم
يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ بل لا يكاد يسمع ابدأ كما قال الله تعالى كما بدأكم تعودون ولكن
فصح يبدئ ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير فى خلوصه فيكون

مبينا لهيئة الفاعل وقيدا النسبة الخلوص فههنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان
الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها
واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق
الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه
معه قوله واحترز به عن زيد اجلل الخ اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة ضيزى
وهذه دسر وكيف ابيدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كلماته فصيحة
لان كل واحد من هذه الثلثة كلام لها حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية
مثل اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة
فى الحالتين فيصدق على حاله تعريف فصاحة الكلام على نمط قوطم الكريم من يسخو فى حال
مكنته فانه صادق على الفقير الذى لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان
مبنى توجيه على رجوع القيد الى النفى كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به فى شرحه
للمفتاح ان يعتبر النفى ثم او لا يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة
اولا ثم تقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفى الامور الثلثة والحال ان فصاحة
كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف
يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق
القيد الثانى فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما فى قولك
معه يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق فى شرح المفتاح
بان التعويل فى ذلك على القرائن قوله ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات الخ الاظهر فى الرد
ان يقال القيد اعنى فصاحتها قيد للمنفى وهو التنافر لانه العامل فى ذى الحال وهو الكلمات
فيكون من قبيل ما دخل النفى على كلام فيه قيد فيرجع النفى الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة
فى لم ابالغ تعريبا ويكون المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر

لا انتفاء التنافر مع وجودها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزلنا عن ذلك فلا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان
يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبنى على التنزل
او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ
ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بفصاحة الكلام علم ان
التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة
مردود بما ذكره الشارح المحقق رحمه في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة او
في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات
قطعا هذا او فيجعل قوله مع فصاحتها صفة للمصدر ويدل عليه للخلوص اى فصاحة الكلام
خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار
والله اعلم **قوله** المشتهر فيما بين معظم اصحابه الاشتهار يجى لازما ومتعديا في الصحاح والديوان
لفلان فضيلة اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول **قوله** لفظا ومعنى اراد بالمعنى
ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما **قوله** اعنى ما اتصل
بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جنى بسكون
الياء وتخفيفها كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب
كنى وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر
قد نص بمذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا
ذهب بعضهم الى عدم الاخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في
الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** جزى ربه عنى اى عوضها
للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع

عاوية من عوى الكلب يعوى عواء اى صاح وقد يروى العاويات وهى جمع العادى وهو
العدو **قوله** وقد فعل اى فعل الله ذلك واجاب مسألتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة
فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امور يكثر تصورها اياه وربما يخيل اليه حاصلة
قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق و
في اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحاب
مضافا الى كل واحد منهم ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه
فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشابهة لفظ افعال للمفرد ولهذا يجى في كثير
من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج وفي التكسير
نحو انعام والتصغير نحو نعيم هذا وقوله صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقام
ثم الحال ليست هى صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى السوية عنه حصل من المجموع
كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمته فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاء كيل الصاع بالصاع ان
كافا احسانه بمثله واساءة بمثلها **قوله** اى رب الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر في
نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل
هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكى
كما في قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد **قوله** عن كبر عن ههنا يفيد كون ما بعدها
سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابى
الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون
المعنى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالها بمعنى ملابسه وملازمه وما
في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومى بنى الخورنق التى بظهر الكوفة لنعمان بن
امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فخر ميتا لئلا يبنى مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو

الذى بنى اطم احيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال انى لاعرف حجرا لو نزع
لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة
المضارع في كما يجزى استحضار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ويجى
لانه من قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعرى البيت خبر ليت محذوف وجوبا والموجود شرط
الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التى سدت مسد مفعول شعرى مقامه كما قال ابن الحاجب
والتقدير ليت على حاصل جواب هذا السوال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم
فقيل انه منصوب بنزع الخافض اى شككت فيه اى في جواب هذا السوال **قوله** على ما جر بالجيم
والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهى الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء
المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع **قوله** فشاذ لا يقاس عليه وانما لم يجوز ههنا
رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود
الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقربائه على لومه
ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير غير قوم الشاعر والله اعلم **قوله** وليس قرب
قبر حرب ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن
امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون
للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المقدر معنوية فيما
اذا كان باقيا على معناه الحقيقى او نقول قرب ظرف خبر ليس اى ليس قبر كائنا قرب
قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكى في قوله يكون مزاجها عسل و
ماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اليه
خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمه نكرة ثم
ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر
في قوله قرب قبر مع ان الاظهران يقول قربه لزيادة التمكين **قوله** اى قول ابى تمام من قصيدة

يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافقى اذ قد اتهمه جماعة بانه قد
هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه وما قبل البيت
المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعينيك عن طرف امرء صادق الوداء ليس
بحر القول من لو هجوته اذن لهجانى عنه معروفه عندى **قوله** والواو للحال الظ ان الاولى
ان يجعل للعطف على المستكن في مدحه الثنا بوجود الفصل على نمط قوله تعالى اسكن انت
وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدى وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله كذلك
الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك
قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا به لمعى فان قلت العطف يقتضى ان
يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه من القصور في شان الممدوح ما لا
يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون
مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العرحضار
المجلس ولا يلزم من هذا التوقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه
لجواز ان يكون لشئ اسباب كثيرة كما سيأتى في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فائدة
معى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخى مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود
في المقام فان قلت لا يؤدى العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل
من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق بالشرط **قوله** وفي
استعمال اذا الخ رد على الزوزنى حيث رجح ان الدلالة على الشك ووجه الرد ظ لكن لا
يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب
المدح وهو سور لاتصال الكلى واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئى في جانب اللوم لطافة
لا يخفى **قوله** عاتبه الصاحب وهو اسماعيل بن عباد وصحب ابن العميد في وزارته وتولاها
بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر

وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عند جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق
عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد
وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تقييده بانه اذ اجاز استعمال اذا في موضع ان
للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه
الهجو والذم ولا يتحقق قطعا حتى اذا تركت مدحه فغايته ما يتصور في شانه اللوم واذ المقصد
لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحاء والهاء
من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس المخرج
لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافى كلاماه كيف وقد صرح هناك بان ما عده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او
غير ذلك وصرح بان الحجع من التنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس
ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر
المخل بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش
وفي لم اعهده ونحوهما فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم قوله ولم يرد
ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يظن هناك ما
يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة هو
الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل
الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه مع انعدام
ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر و
الحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر
على ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بان كلام وقع في المحاورة يحمل على المبالغة
وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه

وقد يقال المراد بالتنافر هنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على
الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعلان يجيء كاملا قوله وفي التنافر الحروف منها الا انه
لم يحصل التنافر عن حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف
مجموع الحائين والهائين وفي المعاني وتاييها لا تمثيل ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة
ليس المراد انه مخل بالبلاغة البتة كيف ولو جعت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن
مخلا قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى الحامي
قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد
لا التعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي بان هذا من باب
الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد
قوله على ان المصدر من المبني للمفعول هنا بحث شريف ذكره الجد المحقق الشريف في تفسير
الفاتحة ينبغي ان يتنبه وهو ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا
واما في الهيئة الحاصلة منها المتعلق ومعنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من
الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية
من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من
العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في تكلم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا
للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر
استعمال اللازم في شيء معناه قوله تقديم او تاخير المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي
الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما
مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
او لكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها ولهذا

الخلل على مثله حيث عند ارباب البلاغة فلا حاجة قوله الخلل خارجا عن التعريف بيانا لسبب
الغالب توجيها للكلام ثم فيه توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم
المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون
التعقيد لامعطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا
ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين
من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع و
انما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده
وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احمد بالتنوين مشتمل على الشذوذ دون
الاول قوله والا فالمختار البدل لا لما ذكر ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الا
يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لنا
للعرب ونحن نقرا كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع
انه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف
الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال
لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او
بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ونفيه الى
ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على
ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما ينافش فيه بان المقارب من الشيء ما لا يكون
قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه
ويجاب بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون الملك مماثلا ومقاربا وغير مماثل
على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد

من

من هذا المقصود شيا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف
المحمول هنا اعني الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فيفيد نفي الملزوم
بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف قلقا وانه من باب
البلاغة فتدبر قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني فيه سببا اخر للتعقيد غير
ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله لخلل في النظم
فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم يقتضي ان الامر بالعكس باعتبار معنى
الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم
ظهور الدلالة مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل
منهما ولك ان تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال ذهن السامع
واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه
وهذا امر لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على
وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية في المرام
ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خلاف
تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في
تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
فتامل قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف
باللام في الموضعين محمولا على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد
فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى
المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان
جوزنا ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف في التفاوت مثلا
اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت

واحدة اومتعددة وهو الظ فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان يتوصل اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه ح يكون اخذا بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد فى ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة مع خفاء القرينة فلان يوجد فى ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا فيما قصده باللفظ ما ليس من لوازم واحدة معناه ففى الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله قوله بقى فى قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص فان الانتقال فى المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى فى الاول دون الثانية فالانسب بمذهبه ان يقول لا يراد الملزومات البعيدة فليتامل قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا اعنى السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذى هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد فى نفسه حقيق بان يسوف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب قوله وهو الرواية الصحيحة نسوة بالنقل الصحيح عنه والا ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنه وهو مبنى على الرفع قوله عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة ابكانى الدهر ويا ربما لم معنى البيت ابكانى الدهر بما يسخطنى ويا قوم ربما يسرنى بما يرضينى والياء فى قوله بما يرضنى من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلنى الدهر على حكم من شامخ عال الى خفض قوله لكنه اخطأ فى الكناية لا حقيقة ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء فى التجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها بالدموع اوان ارادة البكاء

فالانتقال

فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعند الى السرور بحال ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لغة هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع فى حقهم ما نعا مطلقا ولما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر ايا ما كان كذا فى فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطية الشاعر وانه جعله من استعمال المقيد فى المطلق لا يفيد قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم عن عبارة البخل والمذكور فى الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا قوله قال الحماسى البيت الحماسى منسوب الى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابى تمام حبيب بن اوس الطائى جمع فيه اشعار البلغاء الذين استشهدوا بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى يراد انه مذكور فى ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسى فالمراد به احد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابى عطاء السندى يرثى ابن هبيرة وهو الذى اجبر الامام ابا حنيفة رحمه الله على ان يكون خاتمه فى يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شئ من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال رحمه الله دعونى حتى استشير اخوانى فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله بجارى دمعها اى بدمعها الجارى واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وبا فى المعنى ظ قوله من باب استعمال المقيد الخ قيل عليه لعل هذا لا يكون فى البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال لمطلق الخلل فى الانتقال لا للخلل فى الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر ميمى البتة يقال سره مسرة واما السرور فقد يجئ لازما ايضا كما يشهد بها انشبع

كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شئ لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعنى الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود فى البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الامتناع خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان للعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرها السكاكى والمص قوله حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ اى يوقع فى خيال السامع انه فهم المعنى الخامس وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع فى الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة سمى مبتذلة ويشترطون فى قبولها ان يكون الجامع ما مضادة فيما بين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافى وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوى او عرفى قوله واما الكلام الذى ليس له الا جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا طلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله طلب الدوام طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المط استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون فى الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب لم و زمان الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان فى القرب او البعد فيطلب فيه ما هو وصلة و وسيلة

الى النجاح عنده قوله وان رفع كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع ح يدخل تحت الطلب فى الاستقبال ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه فى الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعارى العاشق المهجور غير منفك عنه فى حال من الاحوال فلا يليق حاله عدم طلبه للحال فيكون خطاء فى نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المط فى الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من تظرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء عليه ذلك الامر التخييلى فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزى ولكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت فى استثمار غرس ودادى وطمعت منها فى الوصال لانها تبنى الامور على خلاف مرادى وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة فى تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح وح يجوز ان يعطف على مجموع ساطلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من لتجمدا فبملاحظة امضاء سكب الدموع اليه فالانصاف ان ما ذكره المحقق فى معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف جلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشى وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازى الفصال وما يستبعده كما قال اريد وصاله ويريد فراقى فاترك ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يرحم له الحبيب

فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة
بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين
فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة
التكرار وجه دفعه ان التكرار هو الذكر الآخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما
يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث
مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار
بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث
وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة الذكر الحاصل
من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني
الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مونث سماعي كما اوماليه
الشارح بقوله يستوى فيه اى في السبوح المذكر والمونث قيل المراد بقوله تسعدني تسعدني
لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة
الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة
من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم
اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة
في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس
سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجرى في الماء وفيه تامل لان
المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجرى لا شدة العدو والحق ان
كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر
لكان اولى قوله وعليها متعلق بها اى بشواهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان
الشهادة للعداة يعلى لم يرد الا في الضرورة قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف

خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات
رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت
شيئا قوله قصرها للضرورة اى لضرورة الوزن والافاضل كما صرح به في الصحاح واما
الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس
الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل
فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال
معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل
ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب و
يسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم
عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكر الشارح انما يتجه اذا
كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة بكلام الصحاح فهو
ايضا ممنوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى
المقصود وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان كانما بمحل روية فلان كناية عن كونه راياله
قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف
قول من وجد نظر للصحيح من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع
بمثل هذا الكلام فورد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع
معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون
عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على
اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما
لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالها لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار
مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثقل يجب الاحتراز عن الاول لصون الكلام

الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار يخل ايضا الا انا نقول ليس المراد
من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من
الاول لما يستفاد منه كما يشهد امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه
الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكريه في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز
ان يكون كثرة التكرار موديا الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة
وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه صح فلينامل قوله ان الكريم بن الكريم
الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف
به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة
الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر
وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم
العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب
اى انت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع
في وسط الثلج تضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار
حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ جبارة بالجيم
المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود حينئذ وصفه بالضعف لان
الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم قال لا شك اى قال الشيخ
لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت الخ البيت لابن المعتز من قصيدة
مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غائر فلالة ليل طرزت بصباح غائرا اى غارب والغلالة
ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابها
على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا
في وقت بقي من الليل بقية تشبه الغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز فظلت تامة

اى دامت وهو مع تدير تنازعا في ايدي جاذر والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها
وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عنيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير
الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدنانير في الصفاء والملاح و
ملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا للعتاق احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة
كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم
الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم والبيت لربيعة بن ابي
ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اى هدمت في الصحاح
ثل الله عز وجل عرشهم اى هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية او الخطاب قوله وما اورده
المص رحمه في الايضاح الى ما ذكر الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي
اورده المص في الايضاح والضمير في انه جعل ونظائره للمص ووجه الاشعار الاول انه
اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع
الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه
الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا
به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار و
تتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث اى قوله يا علي بن حمزة البيت
وقوله فظلت تدير الكأس من قبيل تتابع الاضافات مع انهما ليسا منها وقد يقال
لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة
الاضافة سواء كانت في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت الاول او لا كما في الحديث فانه صورة
اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا
اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الآن نعم الاشعار الثالث
مسلم لا لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية

فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة
الاضافة ايضا فيه شناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم
في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل
لا يقال ان من اشترط ذلك لم القائل هو الخلخال وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة
التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اختلال تتابع الاضافات انما يلزم من تتالى
الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الموضعين كما بهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها
في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وبشاعة شئ شبيع اى كريه الطعم قوله والا فلا جهة لا
خلالهما بالفصاحة لاجل ما يؤذيان اليه من الثقل لا لاجل شئ فاذ لم يوجد الثقل فلا وجه
لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والالما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم القدماء
الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها لبساطتها
على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا يحد اصلا ولا يرسم رسما تاما ثم تانيث الضمير
في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشارة
والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة لذى الصورة اعتبر
الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا يتسبب لذاته اى لماهيته فلا ينافي اقتضاؤه
اياها النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جزئها او جاز
لازمة لماهياتها قوله الا ان العرض الى الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان
لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا للمفهوم محض المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء
قوله قارة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل و
الانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام
متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراض لما ان كانت النسبة
خارجة عن ماهياتها لازمة لها فقط واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة

والخاص يستلزم العام ويقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيل فيه
نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات مقتضية بواسطة محلها
وجوابه ظ اذ احمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون
نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة
واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت
من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج
الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والظ منه ان يجرد افعل التفضيل
اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا
باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على
المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال تصور
تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف
الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف
لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان
يعنى الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال لان الاول مقام التعريف
يابى عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظر على النظر ليس بحسب ذاته ولا
لملحاظ انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر
قوله واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راى من يجعلها من الاعراض ويخرجها
من الكيف بل من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية و
هما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء
اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي تقتضي اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء
مطلقا ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات

وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختصت بذوات
الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اى بالنظر الى الجماد والنبات
فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان
القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض
وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة
ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت
راسخة اى مستحكمة فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة
لا يعنى لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه
مقصود فلا يقدح فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصود
على تقدير تسليمه قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة
ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال به يلزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع
ظهور فساده فسرها بقوله اى سواء لم دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد
حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط
من لحنات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اى قطعته
ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري فاستعماله في المضارع لحن صرح
به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا
مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون
النفي ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما
كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في
المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم قيل اما الاستغراق الحقيقي بان
يعتبر اولا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اى بما يقصده في زمان من الازمنة

اوفى

او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذ لم يعتبر ذلك
وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت
اى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع
مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى
نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح
بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا
قوله فلو قال بكلام فصيح لم الانسب للسياق ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب له ان
يقول فيما سياتي دون مركب فصيح قوله ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة لا فانه لا
يمكن الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دار الم
يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها
مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسبانا اى عده ويرفع اما على صيغة الخطاب
اى ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع
فلان على العامل رفيعه وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغائب اى ليرفع
ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله سهو ظاهر وجهه فيما نقل عنه
بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر
به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا
ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا
واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر
على ذكر بعضها لعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون
لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول
عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فائدة

الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اما الظ انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان
صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليها الاقتدار ممر لحن وجه بقيد الملكة اذ لا شئ
من المذكورة ملكة واراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا م انه تعريف يجب ان يراعى كونه جامعا
مانعا فتامل قوله قلنا لا نم انما هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف
عليه تاثير المؤثر قوله مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط
في اصل البلاغة المطابقة التامة قوله الحال هو الامر الداعي لا معرفة المركب الاضافي
يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف
اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه
اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها
باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه
كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه اذ قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك
يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف
لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل
القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن
بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في كلام بطريق الاتفاق
لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ يكون
الخصوص صفة ولما كان للمعنى على المصدرية لحق الياء المصدرية والتاء للمبالغة كما في
علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة اولى ان يجعل
الياء للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزء
من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير لما راجع

ذكرهم
الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة
قوله مع فصاحته قيل لو قال الا يقتضي الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي
ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات ثم رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع
شان الكلام بالطباق لكن بني الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب
منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال والمقام متغاير بالمفهوم لا الغرض من هذا الكلام
ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال
ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبارات
المقام من قيام السوق يعني رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او
على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى
استقامته وانتصابه اولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلاق
المقام على الامر المدعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وايضا المقام يعتبر اضافته
الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما سياتي فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى
المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام لا فبل هذا
ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير
مقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشئ
في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة
ان الاعتبار لا المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا
دور فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سايغ وشايع قوله
باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي تعتبر
في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد و

المسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد لا قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد
لكونه جزء صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى
لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من
اجزائها لانها ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عدهم
اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها والتغليب باب واسع قوله تاكيدا ولحدا تفصيل
لقوله وجوبا قوله لكونه محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء
الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى
ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى المسند كما ذكر فليتامل قوله او غير مخصوص
كالمبتدأ في الدار رجل وكالفاعل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم
المقدم مردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص اذ قلت
فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل
في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من بخلاف الفاعل
لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى
كلام المتكلم قوله على المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الضمير المستتر
الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشئ على نفسه قوله مع زيادة
كونه مفردا فعلا او غيره قيل اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا
يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا على اعتباراته فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل
موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته
وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه المساق بل المقتضى
هو الاقسام والاقرب في الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد
من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض الفن وايضا يجوز ان يراد بغيره ما فصل بقوله

جملة اسمية او فعلية لا ولا شك ان الغير بهذا المعنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلا فتامل
قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يجئ في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في
المتعلقات على الاظهر ولا ميس كما سنذكره في موضعه ان شاء الله ولا يرد ان يقال قد يكون
للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو ولان للتعلق
في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فال ذلك الى احوال
المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله فمقام لا اشارة الى القسم الاول وهو
المختص باجزاء جملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو المختص بجملتين فصاعدا
وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ مما ذكر ثم المفهوم
من قول الشارح ثم شرع الا ان الفاء في قوله فمقام لا للتفصيل ويجوز ان يجعل للتعليل
قوله اي خلاف كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا
الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا للمقام خلاف التقديم وفساده ظ فالصواب ان
يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة
الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية
واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح لا الغرض من نقل كلام المفتاح
التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونهما راجع الى الايجاز
والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكان
الانسب لا انما لم يقل وكان الصواب لان الظ ان الذكاء على ما ذكره الشارح اخص من
الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل
ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود
الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة ولما بحسب
الاصطلاح فقد يستعمل الذكاوة في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون

المبالغة فى مع ان فيما اختاره المصنف رعاية حسن السجع ثم هذا البيس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اى لوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اى مع كل كلمة اخرى لاظهر ان يقول او ما فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هى الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما فى قولك هند مرور بها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالتانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحب معنى الجعل والتصيير اى جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اى اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا للمصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يشارك الخ تفاوت المقامات فى هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اى باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة الخ دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هى الكلمة قوله هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان للمقام المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق

باحوال

باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الخ وقوله وكذا خطاب الذكى الخ ايماء الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعانى لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية او غيرها فمباحث ايجابها الحسن الذاتى باعتبار تعلقها بعطائه مقتضى الحال من المعانى نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابهم الحسن الذاتى اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم ينبهوا بذكرهم فى المعانى من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال زيادة كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب بان ذكره لبيتنا قول ما لا ينتظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى فيفيد تعميم ولا يسمى فى عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده فى كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل قوله وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتى وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا لانحطاط فى الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكى واذ تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن الذاتى يحصل عند المص بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله فى الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن فى الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن

فى الانحطاط وفى اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه فى الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف فى قوله بمطابقته اى بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع فى الحسن فى اول مرتبة المطابقة وعن الثانى ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ يأتى الاضافة للمعانى التى يأتى لها اللام كما سيأتى فيكون علة الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق فى فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل قوله اولا بالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل فى الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال فى الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيت عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا معنا فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام والباء فى بالذات بمعنى فى وهو معطوف على اولا اى فى ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة فى قوله والبلاغة فى الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حسن ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظ قوله للحسن الذاتى الداخل فى البلاغة اراد بالحسن الذاتى الحسن الذى منشاؤه ذات البلاغة لان الحسن داخل فى ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول فى البلاغة مجازا بمعنى ان منشاءه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاءه اعنى المطابقة داخل فيها لان البلاغة هى المطابقة مع الفصاحة قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اى يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجئ تمام البحث فى تعريف علم المعانى قوله لان اضافة المصدر تفيد الحصر لما ذكره الرضى من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم

قرينة

قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه هو فى الظ لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق فى الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضى الى التنافى والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب قوله يجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه فى الحواشى ان المراد هو الاتحاد فى المفهوم اعنى بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحامى وسيجئ تفصيله وضمير الفصل فى قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة ولتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد يكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والا لبطل احد الحصرين اوكلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما اوكلاهما قال الفاضل المحشى بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر فى الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر فى الشئ يستلزم وجود المحصور فى جميع افراده وانتفائه فى غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر فى الاعم والحصر فى الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر فى الصدق والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلث فى كون اللازم بطلان احد الحصرين ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر فى العام باعتبار جزئه الايجابى وبطلانه فى الخاص باعتبار جزئه السلبى ح نقول اذا بطل الجزء الايجابى من الحصر فى العام لم يمكن ان يبطل الحصر فى الخاص بواسطة لان بطلان الخاص

مهنا بواسطة لان بطلان الخاص ههنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك واذا
بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام
بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه
بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الاخر بواسطة حقيقة جزئه الايجابي
فكل من الحصرين مع بطلانه يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقيقة جزئه الايجابي
والله اعلم قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما ولهذا ما يتناول المساواة
ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم
الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد
في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد و
قد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا
هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما
لا يخفى وعلى التقدير الثاني معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار
وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم و
هذا يتم ان ساعده الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ
عبد القاهر حيث يقول الحاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه
في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو التطبيق المذكور
فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق ايضا ان قلت التوخي هو الطلب
فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع
ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي تقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض
التي كما يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الا ويدل عليه ايضا
تصحيد بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو يعطي المعاني والبيان كما ذكره

التريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة
تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عدم تراكيب البلغاء
السليقيين عن حلية النظم وهذا ظاهر قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
الظاهر ان بين طرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل من الشارح وجعله ظرفا
مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا في يترجح والا فلا يستقيم اذا استعمال
ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة
اذ الدوران بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا فيما علم عدا اذا من الحروف
على سبيل التغليب نعم واقع في كلام فخر الاسلام وجماعة منهم ان اذا اذا استعمل في امر
على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما
علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين قوله
في الجمل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا
اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله بل وهذه اللفظة اه معطوف على قوله
وهو لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام
السابق كما هو الشائع اذا تلاها جملة قوله والى هذا اشار المص اي الى ان الامور المذكورة ليست
ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب
تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك لما مر اه بيان لوجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته
المعنى الثاني فلذلك قدمها على تعريف السابق قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة
عما من شانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب
مطلق للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط
بكون ما للتاكيد معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب

الكشاف جعل قليلا في الاية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك
الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا
شائع لا احتياج لتذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة
ولهذا جوز فيما سياتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان
الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه اخر من
الاعراب قوله وفي هذا اشارة اه اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى
بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم
وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد من العربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب
ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب
هو هو لا الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي
لا واحد له فلو اسقط الواو من والقروي لكان احسن كما لا يخفى قوله وح لا تناقض لتغاير محل
النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام
للفظه لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادة المعنى عند التركيب لا من حيث
انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ
واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين
وقد يقال في وجه التوفيق من كلام الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد
بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واراد بها حيث ذكر
انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لا
لمعناه حتى ان المعاني مطروحة اه يابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل قوله ولا نزاع
اه ينافي ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو الاول كما
سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن علامه على

معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن علامه لا يقال فليحمل كلام
المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في
نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة قوله والشيخ
ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما وتفضيل قوله على معناه اللغوي قيل عليه
يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على
المعاني الاولى الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان
هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معان
اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني
الاول لا ان المعنى الاولى لا الثاني وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال
على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانية
توسع ط ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز
والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد
تكون عقلية كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية
ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته
او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل على ترتيبها ثم ترتيب
الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال
والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها
اسم النظم مع ان الترتيب الثاني اشارة الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي القصد
الاعتبار دون ~~التلفظ والاعتبار~~ دون التلفظ والاختيار كما يطلقون مقتضى الحال
على اعتبار الخصوصية مع ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم
توخي معاني النحو اه حيث دل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا والكيفيات

المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا لمجرد الوضع وان المزايا
والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني
الاول من قبيل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف
الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى
المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول
من اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في
النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسلها الى الخواص في الافادة بلا اخلال
ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة
ومناط البراعة بلا شك قوله لا في الالفاظ الملفوظة التي هي الاصوات والحروف مبني
على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي
هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين
لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة قوله بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او
المعاني الاول وحيث لم يتفق المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة
الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادة
المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة
الخ على تعريف البلاغة يا باه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك
ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق توضيحه ان المخاطب
اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن
البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف

غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشاء للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوا
يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل
ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني
فجعلوه نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني
حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المعطوفة بل اولى فلا بد
من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في
المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول يعني
ذلك ان اللفظ المستعمل في معنا اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره
وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير
عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد
قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها
صفات للمعاني يفهم انها ما ظاهرا انها صفات للمعاني الاول لان المعاني الثواني دخلا
تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار
عند البلغاء لما سبق فيتردد بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات
للفظ اذ لا عدم كون اللفظ المنطوق منشاء للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس
المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى
واظهر يتبادر الذهن وهذا القدر يكفي في الترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله و
الخاصية التي تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني
الاول والمفهوم من هذا استعماله في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من فجعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على
المعنى الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون

الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها
على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا
صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصية نفس
المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وحدوث فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في
الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصية قوله وهذا يبين مما ذكره الشيخ
اي قليل واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا
الترتيب بل بعضه مذكور في اوائله وبعضه في اواخره ولهذا البعض بان في نقل الشارح
اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع
وسلاستها سهولة النطق بها قوله والفصاحة عبارة عن كون اللفظ الخ هذا الاعتبار الذي
حدث من المعنى الثاني للفصاحة فهو من تعداد والا فان جعل معنى ثالثا للفصاحة بطل
الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بان يدل الخ اراد امتناع
الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السياق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا
لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من
اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله
اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبة الى الايضاح لوطئة لدفع ما يرد على قول المص
من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سياتي قوله وهو ان يرتقي الكلام
في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارتقائه في بلاغته الى ان تخرج عن طوق
البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه
العقول عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة
والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان
قيل ليست البلاغة الخ فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما

يشعر به قوله لم لا يجوز لا يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص
لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى قلت اشتهار
دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام
بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة
مع الحس السالم كما سيجي انشاء الله تعالى قوله وكثير من مهرة الخ الظاهر انه متعلق بالجواب الاول
الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم و
لو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله فمنها لا يفهم من
اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا
فسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى
حقيقيا فظ واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى
بل لا يتناول الا المراتب التي بعد الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من
الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا
فلان ذلك انما هو في الاحكام التي تختص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى
اخر افراد الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعيا ان هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة
ماخوذ في مفهومه وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يتجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان
التعبير عن النوع بافراده انما يصح بجميعها لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الخ
وجه آخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور مبني على ان
الحق الخ قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف الخ وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى
المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه فاضرا عنه راجع الى

حد الاعجاز ولا يخفى ان الا نسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يحقق
استقصاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة
ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه
وحمل الصفة على المخصوصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له
هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان نظم ان
الكثيرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه
مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه **قوله** وكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز
والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية وآيتين لا يجب ان يكون معجزا
بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية
واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام
المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث
آيات وذلك ان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن
غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني على
التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل
وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند
غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه الذي من
الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **قوله** ومما يقربه لا يخفى ان المراد
بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب
منه مبتدأ محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة
وهذا اول مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ

بعد

بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فايشع هذا
وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده
بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا
غير لا بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية
وسره ان الله تعالى عالم بكيات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها
في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
انكار تفاوت الآيات في البلاغة كما اشار اليه من قال **قوله** در بيان و در فصاحت كى بود
يكسان سخن ∴ گرچه گوينده بود چون حافظ و چون اصمعى **قوله** در كلام ايزد بيچون كه وحى منزل است
كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى ∴ قلت التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال
المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية
في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا
بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال
التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح
ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما
يقرب منه البلاغة في مقدار آية وآيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى
هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود **قوله** ولا يخفى ان بعض الآيات
لا تناسب لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة
في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التي حكم عليها بامتناع المعارضة
ما يكون مقدارا قصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق **قوله** اي
طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اي بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا من

البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه
عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول
الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قوله
اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول له لانه على ان الكلام
الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو
عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة
تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في التعيين
الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوانات عرف
الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها
على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد
الى غير معين وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في
الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل
لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى المجرور والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل و
بهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في
العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الشريف وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية
اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب
ما تتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير معترف با
الاضافة ولذا وقع صفة للوجود اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة
والمراد تبعها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه
بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس **قوله** وفيه اشارة الا صح في
المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة

بامر

بامر احروا اسنادها الى توصيف الوجوه بآخريتها لا يلتفت اليه فتامل **قوله** لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه وان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه
بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح
ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصفه من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال
يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة
لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة
لبلاغة لا لبلاغة سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وان تخيير تجويز تعدد المانع
عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فليتامل **قوله** ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي
نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان
ملاحظته تكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن
لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني
كالمدح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرنا
والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم
في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف على ان اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه لاستلزامه
انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار
على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان يكون
فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده
بين **قوله** انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر
اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتامل قوله وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلثة لان البلاغة كما علم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع
علم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلثة

قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن يرجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كما لا يتنوع للبليغ ويمتاز عن غيره ويجعل الاثار مختصة به ورعاية الفصاحة ليست كما لا متنوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ كلاما او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل اي كل مسمى ببليغ قوله اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء قوله الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه قيل هما عين الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا له بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب مفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له وعدمها يصلح مرجعا لهما قوله عن الخطاء في تادية المعنى المراد اللام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطاء في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى المعنى المراد الخ اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطاء يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة

ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالاذ فيكون المعنى و ان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظ وان كان الاول فلتحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معه وما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة النفس عنه الجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطاء اذ لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن في محله ويكون للتكثير قوله والى تمييز الخ الانسب بقوله الى الاحتراز عن الخطاء ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصيح الخ قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما تتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المصنف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان

الخطاء في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ و لا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله و فساده واضح اذ الغرض من الشيء يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظ جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لا غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من تعريف البلاغة افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منها ولم يعلم كونهما غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل بحيثية الاتصاف اذ الاتصاف المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز به بالفعل مثلا بل على كونه بحيث [illegible] فليفهم قوله فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاء و تمييز السالم صفة المركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئيات له لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه الكل فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا ما صدق على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم نظرا الى كانما تم قوله منه ما يتبين

الظاهر العبارة ان بعضا واحدا يتبين في احد هذه الاشياء جميع ان المبين في كل واحد منها بعض اخر قيل هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه الاشياء ويحصل بكل منها بعض من تلك التمييزات واعترض عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التمييز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الايجاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد تحصل بالحس على سبيل التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورد عليه الزوزني من انه لم يذكر في صحاح الجوهري ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم عن غيره يتبين في علم متن اللغة ووجهه ظاهر لكن المناسب بهذا التقرير ان يقول المعلوم منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال او من الحس قوله قد تطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التصريف الخ اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما يثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم عنه منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون مخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الموضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وارتكاب خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين الخ اي من قوله والثاني ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على يتبين والضمير في بها راجع الى ما المقدار انث لكونه عبارة

عن العلوم والحس ولابد من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها ليتنبه على ماذكر قوله ليعلم الخ لان مجرد تبيين ماذكر من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان الباقي اي شي قوله لكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم لقيته عنده مقام الذنب قوله يعني الخطاء في التادية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واشيا غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب قوله الفن الاول علم المعاني ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول او الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال او عكسه فالامر ظ وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم

يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير يا النسبة اي تقدما طبيعيا ومثله شائع وجعله تمييزا لا يخ عن تكلف قوله وقبل الشروع لم لم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الآتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر ظ وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتعلم والتدوين فيكون المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لم اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها او بالوجوب العرفي الذي ما له اعتبار الاولى والاخلق له ولا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها ح ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل ويتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظ واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المط ولا يتفرغ منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت في غير المط وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت تحصيل المط او يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب فيلزم الامران لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وعيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك

تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المط الا ما جعل هذا المفهوم العام مراة لملاحظته لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطاء فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ظ قوله اي ملكة يقتدر بها على ادركات جزئية حمل العلم هنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفات ادراك ولو سلم على جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب بقوله الآتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسايل المعاني دون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسائل لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة وا منترض على تعريف علم المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان تقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال فيخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية قوله بيان ذلك ان واضع الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحضار

ماكان

ماكان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع ... الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما بمعنى آخر واي محذور في ذلك قوله كونها جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحيوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتامل قوله فلان يعلم النحو يعني المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل قوله ان له حالة الخ فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي قوله والعلم للكلي او المركب سواء كان باعتبار تصور ماهيتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة قوله دون علمته منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا لا صلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى النسيان يحوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوايل الاول الباب ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليمه قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب فيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم

بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء فى قوله فقال يعرف الخ للتفريع لا للتعليل حتى يورد
عليه ان مجرد استعمالها فى الجزئى لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا
شك ان هذا الاختصاص معتبر فى ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى
نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك
الكلى لان الادراك الكلى كلى لادراك الجزئى ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير
الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظ كون
متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد اللفظى وقد
يجعل من قبيل وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل فى مثله مع
ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظ ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة
فى الاثبات قد تعم كما سيجى انشاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك
القرينة قوله بمعنى اى ان فرد الخ اشارة الى ان الاستغراق عرفى وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة
بالفعل قوله او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر
لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه
بما صرح به وبالبعض المعين والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوهما ثم عدم الدلالة
موجود فى البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه قيل المراد منه
مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور فى التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم
من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية
هذا مبنى على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق مرارا المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال
فلا يخرج بما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم بعينه

قوله

قوله وهو قرينة خفية يعنى وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف
بصفة وملاحظة بمثل العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان
علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى
الحال يشاق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح قوله عبارة عن معرفة الاحوال
هذا على حذف المضاف اى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة
هذه الاحوال ثمرة علم المعانى لم يحتج الى ذلك قوله وهذا واضح لزوما وفسادا قد يناقش
فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احوال احكام الاحوال
الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعانى ليس عبارة عن معرفة تلك
الاحكام من حيث هى بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل
قوله قد يقتضيها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها اللفظ مقتضى الحال قوله وليس
مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق
به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص فى
ان زيدا قايم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول
بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة
فى زيدا عرفت من تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد قوله قلت قد تسامحوا الخ حاصل
الجواب ان الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلى المكيف بكيفية مخصوصة
لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على
عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلى مطابق للجزئى بمعنى صدقه عليه فالصادق
عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فالمعنى الاحوال
التى بسبب اشتمال الكلام الجزئى عليها يكون من جزئيات الكلام الذى هو مقتضى
الحال قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدل عليه فى شرح المفتاح بقوله

فى تعريف علم المعانى على ما تقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف
او التقديم او التاخير وعورض بان قوطم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضى
تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن الموكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية
للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك يحكم فى ان المقتضى نفس تلك الاحوال والمحتمل
محمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال فى الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك
الاحوال الا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان
بعض المقتضيات كالموكدات واذا ت التعريف مما يذكر فوجب حمل تذكر على التغليب
رعاية لما صرح به فى الاجمال التفصيل والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا
اداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا
لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام
الجزئى لا الكلام الكلى الذى جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين
كان اختيار التاويل الموافق للتصريح فى معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين
التاويلين بان فى احدهما اعطاء الكلى حكم الجزئى الذى هو عينه فى التحقيق وفى الاخر
اعطاء المسبب حكما مخصوصا بزيادة خفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر
حمله على تقدير المضاف او التجوز فى النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد
من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر فى الاجمال والتفصيل وعلى الثانى انه
منقوض بالحذف والطى ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور وجعله مذكورا اللهم
الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا فى هذه
الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام موكد قيل انما لم يقل كلام موكد حكم فيه بثبوت
القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضى خصوصية فى الكلام المشتمل على الحكم الذى
يقتضيه شئ اخر ولا دخل لها فى اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضى الموكد لا نفس

التاكيد

التاكيد لا مر دعاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا الخ جواب عما يتوهم من ان احوال
الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها
راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب الخ تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده يستدعى
نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذى
اشار اليه فى الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة
لان المصنف لم يذكره استقلالا بل نوه به الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله
وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف فى شرح المفتاح ان المراد
به عدم الاستحسان قوله والثانى انه فسر التراكيب الخ حاصله لزوم تعريف المعانى بالمجهول
لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة فى تعريفها
التراكيب فان اراد هذا تراكيب البلغاء فقد جاء الدور فى تعريف البلاغة وبقيت مجهولة
لان التعريف الدورى لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء
المذكورة فى تعريف المعانى لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه
كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول فى تعريف
البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعانى لما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور
فى تعريف المعانى برد ان قوله وقد عرفها فى كتابه لا يشير الى ان لزوم المحذور الزامى
مبنى على تعريف السكاكى للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول المص عن تعريف المعانى
بما ذكر لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها به السكاكى وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور
فى تعريف المعانى على تقدير معتبر به وهو تقرير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح
جد فى الهرب عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به فى كتابه حيث قال فى اخر القسم الثالث
واذ قد تحققت ان علم المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة المعانى
الى اخره ثم تعريف المعانى بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التى لا تخل بالمقصود لان

ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيا منها والغرض
ان المعانى ملكة معينة لتلك المعرفة او اصول وقواعد معينة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة
المبنية عليه لكان اظهر **قوله** تنبيها على انه معرفة حاصلة الا مبنى على احد المذهبين وهو
انه اذا استعمل السبب فى المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص
مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات **قوله**
حتى ان معرفة العرب الا وكذا علم الله وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كان تخرج عن
التعريف بقوله ليحترز اذ اجعل جزء منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر
على ان فى ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم
قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكى اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهى تراكيب البلغاء
ليس جزء من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة
لبيان ان هذه التراكيب هى فى الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء فى تفسير التراكيب
قوله واقول لا يفهم من قوله توفية خواص الحاصل الجواب اختيار الشق الثانى من الترديد
المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن فى الكلام ما يشعر بان المراد
بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو متحقق لان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت
مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هى بلوغ
المتكلم فى تادية المعانى حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغى على ما هو معنى التوفية
بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يقال بحمل التادية على تقريرها وكشفها
على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفى له بيان
تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة فى التعريف ولا حاجة له الى ان ينفى انفهام غيرها
مطلقا فقوله لا يفهم الا محمول على المبالغة فى مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة فى
العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين **قوله** ان يكون لنفى شك الاظهر فى العبارة

ان يقول لنفى شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما فى المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا
به نفى الشك **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد
ذكر فى شرح المفتاح فى قوله تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم
من الذى يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغى ومن الكلام الذى يتتبعه وتطبيقه
ان يحمله على ما ينبغى فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان
المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف فى شرح
المفتاح وليس بشىء اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها وقد يجاب بان الاصل فى
تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل فى غير الاصل كثيرا شائعا كما يجىء
فى احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل
لا محذور فى هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ واما اذا
اريد اشخاصها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة
مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة
من الادراك فيجوز ارادته فى التعريف وكذا الحال فى توفية خواص التراكيب فانها بمعنى
توفية انواعها او امثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعانى اذ المعنى
بلوغ المتكلم فى تادية المعانى بتركيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة
فى علم المعانى حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة فى علم البيان على وجهها
قوله كيفية تطبيق اى كيف تطبق يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال **قوله** ويختص
المقصود الا لا يخفى ان ضمير يختص فى عبارة المتن راجع الى علم المعانى لكن لما قال المص فى
الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ويختص المقصود الا اورد الشارح لفظ المقصود
تاسيا به وتنبيها على ان المختص علم المعانى باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج
الاشياء الثلثة وان عدت مندرجة فى علم المعانى تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه

فلفظ من بيانية فى التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل فى
الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعانى حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعانى
بما قبله واندفع ما يقال ان المختص هو المقصود من علم المعانى وصدقه على كل باب ظاهر
فالانحصار انحصار الكلى فى الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعانى
للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اقحام المقصود لاخراجها وان
اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادى والمسائل فلا يكون الكل اعنى علم
المعانى منحصرا فى الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل
المقام والمعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعانى المتناول ولو بحسب التغليب
والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادى والموضوعات لاستقام الكلام ايضا
قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات فى الابواب الثمانية اصول وقواعد
اورد لفظ الظ اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب فى السبب كما قبل مع
بعده فتامل **قوله** لا محالة مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا اى تحول البد وخبر لا محذوف
اى لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله** قائمة بنفس
المتكلم لا شك ان تلك النسبة فى الخبر من ايقاع النسبة او انتزاعها وفى اضرب مثلا هو
طلب الضرب ومعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة فيها وجودا متاصلا كسائر
صفات النفس لا انها معقولة حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج فى التصديق
الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب ولجا به
لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح ففى قوله هو يتعلق احد جزئى الكلام بالاخر مسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم
باعتبار الغالب او بحسب الظ اوالمراد قيامها بها لولا المانع او ان من شانها القيام بها والقرينة
ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنائم والساهى كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة

على المذكور بنفس شئ منها **قوله** لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها
فى الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليه
للغ ذكرا لا انتزاع لخواصه الا المعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفى فى قوله والا
فالانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظ يكفى ان يقال ان كان له نسبة فخبر والا
فانشاء فتامل **قوله** سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب و
الا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** فى احد الازمنة الثلثة فيه
دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة
اذ لا نسبة خارجة لها فى الحال تطابقها **قوله** تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث
المذكورة فى التنبيه الآتى لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى **قوله** فالكلام
اى من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة
من حيث انه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه **قوله** و
ان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر
ان لا خارج للانشاء **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمعناه
ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة
ونظائرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد من ذلك بصيغته **قوله** ولا تخصيصه بالخبر اجيب
بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار واوفر فى الاشتمال على اللطائف كما صرح
به نفسه فى اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعده تفيد الكلام بالبليغ اجيب
بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يفد الزيادة بكونها
لفائدة لم يفهم اعتبارها فى مفهومه وان كان كذلك فى نفس الامر **قوله** فالذى يهمه لو قيل بيان
السبب والتعليل وظيفة الشارح ولا على المص الا الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالامر
دون والصواب **قوله** ومن رام الى قوله فسادكلامه اكثر واظهر دعلى الحلال واشارة الى ان

كلام المص ايضا فاسدٌ هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص رحمه فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخفى عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذى ذكر لا ما ذكره المص قوله ولذا لم يقل احوال القصر اى لكون القصر والفصل والوصل احوالا لا في نفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اى اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو وفى قوله لانه منه قد سبق ذكره ما اشارة الى ان التنبيه من ان يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان فى حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وما تعلق علم سابق فى حكمه قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشئ على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح فى شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق فى تعريف الخبر غير صحيح لانه معتبر بالخبر فاخذه فى تفسيره يكون دورا وكذا تقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ تفسيره فاخذه فى تفسيره يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالشئ على ما اختاره فى شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفى فالاخبار والكشف على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله وايضا الصدق والكذب لا ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار الصدقين

اختلافهم

كاف فى الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصود والا لزم تعريف الشئ بما ينافيه فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الاخر ظاهرا قوله تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض فى هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشى بان الصدق والكذب وان اتحدا فى التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق فى التعريف يستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة للمتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثانى وتخليصه ان الوجه الثانى المبنى على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر عن الشئ على ما هو به صفة المتكلم يقتضى ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذى وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ اثبت ان هذا التعريف منه فى صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل قوله اى مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور فى تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا فى الخبر والا فالتعريف فى الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما قوله وهو الخارج الذى اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان لما سياتى وقد اشار اليه فى شرح المقاصد قوله بيان ذلك المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبر ان فى قوله لا بد وان يكون و ارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان الشيئين الذين ارجع اليه ضمير بينهما

عبارة عن طرفى الكلام فالفاء فى قوله فمع قطع النظر داخلة عليه حكما لكن لما قدم عليه معموله وهو الظرف ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهى فى الحقيقة زائدة فى الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت فى موقع الصفة لمقدر والمعنى دليلا وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو فى لا بد وان يكون فهى اما داخلة بين اسم ان وخبرها للتاكيد للصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة هذه النسبة لهم الظاهر انها هى النسبة التى يدل عليها الخبر وكلامه فى كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان تحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل قوله للفرق الظاهر فيل الخارج فى المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفى الثانى ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج فى قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التى دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لاشتغال الفتح وقوله فانا لو قطعنا الى بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثانى مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج فى الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج فى قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ

ليس شئ من طرفى الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر فى الخارج بالضرورة فلا تحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد فى الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج فى عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر فى اللغة والمتعارف الواقع فى محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير فى خروج غيرها عن الضابط تامل قوله قيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا وان كان الاول ثبت المط وان كان الثانى بطل قولك الصدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته بالله تع ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم بجريان الكذب فى الانشاء وهو مخالف للاجماع فليتامل قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة فى اعتقاد القائل به قوله وعند النظام لا التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجرى فيها المنع كما تقرر فى المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشئ او رسم مثلا فالتمسك الذى هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمنى فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة الى فيه ايماء الى ان الاية وان اثبتت مذهب المستدل فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كونه عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل

بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا يستقام في الجملة قوله وهو
ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف
معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف
الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سيأتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته
اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التأكيد انما يؤكد الحكم الذي دخلت
هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل
الحكم المتضمن الذي اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب
كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان
الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما قوله ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء
لما صرح فيما سيأتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
تعين حمل قوله ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن
يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في
شرحه للمفتاح لا انشاء لها ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه
اخبارا بصدوره عنهم كما جوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلط لا اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي
عن المواطاة شهادة تتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان
والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها
العرفي وهو صدوره عن علم وتواطاه ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة
الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة
في العبارة ليست من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله

تعالى الى كون

تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا وجها آخر بل يرجع
الى الوجه الاول قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل لا اذ لا معنى لان يقال لا تم رجوع الكذب
الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم
هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع
الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نم رجوع
التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود
به لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح
بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف بهذا القدر لا وجه للحكم بفساد
قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح قوله واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا
الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر
حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق
والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين منصرف
مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك ولا انتقاص التعرض وسلول
اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اي شيء
اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلعم اياك والملتفت البعض هذا وقد يقال معنى الاية
الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام
صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق قوله للجاحظ انكر بيان لحاصل
المعنى واما وجه التركيب فالظ انه فاعل حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة قوله فهذه ستة اقسام لم لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان
الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد
المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو

هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع
يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة
المطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة
ايضا قوله مطابقة الواقع مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع
لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه
ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح
الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير
في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع
وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام قوله ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد جواب سؤال مقدر تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا بما ذكرته حيث لم يذكر
مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول
اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ
وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد
المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد
لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما
اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر
المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا
فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتامل قوله فكثيرا ما يقع الخبط
في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق

الواقع

الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب
وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه
الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها
مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل
الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع
انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة
فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح اي عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا
وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك
الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه اي ما ذكر مذهب الجاحظ وان
المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير
المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير
كونه خطاء كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية
المذكورة لا تكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه
العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب او حكمه قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى
افترى الاية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة
اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله أافترى حذفت الهمزة
الثانية وابقيت الاولى لانها علامة قوله بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم
حصروا دعوى النبي عم للرسالة لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين
خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد افترى الاية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار

فترديد احدهما بين الامرين يستدعي ترديد الاخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى
الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال
الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين و
انما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب
والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله لكان الظهر اشار الى ان هذا الظهر مما ذكره المص وما
ذكره المص ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي
الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق
بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه
يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقوله ام
به جنة على معنى ام يصدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام يصدق
ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان للقيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور
فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب فيهما باطل عنده
بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما الاول فلان الكلام عند
ارباب المعاني ما يشتمل على لفظه المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم
خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما
الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته
المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع قوله ان عبر
عنها بكلام تام يسمى خبرا لا بد هيهنا عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة
الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة
ما يتوهم كونها موردا للاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير

عنها

عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة
في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا قوله فيه نظر بوجوب علم المخاطب الا توجيه
النظر ان الظ من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المقتضي
لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة للقائلة
بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم
لا والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ
من قوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل
المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه
في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث وهو فقيل ضرب الشارح عليه لظهور عدم
استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها وماهياتها ومعلوميتها
للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا تقدح في ذلك الاحتمال
كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من
خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب
الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية
بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها
الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن
ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من
وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل
المشهور اعني انعلى بصبت انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل
العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب
لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما

تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف
اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى
الشرعي فان جعل خطابا بالمعرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح
به الشريف في حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم
الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة
الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم قد
تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر كحوانت حافظ للتورية ويمكن ان يقال
مراده ان الاخبار بعد العلم قد تكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام
ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه
والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى
فيه انها اخبار البتة لا اوصاف قوله احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة لا المراد بما جرى
مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي
للصدرى لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة
بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم في قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما
يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما
هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب
ثم الظ ان التعريف مبنى على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية
هي الجزاء مقيده بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم محصور
في الحملي قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة
وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاول وما يراه ارباب
المعاني من ان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد

هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري
في كلا معنييه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح
وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء
ان صار ذا صورة قوله مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة فيما بينهم
يدعون فيها الكلية وفيه بحث لان لمجموع النسب نسبة الى كل منها بالكلية وهذه النسبة ليست
متاخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع النسب وتقدم الجزء على الكل ويمكن ان
يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن فلا يعرض له نسبة
الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه
النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنها ومن حيث انها نسبة
ما بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فكونه
قد لاحظ افراده من حيث انها نسب لا من حيث خصوصيات المنتسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت
هذا فمعنى الكلية التي ادعوها ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين
متاخرة عنهما وذلك تقدمهما على احدهما بوجه اخر قوله اظهارا للتحسر الا استعمال الكلام المذكور
في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز
مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه
يلزم اظهار التحسر والتحزن فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح
في بحث الاستعارة التخييلية ثم قوله اظهارا تعليل المقدر اي قالت ذلك اظهارا قوله لا يستوي
القاعدون من المومنين عدم كون هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول
عليه السلام وللمومنين والتانف الاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اي يرفع نفسه قوله و
مثله هل يستوي الذين يعلمون اشارة بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي

في حكم الاخبار بالنفي منتظم في سلك المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان تحصى يرد عليه ان
ما بعد من لا يصح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة
اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمن اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من
الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون
الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن
ان تحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا
بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تامل **قوله** قومي
قتلوا المصراع لحارث بن دعلة الزهلي اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت
لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام من قوم
وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميم واخي مفعول قتلوا رميت مع يصيبني تنازعا
في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب
القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد والبيت والسطو الاخذ
بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم و
افادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظ ولا منع
خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم
لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان
يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين
ولا يجوز انتفاء وبهما مع يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من
وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان
الشيخ ابا على اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقي انما
غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبر الله او يتبع

الناس

الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه
ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة
ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الجزئية على ذلك الايقاع
دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب بحمل الادراك على المعنى الاعم
فتامل **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول
الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتب السوال
على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا
وضعيا للخبر حتى يتوجه السوال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود
بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح
المفتاح فليفهم **قوله** والا لما وقع الا ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يختص بالشرط وما
يتضمن معناه على جواب ان الشرطية المختصة له بناء على تشبيهها بلو شائع في عبارة المص **قوله**
عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا
كما في المجاز **قوله** وح لا يتحقق الكذب الخ انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب زيد
الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا
مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا
نقول ليس كذب الخبر عند من يقول مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل
بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** وللزم التناقض
في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل بها
على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون

معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الا ان لزوم التناقض ناش من عدم
صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان
هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما يجز اخلاء اللفظ عن
معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح سلب العدم
لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الا يرى انهم يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان
لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين
اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتامل
ثم في قوله للزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول للزم اجتماع
النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون
المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل
على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل
اي المتناقض لكان تعسفا **قوله** قلت ظاهران العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه
لا يخلو عن نوع قصور اذ من جملة ما رامه المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على
تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم
بثبوت الشي ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام
العلم بثبوت الشي الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز
الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم
الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم
العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشي او انتفاء نقيضه عندهم
ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول من الدليل
وان العلم بثبوت الشي يستلزم ثبوته فنفيه تصحيح جواز الشك وهو ظ على ان ذلك ان ضير

الحذف

الحذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشي اللازم عند سماع الخبر
من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك
لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل **قوله** وكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه نفيهم كون
مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السوال
مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفيد من اتفاقهم على
ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام
الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر تدبر **قوله** فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قايم زيد ليس
بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال
انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان
ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع
او الانتزاع بتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا بتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق
المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى
الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق
والكذب **قوله** ويسمى الاول فائدة الخبر اشارة بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن
فلا يرد عليه ان فائدة الشي ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على
الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي
ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيها **قوله** وهي بدون الاول لا تمتنع
ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المعلل اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج
اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثاني
تمتنع فليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل **قوله** اي اللازم
الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساوي

لازمة للازم الاعم اذ لامساواة فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذى نحن بصدده
اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص
الاعم الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من
الصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع ويلزم حكمه
فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر منشا ولا باعتبار التحقق فى نفس الامر
لعتيمه اعنى المساوى والاعم وفى هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم
لا باعتبار التحقق فى نفس الامر اذ لا يلزم من وجود اللزوم اعنى الحكم فى نفسه بمعنى
الوقوع وجود الخبر فضلا عن كونه عالما بقى ان يقال الحكم اللازم المجهول المساواة هو
ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما
نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة
هى الحكم من حيث وجوده فى ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده
فيه لصح معنى اللزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت حكم اللازم
الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما
يظهر فى صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم
الاعم اذ ليس المراد بحكم الشئ ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة الى ما كان اللزوم
بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان للملزوم واللازم فى الحقيقة نفس العلمين
ولهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين بمعنى العلمين ثم ما نقله الشارح
من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر فى ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة
الى الحكم ليست الا العلم ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح فى شرح
المفتاح كون حين فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشئ انما تطلق على ما
يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده

المص هكذا ينبغى ان يفهم المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى
الظ الكافى فى المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه جعل امتناع الاولى والثانية على
امتناع الوجود ويلزم من حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز
ان يكون تعرضه فى التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم
والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم
بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم الخ اى بالحكم المخصوص من حيث هو خصوصه فلا يرد ان
الله تعالى اذا اخبرنا بشئ علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل
ذلك لما علمنا بان الله قد احاط بكل شئ علما قوله ولا يخطر ببالنا الخ اى فلا يصح قولكم
ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم
الثانى عند حصول الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا
بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب فى اصل
الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعانى المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب
من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعى او ظنى فانه يسمى علما فى العرف كان ذلك بسبب
علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يقال الخ الظ ان مراده جعل
الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافق لما فى المفتاح واعتبار اللزوم بحسب
تحقق الفائدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما فى اعتبار الملازمة بهذا
الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى ذكره الفاضل المحشى فى تصحيح الاحتمال
الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره
ذلك الفاضل لان فى ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا شئ منها فى هذا
واما مخالفة تفسير المص فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى

المخالفتين تونس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله يستحضر الخبر اى لمضمونه على حذف المضاف
منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشى ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة الا ان الظ ان
المراد به تنزيله منزلة خالى الذهن كما صرح به فى المفتاح وفيه بحث لان الخالى فى عبارة المفتاح
بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة فيتناول الخالى من الحكم والتردد والارتكاب فليس فيه تصريح
بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم
فيه الظ ان يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص عن التكرر فى قوله وغير المنكر بما سوى العالم
لا بالعكس كيلا يكون كنزاع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم فى مثله والله اعلم قوله
وان كان عالما بالفائدة نقل عنه رحمه ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا
يتوجه ان مجرد العلم بها لا يقتضى عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج
الى الجواب بان مبنى على انهاء العدة وفى بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر قوله ومثله فى
عصاى غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله فى ان فى كل
منهما سوق المعلوم مساق غيره ومع هذا لا يخ عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال
استحضار ماهية العصا بصفاتها ليظهر المباينة البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب
ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتريه اللام فى لقد علموا
جواب قسم محذوف وفى لمن اشتراه لام ابتداء كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدى
خبره ما له فى الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام فى لبئس جواب قسم محذوف
وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو فى الآية
للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الآية ففيه ايضا نفى للعلم بطريق اخير
وكيف يجد اما حال بالضمير عليك او من كلام رب العزة اى معقولا فى حقك او معقولا فى حقه
واما حال من ضمير يجد وهو استيناف فى موقع جواب للامر وحاصل معنى الآية والله لقد
علم اليهود وان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره عن كتاب ابيده

ما له فى الآخرة نصيب من الثواب اصلا ووالله لبئس ما باعوا انفسهم اى حظوظها لو كانوا
يعلمون بذلك الشرى اى بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق له فى الآخرة لامتنعوا
عنه واعلم ان مساق الكلام لتفضيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان
معنى الآية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له فى الآخرة نصيب اصلا لانه ليس
له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت
والعلم المنفى واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية
المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون
الثانى فى المباحات قوله يعنى ان شئت ان تعرف الخ لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر
منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشئ منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية
المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشئ منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم
اورد آيتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة
وعلى هذا قياس زيادة التعميم فى الآية الثانية فتامل قوله لاعتبارات خطابية اى اقناعية
تفيد ظنا لكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل للنفى كما ان
قوله بناء تعليل للمنفى ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه
عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداءة الشراء ينافى اثباته فى صدر الآية على انه
لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذا
العلم مقابله اعنى جهلهم بذلك للجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمنى اليهم تعسف
قوله لان هذا الخطاب لمجرد عدم قد عرفت جريان هذا التعليل فى الاول ايضا قوله لا يوافق
ما فى المفتاح لانه صريح فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق بان من اشتراه ما له فى الآخرة
من خلاق بخلاف الوجهين والاستشهاد معنوى قوله وما رميت اذ رميت روى انه عم
لما التقى الجمعان من يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء فى وجوه المشركين وقال شاهت

الوجوه فلم يبق مشترك الاشغل بغيره فانهم وافترل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمى
الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمى لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل
الرمى الصادر عنه عم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار الحقيقة والاثبات
باعتبار الصعاد وهو مراد من قال اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة بمعنى ان
القيد بين المنفى والاثبات لا المنفى ولحشيت حتى يرد لزوم عدم توارد النفى والاثبات
على شئ واحد واما من قال فى معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه
على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان
خصوص هذه الرمية معجزة بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب
التنزيل لا ما يتوارد عليه النفى والاثبات لظهوره ثم المراد من الاية والله اعلم تنبيه للمؤمنين
على انه لا ينبغى لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا البديع الذى يطيش بعقله ولو
كسبا اولو الارحام لمقتضى الحيلية فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد جريانه فى جميع الافعال
تامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى لم اشارة الى ان الفاء فى فينبغى للتفريع وقوله
حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب
احد الامرين ينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص عنه و
لا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا له كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة
ما قصده كان فى حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقدير
تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يحتج الى ان يقال فى توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم
مجمل قبل فصل بقوله فان كان المخاطب لم ولا شك فى تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر
لم واما توسيط قوله وقد ينزل العالم لم بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل
من ان قصد المخبر لو كان لما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بهما فقيد الاصل اذ لا يرفع ما يرد
عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعنى

والتردد

الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعنى الحكم واما القياس الى لازمها
فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه
بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة
الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو والفاضل المحشى اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هى وا تعادلم لا فقد تقرر
فى كتب النحو امتناع ان يوتى بمعادل وصرح المص فى اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل
زيد قايم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله
عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه لجواز ان يكون ام فى الحديث منقطعة بان
استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل الطلاقات للمصنفين ومسامحاتهم فى
تراكيبهم كاستعمال قط فى المضارع المنفى فى تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفى قوله هنا
لا يجتمعان قط مع انها انما يستعمل فى الماضى المنفى قوله ليس بشئ لا يخفى ان توجيه الشارح
مبنى على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع
الى الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد فى التصديق و
مراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثانى ويستغن عن قوله والتردد فيه
بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان
ما ذكره الشارح لا يدفعه بالجواب ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء
عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شئ وراءها
كان فى حكم خالى الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو
اذا خلاء الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح قوله على لفظ المبنى للمفعول والفعل

مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اى حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشارح مبنى على
انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقوية حيث لم يتعرض فيه للمتكلم و
المخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا فى ان تقتصر جائز ايضا سواء ارجع الضمير فى فينبغى
الى المتكلم او المخاطب قوله واسمية الجملة اى صيرورتها اسمية وهى فى مقام العدول عن
الفعلية فلا ينافى عد المص فى الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية وقد
يقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامى الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة
تلك الافادة والقاء وها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل الضرورة
اذ الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى
فلا منافاة قوله وحروف الصلة اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما
بينهم مثل ان وان والباء فى مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها
تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد فى الكلام فان قلت يجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعنى التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يغير اصل
المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم يفد شيئا ولما لم يلزم
الاطراد فى وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضى انه يلزمه ان يعد واعلى هذا
ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوائد قوله مترددا فيه طالبا له فيه
استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى
الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تصور قيام زيد او انكر فقلت تردد او انكار
تصورت قيام زيد او قيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعده تردد او انكار
فى ذلك فاى حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظائره
او يعتبر الدلالة على حال السامع فتامل قوله ظن على خلاف ما انت تخبره به قيل اراد
بالظن ان له ميلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اتحاد المخاطب

فى المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما فى التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التاكيد فى الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا
لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت فى التردد حتى يعرف فى مقابله بين اداة واداة
مع انهم لم يعتبروا فى مقابله الانكار المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد
قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها لم اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لا يراد
ان بقرينة قوله لانه يودى لم فاندفع ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا فى ان لا يقتضى
عدم استقامته للجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل فى المبتدا التعريف
معناه ان المبتداء لا يتصور بدون التعريف لا يوجد بدون المبتدأ هذا واعلم ان قول الشيخ
ان لا يستقيم يشير الى انه المستحسن فى حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة
فتامل قوله مؤكدا بان واسمية الجملة ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والكافرون
انكروا فى اول الامر واحدا فما وجه التاكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى
لهم مع الرسولين الاولين وتماديهم فى الضلال ان انكارهم يتجاوز عن ادنى المرتبة فوق
فاكدوا بتاكيدين قوله مؤكدا بالقسم وان والجملة الاسمية لم يعد المص فى الايضاح القسم
فى الاية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التى من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا
يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية فى اعتقادهم انما ينافى الرسالة لانهم يزعمون ان لا
مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزيهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين
الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا لانسان
كامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما ينافى الرسالة من الله تعالى ينافى من رسول الله بناء على
وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغى ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا
لا تجانس المجانس مجانس قوله مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر هذا التاويل
انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق ظرف الثانى اعنى فى المرة الاولى بقوله

لاان التعريف

اذكذبوا وتعلق اكذبوا بمقدر هو في موقع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عم فقوله
اذ كذبوا في المقاولة الاولى واما اذ انقلق فقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ
ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى
كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في
اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون
تكذيب الاثنين تكذيب الثالث اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد
المخبر والمرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك ولا دخل له في ذلك لاتحاد المرسل
فان مبلغ خبر رجل مخصوص يقابل بالانكار سوء اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر
عمن يقبل كلامه تقع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بد
من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى الظ مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا
انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف
بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر
الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان لا شك
ان المتبادر من مقتضى الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره هنا هو النسبة بين بمعنى حسب الحال
مقتضى الظ ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف
قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الخ قيل اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر
ما ان تامله ارتدع عن انكاره لا يصح المعنى علم اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظته
انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته
واعتباره يجوز ان يعلم بالجبارة قوله بجعل غير السائل كالسائل اي بجعل الخالي كالسائل لان
تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور واقلم
يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبر الفاضل المحشي

في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا اخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا
يلزم من تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله لداي للخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في ردف
لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيق ولا يجوز ادخال لام التقوية في المعمول
اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميرله الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لا انه يشير
الى حقيقته للخبر وخصوصية الظ ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع
صورة فلا ينافي كون الاشارة في بعضها اي خصوصية الخبر والظ ان الاية الكريمة من
هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من
الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل لقائل ان
يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تع واصنع الفلك باعيننا
وقوله تع ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عم رب لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات
لا تدل على سبيل القطع انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت
ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم
تحنط فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف
في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من
الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل محل بحث فليتامل قوله من عرض العود على الاناء ومنه يجعل من عرض
الجارية على البيع فيكون الغرو على هذا بمحده وجه التاكيد انه وان عرض الرمح متهيا للحرب
الا ان معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم
حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة والفضل المتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا
رمح فيهم اعتراضا عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلق ذهنه

بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثرا للغفلة متفرعا
عليها يكون اثرا للانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض
الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعبيره فلهذا
السلك حمل البيت عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الاية
على تنزيل غير المنكر منزلته وجه آخر وهو تعدد المؤكد فان قيل لم لم يعد اسمية الجملة في
الاية من المؤكدات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة
في حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي
لكن الظ ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير
واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه
اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا انزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد
الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الطح كون الكلام خارجا
على مقتضى الظ الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه
فليتامل قوله ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما
يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من
العلم به العلم بشيء اخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل ويجوز كون الدليل محسوسا
ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر
ولو كانت بحيث ان تامله ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما
يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصية او تعسر تحقق
وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعني عن تامل ارتدع عن انكاره اذ لا
يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية

هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصلح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى
ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهرا
لكثرة المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في التنزيل
ليست صلة للنظير حتى يرد ان الاية ح مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب
بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظيرا
لما نحن بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر في السؤال الا
ذكر هذا الوجه هنا استطرادي فقصده بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل
السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع
والسند قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود
الريب منزلة العدم واما اذا انضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الريب منزلة
عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون
لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا انزل وجود ريبهم منزلة العدم
صار معدوما سالبا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه
ما نفي الريب بمعنى ان احدا لا عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما
المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الايجاب والمقصود
نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر عائد الى الريب والباء محذوفة من ان
كما هو الشائع والتقدير ما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤل المعنى الى ما ذكره وقد
يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد
الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف تاب عنه وذلك
لان النفي متوجه الى التعبير او العلة فلا يقابل قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان
يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه هنا بقوله وقيل النفي

ا وحكم بان المقابلة يصح ح الا ان الكلام فى استعمال النفى بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفى فى قوله انما المنفى ا ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف فى تصحيح الاولين اقل من التكلف فى هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الاية ليس مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة فى ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو البني عم بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قائل والذين يومنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل ما يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المومنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التى لنفى الجنس واسمية الجملة يفيد ان التاكيد كما مر جوابه فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفى واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شئ من افراده ولا دخل له فى تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون موكدة فى مقام العدول ولا جزم بذلك فى الاية لحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك موكد اخر يجعل اسمية الجملة من الموكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغى ان يوكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافى جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو كلام محرر قيل الضمير ليس براجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوها اى تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوى يعنى فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوى لا يوكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله من الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظى بعينه قوله دفعا لتوهم السهو والتجوز قال الفاضل المحشى فيه سهو لان التاكيد المعنوى لا يدفع توهم

سهو

السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح فى بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد فى مثل جاءنى زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائى زيد وانما ذكر عمرا على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ويدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور لا انه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك بان كلا منا فى قولك جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح فى مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفى توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بناء منه تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبنى زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل لكن المذكور فى دلائل الاعجاز قيل الجواب الحاسم لمادة السوال ان يقال التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما فى الفصل والوصل مبنى على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المص آبى عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملغاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السوال بانه لا شك فى تغاير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والعموم انما عدوا من الموكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام لا ان يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكى على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد

قوله

المذكور اعنى ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد فى مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام فى عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل فى هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام الموكد المورد فى مقام خلو ذهن المخاطب فنفس الكلام الموكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاكى ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معنا ه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية فى الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعنى الايراد المذكور الى الملزوم الذى هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصود الاصلى للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيهه على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان فى تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه الفاضل المحشى وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن الموكد مثلا يدل فى عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القى الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشى وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفى للخبر المجرد لا نفسه والا كان القاؤه الى العالم على مقتضى الظ عندهم وانما المدلول العرفى خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لما هو فيه ما ان تامله ارتدع

عن

عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفى واريد ما يستلزمه وكذا الكلام فى القائه المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ و يمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفى مدلولا مطابقيا الثانى انه يجب فى الكناية على مذهب السكاكى ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقريره متبوعات لملزوماتها الا يرى ان الملزوم المكنى عنه فى صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثانى متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم فى القاء الموكد الى العالم ملابسته لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثانى متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل فى شروح المفتاح من ان اللازم فى الكناية يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال عن الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار الكلام الا ان يقال هذا لا ينافى فى القاء المجرد الى العالم مرادا به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلو الذهن افضى من عدم العمل به فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقى شرط فى الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافى الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقى الذى هو شرط فى الكناية وايضا العالم الذى يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالى الذهن فى الجملة فيجوز ارادة معناه الظ وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكى جواز ارادة المعنى الحقيقى فى الجملة ولو فى محل اخر باستعمال اخر ولا يضر عدم جواز ارادته فى المحل الذى استعملت فيه كما فى قوله تع الرحمن على العرش

استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقى وهو القعود على سرير بعم يلزم ان لا يكون
ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة
قوله فى المهد ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدر اسيصير فى اللمعان لجز
بفتح الجيم النجب والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اى البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة
مبتدا خبره ساطع البرهان قوله المشرئبت فى الصحاح اشرأبت الى الشئ اشرئبابا مد
عنقه لينظر اليه قوله رفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل
الامثلة دون النظائر ولذلك صح استثناؤه وهو من قبيل النفى فقد حصل دفع التوهم
جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد
سبق انه ظاهر فى التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق
بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اى لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير
منكر ولا متردد وقوله لكان من المتكلم فى الذى كان انه لا يكون الاولى ناقصة خبرها
انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير دون ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان
بمعنى المظنون وهى مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا
تامة وقد يجعل زائدة فقوله انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدونها معطوف على
ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص
بالجملة الشرطية كما اشار اليه الشيخ فى دلائل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله
تعالى قل هو الله احد اى على راى من جعله ضمير الشان كما توهم قوله لانه يصلح مبتدا كقوله
ان شواء البيت اراد بالمبتدا المبحث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة
ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحى والبيت لسائب بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم
شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذى انشق نابه ذكرا كان

اوانى

اوانثى وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككلل وبوازل والامون
الموثقة الخلق التى امنت من ان تكون ضعيفة وخبران قوله بعد اربعة ابيات من لذة
العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كلما ذكر وان كان يلتذ به العائش لكن
الفتى مهذب للدهر والدهر ذو ضروب وتارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقبله وكما يصفى
يكدر قوله ان دهرا يلف لم الشمل المتفرق المنتشر ولف جمع وسعدى اسم حبيبة الشاعر
وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بيلف اى بسبب وصالها او بشمل اى
بسبب فراقها وعلى الثانى بمعنى فى والتعلق بحاله اى يجمع فى هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع
التفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال
المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المومنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر
لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغى ان يشك
فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب
جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام
احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله لجديرا باقوى
الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم للمومنين بالجملة الفعلية
وشياطينهم بالجملة الاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المومنين او فيه نظر لان
السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما
فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا
وتجريدا فعل التفضيل عن المعنى التفضيلى انما يجوز فى المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور
الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد
الاصطلاحى بل معناه اللغوى ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاعب
قوة ووكادة فى الجملة قوله اوحديون جمع اوحدى بالحاق ياء النسبة للتاكيد كالاحمرى

منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته فى معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد
وينسب اليه قوله اما لانا انفسهم لا اما تعليل لمقدر اى فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا
واما للنفى المستفاد من قوله لا فى دعاء الاول الاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الظ من
لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم اوحديون
قوله مئنة للتاكيد اى موضع الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان للتاكيد به لا من لفظها
لان الحروف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اى مخلقة ومجدرة و
فى الاساس فلان مئنة للخير ومؤنة اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان يفعل خيرا
قوله لانه لدفع الايهام اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عم رسول الله لكن فيه بحث و
هو ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان فى الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز ان يكون
هذا من مقول المنافقين بان يجعلوا جاريا مجرى القسم كما قيل فى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
ويكون فائدة بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما فى باقى المؤكدات المذكورة فى الآية اذا قيل زيد
ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل فى العرف
اصلا واما اذا قيل ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا
فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان
من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثانى لان المعنى مرسلون
من رسوله والفرق ظ فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم يريد ان وضع الظ موضع المضمر
تقتضى نكتة وهى ههنا التنبيه على ان مورد القسم غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك
هذه الوتيرة فى عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه التشبيه الدلالة على المشاركة
ثم صرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا
اعاد اسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا

النفير

التقرير سقط ما يقال الاصل فى المعرفة المعادة ان تكون عين الاول كما ان الاصل فى الضمير
ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثانى يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى
ما فى ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما
بعد يعنى المجاز غير مختص بالخبر وهو يدل على ان مورد القسم ههنا هو الاسناد والا لما الجزئى لا مطلق الاسناد
وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى يتوهم من كون
المراد المعادة عين الاول عدولا عما استمر عليه دأب المص فى مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور فى مثله مبتدا وما بعده خبره لا بالعكس
وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا
المحل ثم الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما يمجه الذوق ولا يفيد
معنا مقصودا معنا مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال فى دلائل
الاعجاز فى حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى
العقل وواقع موقعه وفى حد المجاز العقلى كل جملة اخرجت الحكم المعاد بها عن موضعه
فى العقل بضرب من التاول قوله وفيه نظر لان علم المعانى لم حاصله ان مجرد كون الحقيقة
والمجاز العقليين مما قد يقتضيه الحال لا يقتضى دخولها فى تعريف علم المعانى والا لكان
اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث
انه يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد توجه النظر بمنع كونه من الاحوال
المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد مثل
التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد
فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان
فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المص قوله متعلق بالظرف لنيابته

عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثل عامل الظرف والمآل واحد قوله لكن بقي خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج
الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو
مكان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند
المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق
فاعل خارجا اى بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت
خبير بان المفهوم الظاهر بقاء التعريف على حالته وصفة ثبوت تلك الحالة له في زمانين
اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع
دون الاعتقاد فاعتبار التغليبية لازم كما لا يخفى قوله وذلك ان لا ينصب قرينة لكانه
اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الا الظ انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة
لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ى
مثال كون المسند مصدرا للمجني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد كقول المومن انبت الله
البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم
حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى
ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب
وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظ فيكون حقيقة سواء عرف
المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف
حاله في نفس الامر بقي ههنا تامل فهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى
عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة
اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله والاول لا يكون اسنادا الا فيه نظر لان

المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق لقوله
عند المتكلم في الظ قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض
صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل ينسب قائله الى ما يكره اى الى الحماقة
والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبه لانه
زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فان زوالها عن المدركة والحافظة معا
فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتي من كلام العلامة في توجيه قول السكاكي
غير مشوب بتجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما
لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي
في المشهور اشارة اليه قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر
قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب
قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو
قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث تقول
فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسام الدهر منه كلما ذكرت فانما
هي اقبال وادبار وما باحزن مني حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا
لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار العجول الناقة الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد
فصيل حشي تبنا لتدر الناقة عليه تسلية منه بها وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف
به اى الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار
جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا
وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله الى حي معسول اى خال عن المزايا والخصوصيات
كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنسابة العالم بالانساب والتاء
للمبالغة قوله وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما

فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به آه فانه اشارة الى تفسير التعريفين
كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا حقيقة آه قوله
فالاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا بمجاز الا فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد
بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية
مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول معه ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى
النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انا سندتها الى الملابس الذي هو المكان والزمان
والسبب فمعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه
ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها اى اقبال في تعريف الحقيقة ولا يبلغ
جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي
وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص عن السكاكي وكفاك قول
الشيخ عبد القاهر لان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بمخالفته فكون الاسناد الى المبتدا
خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز
العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي
الذي يقابل الاصطلاحي بالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد
الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون
حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع اى قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير
في الليل ومعنى البيت ظ قوله وجوابه ان معناه آه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام
النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد
الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه ان يقال يختار
الشق الثاني من السوال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الا ممنوع اذ لو اريد بما

صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي
الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما انهارك صائم فان اريد به الاستفهام
عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة
كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في صورتين
ليس بقادح في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا اه اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع
في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف واما
تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز
في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على
ما نقل عنه رحمه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعنى
مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء
بشانه لكثرة فوائده قوله اى غير الملابس الذي اه تقييده ما هو له بالملابس بيان الواقع
اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو ما هو له وملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل
الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذ اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا
المعنى قوله بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن تعين ما هو له اذ لا تاول فيما هو له
وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة في التعاريف قوله
تطلب ما يول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يول اليه من العقل يريد ان التاول طلب
المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول او المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف
والايصال او اسم موضع ومن في الحقيقة بيانية ومن في من العقل ابتدائية ومن العقل
حال اى تطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر
ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اى

ان موضعه ماهو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن
موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان
يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها الجواز ان
يطلب ولا يظفر بها فلا حاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه
على ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل
السامع عنه قوله وحاصله ان تنصب قرينة اشار الى ان تطلب القرينة ليس معنى الناول
ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى
ملابس غير ما هو له ليس الا لنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك
اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بتاول لعلى ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة
وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا
بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة ملابسة ما اسند
اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق
الله الافعال كلها بالتاول والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد
بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا
فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه
والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون
احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة
دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة
لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة
جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز

العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون
القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق
به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه
لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر
ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف ونحوها
لا يلابسان المفعول به اوهما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول
بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين
وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم قوله لان الفعل لا يسند اليها
وذلك لان المفعول معه مثلا الواقع بعد الواو بمعنى مع بمعنى اسناد الفعل اليه لا يبقى
هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه
لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ
فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد
الفعل اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي
جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الاخر قوله اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة
اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظ فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل
مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه قوله وغير المفعول في المبني للمفعول الخ فان قلت
قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول
الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى
المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب
في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى

غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق
بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان
قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل
المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا
يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل لا على التمثيل وبناء على الظ الاعتبار الاغلب قوله
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في
جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما المضاهاته لما هو
له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى
اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى
غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض تشبيه الا ان فيه استعارة
اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ
كقولهم عيشة راضية هذا مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى
يكون بمعنى مرضية وهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه
المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول
الى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم يقل
الصواب ان يمثل قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان
من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهية داهية دهياء ودهواء وهو توكيد لها قوله احدهما وصف
الفاعل الخ السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلي
فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف
المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم

على صيغة الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب
مع انه فعل المعذاب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل
وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب
على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الى ان
الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل
المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان
والسبب لان الكل مفعول بواسطة وملابسة الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد
هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك
من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله المعتبر عند صاحب الكشاف آه
يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه
الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر ان
انتصاب اهل الدار بتقدير اي اخذ راهل الدار وقد يجعل مفعولا اولا لسارق يقال سرقه مالا
قوله اولمطلقه باعتبار انه يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان
كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار
تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له
ومحصله فمنع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل
ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم يأبى كون التعريف للمطلق لانه يكون
للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده راجعا الى
المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لا
الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر الى مطلق النسبة وان التعميم

ساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز
عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية
فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء او معناه
الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص
الكامل لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه قوله وقد تكون كناية اه لا يخفى ان قوله سل
الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبار
جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعى ان
ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون
مجاز التضمنه كونها مخزونة قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص من اختصاص المجاز
العقلي بالاسناد واما انفهامه من ظاهر كلام المص فظ واما انفهامه من ظ كلام السكاكي
فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به اه والظ حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله افادة
للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظة للخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن
متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما
عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله ولقائل ان يقول اه اعترض عليه بانه
مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل
لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه
لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري كما فيما عند العقل بالمعنى المذكور
ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفي عقله اثبات الله
البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار الذي
فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكي
جعله مما لا يندرج فيه فلا الحكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصور السامع

بجرد

مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف و
يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول
عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا
يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف
ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الاخرى
قوله وعلى هذا كان الانسب اه فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة ذلك
بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر
كان الانسب لسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه
ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض
له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تقرير كلام
المص مشعراه عبارته صريحة في ان المشعر بما ذكره الشارح من تقرير كلام المص نفسه فالمشعر
قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا
نحو قول الجاهل فتامل قوله وان المراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له
في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز
بذلك وهذا ظ عند من له ذوق سليم قوله فتخرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد
اخرج نحو قول الجاهل الى قوله ~~واسناد اخرج نحو قول الجاهل~~ اليه فاسد فيه بحث
لان قول الفلسفي لمن يعرف حال العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي
فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يصح
قيد التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل
منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى و

لا كلام المصم

بهذا القدر لا ينافي الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام
في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد اه قال الفاضل المحشي
يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو
اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف
قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان
نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني
المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك
ضربني من غير ضرب ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فتصره الشارح بان
غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصره بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول
الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان
غير ما هو له لا ما هو له الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظ فكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس
الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول الجاهل
اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله ما لم يعلم او لم يظن لم
يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى
على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى
على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم
لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما في قولك لا
لزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قوله لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف ما دام
انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا قوله يعني لم يعلم

ولم

ولم يستدل فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوحى بنيه واوصيت عمرا و
نعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى
كر الغداة ومر العشي ظاهره بل لانه لظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قيل الله اه
على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما قد ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء
الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب بجذب الليالي وان كان مندفعا بما سيذكره الآن
قوله وانه المبدئ والمعيد ان وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس
وغروبها في كل يوم بامره عز وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة و
الانشاء والافناء من الله تعالى فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت
حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن قوله وصنعات
فيه بحث لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل ولا يجوز ان يكونا حقيقيين عقليين
نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو
اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد
قواها النامية قيل زمان الشباب يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح
ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اي وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء
اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه
قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقي في كلام الشارح
بحث وهو ان تفسير الاحياء تهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان
بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها
بل ذلك الازدياد اثر هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة
وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصارا لانقسام الاربعة
ظ على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص

قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في مراد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص
رحه واقسامه اربعة على قصر الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف
ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي
ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غيره مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضع له مطلقا لان دفع
الاشكال بمثله عن السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه
الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم
والجملة من حيث هما لا يكون مجاز لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما
بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام
التعريف اذ الحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عنه الاشكال بان التعريف المصرح فيه
بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا و
اشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول
المراد بالكلمة اللفظة الواحدة او ما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز
اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية
بما هو كب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم
من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت في
وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف
بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه
المجاز العقلي وهو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية
او الفعلية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويل جحد
م او على الظرفية اي فكيف لكم التقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان
بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل

الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا للتفخيم شان ذلك اليوم
وهول قوله ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع
امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسناد حما كما في السوابق وفي الاخرين انشاء
مغاير للامر والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا و
عادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم
الجهلا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور
في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل و
بهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم
بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا او عادة
تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عده عقله او عادته تامل قوله
لان العقل اذ اخلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذ اخلي وطبعه وهو سهو من قلم
الناسخ لان الشيء الذي اذ خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة
فلا يصح مثاله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتحمل قوله ليت
ما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان
قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه وارد
يلزم خلو الوضع عن الفائدة فكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال
فيما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير
لازم وما لا يترتب عليه غير صحيح قوله بمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة
الفاعل والمفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى
ما هو له لان معناه امر ظ فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون

لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعيين ورد بان الكلام في المعرفة لا في
الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعتز اشار الى ان ما في الايضاح
من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابي نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله اي
يزيدك الله حسنا في وجهه فنقل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على
الحسن الكائن في وجه المحبوب فقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله ملم حسنه قوله سوى
الحق قيل ضربه الشارح المحقق بخطه بناء على ان المراد بفاعلا الفاعل الحقيقي بدليل الحصر
فلا يصح استثناء الحق منه واستحسن بان الحمل على الانقطاع مما لا مساغ قوله فالاعتبار اذ الا
قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه
الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام
عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع
له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي فح
لا يكون الاقدام مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي
بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح و
عدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جعله قادما فلا نم انه
موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذ اه سلمنا وجوده لكن
لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام ولحق
ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل
على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة
لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز اصله
نفسه بل حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق
مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه

اللفظ اعني اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص
يدفق الماء قيل لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف
الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح
من قوله اذ لا معنى لقولنا اه اي لا معنى لذلك القول في الاية المذكورة لوجود ما يمنعه
وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل بقوله فنام ليلي اه وله يا رب قد فرقت
عني همي والشعب بتسكين العين المعجمة تهييج الشر ولا يقال شغب بفتحها قوله كالاستخدام
اي كما هو الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر
او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذي ادعي
كونه صائما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه
بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار
الزمان المعين وبضميره صاحبه وهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم
كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر
في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه
الماهية الكلية بجزئيها يستلزم صحة العكس فلا محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام
بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد
وجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الحاء المهملة او المعجمة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع
عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان يمكن ان
يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر بالبناء مثلا فصح الله
له والخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى الصورة ايضا قوله
وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات اه كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر له

لمن نظر فى المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يورد على السكاكى ان الانبات الحقيقى يمتنع قيامه بالقادر لادعاى حقيقته فيضطر الى القول بالمجاز العقلى بالاخرة و يصير سعيه فى نفى المجاز العقلى بنظمه فى سلك الاستعارة بالكناية ضائعا **قوله** اعتراض قوى هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة فى الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فى ما وضع له بالتحقيق وفى غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له و فيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبا و ههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه يبنى عن الاعتراض القوى المذكور فى علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكى ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور فى علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان مبنى النظر المذكور فى هذا المقام على الاعتراض القوى الموعود بيانه فى علم البيان **قوله** ولاختر لجين الماء وجه اباثه عن التشبيه اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتبين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان فى التركيب الاضافى والاشتمال على ذكر طرفى التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثانى عكسه فالفرق بابائه احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم **قوله** قد زر ازراره على القمر ولا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب بلاء اى صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج و المرأ عليه بلاء السربال كر الليالى واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب و

تحت الدرع

تحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار بالفتح جمع زر كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كافراء جمع قرى وزر القميص معروف **قوله** مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح فظ واما اذا ارجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره **قوله** انما هى فى ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت فى ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظ فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور **قوله** من اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثانى بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب عند القائلين اه منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلى واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكى المجاز العقلى حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلى ليس فيه التجوز فى الاسناد بل فى المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلى ان احدا لم يدع ان ما وقع فى تراكيب البلغاء مثله من قبيل المجاز العقلى بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة فان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلى فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التراكيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلى وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكى تامل **قوله** اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يكون سببا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق فى تعريف المعانى فلا يرد ان الرفع من الامور المعارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه فى هذا الباب اصلا **قوله** لذاته اى لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق و قوله لا بواسطة اما توضيح و تبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة

احوال المسند اليه

المذكورة **قوله** معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه ايضا معرفا فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع فى الباب الثالث من هذا الكتاب ما ذكرنه من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعانى وليس غرض الشارح الاعتراض على مراد المص بالاحوال التى عقد الباب الثانى من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** لتاخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فناسبة للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا فى نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم فى لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتى لكن اختيار هذا اللفظ لما اى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك فى نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقى الاحوال لكونه متفرعا على الذكر فى اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اوقد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل فى المبنى للمفعول بما سنذكره انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعى فقط و ذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غايته ما فى الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما فى اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفى بالنسبة الى تمام المواضع بل لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها **قوله** مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث و لهذا ادخل فى الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث

وعدا

وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة فرط كما استغنى اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها فى اول النكت فقط فتامل **قوله** والافهو فى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا لتحقق القرينه المعينة اياه وانما المنافاة بينه و بين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظ للمتامل **قوله** وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظ الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفى العبث فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق الغرض به و ان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جوز انتفاءه نظرا لجواز تعلق الغرض به **قوله** واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض اه فيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة **قوله** من حيث الظ انما قال من حيث الظ لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا فى شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعنى من حيث الظ فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل وكانه مستقل **قوله** لاستقلاله بالدلالة اى فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سياتى ولا عند الحذف على العقل **قوله** لان الدال عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقراين لحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى اى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظ من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا فى نفسه الا ان ما ذكرنا على ما استمر فى العادة من ان فهم المعانى قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المتفكر يناجى نفسه بالفاظ مخيلة

فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطة على ذاته فافهم قوله بالآخرة
على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا باخرة اى اخيرا كذا فى الصحاح وفيه لغة
اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لى كيف انت قلت عليل قوله سهر دائم وحزن طويل اى
حالى سهر دائم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على
ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض
قوله هل يتيه ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا
نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققى النحاة على ان احرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا ويقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها
كذا فى مغنى اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده
قوله ولايهام صونه عن لسانك قال الشارح فى شرح المفتاح الايهام الايقاع فى الوهم و
هذا مجرد اختلاف فى العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية و
قد يقال كما اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمى محض لا تحقق له اصلا بخلاف
العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت فى الجملة ومما ينبغى ان يعلم انه كما يجوز
ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر
ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه
احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعين مغاير للقصد الى الاحتراز
عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك
سائر النكت التى يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لا لخفاء ان الظاهر ان يقول
من غير المخاطب قوله رمية من غير رام فى مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قال الحكم
بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل
فرمى صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكان يقتل نفسه فتبعه ابنه مطعم

فوجد

مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها
فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها
من اخزم هى المصراع لابى اخزم الطائى الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائى
او جد جده مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابى اخزم وادموه فقال ان بنى زملونى
بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والترميل التلطيخ بالشىء
قوله او على ترك نظائره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال
الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثانى
وايضا الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند
اليه فى احدهما قياسا وفى الاخر من غير قياس وتمثلت بهما فى كلامك على هيئتهما فقد
راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثانى فيختص بالقياسى قوله فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدا وجهه ما اشار اليه الشريف فى شرح الكشاف من ان المرفوع
بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله فى المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض
من هذا الافتنان اظهارا لاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع و
تحريك رغبة فى الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة اتصال التزموا حذف المبتدا ليكون فى صورة
متعلق من متعلقات ما قبله وايضا فى هذا الحذف تقوية للافتنان فى الدلالة على
ما ذكر من الاهتمام قوله اى المدالتى لم يعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا صفة
لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول
دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما ما لا بد منه فى تصحيح اللفظ
والاخر ما منه بد فى تصحيحه كحذف الفاعل فيما بنى للمفعول مثلا وقوله يهدى
للتى هى اقوم من قبيل الثانى ونظيره مع بيان النكت كثير فى الموارد قوله ولا مقتضى

للعدول عنه فان قلت سيأتى ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر مقتضى العدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك
القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه واولئك هم المفلحون اى من ذكر المسند اليه
لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند
اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه
اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسند غير حذفه مسند
اليه اخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح فى شرح الكشاف كما ثبت فى موقع
المصدر لقوله ثابتة والفاء هى زائدة والاثرة بفتح الهمزة والثانى التقدم والاستبداد
اسم من استأثر بالشىء استبد به وقوله فى عيرهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع
موقع المفعول اعنى بالمثابة وهى فى الاصل الموضع الذى ثاب اليه اى يرجع اليه
مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون فى امورهم ثم يثوبون اليه
ومعنى على حيال الماء على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشىء وقعدت
حياله وبحياله اى بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعنى
فهى لرجوعه الى الاثرة التى يصلح ان تكون عاملا ولك ان تقول الاقرب ان يتعلق
بالضمير المستكن فى الخبر اعنى ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل
بين الظرف ومتعلقه بالاجنبى الذى هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر
المقدر قبل الخبر على قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد
منهما على حدة فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم
بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع
لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل فى حق البارى فلا يلائم التمثيل بقوله هى عصاى
كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت فى شىء من الصور المذكورة لكان

ذكر

ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سيذكره الشارح الآن قوله اى يكون الخبر
عام النسبة الى كل مسند اليه ام المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور
فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن و
اما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف فى اقتضاء الذكر
فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات
المقتضية للذكر فلا ينافى ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المتعدد وارادة التخصيص
بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شىء قد عرفت
ان المراد بعموم النسبة عمومها فى المقام الذى ذكر وقد دل عبارته فى شرح المفتاح على ذلك
واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما بينا ان المراد بعموم النسبة
عمومها فى نفسها بناء على ان الواقع فى المثال خصوص الخبر فى نفسه فالمناسب للاحتراز
عن الخصوص فى نفسه هو العموم بنفسه فينبغى ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص
النسبة فى نفسه خاص النسبة فى هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه
فى نفسه بل بملاحظة خصوصه فى هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب واندفع
ايراد الفاضل المحشى والجواب ان المقتضى آه اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون لتصحيح
الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعانى انما هو عن الخواص
الزائدة على اصل المراد وسيجىء بهذا مزيد بحث قوله وحقيقته التعريف جعل الذات مشارا
به الى الخارج قد يقيد الخارج بالمختص ويجعل فائدته الاحتراز عن الضمائر العائدة الى ما لم
يختص بشىء قبله نحو ارجل قائم ابوه واظبى كان امك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا
وبالما قصده ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير
معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور فى شرح الرضى على ما نقله الفاضل

المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر
فى ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان منهما فى نفسه وهذا المعنى موجود فى الضمير
العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج
فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص
كريم واحيه وبين رب كريم واحيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصص اللفظى الثالث ان المعرف
بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف والرابع انه
كثيرا ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى
هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اى جارها اذ لا يضاف اى الى معرفة مفردة كان
اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة من الباب السادس من كتاب
المغنى فلا يدل صحة رب رجل واحيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على
انا لا نم صحة رب رجل واحيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واحيه اما الاول فلان المذكور
فى كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني هذا مذهب المبرد
وابن السراج واكثر المتاخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف فى ذلك الاخفش
والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثانى فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت
انه لم يرد فى الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المعينة عند المخاطب
نحو قولك جاءنى رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه
نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه او هو اخوك والكلام فى الاشارة باللفظ
اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل فى تلك الاشارة قوله فتعريفه لافادة
المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الخ قوله
وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد هنا الى نفس الحكم
وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا فى العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظه كلما

اما

انما هى باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا
يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول ان المراد بالحكم فى قوله ازداد
الحكم بعدا ما يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذى بين ذلك المسند
اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد
بعد احتمال لتحقق الحكم الذى هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب
كون افادته اتم فان لازم الفائدة فى قولنا زيد حافظ للتورية ابعد فى احتمال التحقق بالنسبة
الى لازم الفائدة فى شى اما موجود والفائدة فى افادة اللازم فى الاول اتم منها فى الثانى قوله
لانه وضعى بخلاف تخصص النكرة يريد ان التخصص والتعين فى المعرفة بحسب الوضع لانها
موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كانت معينا فى نفسه
الا ان التعيين ليس بمعتبر فى وضعها قوله وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اشار
الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل ان يترك الاصل ذهابا الى غيره
ثم حق العبارة على ما ذكره فى شرح المفتاح ان يقال المعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له
ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اى كائنا مع معين او الكائن معه
فينبغى ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى
غيره اى مائلا او موجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى
فكون العموم على سبيل البدل ظ واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع
المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام العرب العرباء خطاب
عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع
عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلى لكن بشرط استعماله فى
جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله تناهت
حالهم الفظيعة فى الظهور اه الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة

فهو فظيع اى شنيع شديد جاوز المقدار وصراد المص من الحال فى قوله تناهت حالهم فظاعة
امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقل من المرزوقى فى انشاء
التمثيل للمجاز العقلى من ان العرب اذا ارادوا المبالغة فى وصف الشئ يشتقون من لفظه ما
يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف او
حيثية اى فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات
لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضى صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه
المحذوف اعنى لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل
على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لو كان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة
حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها
فظيعة قوله لفساد المعنى اذ العموم فى المعدول عنه اعنى ان اكرم او احسن اليه اظهر فات
الاخراج فى صورة الخطاب ينافى العموم الا ان يحمل على خلاف الظ وتعليل العدول عن
الظ بفائدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف
الظ فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج فى صورة الخطاب
بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى فكانه قيل اكتفى بصورة
الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعنى انا عريناها هذه الصورة عن المعنى الحقيقى
لينافى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقى لما تاتى لنا هذا قوله يشعر بذلك
لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا
الى سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المص ليفيد
العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد قوله ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وذلك بانهم
لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك
الشئ مع تلك المشخصات التى جعل هذا المفهوم الكلى مراة لملاحظتها فلا يضر تفاوت

المتخصات

المشخصات زيادة ونقصان بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع
ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله لاحضاره الى المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه
هنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام
او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه فى
الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح
به فى حاشية المطالع فلا يرد انه اذ قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم
يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنه
فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فائدة فى الاتيان بالضمير ولو قال بدل لاحضاره
للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اى ملتبسا
بعينه وشخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها او قيل المعرف بلام العهد
الخارجى وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجى يحتاج الى العلم
بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار فى هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتدا
كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفى كونه
بعد الحضور فى الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان
لم يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص به اى
بالمسند اليه فلا نم ان قوله باسم مختص به يغنى عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى
الرجل فى قولنا رجل جاءنى لدرهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب
الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل
فرد معين من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا او بحثنا فى الحقيقة وكذا المعرف
بلام الجنس فى قولك الرجل خير من المراة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره
بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به

الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الشامن ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر يستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سياتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المتشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سوال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان نقيد بقيد على وجه سقط الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضميره في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على انه في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقدير ظهر ان قول الشارح في تقرير السوال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود توجيه للجواب انا لا نم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص لاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لو قوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظ ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد با الاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وبما اشرنا اليه

من تو

من توجيه الجواب المنتقي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يندفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى لانا نقول هذا موقوف لم اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقد لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بغش لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر بانه قل مرة كما ذكره الشارح لم يخرج على تحقيقه في الاعتذار السابق قوله وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقي على فتحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانهما كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع او يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل او بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوع والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مراة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى عن المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان

كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعينين فليتامل قوله نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتداء افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضاء قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت عنها لازمة حرف التعريف اذ لا يقال كما صرح به الفطب في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل

حركتها

حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقيه وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالفه ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى للمعبود مطلقا والا له بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع قوله في الوجود او موجود اشارة ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلائل آخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سوا هما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف

اليه فى الظ والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مخبر فالعلم مسند اليه
فى الحقيقة وتنكير جهنمى فى بدى جهنمى للتهويل كانه قيل اى جهنمى قوله انتقال من الملزوم
اللازم آه لكن المنتقل عنه معنى مجازى للفظ اذ ليس معنى ابى لهب بحسب الوضع ملابسه
بل والده سيجى فى فن البيان انشاء الله تعالى ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس
قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى قال الشارح فى
شرح المفتاح فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابى لهب
لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى هذه عبارته فى ذلك الشرح وظاهره
لا يناسب قوله ههنا هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثانى فان اللزوم على
ماذكره هناك بحسب الوضع الثانى لكن بتوسط الوضع الاول فينبغى ان يحمل قوله ههنا
انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافى ان ليس اللزوم بحسب الوضع العلمى
فقط بل بحسب ان يلاحظ الوضع الاضافى ثم هذا مبنى على ما هو الظ من ان منشاء اشتهاره
ابى لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافى اعنى ملابسة اللهب الحقيقى واما اذا جوز
الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافى كما فى نظائره تم على ما قرره الفاضل
المحشى فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافى قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل
ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمى اى بواسطة ملاحظة الوضع الاضافى على ما
فى تحقيقه مما ذكره فى شرح المفتاح فلا ينافى قوله سابقا الا ان هذا اللزوم آه واعترض
عليه بانهم شرطوا فى الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة
اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلى ومناط
النفى والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشاء من الغفلة عن وجه العدول
عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل
مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكناية فى مجرد

معنى الحقيقة

معنى الحقيقة فتامل بقى ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم آه مناقض لما صرح به فى البيان
فى اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة فى تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة
غير صحيح لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر فى شرح المفتاح
فى مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم فى تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال
اللفظ فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ فى الموضوع
له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح
فى البيان مبنى على المذهب الاول بناء على ان المصمال اليه كما اشار اليه الشارح فى بحث الكناية
من هذا الكتاب وما ذكره فى قوله ويجب آه مبنى على المذهب الثانى قوله او ايهام استلذاذه
ذكر الشارح فى شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق
شراحه وفيه بحث اذ فى لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة فى لفظ الاعلام وهى الايماء
الى ان التبرك والاستلذاذ فى كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية
له بحيث يكفى فى اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم فى الاعلام ونحوه بطريق
الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام قوله ويزد لك مما ينا سب اعتباره
مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذى يخصه قوله لان
المخاطب يعرف مدلوله بالتعيين بتلبيط اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا
قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان
وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول
اعرف من ذى اللام قوله ولذا صح جعل الذى يوسوس آه هذا انما يدل على ان الموصول
ليس باعرف من ذى اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من
الصفة مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذى اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه
بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذى اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بها غيرهما

بخلاف العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم
فى التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع لانه موضوع لانسان لا تخصص
فيه ان لم يعتبر فى اصل وضعه التخصص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما فى الصورة
المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء
المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح فى
مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان
فى الجملة كان فى المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز ان
يكون ما يجرى عليه الموصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما
فالاختصار عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجزاء الموصول لا محالة انما يكون على قسم
من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والغرض
عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذى كان معنا امس رجل عالم بنعض مثل قولنا مصاحبنا امس رجل
عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظ ان المقتضى اما الموجب او مرجح ولا يكفى
مجرد الملايمة والمناسبة الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال ظ فى عدم علمهما
معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر
والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقائل لا انما
لم يعلل عدم التعرض بما ذكر بانه اذ لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على
الموصول بشى والا كان الشى معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التى فرض انتفاء علم
المتكلم بها هى التى يصح اعتبارها فى جانب المسند اليه لتعيينه عند افادة الحكم للمخاطب و
مفهوم الخبر لا يصح ان يجعل عنوانا للموضوع والا لكفى الجملة فتدبر قوله او استهجان التصريح

بالاسم

بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد
حصولها وفائدة ترتب عليها كزيادة التقرير او لم يكن كذا وههنا بحث وهو ان مجرد
الاستهجان فيه فلا بد من انضمام شى اليه الا استهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما
سواها من الطرق نعم قد ذكر رحمه فى شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملاءمة
والمناسبة فلا بد حرم فى المقتضى والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء
الا اذا كان للمقتضى رجحان فى الجملة كما ينبئ عنه قوله فى مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضى
اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه
اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اى تقرير الغرض لا وجه لتقييده على القولين الاخرين
ان المقصود من الكلام للغرض هو المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافائدة ذلك
المقصود فحمل التقرير على التقرير اولى قوله واورد حكاية شريح وهى ان رجلا اقر عند شريح
بشى ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن
التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق فى ربقة الكذب
فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان
معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية
ومتعلقها فاصل اجنبى ان قلت ليس فى لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية
مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراة فى الحكم بالمراودة والاختيار فى طلب المواقعة
قوله ولو نزهت مع الغواة نزهت بالدلو اى ضربت بها الماء فى البئر وحركتها ليمتلى و
الغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال السائم والحظ النظر
والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللفظ بمعنى النظر السريع الى
ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اى سريع كذا فى الديوان وفى الصحاح وناقة سرح
ومسرحة اى سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب و

ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا فى الديوان وفى الصحاح
انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت فى تحصيل لذات هوى النفس
حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان فى شبابه فجاءت ووقفت ان حاصل ما سعيت كان
اثما وضلالا وذنبا ووبالا قوله ان الذين ترونهم البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة
التى يتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من
الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش و
الصرع فى اللغة الالقاء على الوجه الاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقى او عبارة
عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله
اى تهلكوا والى الثانى بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان العرف والذوق لو وقد اجيب ايضا
بان التنبيه على الخطاء الذى ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او يفهم
فى العرف خطاء المخاطب فى هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لاخفاء
فى لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره واثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل
من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام فى معانى الموصولية ومقتضياتها لا فى معانى
الكلام الذى فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتى فان فيه ايماء
الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه
الخبر المبنى وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم
وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله فى تعريف العلم بحصول صورة الشئ قوله كالارصاد
فى علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى
نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم اعترض
عليه الفاضل المحشى بان حصول هذه المعانى التى جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء
بالمعنى المذكور كما اذا امر الموصول وبدل الجملة الاسمية العقلية فلا يستقيم جعله ذريعة

اليها

اليها اجيب بان هذه المعانى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع
صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثانى فهو موقوف على اعتبار الايماء
قطعا مثلا تعظيم شعيب عم على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعنى من نسبة
الخسران الى مكذبيه ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا
بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض
بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى
ولا شك ان الكلام فى معانى الموصولية لا مجموع الكلام الذى يكون الموصول من جملته
فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك لاعتذ اجاب الفاضل
المحشى بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتداء وبناؤه ولا علة ثبوته له فلا
اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى عليتها من جهة ان ترتيب
الحكم على المشتق وما فى حكمه يفيد علية الماخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على
علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة الى
التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اوى
الى العلة ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث فى نفس الامر على ربط الخبر فى قوله تعالى
ان الذين يستكبرون الاية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفى قول الشاعر ان الذين
سمك السماء البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا فى البواقى لا انه لما لاحظ المتكلم
استكبار الكفار بعث بمجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمل
مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل
قوله ومن الناس من اقتفى اثره لم اراد به العلامة الترمذى وقد نبهناك فى اوائل
تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر فى مثل هذا التركيب مضمون
الجار والمجرور مبتداء وما بعده خبرا اى بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه

لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب فى مثل هذا المحل بوجه اخر وهو ان
الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره فى مثل
هذا الكلام فانه يانفى الاسانية بحيث كان ينبغى ان لا يعدم الصف به من جنس الناس
لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد فى جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذى ذكره الشارح
قوله وسوق الكلام ينادى وعلى فساد هذا الراى اذ ايثار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة
فى قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة فى قوله اوان تومى بذلك الى جعل المسند اليه
موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق
تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم فى العكس حيث قال الى مشاهد محسوس وقد
يقال منه تقديم المشاهد على انه يكفى وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا
لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله ولما الغرض الموجب
له والمرجح فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف غرض مرجح لا موجب نعم قد
اشار الشارح نفسه فى آخر البحث حيث قال اولا انه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد كمال التمييز غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان
شيبان بن ثعلبة بن دهل قبيلتان كذا فى القاموس والذى فى الصحاح وشيبان حى من بكر
وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن دهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى فى التنبيه على
شكل الجملة من ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيلان من شاب
يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء كما فى ميت وميت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال
على سبيل التداخل او الترادف واما جعل ظرفا لغوا متعلقا بفرد اى ممتاز منهم فليس بحسن
لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للممدوح الفردية فى المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا القياس
الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عمن
من سواهم بالمحاسن فتبصر قوله وهما شجرتان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان

الضال

الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال
والسلم الذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما فردان من ذينك النوعين بمعنى انهم
كانوا كذلك فى نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعانى من
حيث انه لم الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان
هذا البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها بقصد
البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعانى
قوله وعلم المعانى من حيث انه لم قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشى من ان ذلك
جار فى الالفاظ كلها فجوابه الالتزام ولاخيرا لا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه
بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره
الشارح من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعانى فتامل قوله عقب
المشار اليه وهو الذين يومنون قيل عليه ان الذين يومنون من جملة ما يدل على الاوصاف
فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون
اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدة الايمان من
جملة الاوصاف التى عقب بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول
لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين بناء على ان الذين يومنون
يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك
على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف فعلى التقدير الثانى حسن ان يجعل الاشارة
الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف فى حكم واحد واما على التقدير
الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذى اشير باسم الاشارة الى انه
كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يومنون لا معنى المتقين
وان اتحدا فى الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب ووقوع

سهولك فی مسئلة یخیر فیها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشیر الی ان المسئلة التی یحیر
فیها کالمحسوس المشاهد عنده ویحوذ لك قال الشارح فی شرح المفتاح ومعایب التنبیه
له ان ما اوردتمنا امثال هذه المقامات من الایات والابیات امثلة لا شواهد حتی یتهم باحتمال
الغیر وانه لا امتناع فی جمع مثال واحد بین کثیر من اللطائف والاغراض فان مبنی تلك الاعتبارات
وکون التراکیب لما یذکر من الاغراض علی مجرد المناسبات والاذن ابن للبشر ان مقصود
المتکلم ما ینسب الیه من الاعتبارات فلیحافظ علی هذه النکت فلها مواضع یقع واحدا
کان او اثنین الظ انه اراد واحدا او فردین او افرادا کما یدل قوله فی شرح المفتاح واما الی
حصة معینة من الحقیقة فردا او فردین او اکثر فیه مسامحة اذ الظ ان الفرد هو المرکب من
الطبیعة الکلیة وما ینضم الیها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان یحمل الحصة فیما
سبق علی المجموع المرکب مجازا من قبیل اطلاق اسم الجزء علی الکل اذ قد تقرر ان المعهود فی العهد
الخارجی هو الحصة مع العوارض فح لا تسامح فی قوله واحدا کان او قوله کنایة لاحد اقسام الکنایة
المصطلحة وهو الکنایة المطلوب بها غیر صفة ولا نسبة وهو ان یتعین فی صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معین فتذکر تلك الصفة لیتوصل بها الی الموصوف فان التحریر من الصفات
المختصة بالذکر کما اشار الیه بقوله لکن التحریر انما کان للذکور یعنی لما کان التحریر مختصا
بالذکور علم ان مطلوبها کان هو الذکر وهو لیس بمذکور صریحا بل ذکر ملزومه وهو التحریر
قوله او للاشارة الی نفس الحقیقة ومفهوم المسمی الاضافة اما من قبیل اضافة الصفة الی
الموصوف او بیانیة ان مفهوم هو المسمی الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الی نفس
الحقیقة التعریف باللام انما یظهر اذ لم یوجد علم الجنس والا ففیه ایضا اشارة الی نفس الحقیقة
لکن بجوهر اللفظ لا لالة قوله یعنی یطلق المعرف باللام اه دفع لما یتبادر من ظاهر قول المص
وقد یاتی لواحد الامر ان المعرف بلام الحقیقة فی العهد الذهنی مستعمل فی مجموع الماهیة والعوارض
فهو من قبیل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظ من کلامه والحذ اما علی صیغة اسم

العام

الفاعل من الاتحاد بالخاء والدال المهملتین کما ینبئ عن قوله بخاء التعدد باعتبار الوجود او علی
صیغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتین والمعنی واضح بقی هنا بحث وهو ان مدلول الاسم
لما کان هو الفرد المنتشر عند الشارح کما سیصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة
الی مدخولها صح الاشارة بنفس الکلمة الی الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام علیه من
حیث هو حقیقة فای حاجة الی ما ذکره من القرینة فتامل قوله بخاء التعدد باعتبار الوجود
انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذی یصلح ان یکون هذا وذلك لا المعین المشخص
قوله حتی تکلفوا انما تکلفوا حیث قالوا الحضور الذهنی معتبر فی المعرف دون المنکر وقیل
حیث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل قوله کما یشعر به لفظ الایضاح حیث قال والمعرف
باللام قد یاتی لواحد باعتبار عهدیته فی الذهن بعد ان قال وان کان باللام فاما للاشارة
الی معهود بینك وبین مخاطبك واما لارادة نفس الحقیقة قوله تعامل معاملة النکرة کثیرا
واعلم ان المصادر التی لیس فیها شائبة الوحدة کذکری ورجعی وبشری اذا عرفت بلام
الجنس وقصد بها الی الماهیة من حیث هی لا فرق بین معرفها ومنکرها الا باعتبار ان فی المعرف
اشارة الی حضورها دون المنکر علی قیاس ما سبق فی اسم الجنس المنکر والمعرف بلام العهد
الذهنی فکما یجوز ان یعامل المعرف اذا ارید به الفرد المنتشر معاملة المنکر کما هو المشهور
ینبغی ان یجوز ذلك فی هذه المصادر الا ان وروده فی الاستعمال غیر متحقق بخلاف الاول
فانه مشهور قوله ولقد امر علی اللئیم ۞ فمضیت ثمة قلت لا یعنینی ۞ ثم حذف عطف اذ لحقها
علامة التانیث یختص بعطف الجمل وقوله لا یعنینی یعنی لا یریدنی بل یرید به غیری من عناه
ای قصده واراده او لا یعنی الاشتغال به والانتقام منه من عنانی الامر ای اهمنی وفائدة
ثم فی البیت بیان تفاصل الامرین اعنی المرور والاعضاء کان الثانی اعظم من الاول تشبیها
لتباعد ما بینهما فی الفضل بتباعد ما بین الحادثین فی الوقت قوله لا توقیت فیه ای لا تعیین
یقال وقت اذا احد وعین فان تعیین الحوادث بالاوقات وحاصل المعنی انه لم یرد بالذی

انعمت علیهم قوم باعیانهم فصح توصیفه بغیر مع کونه نکرة وان کان مضافا الی المعرفة لتوغله
فی الابهام وقد یجعل غیر معرفة بناء علی اشتهار المنعم علیه بمغایرته للمغضوب علیهم فیتوضح
ح کما فی قولك علیك بالحرکة غیر السکون فعلی هذا الوجه ایضا یصح جعله وصفا للموصول
سواء کان فیه توقیت ام لا قوله قلت بل حقیقة حقیقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف
علی مقدر ای لیس هو مجازا کما قیل بل هو حقیقة واعترض علیه بان الموضوع له الماهیة المطلقة
والمستعمل فیه هو الماهیة المخلوطة ولا شك فی تغایرهما فینبغی ان یکون مجازا واجیب بان
الموضوع هو الماهیة لا بشرط شئ وهی یتحقق فی ضمن الماهیة المخلوطة فالمستعمل فیه لیس
الا الماهیة لا بشرط شئ والفرد المنتشر انما فهم من القرینة وانما سمی معهودا باعتبار مطابقته
للماهیة المعهودة فله عهدیة بهذا الاعتبار فسمی معهودا ذهنیا هذا قوله ومثله کل مضافا الی نکرة
مضافا حال من کل لانه فاعل فی المعنی ای یماثله کل هذا علی مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر
المبتداء فالامر ظ وفائدة التقیید انه اذا کان مضافا الی المعرفة کان الغالب کونه لاحاطة الاجزاء
لا الافراد کما سیاتی انشاء الله تعالی قوله وجوابه الامر الا کان الاظهر ان یقال فی جواب السکاکی
ان اردت بعدم التمییز عن تعریف العهد عدم الامتیاز مطلق فالملازمة ممنوعة کیف والمشار
الیه فی احدهما هو الحقیقة وفی الاخر الحصة وان اردت عدم الامتیاز فی معنی التعریف ولا معنی
للتعریف الا التعیین والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقیق وسکت عن الترديد
اعتمادا علی ظهوره انهم ادعوا الفرق بینهما لاجب الاضافة حیث قسموا التعریف الی تعریف
الجنس وتعریف العهد وبینوا الحصر فیهما بان المشار الیه ان کان هو الحقیقة فتعریف العهد
وان کان الحقیقة فتعریف الحقیقة فکانه جعل عدم بطلان الثانی علی الشق الثانی ظاهرا
مغنیا عنه ولذا لم یتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشی لیس بقوی تامل قوله
وهذا المعنی غیر معتبر اورد الفرق بین المعرفة والنکرة مع انه بصدد الفرق بین المعرفتین
اشارة الی الجواب سوال مقدر وهو انه لما کان الحضور الذهنی غیر معتبر فی اسماء الاجناس

ومعتبر

ومعتبرا فی المعرف بلام الحقیقة لم یجز ادخال لام الحقیقة علیها الا نجمع بین المتنافیین
فاشار الی دفعه بان عدم اعتبار الحضور لیس اعتبارا لعدمه وانما المنافاة بین اعتبار
الحضور واعتبار عدمه لا غیر قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصریح الشارح بان
اضافة المصدر تفید الحصر وحقق هناك ان مبناه کون المصدر المضاف من صیغ العموم فهذه
القضیة کلیة لا مهملة کما توهم وبذلك سیتبین وجه الاعتراض الاتی نعم عبارة المفتاح مشعرة
بجزئیة الحکم حیث قال واستغراق المفرد یکون اشمل کما حققه الشارح هنالك ومن لم
یفرق بین العبارتین فقد قال ما قال قوله بدلیل صحة لا رجال فی الدار اه اقتصر فی البیان علی
ذکر الجمع لانفهام حال المثنی منه ولم یعکس لان الجمع قد یطلق علی الاثنین مثل وقد صغت
قلوبکما بخلاف العکس قوله یا اهل ذا المغنی وقیتم شرا ولا لقیتم ما بقیتم ضرا المغنی المنزل
ووقیتم علی صیغة المجهول ای حفظتم والمعنی یا اهل ذا المنزل وقاکم الله من جمیع الشرور و
عموم الشر بناء علی تاویل وقیتم بالنفی ای لا اصابکم والقرینة المشعرة بذلك اعادة النفی فی
قوله ولا لقیتم قوله او مقدرة نحو لا رجل فی الدار اشارة الی ما ذکره النحاة فی توجیه بناء اسم لا
هذه اذا کان مفردا من انه متضمن لحرف ای من وبهذا ظهر ان المشبهة بلیس لیس بنص فی
الاستغراق کما نقل فی الکشاف وان تقیید لا بالتی لنفی الجنس فی قوله وانما اورد البیان لا الاحتراز
عنها قوله وللقائل ان یقول لو سلم اه قد تحققت ان القضیة السابقة ظاهرة فی الکلیة وان الاعتراض
مبنی علیه وفی قوله لو سلم اشارة الی المنع کفانا الفاضل المحشی مؤنة تقریره وقد تقدر المنع
المشار الیه بوجه آخر وهو ان یقال ان ارید رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد ولا لکان
لا رجل ولا رجال لنفی العام وان ارید ان نفی رجل ورجال عامان فلا یلزم الا ان یکون نفی
المفرد اشمل من نفی الجمع وهو لا یستلزم ان یکون المفرد اشمل من الجمع ولما کان جوابه ظاهرا
بان یقال المراد ان رجلا ورجالا المنفیین عامان فی حکم النفی والمفرد اعم واشمل بمعنی انه
یتناول فی حکم النفی ما لا یتناوله الجمع فیه بادر الی التسلیم ولم یصرح بالمنفی قوله ولهذا صح

بلاخلاف جاء فى العموم الى قوله مع امتناع قولك جاء فى كل جماعة لا فيه بحث لان المحققين من
النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحد وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل
فيظهر بهذا انه لا يشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفى كونه
من اجزائه فلا يرد صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراق على ارادة كل
واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع لا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين
الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه فى شئ منهما و
غاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء
المتصل فى الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزء وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له
على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحد على الاستثناء المتصل وقولك جاء فى كل
جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئى الجماعة جماعة
فليتأمل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضى الا استيعاب المجموع
حتى ان معنى جاء فى الرجال جاء فى كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى
يستلزم تكرارا فى مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج فيه بعضها وجزء
من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا فى ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل
جماعة فيكون معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك
ترى الائمة تفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا
ما ذكره الفاضل المحشى وفيه بحث لان مثل هذا واقع فى التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون
وكلما التى فيها فوج سالهم وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول و
التفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار فى مفهوم الجمع المستغرق لزومه فى المعنى الحاضر فى
ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو
ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم فى نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع

انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة فى الحكم باعتبارات فلا يضر
ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله فى الاستغراق على فيما رجال المفرد على انه يجوز
ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذى ذكره فان قلت
لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار
الافراد فى الثلثة قلت لو سلم تأتى حمل الجمع على الاستغراق فى الصورة المذكورة لكان ما ذكر
مناقشة فى العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله فى تعريف
العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشئ مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن
الظ قوله حتى يصح جاء فى جمع من الرجال الا بخصب يصح على انه غاية لدخول جمع فى الحكم باعتبار
ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الا قد يجاب بان مراده انه لو قيل
وهن العظام لئلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب
الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شائع والاظهر فى الجواب ان يقال مراد
السكاكى ان الجمع المعلى باللام كثيرا ما يستعمل فى الكل هو من حيث كل ثم وهن المجموع عبارة
عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق
شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول فى قوله لطلب شمول الوهن الا
الشمول القطعى قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله ان الجمع ليتناول كل جنس
اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود فى المفرد المستغرق
ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما فى صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لاحد
من خلقه اى من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او تقول هذا المعنى انما استفيد
من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم
الظلم لشئ من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع الا قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك
فمركب وقد عرفت انه انما يستقيم فى الجموع التى يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل احادها ومفردها

وان اراد الجزئية فمسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا اعتنا
الشقاوة ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا
لا تقتضى الا استيعاب المجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد
الا لا يخفى ان الكلام كان فى الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذى
ابداه فى جانب القلة ليس بينهما فان اللام فى الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح
ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التعريب بمجرد الطلاق لام الجنس على لام الاستغراق
والعهد فتأمل قوله مجردا عن الدلالة الا اعترض عليه فان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب
الوضع اذ قيل بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة
الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه
عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء فى انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين
فى الارادة بل فى الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن
الدلالة مجردا معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها التخلى
عنها قوله للمحافظة على التشاكل اللفظى المراد من التشاكل اللفظى الواجب محافظته فى الصورة
المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط
بالجمع الصيغى قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اى لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا
مجموع الافراد ثم الظ ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر
الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى
كما فى الاخبار مثل قوله نعم كل فى فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل
قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه
على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه فى الصحاح
ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممدود وبهذا

ظهر ان السينات وذو الميم جمع شد السين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه
بهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن
الحقيقة والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب مؤلف الخ الاسمال جمع سمل بالتحريك
وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن فى الدينار الصفر والدرهم البيض
ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوابه كل منها اصغر قوله لانها اخصر طريق اما
بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا
فان هو اى اخصر من عبد الله ونحوه مثلا قوله نحو جعفر بن علبة الحارثى الخ هو من شعراء
الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهوى بثلث ياءات
لان اصله مهووى بعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب
اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف
المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقى ولا يؤول بالمهوى ويراد ان الغرض ساير بالعرض
حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال روحى مع
الركب اليمانين ذاهب وجسمى بمكة موثق قوله شان المضاف اليه او المضاف قدم المضاف
اليه على المضاف لكونه مقدما فى الاعتبار وان كان متاخرا فى الذكر ثم لا يخفى ان هذا
التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى و
كذا فى نظيريه فالوجه ان لا يترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف
جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما
وكذا الطلق التحقير ولم يقيده بشئ منها تامل قوله ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
الا فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان فى الاصل تضارر على البناء
للفاعل بمعنى تضر والباء من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا فى تعهده او يقصرا
فيما ينبغى له فوجه قوله فانه لما نهيت المراة الخ ظاهر وان كان الباء للسببية او يكون تضار

على البناء للمجهول اى لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان يطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة له كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها فى القرائب الخرقاء المراة التى فى عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امراة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجئ الشتاء وفرقت قطنها الذى يصير غزلا فيما يؤول اليه فى قرائبها استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قوله اولانه لا طريق اى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر له عنده فى ذلك الوقت سواه ولا نم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المؤرخ فى شرح المفتاح وهو الذى نقله الفاضل المحشى ههنا وانت خبير بان البحث فى تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح قوله وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاء عن على معناها الظ فالمضاف محذوف اى عن احسان طالب العرف الا بمعنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى فى اى فى شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير فى الثانى على التحقير سلوك طريق البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذه الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلق عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة فى سياق النفى قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير فى رضوان للتعظيم وهو مبتدا واكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم رضوان والجملة عطف على جملة وعد الله

المومنين والمومنات لم وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شئ من الاشياء عليها بطريق العضد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله اكبر من ذلك كله فى نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل قوله ويجئ للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطانى شيا مع ان المنكر مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فى كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة قوله احتراز عن التصريح بنسبة السائلة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التى ينسب اليها السامة من المهند اى السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد الاقسام المعرفة بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف لاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافى التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال والقضاء المقام كاف فى الحمل قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة لم اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم فى موضع شرطا فادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصفة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة فى التحقير كما لا يخفى فايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل قوله اى كل فرد من افراد الدواب لا مثل آدم وحوا وعيسى وكذا

الغراب والفار والعقرب والفقنس على ما صرح به فى حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفى والضمير فى فمنهم من يمشى لم راجع الى الدابة بالمعنى اللغوى على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله او التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد فى المسند اليه نفسه وفى هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتى بين المضاف والمضاف اليه لا يجئ عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح لم مبنى على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكى واتباع له والا فقد صرح فى شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصى لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشى على بطنه لم وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية ومما ينبغى ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية فى الطرفين هو الملائمة بينهما ولا يجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب لم فيه ان الاستثناء يقتضى الشمول المحقق ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله و للتقليل قوله فبوما بخيل لم لا يخفى ان فى حمل تنوين البخل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذى ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا اشتباه خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اى انى تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات لم كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة فى مغنى اللبيب

وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يوكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحروف اكثر واعتبارا وقوعا فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكره قوله بيان قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدرى واما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطول اريد الامتدادين او لا امتداد المفروض اولا وبالعرض انقضهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعرف الطول والعرض يستدعى ان لا يكون الجسم الذى تساوت امتدادات الثلث جسما فتامل قال الفاضل المحشى هذا المثال على راى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اى تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد فى الجهات الثلث لا يتصور الا فى مكان وهذا انما هو يتم اذا جوز التعريف بالاعم ويراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعى اذ لا مكان للتعليمى عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وحيزه وكونه للحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل ويقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن اى يظن مشبها بالراى والسامع وهو اوطى من جعله حالا من الظن اى يظن الظن مشبها بالمرئى والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا تنفع الاشاحة لم اودى اى هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا انظر فى علم النحو وتكلم فيه قوله و

التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشا احتمال النكرات
هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كل هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف
الرائين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر
واما احتمال المعارف فانما نشا من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في
الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما نشا
عن المعنى كما صرح في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث معنى كون
الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء في شيء من الاقسام التي
ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا
وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظ ان يكون الوضع
العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ففيما اذا كان الموضوع امرا كليا يكون
الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له
عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظ
الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصل ان المعتبر في الوضع
اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر الة لملاحظة شيء آخر
او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا تصير الوصف مخصصا قيل لم
يرد ان كون الوصف مخصصا مانع على الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظ ان لا تمانع
في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعاني
المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد الفرد الفرد الواحد حتى
يرد عليه ان الفرد ليس يحتمل ههنا اصلا لما سبق الاستغراق ان النكرة المنفية مع
من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي يؤيده
ما سنذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد

الى

الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان
ارادة فرد واحد تنافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد تنافيه اذ الاستغراق
المصطلح لا ينافي الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس
كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد
الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا
في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك
المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف
القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والخلق
لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فمحصل الكلام ان زيادة التعميم و
الاحاطة ناشية من اعتبار الجنس وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس
والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والخلق وبه ظهر زيادة العموم
مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس بعسف تامل
قوله يجب صحة وقوع المفرد مقامها يعرض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان
لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع
بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل قوله قلنا مراده ان الصلة لا ولك
ان تقول ان مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم لمن يقال في حقه والله
ليبطئن قوله كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة
منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية في
سورة التحريم نزلت اولا بمكة لا اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي
ما سبق ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس
مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية من سورة التحريم

مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق
كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية
وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم
ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل شيء حكم
وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب
نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اي متعلق بالمومنين الكائنين بالمدينة سواء
نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله قلنا يمكن ان يقال لا اعترض عليه
الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه
لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة
مع انها نكرت في الآية الاخرى كانه قال انما لم تنكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد
الاشارة الى المعهود واما الوجه التنكير في التحريم فلك ان تقول القصد التهويل والحاصل
ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه
التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على
الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم
فتدبر قوله والمشركون لما سمعوا الاية لا ان قلت الظ ان المشركين لم يعتقدوا بكون
الاية من الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع
الاية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة
بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق
الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اي موضع لم قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم
المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز سائغ لا يحتاج الى نقل
وسماع في آحاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في اول

الفن

الفن الظ البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والفضل بمعنى ما يناضل عليه فليفهم قوله بل في اخرجت
تاخير المسند المتبادر من اي تحقيق تقوى الحكم مذكور في آخر بحث الحالة المقتضية لتاخير
المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية
لتقديم المسند فالمراد بحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو
قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكي لا وقيل قوله كما يطلقك ليس
متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان
اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو والنسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما
يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال
التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل
عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله ودفع توهم التجوز لا فان قلت جعل دفع توهم
التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد
التقرير معارف للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير
كما سبق من السابق اشارة اليه فلا اشكال قوله ولا يدفع هذا التوهم لا اشارة الى التوهم المخصوص
السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنية في رجلان والعينية
في زيد يدفع به كما اشير اليه في الشرح قوله وههنا بحث لا اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان
بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى
لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح ولعل ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور
على التجوز العقلي بعيد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم
التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قول
الشارح لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان للمتبوع لا مع جواز ان يكون احتمال عدم الشمول

بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الوصفين فرق بان
المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا
الفرق انما يفيد تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل
المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا لو مثلا بمثل قوله لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا مع ذلك مستشهدا بقول الشاعر فجعلن المدفع واحد مدافع المياه
التي تجري بها مدفع عاقلين امامنا وجعلن امعن رامتين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين
على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل و
بقوله عرم اذا سافرنا واذ نمنا فليوما كما اكبر كما فان ضمير يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا
كان اماما فالماموم واحد وقد يستانس بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج
الا من البحر الملح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في
التفاسير ويجيء من تحقيقهما ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرير
وان كان فوق الاثنين كما صرحوا في قوله تعالى فارجع البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك بتاكيد
المسند وفيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل
المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه
الى قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى
يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب
عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عزم عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد
الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف
بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير
الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم نفسه بهم وان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة
هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عن من قال ولي

عاد لهم

عاد اخاهم هودا الاية فاوجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الهود
هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا
بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عاد
ان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان
البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن للجواب الثاني جوابا لان مدعى
السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا ابتني السوال
على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث
وهو ان ما ذكره في سورة والفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث
قال فيه عادا الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم
ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف
الرواية قوله ومما يدل على ان عطف البيان لا اراد به الاعتراض على المص حيث يوهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان لا آن اراد به الاعتراض بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون
مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن
الحاجب من ان قولهم عطف البيان لعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام و
ازالة ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمومن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمومن للقسم والمومن من اسماء الله تعالى ماخوذ
من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف
بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المومن او مجرور على احد الوجهين ان
جعلت مجرورة على انها مضاف اليها له والغيل والسند موضعان قوله قلت ليس في كلام السكاكي
كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله
بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين قوله

على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العد او بما يساويه فالامر ظ وان فسر
بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير داخل
على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار
صلاحيته له في المقام الصالح لانه متعين له لا يجوز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح
في اله واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد
منفردين مقصود اما النسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاختلت بذلك
الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم ان اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل
منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان البدل
ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل
الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان
يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا
عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع و
العجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه و
مفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب
الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله
بل لا يبعد ان يقال انه بدل اه هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولحاظ
لا حظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا ابو سعد
الاوبهي بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن

لعاد

عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن بقوله من
الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان
يسمى هذا النوع من البدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه
في اسم الله تعالى في صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المتبادر من الكل التبعض و
التجزي وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التادب وان حمل الكل على معنى
آخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى
التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال الاسمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه
لتدارك الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط
وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو ونعم لا يقع في كلام الله
تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه قوله قلت قد
اخذ هذا اه يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم
ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فيفيد تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي
البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف
العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا في التمثيل ببدل الاشتمال
واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر
منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات
المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص رحمه لما اقتصر على التقرير ابتدا في التمثيل
ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال
واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا
جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات

المسند اليه جزء من الجملة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض الظهور في الايضاح
بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه
من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في تحقيق الماهية من حيث هي هي والمفعول
المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو للجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع اه هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد و
قعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله في شرحه
للمفتاح قد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل
قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه
نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه
من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل الحد جعله
من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى فللناظر يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك
في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر
او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي
واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتمييز بحسب الوقوع
في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك
ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد للحكم بان المعتبر من التفصيل
في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع
بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزمة لتعدد
المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول الشريف المعتبر
في باب العطف لا يخلو عن بحث فان المعنى المذكور غير معتبر فيهما اصلا على ما حققه الشارح

فاماان

فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو
المعتبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان تراخ ايضا لكن
بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض
مواردها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصاره قال
رضي في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو قيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند اليه
لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول
احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبر في هذا الباب وليس بلازم
ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضي لها فيما يذكر من الوجوه
ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان للمقتضي قد يكون امر اخر سوى
ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو
بعده بيوم او بسنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند اليه
اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده يقال قولكم او العطف على المسند
اليه ليكون منشاء لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل
من غير ان يكون العطف منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حاجة له مقتضية لذلك العطف
لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة
للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر
قيد لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير
الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده
بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء
بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها
بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها

او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق
فيه تفصيل ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب
لي حتى آدم بان المراد مات آبائي حتى آدم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد
بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة
لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم ثانية في مثل قوله
جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني
قوله من غير تفصيل المسند لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر المستترة العائدة الى اسم
الموصول فيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد
وترتب افراده اي لا تعدد ماصدقات افراد المسند قوله لانه في معنى الذي ياكل فيشرب
فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فلا دلالة فيما
ذكره اي قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة القيود والاحترازات
فاللزوم في مثله واضح كما ذكره في تفسير القاضي اذ يقول قد اشار الشارح فيما نقلت
عنه في فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك
واعترض بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذ لو لم يكن لتفصيل
المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على
المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه
ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف
ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر
في مثله تامل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر
التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاب فيه الى الصواب كما سيظهر
ان شاء الله تعالى انه يجوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب

قوله

فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول
الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما
وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور
انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر
الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد
المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن
الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله
فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه
عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب
وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصد الافراد مدفوع
بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو
لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول
الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق في بادية المعنى المراد لا الزام استدراك
جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئية الاخر ولعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق
لئلا يلقى المخاطب بصورة النفي او لغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما
اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجيء عن احدهما لا يتم للمخاطب عموم النفي
فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي
القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب
الملابسة بين المتعاطفين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه
فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على
ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع

معامعقود ابالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفى قوله وفى كلام ابن الحاجب
اه قال بعض اصحاب الحواشى صرح بذلك فى الامالى والله اعلم قوله واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام هو المنفى ولم يصرح الى التابع على مذهبهم
ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففى النفى
على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثانى وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله اى
للابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين
لداع يدعو اليه وهو فى الاية ان لا يصح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد
عنتهم وليس المراد فيه ايقاع السامع فى الشك فى اصل الحكم وهو ظاهر ثم المذكور
فى مغنى اللبيب ان الشاهد فى او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو
ان السكاكى جعل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد عنتهم وهو
ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا فى انفسهم فيؤديهم
النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون فى ضلال مبين فالمناسب بهذا المقام هو
التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم
اليقين صرح به فى المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد
النبى عم الجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح
الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت
قد مثل العلماء للتخيير بآيتى الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة
والتحرير اللاتى كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقى ندبة مستقل خارجة عن
ذلك وكذا الكلام فى اية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل لقوله لانه يقترن به
او لا وقد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القائم يدل على انه من احوال
المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد الخبر لانه قائم مقامه قوله

مختصا

مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفى قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح فى المقصود
وهو دخول الباء على المقصود والاولى تبديله بمنفردا قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت
على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل
هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشى حيث
قال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا
اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه
الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له فتامل قوله بل صرح فى هذه الاية بان فائدة الفصل
اه ههنا بحث وهو ان الفصل فى مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت و
الصدق لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد
بجنس البطل الحامى هو عمرو ولا زيد فقلت زيد هو البطل الحامى يكون قصر قلب باعتبار
العينية وعلى هذا فيا سوهم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشى وغيره ان ضمير
الفصل فى مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامل قوله وقد
يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد
بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد
مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه
للتاكيد وان لم يوجد فى الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون
لمجرد التاكيد فى صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد
على تاكيد التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان
هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لامكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من
يدعى ذلك فاخبر بان مبنى الامكان فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لا افادة اصله الا
ان فى حمله قول المص فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان

الفصل يجيء للعكس بعض نبوءعنه وبالجملة حمل الفصل فى مثل الكريم هو التقوى على التاكيد
ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصر الاختصاص
فيما يستقيم فيه ذلك قوله اى تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو
اصله كما يقال لرضيف ثم الركب اى اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا انه يكون واسعا
ثم يضيق قوله ومراد صاحب الكشاف ثمه اى حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار
قوله ويعرف فيه بينى اى يعرف فى ذلك الشى معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد
من استناد العناية الى شى يكون ذلك الشى مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات قوله
ولا بد من تحققه قيل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التى فى حكم الوجوب فى نظر
البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة
لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فى
الحكم فى الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشى فتامل قوله بعنى تحيرت
البرية اه اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم
فى مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة فى كيفيته لا فى اصله كما دل عليه قوله وفى ان ابدان
الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر
حيرته وان كان كل من الفريقين جازما فى مذهبه فليتامل قوله من الرفات الرفات على
وزن الغرات الحطام وهو ما تكسر من اليبس قوله كذا فى ضرام السقط السقط فى الاصل
ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمى ديوان المعرى به والضرام بالكسر فى الاصل اشتعال
النار ودقاق الحطب الذى يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمى به شرح الديوان المذكور لصدر
الافاضل قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول
بالمعاد فى تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعى
الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين فى كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر

للحشر

للحشر ويومى اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد
فديت ما بالها قطعت فى ربع دينار وقد رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها و
ارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة البارى قوله ولا القققنس هو على ما قيل طائر فى بلاد الهند
يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله
تعالى انه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل
الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله
لانه لا يناسب السباق السباق بالباء الموحدة ما قبل الشى والسياق بالياء المثناة التحتية
اعم وهو العبارة ههنا قوله واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير يحتمل ان يكون
قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل
والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه
وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة
من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون
علة للتعجيل نفسه واياكان ففى الحاق لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال
ولما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لمسرة او نسوة وتوجيه القصور
على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المشرى
ساكن فقلت مقصد بالسعد فكان اسم الامير لحن ما لا حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا ولا للبرق
مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل
مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا
وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد فى دارك
فانه تفاؤل يكون سعد فى داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر
فلا يقتضى تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثانى

ان المسرة مثلا بيفال عن التفاول اذ قد يحصل بذلك المحلم الاسم فى اثناء الكلام فالمقتضى
للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها
بذكر الاسم فى اثناء الكلام ان مراد المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح
فى دار صديقك السفاح فى الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس رضى
قوله مثل اطها رتعظيمه بناء على ان التقديم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقديم فى الشرف والرتبة
العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا اقدم ليتبين تقدمه
بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل
وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة
قوله او تحقير نحو رجل جاهل فى الدار فيه بحث لانا لا نم ان التحقير فى رجل جاهل مستفاد
من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف
لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل
هذا المسند اليه فى مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب
المفتاح او لان كونه متصفا آه يعنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين
المتسمين به قوله نعم لو قيل على المفتاح لا هذا انما يرد ان كان مراد السكاكى ما ذكروا ما
اذا كان مراده او لان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر
له وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل
يتصف بالشرب فيقال الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد
الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال شرب الزاهد لم يرد
قوله متى تهز بنى قطن اه الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق و
هو موضع الرداء من المنكب وزرازين جمع زرزين كرام جمع كريم من زرن الرجل بالضم
فهو زرزين اى وقور والاله لمام النزول وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سيوف وبالشجاعة

حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار فى المجالس وبالاسراع بانفسهم فى خدمة
الاضياف وقراهم قوله اى محل الاستشهاد وهو قوله هم حقوق لا قوله جلوس لاحتمال
تقدير المسند اليه موخرا ولا قوله ضيف لم لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده قوله واجيب
بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة
منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص
وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع لا وفى الاستدلال بقول ائمة التفسير
دون التعرض للمنع قوله واما انت علينا بعزيز صرح فى المفتاح بوجود الحصر فيه وان
المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة
هذا المعنى مبسوط فى شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكى
ان يعتبر ان المقدم كان فى الاصل موخرا على انه فاعل معنوى وان يدعو اليه هنا
الاعتبار ضرورة فى الجملة ولذا لم يقل بالحصر فى زيد عرف كما سيأتى والظاهر ان انت
على تقدير تاخير بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه
البعيد اعنى ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر فى عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز
لان الجار اعنى الباء زائدة فيجوز تقديم ما فى خبرها عليه وانا بيت شقدم نفسيره بعزيز
قوله وما انت عليهم بوكيل اى بكفيل يحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام بل المناسب
له التقوى والتعزير وتحقيق انهم حقوق اذا نزلت بهم الضيف واعترض عليه بانا
لا نم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا
يكلونه الى خدمهم كما هو الداب فى اكرام الضيف وتعظيما قول لعل وجه عدم المناسبة
ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لا ان يسرع خدمهم
ويباشروا بانفسهم مع ان العادة يابى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن
التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما

تنبيها على كمال رفعتهم فمع انه ركيك لانه يستقيم فى ردان كما لا يخفى قوله بل التخصيص
بالذكر فيه ح انه لا تعرض فى كلام المفتاح للتخصيص الحصرى كما فى مثل انا سعيت كما
ذكره فى مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع
عدم الظهور فى المثال تكلف دون دعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا تاهى
لما بل هى مردودة بتصريح ائمة التفسير قوله تخصيصه بالخبر الفعلى اى بنفى الخبر
الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى
القول كما فى انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف قريب على عبد القاهر كما يشير اليه
الشارح فى اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى اوله فعل وفاعله ضمير المبتدا
لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
ليست خبرا فعليا قوله وصاحب المفتاح لا قال الفاضل المحشى هذا هو الحق وذلك
لان التقديم اه وانت خبير بان ما ذكره يقتضى جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم
اسما مظهرا على نحو جوازه فى غيره والسكاكى لا يقول به على ما يجيء قوله لان التخصيص
انما هو بالنسبة اه القصر المستفاد من قوله انما هو اضافى كما يدل عليه قوله لا بالنسبة
الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد
فى القائل كما فى قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتى فى مواضع لقلته
بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه فى بحث العطف على
المسند اليه قوله ولا ما انا رايت احدا اى لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه و
هو الاستغراق الحقيقى وان امكن تصحيح بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على
الاستغراق العرفى ولذا ذكره فى المفتاح بلفظ الاستحسان قوله لانه قد نفى عن المتكلم
الروية على وجه العموم لفظة على متعلقة بنفى لا بالروية بدليل قول الشارح فيما
سبق فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من

العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نم اه اجيب بان كلام المصنف بيان لحاصل المعنى
بان يكون مراده ان المنفى هو الروية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفى وملاحظته
فيكون من قبيل عموم النفى لا نفى العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال النفى
هى الروية الواقعة على زيد والروية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل قوله اذ لو لم يكن
همزة بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد فى قوله تعالى هو الله
احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل فى الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية
لا يستعمل فى الايجاب اصلا كلفظة ايم واهم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله رد على من
من زعم انك رايت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغى ان يقد فى المثال المذكور لفظ كل ليطابق
الرد المردود فيصح قول المص لان المنفى هو الروية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره
ذلك المتعذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفى الخبر الفعلى و
الا لم يستقم كلامه اصلا فينبغى ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد
ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك فى عدم روية احدا ولا يخفى ان خطاء المخاطب
فى مقام التخصيص فى فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشى فكانه لم
يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد فى المثال المذكور وان جاء
بدون كل الا انه فى الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال
المذكور غيرك اى بعد كل احد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضى ان يكون
الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد فى كلامه بلا كل غير
صحيح لا نم وجوب التطابق فانك اذ اقلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال انك ما انا رايت
احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصورى فتامل قوله لان هذا
الامتناع ما راه هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وان لا يكون
بالوجه الثانى فى ههنا مناقشة وهى انا جريان الامتناع فى غير الصورة المذكورة لا يكون قطعا

لفساد ماذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعدد امختلفا وانما يظهر الفساد اذا
اجرى الوجه المذكور فى صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المصنف
ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد كرر الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيا مع قوله ما انا
رايت احدا اى فرن واحد وفرع عدم الصحة فى الجميع على كون المنفى عاما كما سيجى فيكون
التخصيص فى الدليل غلطا صرفا عند المص فليتامل قوله لا على جميع الناس وان بنى الامر
على كون جمع نكرة فى سياق النفى يكون بوسيط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت
لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة
مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راى احد هذا الكلام
مردود عند الشارح بما سيحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه
هى الكلمات الدائرة فى هذا المقام على السنتهم وهى متقاربة ما نقله من بعض المحققين متعرضا
على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت
احدا او رجلا يفيد عموم النفى او متحدان فى المال وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان
فى التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعمه انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة
شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتى فى كلام المص ايضا وقد
مانبهت عليه فى بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية
فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعمه انه انت وحدك او انت بمشاركة
الغير يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم بينه من
النحوى ذوطبع مستقيم ويولد ان تقديم المسند اليه يومى الى ان المخاطب اصاب فى اصل الحكم
واخطا فى هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفى لا نفى التخصيص
من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل
عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه

الشارح فى بحث لو قوله وفى هذا اشارة الى الرد لا ان فى قول المصنف ولهذا لم يصح ما انا ضربت
الا زيدا فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر يعنى ان علة الامتناع ما ذكره الا ما ذكره الشيخان
ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالنحوى لا بالوضع لم يقل وفى هذا تصريح بالرد على
الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه
انه قد سبق ان مثل لا رده شارح الايضاح بان العقل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا
وقوع الضرب على كل احد غير زيد ولما زيد فسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء
المفرغ فى الاثبات كما عرف فى النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن فى الكلام اشعار
بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل
على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءنى الا زيد صرح به فى كتب النحو والموصوف
ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن
للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا فى وجه فساد المثال فيتم كلام
الشارح الزاما عليه قوله هو نفى الضرب الذى وقعت المناظرة فى فاعله هذا هو مبنى التناقض
فان تم تم الدست ولذا فرض الشريف فى شرح المفتاح وحده الضرب فمبنى التناقض على ذلك
الفرض لكن ظاهر كلامهم تدل على ان الامتناع كلى ومطلق والفرض المذكور ينافيه
قوله وعندى ان قولهم ان نقض النفى بالا لا ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه
عليه انه زاد فى كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشى بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض
عليها من المقدمة التى اعترض عليها المص من مقدمتى دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة
الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها بوجه ظاهر بحيث يحتاج فى
دفعه الى اعمال روية ولو سلم فينبغى تضلعه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم
اطلاع غيره لعدم تضلعهم كتبه لا يحمله كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله
فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم

فيه المعنى الا مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفى لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل
بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء
من الاثبات والمستثنى من المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على نمط ضربه الا زيد قوله وكذا اذا
كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يا تى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان
منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت الا اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب
واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وجى نامة ان مع اسمه وهو
وجود سعى وخبره وهو عند السامع وقد وقع فى موقع الخبر صفة سعى والواو فى قد وقع على
ما فى بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها فى عبارة المفتاح وفيقصد بالنصب معطوف على ان
يكون ثم ان السكاكى انما نفى الوجوب ههنا الى اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز قوله
غير مشوب حال من السعى وفيه سماحة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذى
هو المؤكد لا للسعى كذا فى شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اى معتقدا وجود
سعى منك حال كونه غير مشوب فى افادته واداته تجوز لا فيدخل عدم الشوب تحت الافادة
قوله والشارح العلامة قد اورد لا نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سبق من
الشارح العلامة لا انه ردد بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلته سوق البيان
قوله انما يستعمل لرد الخطاء فى الفاعل هذا الحصر اضافى كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعى
فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يا تى للتخصيص يا تى للتقوى فلا وجه للتخصيص قوله فاما
ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير فى انه راجع الى وجود السعى لا الى الافادة ولذا ذكره
والمراد من معنى انا سعيت قصر السعى على المتكلم وباستعماله رد الخطاء فى الفاعل لا ان معناه
رد الخطاء ابتداء وهذا ظ فاللزوم انما هو بين وجود السعى وبين قصر السعى على المتكلم لا بين
رد الخطاء فى الفاعل وافادة وجود السعى لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما
وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشى الا ان لزوم رد الخطاء فى الفاعل لافادة وجود السعى غير ظ

وعكسه كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم فى
الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعى لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه فى اعتبار قصر الافراد
اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين فى اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر و
اعلم ان الشارح العلامة قال فى شرحه ويجب ان يعلم مع قد علمت ان استعمال الاولين
يعنى سعيت ولسعيت انا انما لم يجب ان يكون فى صورة جهل فيجوز ايضا ان يكون اى استعمالهما
فى صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث فى الرد بل فى كون السعى فيهما مشوبا بتجوز او سهو
او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشى وسكت عن بيان حال سعيت انا محل بحث
لانا لا نم انه لم يتعرض لحال المثالين لا فى الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم
الخ قوله فيكون مجازا قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له
لا عما هو المعنى عند ارباب المعانى اذ لم يوضع بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا
والجواب ما ذكره الشريف فى توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى فى علم البيان
بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية
فى عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبنى على عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا الظ ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله فى غير معناه عفلة والنسيان
العدم الطارى على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معنا هما قوله فان كان قد نسب الى الغير
لساهلة كان تجوزا يعنى ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازى فنسبه
الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير
لساهلة لم يكن مخطئا اذ لا خطاء فى المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند
خطاء المخاطب فى الفاعل وحل هذا الايهامات وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد
المتكلم ان المخاطب اخطا فى الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا قوله
اذا بنى الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه بقوله وان بنى على منكر ولما سبق اشتماله

البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظه اذ الدالة على التحقق والثبوت وفي
الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي
هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو المعنى الكلي الطبيعي سواء
كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غيرذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكل اخر يخصص
كما في رجل طويل صار بن عالم الظ ان المراد بقوله او الواحد منع الخالق لا الجمع ولما كان وجه
تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد
فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قول فيما سياتي وقد ياتي للتنوعي لكن بشرط ان يقصد
او الواحد كما في التخصيص يقدح في هذه العبارة الارادة فليتامل فيه قوله رجل جاء في المجوز
لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الا رجل كما بين في كتب النحو قوله
بهذا الكلام الجار على معناه الظ ومتعلق بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد
انه امراة فقط كما هو الظ لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امراة
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاث وهو
الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة لان
اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز
الاجتماع حتى يكون اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان عند تكل
على عجزه شبه حاله بحال من يترجى الفعل بمعنى جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة
الترجي الدالة على ترجية من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارة
مشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده
مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص
التي ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول
بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجلان في المراد بافتراق الحكم هو ان الاول

يحتمل

يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب
في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان
يكون مبتداء عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوي وان يكون
في الاصل موخرا بان يكون الاصل عرف هو لا انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال
ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد
التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في
الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه
ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتداء اعني
التعريف او التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل موخرا بدلا عن الضمير المستتر في
عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاسماء
والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي
بالحصر فيه عند كونه مبتداء لا في كل تقدير تامل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز
تقدير كونه موخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر
في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام
الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة
فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتداء قدم عليه
خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في
الكوفي البراغيث قوله على ان رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل
من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم
يرو به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف
رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون

مقدرا بعرفا رجلان فيهما دائما في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك
على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع وقع
في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص سواء اعترض
عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل
واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه
سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الا شرا
ان الامتناع مبني على ان الاهرار منحصر في نفسه بالشر لا يتجاوز الى خيره واعترض عليه
بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعته لا مع التقديم الدال على القصر مع
كون الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع
القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب
بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم
لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صح متعلق بمحذوف اي لزم طلب
وجه لدخول الفاء في ذا الوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له في الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع او لان
الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما
يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة
قوله واقيم مقام ضمير اي مقارن لاعتبار النسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق
بين نسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه
الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجري في هذا المقام قوله بيت بها قيل المحاق بليلة قيل
البيت للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها المارا ها لحداثة ثم انكشف سوءها بعد
التزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنان واحدودب الظهر تروح

الى العطار

الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها و
كحل بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها البيت والعجوز المراة الكبيرة السن ولا يقال
عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين الاحديداب الاعوجاج الظهر والضمير
في بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو
خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل
داخل باهله بني هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة
ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه الموجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس
بسبب وقوعه في ظل الارض والمراد من قوله له فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه
من كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم
موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه اخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في
عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا
فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل
من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر مكررت برجل سواء والعدم حتى
قيل انه قياس لا نتهى كلامه واما ما ذكره الايغالي من انا لا نم عدم الفصل فان عليك
فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى
انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك
بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة
على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره
في شرحه للمفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التي بعدها
والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وما في
ما لقي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان لدوا لكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف

علے طان لا شکا فی جواب لو والهمزة للسلب ای ازال شکایتی و بجار و مہند اسمان لموضعین
واعلم ان کون قوله وساکنة عطفا علے قبر مبنی علے ما هو الظاهر المتبادر و یمکن ان یقال انه فاعل
فعل محذوف یدل علیه المذکور فهو من عطف الجمل والتقدیر واشکانی ساکنة او یکون وساکنة
بالجر علے القسم والضمیر للقبر فافهم قوله وکذا رجل جاءنی بدل اصطلاحی فالسکاکی خالف
اجماع النحاة فی تجویز تقدیم التوابع فی السعة کما خالف علماء البیان فی انکاره المجاز العقلی ویرد
علی هذا القائل ان السکاکی صرح بان ارتکاب الوجه البعید فی رجل جاءنی لفوات شرط الابتداء
فکیف یقال انه بدل اصطلاحی عنده وکذا الکلام فی غیره حیث بنی الکلام فی غیره فیه علی
ان الاول مبتدأ ومسند الیه علی ان کلام السکاکی فی اوائل الفن الرابع حیث قال قوله علیک
ورحمة الله السلام یلزم ان یکون عدیم النظیر وان لا یسوغ عند الائمة التقدیم والتاخیر یدل
علی امتناع تقدیم التوابع فی السعة ویدل کلامه ایضا فی اوائل الحالة المقتضیة لتقدیم المسند
علے ان النعت لا یجوز تقدیمه ولذلک تعین الظرف فی مثل قولک فی الدار رجل للخبریة وتعین
نصب راکبا فی قولک جاءنی راکبا رجل قوله ثم لا تم انتفاء التخصیص معطوف علی ما قبله بحسب
المعنی کانه قیل وفیه نظر اذ لا نم جواز تقدیم الفاعل المعنوی ثم لا نم اه قوله لا یقال التنکیر جواب
عن منع المقدمة اعنی قوله ثم لا نم وقیل انه کلام علے السند قلنا هو مساو للمنع فی زعمه قوله لانا نقول
قد ذکرنا اه یعنی ان تقدیر التاخیر علے الوجه المستبعد فی المظهر لتحصیل الحصر انما یجوز عنده
فیما فیه ضرورة ولا ضرورة فی النکرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ کالمظهر المعرف
والحصر فیما یستفاد من الوصف کما سبق فالاعتراض بانه یقتضی ان یمتنع تقدیر التاخیر وانا
قلت ایضا لصحة وقوعه مبتدأ کالمعرف وهم محض قوله والا فلا توجیه لکلامه ای وان لم یجب
ان یکون الحصر مستفادا من الوصف بل یکون من تقدیر التاخیر فلا توجیه لقول السکاکی
اذ ذلک الوجه البعید لا یرتکب الا عند الضرورة ولا ضرورة فی صورة المنکر لحصول صلاحیة
الابتداء بالتخصیص بالوصف قوله اذ لم یقصد به التخصیص النوعی لما قد سبق ان قصد التخصیص الفردی

ایضا یحتاج

ایضا یحتاج الی اعتبار التاخیر فلا یعقل قوله ثم لا نم امثال عن ایراد المقدمتین لاحتیر قد اجاب الفاضل
المحشی بقوله اذا قیل اه لکن یمکن ان ینافش فی الجواب بان ما ذکره من قباحة الحصر بناء علے
ما قرره انما هو اذا اجری الکلام علی ظاهره واما اذا کان بطریق التنزیل لاعتبارات خطابیة
فلا احتیاج فی امکان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا یخفی ان العاقل اذا سمع هریر الکلب یجزم عند
ساعه بان سببه شر فالقاء ما یعتد به الیه ینبغی ان یکون بطریق التنزیل لاعتبارات مناسبة
وهذا القدر کاف فی تصحیح کلام السکاکی قوله ثم قال ویقرب اه قد اشرنا فی اوائل الکتاب
الی ان ثم اذا دخلت علے الجملة یجیء للترتیب فی الاخبار وهو المراد ههنا والمعنی بعدما اخبرتک
عن قول السکاکی التقدیم یفید الاختصاص بشرطین اخبرک عن قوله ویقرب من هو قام
اه فلا یرد ان حدیث القرب فی کلام المفتاح مقدم علے حدیث الاختصاص فلا وجه لکلمة ثم
قوله لم یتفاوت فی الخطاب اه لعل السر فی عدم التفاوت ان المعنی علے تقدیر موصوف ای انا
رجل قائم وهو رجل قائم قوله ولا یخفی ما فیه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور
علے السماع عند سیبویه وهو الجائز فضبات السبق فی مضمار العربیة خلافا للاخفش وابی
علی والراجح فیما جاز فیه العطف والنصب العطف بالاتفاق حملا علی الاصل ففی جعله مفعولا
معه مصیر الی المرجوح المختلف فیه وترک للراجح المتفق علیه مع ان المقام لا یساعده لان
ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة فی جملته قال الشیخ فی شرح اللب واعلم
ان تحقق معنی المفعول معه علی حرفین معتدین احدهما کذا وکذا والثانی ان المفعول معه
فی جملته مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذی یصاحبه هو غیر مقصود بالنسبة بل تابع له
فیها مثلا اذا قلت جئت وزیدا بالنصب کان معناه ان زیدا فی المجیء اصلا وانا تابع له فیه و
اذا اردنا استواءهما فی المجیء قلت انا وزید بالرفع هذا کلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل
فی المفعول فیما نحن فیه وهو القرب فی التقوی ثبوت التقوی وعدم الکمال تتمة له والاصل
والعلة هو تضمن الضمیر وشبهه بالخالی تتمة له کما صرح بذلک الفاضل المحشی فاذا جعل و

شبهه مفعولا معه یستفاد منه ان الاصل فی العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه
التعسف واندفع توجیه الفاضل المحشی قوله لکونه فیها نقلا عدل به الی صورة الاسم فان قلت
اسم الفاعل صلة ولا اعراب للصلة بل المجامع للموصول فما وجه الاعراب الجاری علیه قلت لما
کان الصلة فی صورة الاسم الواقع فی الترکیب واللام فی صورة الحرف اجری الاعراب علے الاسم
المرکب قوله ولا عومل معاملتها فی البناء حیث اعرب فی نحو رجل قائم اورد علیه انه ان اراد بالذی
لم یحکم علیه بانه جملة ولم یعامل معاملتها فی البناء قائم مع الضمیر کما صرح به الشارح فالاعراب
فی مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا یدل علی اعراب بل اللفظ ان الاعراب انما هو لقائم الذی
هو اسم لا للمرکب الذی هو مع الضمیر ویتضح ذلک غایة الوضوح فی نحو مررت برجل قائم ابوه
فان المجرور بالوصفیة هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمیر فهو بمنزلة جزء الجملة
لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنی لحدیث المشابهة وترک الحکم واجیب بانا نعلم قطعا ان الخبر فی
مثل زید قائم هو قائم مع الضمیر وان الاعراب الجاری علی قائم هو الذی استحقه المجموع بسبب
کونه خبرا لکن لما امتنع اجراؤه علے الجزء الثانی اجری علے الاول ولا شک ان ما اجری علیه لم
الذی استحقه لا یکون مبنیا ولیس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذی اجری علیه حتی
یقال لا یلزم من اعراب الجزء الاول ان یکون المجموع معربا والوصف فی رجل قائم ابوه
هو المجموع المرکب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجری الاعراب علے الجزء الاول لما ذکر قوله
واما الثانیة فبان لم یجعل جملة رد علیه الشارح فی شرح المفتاح بان ابتناء عدم کونه جملة
علے مجرد شبهه بالخالی عن الضمیر من غیر ان یبنی معنی یخرجه عن الکلام خارج عن القانون
فالتحقیق ان یقال الکلام ما اشتمل علے نسبة اصلیة مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل علی
نسبة اصلیة مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله لیس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه مقدر
بالفعل فیکون نسبة اصلیة او وقع فی مثل اقائم الزیدان فانه مع کونه جملة کلام وما
عداهما فلیست نسبة اصلیة علی سبیل التشبیه بالفعل لاشتماله علے معناه وقد یجاب عن

الود

عن الدبانة لا حجر فی التصرفات فانه یجوز تعلیل حکم واحد بعلل مختلفة واسباب متفق
علیه وفیه ما فیه قوله وابعد فی حکم الافراد نحو زید عارف ابوه مفعول ابعد اعنی الضمیر
البارز راجع الی عارف المسند الی الضمیر وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال
نحو زید عارف ابوه بایراد المبتدأ ثم ان القطع یکون المفعول الاول للاتباع تابعا ناش
من خصوصیة المقام وقد یکون الامر بالعکس کما فی قوله تعالی واتبعوا فی هذه الدنیا لعنة فان
اللعنة وهی المفعول الثانی تابعة هذه وفی قوله ای جعل تابعا العارف المسند الی الظاهر مسامحة
اذ المراد علے قیاس ما سبق لعارف المسند الی الضمیر مع ضمیره عارف المسند الی الظاهر وذلک لا
لا یخفی قوله ولعله سهو اذ الکلام فی ان عارف المسند الی الضمیر لیس بجملة بل هو مع ضمیره مفرد
لشبهه بالخالی عنه فالقول بان عرف اذا اسند الی الظاهر لا یثنی ولا یجمع فکذا عارف الی اسند الیه
بحیث آخر لم یقع فیه الکلام ولا یساعده المقام وان کان صحیحا فی نفسه علی ان العارف
اذا اسند الی الظاهر فلا مساغ لتثنیة وجمعه کالفعل فلا معنی لجعل افراده بطریق التبعیة قوله
لفظ مثل وغیر واما لفظ نظیر وشبه ونظائرهما فقلیل الاستعمال فی المعنی المذکور و
لذا لم یذکرها ائمة النحو لوقوع مثل وغیره مبتدأ تخصیصهما وان لم یتعین فانها التوغلها
فی الابهام علی ما ذکر فی کتب النحو واعلم ان الفاضل المحشی فصل استعمالات مثل وغیرهما
لا من یدعیه الا ان قوله فی آخر البحث وایضا لا معنی للتعریض بنفی الغیریة ولا باثباتها محل
بحث اذ قد یکون للتعریض بهما معنی معقول اذ اضیف غیر الی ما یحتمل التعدد مثلا اذا ادعی
معتزلی متعین انه قدری بان الاندراج تحت قوله عم القدریة مجوس هذه الامة فقلت
له غیر القدری لا نقول بتعدد الخالق مریدا بالغیر مطلقه حصل التعریض لذلک المدعی
بنفی الغیریة وحصل الکنایة فی اثبات القول بتعدد الخالق لما اضیف الیه غیر واذا ادعی انه
لیس غیر سنی مع بغضه ابا بکر رضی فقلت له غیر السنی یبغض ابا بکر رضی حصل التعریض
باثبات الغیریة والکنایة فی اثبات عدم البغض لمن اضیف الیه غیر وهذا القدر یکفی لتصحیح

اصل كلام الزاعم فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عليه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان
المراد من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته اذ الانتفاء عنه بالطريق
الاولى غاية التساوي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل
الصفة وان كانت فيمن اضيف المثل اقوى في معنى الاولوية ظ لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن
شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاول ويدل على اعتبار
قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظة مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في
المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان
كما هو حكم الكنايات قوله من غير قصد الى انسان اذ هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية
بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم
اتصاف المخاطب لجواز ان يكون المتصف به اعتبارا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير
المخاطب مماثل له يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام
نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمرا واما
اذا المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ماصدق مفهوم المثل غير معلوم ففي هذا
الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فغير ظ قوله ان لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله
انه لم يقصد بغيرها هنا امر مغاير لما اضيف هو اليه مثل بل اريد به معنى لا ولم يرد يكون ذلك
القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في
ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقول ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في
الوجود بل بعض الاشياء مما ليس منشأ له فلما جعل غير ارادة التعريض منشأ تعين ان
ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربتني من غير ذنب
لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم يجيء ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة
من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات

امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا
يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار
في الكناية عن الانسان قوله وتقديم المسند اليه المسور بكل قوله ويمكن تقديم ... بعيد — عظنيم
تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت
المعطوف عليه بقول قال قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه
فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكرمك
فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند
اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا
الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظة قد لما افادت ح جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة
العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب
لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكر في مفاد التاخير لان عموم السلب لم يذكر يستلزم سلب
العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد العبارة ان يقول يكون
معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
المعنى اللازم قوله فلا حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او نقول معناه فلا حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس
مدخول الباء محكوما به قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير
اليه تقدير الشارح لا المعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق
مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل الا
فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي
العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما

ذكره الشارح فالدليل السابق لا يجديه الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان
قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس فيجد عدم الحمل على عموم النفي ولا يجد الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال
ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على القضية
المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي
العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة له في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما
انتفى احدهما تعين الآخر فليتامل قوله فالحاصل ان التقدير قبل كل لا فيه بحث وهو
ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق
الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح
فالدليل السابق لا يجديه الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم
انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجد عدم الحمل على عموم النفي ولا يجد الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان
يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني
جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق
الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعين
الآخر فليتامل قوله انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب
والا فقد يوجد القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر والله لا يحب كل
مختال فخور ونظائره قوله وقد احتمل فيها بيان كمية افراد الموضع فيه لما قبله واشارة الى
ان الحكم في المهملة على الافراد المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يتبين كميتها فيخرج
القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله فهي لا بد من
ان يكون هيئة القضية لا يقال عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم نضع

للجزئية وهو مسلم لما مر من الفرق بين الا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم
ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب
واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في
جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في
سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى
قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المثبتة
قد يعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت
قوله على ما قال في الاشارات اه اي عدم انحصار السور فيما ذكره العموم وكون التنوين
سور الجزئية في الحمل بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية
كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على
العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل
لكن تم مقصوده حيث فهم من ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم
والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص
على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل
اشار باقحام لفظة كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه
بحسب ما يضاف اليه نحو كل شيء فعلوه في الزبر كل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله كما
اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب
ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة نظرا الى ان المراد وتقدمها على مجموع حرف النفي و
الفعل المنفي لا على الثاني فقط قوله فالاقرب ان يجعل اه فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا
اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان

بان الفعل المنفى هو الذى يدخل عليه حرف النفى صريحه وهذا ليس كذلك قوله ماكل ما يتمنى
المرء يدركه صدر بيت عجزه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن والمروى رفع كل وجوز
ابن جنى نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع السفينة يفسرها وجد
الماء والجمع سفاين وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة وبهذا يظهر ان ما
توهمه بعض الطلبة من ان العبارة فى البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو صاحب
السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة ليس بشئ لان صاحبها السفان كما عرفت
على انه مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة قوله كما اذا قدمته على الفعل المنفى هذا
مبنى على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة
نظرا الى ان المراد تقدمه على مجموع حرف النفى والفعل المنفى لا على الثانى فقط قوله فلا يقرب
ان يجعل لا فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما ان اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفى مع
انه داخل فى الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفى هو الذى يدخل عليه حرف النفى
بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وتقدم التاكيد لان كلا اصل فيه الظاهر ان الاصالة فى
التاكيد تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد سعد فى اوائل البحث حيث قال فان عورض
بان استعمال كل كيد فى التاكيد اكثر فالحمل عليه راجع قلنا ممنوع ولو سلم قوله وجعل الفعل
منفيا بما فى الصورة المذكورة اعنى فيما يتقدم المعمول على مجموع حرف النفى والفعل
الداخلة هى عليه كما يدل عليه قوله لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه فى عدم
جواز التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام
من حيث دخولها على الاسم والفعل كلى بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما
بالفعل صارا كالجزء منه فتجويز تقديم ما فى حيزهما عليهما لجواز تقدم معمول الفعل المثبت
عليه واما لا فانها وان كانت كما فى الدخول على القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها
فتعمل ما قبلها فيما بعدها فى صوقولك تضربنى بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربنى

بعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذى ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم
ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت
كما نبهناك عليه وذلك لان للعقربى النحو امتناع الاول لا الثانى ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثانى لا الاول لان حرف النفى داخلة حكما على الفعل العامل فى كل فتامل
قوله وفيه نظر لا نأخذه حيث لا يصح ان النظر مبنى على ان قوله لا يصح الا حيث يراد
تقييد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره فى مغنى اللبيب من ان دلالة الصورة
المذكورة على نفى العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهى انما يعتبر عند
عدم المعارض وهو موجود فى الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اى التكبر والتفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق
الكفار الاثيم اى الجاحد تحريم الربا ونهى عن طاعة مطلق الحلاف المهين اى الذى
هو كثير الحلف فى الحق والباطل قليل فى الراى والتمييز وحقير عند الناس لاجل كذ من
المهانة وهى القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا فى نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل
الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظة اذ الدالة على تبعض الفقادير
المعينة الجزئية الحكم فى بعض الصور على قياس لفظ قد فتامل قوله بان قدمت على النفى
لفظا اشارة الى النفى مستفاد من لفظه والا متوجه الى القيد اعنى الدخول فى حيز النفى
فيفيد وجود النفى فى الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول فى حيز النفى
قد يكون بانتفائه فى الكلام اصلا فلا يصح قوله عم النفى على اطلاقه قوله لما قال له ذو
اليدين هو عمرو بن عبد عمرو سمى بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى
ابو هريرة ان رسول الله عم صلى احدى العشائين فى الحضر وسلم فى ركعتين فقام ذو
اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله عم فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو
اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبى عم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضى فقال الحق

ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عم واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل
الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه
عم والثانى ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك
لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشئ منهما لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور فيكون
من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق وفيه
بحث ذكره بعض اساتذتنا وهو ان جواب ذى اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح
على ان الحديث محمول على معناه الحقيقى فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول عم فلو
كان مراده عم المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقى لا يقال لعله قصد بكلامه
المعنى المجازى ايضا لانا نقول بد بعد سوال النبى عم عن الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين
اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذى ذكره الشريف فى شرح المفتاح ويمكن
ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذى اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشئ منهما لكن بعض
ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثانى انه كان قبل نسخ الكلام
فى الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعى واحمد على ان الكلام
العمد فى الصلوة ممن يظن انه ليست فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان
كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم احكام فى الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر
انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين
بطريق اخر وهجرته متاخرة بل ذكر النووى فى التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على
من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام
بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافى قوله قال المصنف
فى اثبات الطالحديث وشعر ابى النجم فيه نظر لان المدعى هو القاعدة الكلية كما لا يخفى والمثال
الجزئى لا يثبته فتامل قوله والشائع فيها اذا لم يكن الفعل الا لفظ الشائع يدل على جواز الرفع

فى مثله والمذكور فى مغنى اللبيب وغيره اشاع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه فى قوله
ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا اشارة
الى ان الاحتجاج بشعر ابى النجم على كل الجز فى المدعى اعنى افادة كل نفى الشمول اذا دخلت
فى حيز النفى وشمول النفى ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثانى
خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال
والرفع سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا
ويفيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت شئ من جزئى المدعى لان المعتبر فيهما الكلية و
القطع كما لا يخفى قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على
الاكثر الاغلب وليس بكلى لا بدليل قول على كرم الله وجهه فلما بينا الهدى كان كلنا على
طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال ان يكون كان شانيه والجملة هى الخبر بل بدليل قوله
بنصر عنه كلها وهو ناهل كما صرح فى مغنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل
جاز كونه معمولا لعامل لفظى ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا المقاصد الشاعر من شمول النفى
كما دل عليه سياقه كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو لم يدل على الجزء الثانى من المدعى لا
على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفى والعدول الى الرفع لغاية ندرة
وقوعه معمولا للعامل اللفظى قوله واعترض عليه ابن الحاجب اجيب عنه بان سيبويه انما منع
الضرورة من وجه اخر وليس بشئ لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة
يدل على نفى الضرورة المطلقة ههنا قوله الا تاكيدا اى لمعرفة عند البصريين ولهذا جعل سيوية
كلهن فى البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا لنكرة محدودة قوله فى اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز
الضمير حيث لم يقل اصنعه هى اليه مع ان الفعل جاز على غير من هو له لما تقرر فى النحو من
عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس فى الافعال وان لزم فى الصفات مطلقا قوله كان الجملة

ارادة بالجملة ما اشتملت على الاجزاء ولا يوكد بكل الا ما اشتمل على اجزاء يصح افترافها
حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم كما اذا حذف المذكور
ونفى التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة
الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر او ذكرت متاخرة
لكن في حكم المقدم قوله عما هي عليه وهي كونها غير معمولة لعامل لفظي ظ قوله هو الذي ذكر
تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر قوله كله مقتضى الظ مبني
على التغليب والا فترك الخطاب معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف
مقتضى الظ قوله كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جرى ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا
وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر
اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول
الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
هذا الباب اه جاء بثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا وجه المناسبة المذكورة
هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فيما اراد وازيادة المبالغة
والتفخيم ابهم الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة
اه فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث
سراياها وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين
امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المستلزم واين المخصوص قلت
يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها
السياق اي نعم فاتنا انا ونعم شيطانا انت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز
قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني
اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان

حيث

حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل المحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي
يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه موصوفا في الظ على وجه لا ينكر من اول
الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت هلا التبس
في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الآية
يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عم وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا به قوله
خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه بمن هو فاجيب بقوله
هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف
اي زيد ممدوح ولعل وجه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول
هذا اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السوال عنه مع انه معارض بان الخبر محط
الفائدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده صرح به ابن
هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص
انما ذكر الاحتمال لان الضمير ايضا عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في
شرحه للمفتاح فيكون مما نحن قوله ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه
بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام
وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا قوله
وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في
الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم او لان فائدة العائد
ان تربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فالم يوجد فيها
رابط لم يرتبط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط
وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله
عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة ليشمل الى ان

الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة قوله ويختار تانيث هذا الضمير اه فقول
صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه
تلكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هي زيد عالم وقد
يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياس سوى ما استثني من السماعي وقوله
ليس بحجة على رفعه فتامل قوله فقضيهن سبع سموات اي فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن
او حصن والضمير في فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره
على المعنى وسبع سموات حال وقيل اسماء جمع سماءة والوجه الاول هو المعرب الفصيح قوله
ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك
الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظ قلت لا لان السامع يفهم من المظهر معهوده
المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك
المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم شاولا
من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله
ابو موسى جدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله جدك بدل
منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا وجدك خبره والفاء زائدة في الخبر على ما
جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد اما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر له على شاهد
والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اي نعم جدا هو وهذا اولى لشيوعه
بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء قوله انما يصح في ضمير الشان وقيل لا يصح
ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان
يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله
ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما
ذكره وهذا هو الظ لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه ولما اذا تكلف وجعل تعليلا

قوله

لقولهم وقوله هو او هي زيد عالم فلا ورود له وهذا ظ قوله اذ السامع لما لم يسمع المفسر
اه قيل لا يسم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى الغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم
انه لاي شي قوله لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله في المطلع زارت
صدر بيت عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق وبعده والطوف من لبس الحمام عبدية وطباره
جرة ما لها الطواق ومن العجائب ان حليك شعل وعليك من سرق الحرير لفاق ولقد
اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق سترتيد
دون السقف وهو مبتدا عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير
زارت وقوله للظلام حال منه من الرواق وقلائد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة
ليس لها حجزة ولا نفق ولا ساقان تأتزر المراة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها
الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي
انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللالي بالنجوم
والمعنى زارت الحبيبة وسحبن بوصالها والحال ان عليها رواقا كائنا من الظلام ان مستترة
بالظلام من الانام وقلائد ونطاق من النجوم والسرق شقة من الحرير واللفاق ثوب
يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزة المفرد في موقع الرفع على الابتداء
والجملة اعني اعيت خبره قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي والزند اسم كتاب مزدك
الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان قوله كل فرانا فيا لا مانعا او قائلا
بالهين خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن
الراوندي من قال وخير المقال نكد الاديب وطيب عيش الجاهل فذا ارشاك الى حكيم
كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شي بشي هو المغايرة
بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخ عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع
لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشي اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض

اى مخترعه كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظائر فى كل زمان
وايضا الحكم البديع وهو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغى ام لا قوله عطف على كمال
العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا
لكمال العناية كما صرح فى المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص
بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان لورد عليه ان قصد
التهكم بالسامع لا يقتضى كمال العناية بالتمييز لم يجعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم
ورود السوال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز ولا شك
ان التهكم تزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد
اسم الاشارة قوله تعاللت كى اشجى البيت وما قبل هذا البيت قوله قفى قبل وشك البين
يا ابنة مالك ولا تحرمينى نظرة من جمالك وما بعده فان سان ذكراك لى عبادة فقد سرنى
انى خطرت ببالك قوله قفى امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو
فى ما بك علة حالية ويريدين فعلى فى موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظهرت
استينافا جواب هل ظهرت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة
بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اى ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور فى الموضعين اعنى بالحق يفيد الحصر
ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثانى بما فسر به الاول
كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهى على ما قيل فلا
يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له فى معنى على حدة كذا فى شرحه للمفتاح قيل الحق
انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير
ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا

يكون الوضع

يكون الوضع موضع الضمير فى الظاهر والكلام فيه قوله ثمن برجو هو بالجزم مع ان من استفهامية
اجراء للوصل مجرى الوقف كذا فى شرحه للمفتاح قوله انا العاصى اتيتك اورد عليه ان حق
العبارة ان يقول انا العاصى اتاك لان العاصى لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون
هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصى عبارة عن المتكلم نفسه
اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصى بدلا هذا مذهب الاخفش و
الجمهور يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم اغضية البدل من
المبدل عنه كما حققه الفاضل المحشى رحمه لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال
المعرف من ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر قوله وفيه ايضا
لكن من وصفه قد يناقش فى هذا بان المقصود فى المقام الوصف المعنوى لا النعت النحوى
ففى قولك انا العاصى ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه تمكن من
وصفه ايضا قوله كانناس كان انا وغيرى كاننا حال من الرسول ومن موصفة فى محل النصب
خبر الكاننا والعائد محذوف اى كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام
وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماع ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة
وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدا محذوف اى هو انا او غير او بدل من
على ان يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور فيما انا كانت
والنصفة اسم من الانصاف قوله هذا اعنى نقل الكلام اه هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى
ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتنافى قوله ففى العبارة ادنى تسامح لان
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا القدر اعنى النقل عن الحكاية الى
الغيبة وما بين قوله من يمينه الى شمال وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمينه ويسرة وهو
الانسب والقرقاط قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح اى بالشرط المذكور ووجه الاشعار
انه قال فى جواب سوال اورده لا نا نمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد

بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد التطرية لنشاط التطرية بالهمزة
الايراد والاحداث من طرا عليه اذ اورد وبالياء التجديد من طرية الثوب اذا عملت به ما يجعله
طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل
فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه اخبار بشىء عن شىء لا تعبير عن معنى
واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا اخره يوم النخيل غارة
ملحاحا البيت للعقيلى قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طى مشهور يقولون
نصر اللذون امنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر فى ان اللذون
على هذه اللغة يكتب بلامين بخلاف فى لغة من الزمه الياء فى جميع الحالات قلت قيل السر فيه
هو انه حالة بنائه شبيه بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه
بالعهد الذى فى الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف
او شبيهها فيما هو شبيه بالحرف واظهروها فى حالة الاعراب لان شبيه الحرف الغى الظاهر ان
الصباحا نصب بمصدر بمعنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويحتمل ان يراد لاتيان المطلق
بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا
لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا او مفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب
على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا
فى ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار رجال على الترادف
او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق اخرى بالنسبة الى الطريق الاول المتقدم على الالتفات
قوله وما سبق الى بعض الاوهام اه قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير فى التعبير
حتى يتحقق الالتفات فى الاية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء
للخطاب تامل قوله انا الذى سمتنى امى حيدرة البيت لعلى كرم الله وجهه والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره

هذا

هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير
قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازنى اه فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه
تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى
على جانب اللفظ كما سيجى قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون
لان الصفة كانت اصلة فى وجوب العائد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة
او موصوفة صرح به فى شرحه للمفتاح فلو كان فى امثال ما ذكر قباحة لما وقع فى كلام هو
على اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك الابيات لامرئ القيس فى مرثية ابيه والخلى الخالى
من الهم والحزن والرقاد النوم ولدحا لمن ليلة اذ لا معنى لتعلقه بيانت والنبا الذى جاءه
هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا فى شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل
قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح فى
شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد
من المبالغة والوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى فى
صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ذلك ويؤيد ما نقله الفاضل اليمنى من ان ابا على
وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل
على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشى
فى حواشى الكشاف وفى التاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم
فيه سبق التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد
ممنوع كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثانى فى ذلك اى فى لفظ ذلك ويرد الوجهين
ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفاتات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن تلقى
الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب فى حقه تعالى فذلك الذى لمتنني فيه ان يقال فذلك
الذى قلت ما ذكره فى الجواب انما هو على سبيل الاجمال او يكفى ذلك فلا يرد ما ذكر قوله حيث

لم يقل بعد ذكره لا يخفى في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا
للخاطب الاول والا لقال ذكركم وفيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير
تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يناقضه ظاهر ما ذكره
في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على
جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة
جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نحوه
لكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم اعني ومالي لا اعبد هو حبيب بن
اسرائيل النجار وكان من اولياء الله نعم فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الاية معرنومه الظ
بل المراد ومالكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم
على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض
والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من
بنا ايجاء في بعني ان كلا منهما موافق لاصل المقصود فان من جاء لحين المذكور هو المتكلم و
قوله جاء في بوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم
وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغييرا للاسلوب
الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظ في التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير
راجع الى قوله من بنا اجاني قوله فصل لربك كان لنا فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ
الرب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان
قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة ان يحتمل
الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم
يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم فيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظ قد جاء
في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبرئيل وحده وفيه

نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى
ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن
المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن
المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله
على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع
ولا يلتزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت
انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم او لان
الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله
تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله واستشهد له الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله ن والقلم
وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم الذي خط
اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على
ان الظ ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح
قول الشارح ولم يجئ آه فتامل قوله طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذ اذهب به في كل شئ
والباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد
للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين على الروايتين بدل من بعيد واشار
بتعيين بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان
مشيب ظرفين لشئ واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي
ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال
الشائع وهو طحا به قلبه ثم الظ ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطابا للنفس
الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في الظ ويؤيده ان العلامة

صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا للنفس فقول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا
باعتبار الخبر يعني هذا ربي محل نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير
بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها موئث
لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ موئث عليه يلاحظ ذلك المسمى
في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله
تعالى في الاية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة
في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب قوله او على
ان الخطاب للقلب قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع اعتباره بالنظر
الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظ وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر
خطاب القلب في تكلفني لم يمكن اجراء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير تكلفك
على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان شرط اجرائه
على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن
بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها
او يام قريبا حذف للضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك
الاية فائدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يحكي لهم حالهم ويعجبهم منها
ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الاية فائدة الالتفات في فسقناه التعظيم
لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة
الجمع في الغالب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلب من غير التفات بان يقول فسقوه قوله ان يكون
المخاطب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف الخطاب
ام لا واعلم انه تلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال

لا يخ اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وعلى الاول لا يخ اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد ولا الاول
مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخ اما ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا
ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح
الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما نبهت عليه في
قوله تعالى وما انت علينا بعزيز اي ثق بالفوز بالبعيد من عند الخليفة والمنادى في قوله
يا فداك محذوف اي يا خليفة والسيب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك ذو
نشاط في العطاء قوله فهذا الحصر من تغيير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيد
اخر اعني وحدة المخاطب والفائدة العامة التي ذكرها الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد
لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات
وان كان سامعا تحقق تلك الفائدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق
من مما يتر قبه المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل يزجرنكم البيت
اوله ابني كنانة اي خشو كنانة يبلى بها نبل الرجال هلوك هل يزجرنكم آه الكنانة هي التي
يوضع فيها النبال ويشدها الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل
والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول
بمعنى الغامل والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهق الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه
اي ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقة وقد كانوا صرف
الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله نم صرف الله قلوبهم شبيها على الصرف ومثله شائع
فلا تحصيل للحاصل قوله فضم العقد بالقاف كسر الشئ حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير
ان يبين قوله متى كان للخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم والفضاء بالمهملة
اي الخلي والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا الثنايا ليس من العارض قاله ابو نصر وقال

ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنية الى
الى الضرس قوله والشك ان يذكر الفرق بين المعيبين ان كون المذكور جملة مستقلة ليس
بشرط فى الثانى بخلاف الاول وان ازالة توهم نشا من كلام سابق شرط فى الثانى دون الاول
قوله فلا صرم بيدو البيت صرمت الشى صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه
والاسم الصرم بالضم قوله ان تجدد بداو احدا ما قد سبق ان النظرية اذا كانت مهموزة اللام
يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط
بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتخصيص ويجوز ان
يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم هذه مبدا الفائدة التى ذكرت بمطلق الا
سواء كان على مذهب السكاكى والجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى
جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه جل و
على ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى اذا وقع صلح لان يقصد
هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص
مواقعه على زنة المجهول لانه متعدو قد للتحقيق والبا فى بلطائف داخلة على المقصور
قوله على طريق الاتساع وهو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله ويوما شهدناه سليما
وعامرا وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم يجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى فى
كضرب اليوم قلت لتحصيل المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ
من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهو ظاهر قوله والمفعول محذوف لدلالة على
التعميم قيل عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم لجيب بالمنع مستندا باحتمال
حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المط
قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم
على المنعم بالنعم الاخروية ووجه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البنا كقطع

وقطع

وقطع فالاعتبار الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر
ورحيم الاخرة لانه يختص المومن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن
على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله
اى لذلك الغير الظاهر ان يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على
خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثرى اصل القصة ان القبعثرى
الشاعر كان جالسا فى بستان مع جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج
فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك
فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك
الى اخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثرى فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن
جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن
الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية
امر وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او
تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد هو من الصفد بالتحريك
وهو العطاء قوله من صفده اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله
اما لعدم اهليته لجواب ما يساله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه قوله سالوا عن السبب
روى فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى
والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلهذا قال سالوا بلفظ الجمع
قوله حيث قالوا ما بال الهلال آه دلالة هذه القول على انه سوال عن السبب دون الحكمة خفى
جدا كما اشار اليه فى شرح الكشاف قوله فاجيبوا بان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله
على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معللة
بالاغراض عندنا قوله والصواب فقرع واما الاية التى وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها

اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه
من القران ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله ان الدين لواقع اى الجزا الحاصل
قوله وح يكون بمعنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام المحض المضارع للحال
والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور مذهب البصرية
ما ذكر فى كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما قوله تعالى وان ربك ليحكم
بينهم قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف اه كانت عبارة الجواب فى اصل
النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال
لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل فى الدلالة
على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى
الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف فى ان الاسم الفاعل اه واعترض اولا على
النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال
فيلزم بطلان تعريف الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال
جارية مجرى الوضع لجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا و
طورا بان زمان الحال معبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف
وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد
مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال فى اصل الوضع ولا مخلص الا بارتكاب
اعتباره بالقيدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح
صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح
قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم
حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كونه ما لم يقع غير موضوع له فصوره فيما اريد هو بهما

مجازا

مجازا وظهر منه الحال فى الذى اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازى والكنائى فى كونهما غير
موضوع له بقى ههنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول
مجازا فى المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر
على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الماضى عند الاكثرين
الظاهر ان مراده ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الماضى ايضا عند الاكثرين واليه ذهب
الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان
الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من
قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو فى موقع المبتدا نكرة سواء كانت محضة
او مخصصة فان كون المبتدا نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده
مع كون الخبر معرفة لم يقع فى الجملة الخبرية فى كلام العرب واما فى الجملة الاستفهامية فقد
جوزه سيبويه حيث زعم ان من فى ابوك وكم فى كم مالك مبتدا ما بعدهما خبر بهما وان كان
الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح فى شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من فى
من ابوك مبتدا وابوك خبره سهو بين فان قيل قد ورد ذلك فى الخبر ايضا نحو قوله تعالى
ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه
على ان افضل مبتدا ابوه خبره قلنا لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار
على الاصل بقى ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا نكرة فى الجملة الاستفهامية على ما صرح
به الشارح فى شرح المفتاح وفى بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتى لو يوجد داع
من جهة اللفظ الى اعتبار القلب فى قوله اظبى كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح
بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع فى الجملة الاستفهامية فى الجملة وهو فى جملة يكون
المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا فى كل جملة استفهامية فتدبر قوله فنى قبل التفرق
البيت للقطامى فى عمرو بن سليم التغلبى من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى وقد

كان اسيرا له فاطلقه واعطاه مالا وزاده مائتين من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو
مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للمدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اى موقع الوداع
في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق
قوله لان المعروض عليه مهنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك
وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه
لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى
والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثال
المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره
ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت لحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا
تفرك بعد عام وقيل حول اسم رجل كانه يقول لمن صحابه فانك لا تبال بعد موت حول ما ادعيت
لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذى كان يمنع الادعياء ما يدعون وقد ذهب
فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة
ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللؤم
واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس ٭ وسيق مع المعلهجة العشار ماج اللوم استعارة
من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم
الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك
العرب لكن المضاف اليه تضعيفه ترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله تعالى والمعلهجة
تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين ابوه حر من امة وبرذون
هجين اى غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة
التي اتت عليها اشهر عشرة من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير
والضمير معرفة وقد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجرى عليها

الحكام

احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما ذلك الشيء
لا شياء قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان
امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفتقر المحذوف يجب ان يكون مثله
من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهي معرفة قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة
ان يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى
تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه
وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه
لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اى
العذاب اليهم قوله غير نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر
وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحظة ايما وقع قوله يصف ناقته وقيل
يصف جعبة مملوة بالثريد المدهن كذا في شرح الايضاح للاقسراى وهو غلط فاحش نشاء
من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات
القصيدة صريح فانه يصف ناقته كما قال فلما ان مضت ثنيان عنها وصارت حقه تعلو
لجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فاليتا عليها ان تباعا وقلنا مهلوا التثنيتها لكن نزداد
للسفر اطلاعا فلما ان جرى البيت قوله كما طينت وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا
واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اى الطين
المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا
قوله ولقائل ان يقول انه متضمن آه هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة
في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل
التمليس ودفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين

التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا
قوله على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا يتعرف المضاف بها
قوله اقدام عزو زاى مجرب آه رجل عز بالكسر اى غير مجرب والمجرب مثل المجرب والمضرس
الذى قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح
قوله لان ما قبله من الابيات تدل اه البيت لقطرى بن الفجاءة وما قبله لا تركبن عميني مرة
وامامي حتى خضبت بما تحدر من دماء اكناف سرجى او عنان لجامى
ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن
الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراد صيغة المتكلم من الرؤية والدرية على
وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعى هي مهموزة عن اسم بمعنى الجانب
بقرينة دخول من عليها ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء
الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك يحتمل الملاصقة
وبخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة
بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا
على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامى بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان الحرب
بمعنى لم اخرج فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى خرجت حتى يصلح قرينة لما ذكر
بل الظاهر ان يكون بمعنى القيت على ما صرح به في الجواب المرضى المنقول عن الامام المرزوقي
والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا منى ما ارادوا وحذفت المفعول قصدا الى
التعميم نعم كان الا نسب ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازى
فليفهم قوله والجواب المرضى ما اشار اليه المرزوقي آه فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون
الجواب الذى اشار اليه في اثناء البحث غير مرضى مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما

السر

السر في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا
او حين القائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا او
فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون
الكلام خاليا عن هذا القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان
كون بصيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها لا بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن
في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام عز ورأى مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال
وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه عزا ووصف بصيرته
بالحداثة اشارة الى ان رايه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان قبل تدرب
الامور والتمرن عليها قوله اى قول ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال
ضبات في الارض ضبا وضبوا اذا اختبات فيها وقد يراد امثال هذا التركيب بان المنا
ما نقول بدل يقال او اى بدل اذا ووجه ما ذكره ظ لكن انما يتجه اذا لم يقرا ضبات
مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله
البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اى من يك امسى بالمدينة فليس
فانى لا امسى لانى غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو
لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا
تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع
الى من والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حال منه او لفظه رحله وبالمدينة متعلق
بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم اى قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل
في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم
ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع
الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها

فلا يلزم فى العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنه صاحب الكشاف المعطوف عليه فى مثل هذا محل ان واسمها استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدا وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتباره كالعدم كذا ذكره فى شرح اللب للنقره كارى قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما صرح به فى مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعان المختلفان بالاعتبار كالعدم فى كلا مفردا او مجموعا فيكون للمعطوف خبرا للمبتدا لا خبر لان ويؤيده انه لو لم يحمل عليه يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل فى قوله تعالى هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام مختص بالشعر صرح به فى مغنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز لشهرته اعنى بتقدير المبتدا لكنه خلاف الظ فلا يرتكب الا لضرورة قوله وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف اى الوجه الخامس وجهى ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف دلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفى ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغير الموضع وبان مذهب سيبويه

فتوله

فى قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه للترجيح بان فى تغير الموضع نكتة سرية فيرجح اختياره جانب البلاغة قوله مع كونهم من ابين المذكورين ضلالا اه الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اى الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن فى الآية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور فى صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما فى الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور فى الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه فى قوله وفائدة تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظ ولا يجوز كونه خبرا للاول بل للجميع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح بمثله فى شرح المفتاح فى قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم فى البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجتزا عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من اراد ولا يالونهم اضرارا قوله وكذا قوله رمانى بامر البيت اوله دعانى لصا من لصوص وماد عابها والذى فيما مضى نجلان رمانى بامراة والبيت لابن احمر وقيل لازرق بن طرفة الباهلى تنازع هو مع قشيرى فى طوى عند الحاكم فقال القشيرى هو لص ابن لص ليغرى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رمانى ويروى ومن حال الطوى رمانى والحال والحول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رمانى بامر رجع عليه مكروهه فكانه رمانى من قعر البئر

فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوى فى القلب من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب فى ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها فى جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن حاجب بما صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك فى الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله فهو عنده اى الكلام عند جعل بريئا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا قوله فيا قبر معن البيت واربيت اى سترت والمترع المملى من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اى امتلاء واترعته انا ومعن بن زائدة الشيبانى كان من اجواد العرب ممدوح الشعراء زمانه حكى محمد بن ابى بكر الرازى فى ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة يا جود معن ناج معنا بحاجتى فليس الى معن سواك شفيع والقاه فى الماء الذى يجرى الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذى عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال لكان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى فى الخزانة شئ قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف فى بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح فى عطف مفردى جملة على مفردى جملة اخرى كما فى قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل يريد ان فى هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف

عمرو

عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر فى عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد فى كونه اسم كان وفى عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما فى كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذى بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف ههنا على تقدير العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه فى حواشى شرح المفتاح يعنى فى تمثيله لصورة المسئلة التى ذكرها بالمثال المذكور حيث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو الرفع وفى قاعدا النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة وليس فيه جملتان عطف المفردان من احديهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح فى شرحه للمفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثانى لا ياتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا الابتداء وفى الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز قوله والفاء فى فاذا قيل للسببية وعن الزيادى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب قوله فح يكون مفعولا به لا ظرفا هذا مبنى على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به قوله فح لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف قوله لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم فى المثال

المذكور ولما اذا اصدره بان فلا اذ لا يجوز في قولهم خرجت فاذا اى زيدًا بالباب بكسر ان كون
الخبر ماملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدمًا كما لا يخفى ثم انه قد
يعترض على عدم الاطراد الذى ذكره لجواز كون الباب بدلا عن المكان بدل الكل من
الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار
والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان
ماذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف
زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى
فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا
روى مثلا مكانه مهلا اى ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقى ويروى ان في كتاب سيبويه ان
في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اى مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا
من الضمير في الظرف اى حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف نقديره اعنى وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اى ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان
تقول انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز
فهو ظرف بمقدر يفسره المذكور يعنى ان في المسافرين بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك
ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف قوله اى بعدا وقيل المهل الكثير
قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام قوله لم يحسن او لم يجز
قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر
الظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم قوله
لانها الحاضنة اى الحافظة من حضن الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه قوله
تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب
ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث الغى

مثله تاكيدا

مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا
ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا
ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكى ولما كان غير مرضى عنده عدل في آخر
الكلام الى ما هو المختار عنده من كون الثانى مفسرا فتامل قوله فيفيد دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح البالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله نعم انتم تملكون
في صورة المبتدا والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاصهم الملك بالمخاطبين ولما
اختصاصهم بالشح البالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده
البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لامع
انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء في
بالشح داخلة على المقصور عليه لان المقصور وقوله وان الناس لا ليس تفسيرا لقوله
على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الخزائن مخصوصا بكم لامسكتم
خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم مبالغين في الشح مقصورين عليه لا يتعدونه
الى خلافه وان لم يدل على ان الشح البالغ مقصور عليهم اذ دلالة في الآية الكريمة على
ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل قوله ورجح حذف المسند اليه اه فيه
بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما
يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعنى اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات
الا الوجه الاول والسادس وقد يترجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام
واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند محط الفائدة
فانه كالركن الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد اولى وارجح ويعارض بان المسند
محط الفائدة فلا يناسبه الحذف قوله وجملة على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى
فلما ذكره الفاضل المحشى واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به قوله والقرينة

هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه آه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا
سئل عند اصابه مكروه ما امرك في هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح لدنها
قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير
المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل
اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه
لا اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل
اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق
الاولى وسلوك طريق البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم
في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في الاثبات او النفي و
القيد ناظرا الى ما يقابله فيفهم من قوله امرى صبر جميل امره ليس بصبر غير جميل وليس
المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق
بانه الذى لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا فصبر جميل اجمل ان الصبر الذى لا
شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه اجمل من الذى فيه بث الشكوى وهو عين
الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى
محل تامل بل الظاهر ان يجعل جميل في جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم
من قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان
الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من ثلج الصدر قوله لنا او في الوجود آلهة
ثلثة فان قلت المتبادر ربما اجتمع فيه النفى والقيد رجوع النفى الى القيد مع ثبوت الاصل
فيكون المنهى هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافى التوحيد قلت ما بعد
الآية اعنى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفى المقيد
والقيد معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول

لم لا يجوز

لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة
في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض
المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح
خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من
المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز
ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حاصلا او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه
ان يجوز زيد قاما وعمرو ومساديين ولما كان صورة الظرف غير متغيرة بجعله خبرا
عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه
وفيه بحث ظاهر لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل
الظرف هو الخبر لم يحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يحمل ضميرا يعود الى
كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيدا وعمرو قائم وقياسه
على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التى
هى لاحد الشيئين ام الاشياء وقد اشار في الحواشى الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل
زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار
ولا مع توسطه فكلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغنى اللبيب بان الخبر في نحو
زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير
زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن
يشهد للجواز قوله ولستمعقرا للرحال ظلامه الى ذلك عمر الاكرمان وخاليا انتهى قوله جملتان
مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله
اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متاخرى النحاة الا ابن الحاجب
والاند لسى كما صرح به الفاضل المحشى وانما تعرض للاشتراك لان المثال السابق كذلك ليس

لم لا يجوز

ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عند عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين فى احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام مع مدمه والحق ان
الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر فى احديهما وتاخيره فى الاخرى
مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشى فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام
الشارح ان الدليل الذى ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار
الانقطاع محزوما به فتامل قوله فانه منقطعة لا متصلة المتصلة للسوال عن يقين ما علم
ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين فى علم المستفهم يليها و
الاخر يلى الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اى للاضراب عن كلام سابق استفهاما
كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على
حرف الاستفهام نحو ام هل يستوى الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك
قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة
ثم ان كون ام منقطعة فى صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او
بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هى والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر
ونص صاحب الكشاف على ان ام فى قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما
ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت
خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مؤول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف فى الحقيقة
حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه فى الكتاب هذا ولما بالصور
فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدر آه فتدبر قوله لان هذا الكلام عند تقدير
ثبوت ما فرض آه قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هى ذات السوال وهى محققة
مذكورة فى الاية وان كان وصف السوالية مفروضا والمتبادر من قول المص سوال محقق
وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السوال وتحقق منه الا ان يترك المصير الى المتبادر والنظر

الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السوال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف
السوالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشى وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب
كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسوال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية
ويلزمه اعتبار اتصاف السوال بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق سواليته ايضا
فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند
سوال النبى عم فتقدير الكلام لو سالتهم قالوا كذا تقولون كذا فالحذف فى الاية التى
وردت بطريق الحكاية للحذف فى المحكى لا لكونه جوابا لسوال لكونه جوابا بالسوال بالنظر
الى المحكى فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة
فى الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذى يدل على وجوه
فى الجواب وتوهم السوال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذى هو خلق السموات والارض
وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى قوله كقولنا الله
خلقها تودى هذا المعنى قيل بل يرد به ايضا قولنا الله خالقها ولا يتاتى الجواب عنه بانه احتمال
على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن
النظر هو فى حكم الجملة فى الاشتمال على الزيادة على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على
تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير اسم الفاعل على تقدير
خبر المبتدا قوله لظهور ان السوال تعليل للنفى المستفاد من كلمة الحصر فى انما يدل اى لا يدل
على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السوال قوله ومن ثمة قيل الى قوله ليطابق السوال
قال الفاضل المحشى المطابقة حاصلة بمعنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل
المذكور لان السوال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل فى
مرة قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة
على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقرر فى باب الانشاء من ان

المسؤل عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير ام قام زيد او لكان الشك فى الفعل وليس كذلك
بل فى الفاعل فوجب ان تقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض
بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره
فى شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور فى من قام لا يتاتى فى ماذا صنعت اذا جعلت اسمية
وبينه فى الحواشى بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس فى ماذا صنعت معنى الفاعلية
بخلافه فى من قام وماذا عناه المجاب عنه بقوله عناه المجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث
لان ما ذكره فى من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك
من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير
كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب بالاسمية فى الاول والفعلية فى الثانى تحكم ولا
بد من الفرق فليتامل قوله والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة
بقوله ومن ثمة قيل لا عن النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح للدليل
السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما
جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله
ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا
الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكى فلا اذ
لا يقول لوجود التخصيص فى امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله فى مرثية يزيد المرثية
على وزن محمية مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور فى شرح المفتاح للعلامة ان
البيت لحارث بن ضرار النهشلى وفى شرح الرضى انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض
المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليبك يا يزيد
لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ما ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت
الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد فى هذه

الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون
ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اى يبكيه ضارع وقيل
اى ليبكيه وهذا اليق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسوال المقدر قوله وان لم يعتمد
على شئ لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى لشخص ضارع
فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجار به لا محذور ايضا قلت ان كفى فى صحة الاعتماد
على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد ح لتصريح الشارح فى شرح الكشاف
بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التى قامت بها المعنى
وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفى لعمله اذا قوى
المقتضى لتقديره كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء
نفس اسم الفاعل لكن تاتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر قوله ليس بقوى
من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هى بوصف المغلوبية فافهم قوله
اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى
باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد
الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا
يخفى كثرتها قوله وفضله ايماء الى المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم
ان هناك باكيا هكذا فى اكثر النسخ واستحسن بانه لا يجوز الفاء فى جواب لما الا عند ابن مالك
اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير
لزم الاحمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى المنفصل فان قلت قوله ليبك
مجردا عن المسند اليه يدل على موضع مبهم معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر
الاسناد فى صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة كما يفهم من المجمل المستقلة و
التكلم المستندة على ما لا يخفى قوله واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك

الابهام موجود فی صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل
وذکر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذکر الفاعل فی جملة اخری انما هو بسبب سوال
ناش من الکلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذکر الفاعل فی الجملة الاولی
لیس بمقصود وحصول الاهتمام به فی الجملة الثانیة لا یهدم الغرض المذکور نعم یمکن ان یقال
فی بناء المفعول ابهام الجمع بین المتناقضین حیث دل اول الکلام علی عموم الامر وآخره اعنی
قوله ضارع علی خصوصه فافهم **قوله** نحو قوله ولئن سالتهم من خلق السموات اه فان قلت
وقوع الکلام جوابا للسوال المحقق قرینة علی حذف المسند والمخاطب بهذا الکلام وبما حذف
فیه المسند من قوله تعالی ولئن سالتهم من خلق السموات والارض لیقولن الله واحد فالذکر
فی احدهما لضعف التعویل علی القرینة وعدمه فی الآخر مع اتحادها واتحاد المخاطب مما
لا وجه فالصواب ان الذکر ههنا للزیادة تقریر المسند قلت لما اختلفت تیقظ المخاطب
باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه فی بعض المواضع وذکر المسند مع اتحاد
المخاطب والقرینة جریا علی سنن البلغاء فی تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالی بل فعله کبیرهم
ههنا بحث وهو ان ما ذکره من التعریض یکون سببا لذکر المسند لکن السوال ههنا اسمیة
لفظا ومعنی والجواب فعلیة محضة فالسر فی عدم رعایة التطابق التی اوجبوها فیما
ذا صنعت وامثاله **قوله** وحصول التعجب بدون الذکر ممنوع اذ حصول قصد التعجب
من الترکیب بطریق کونه خاصة له علی معنی ان یستفید المخاطب ذلک ثم هذا اشارة الی دفع
ما اورده المص فی الایضاح من ان التعجب یحصل بقیام القرینة فلا حاجة الی الذکر وحاصل
الدفع ان مفهوم المسند کمقاومة الاسد مثلا اذا کان مقتضیا للتعجب من المسند الیه و
لان هناک قرینة دالة علی المسند فانه لم یذکر فهم اسناده الی المسند الیه واما قصد التعجب
منه فلا واذا ذکر مع کونه مستغنی عنه فالظاهر فلا بد من نکتة وحیث کان قصد التعجب
مما یناسب حمل علیه وقد یدفع الایراد بان عبارة المفتاح هکذا او قصد التعجب من المسند الیه

تذکرة

تذکرة ومراده ان التعجب الحاصل بالذکر مع وجود القرائن اقوی من التعجب الحاصل بمجرد
تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذکره وقد یقال ما ذکره المص علی تقدیر
تسلیمه وارد علیه فی سائر اسباب ذکر المسند لان جمیعها مشروط بوجود القرینة فیحصل
الاغراض بالقرینة والحق انه غلط فی التعریض بغباوة السائل والاستلذاذ وبسط
الکلام کیف یحصل شیء منها من القرائن وکذا الکلام فی غیره **قوله** فلکونه غیر سببی مع
عدم افادة تقوی الحکم اعترض علیه بان الجملة الواقعة خبر ضمیر الشان نحو قل هو الله
احد غیر سببی ولا تفید تقوی الحکم فیدخل فی ضابطة الافراد مع کونه جملة واجیب
بانه مفرد معنی لکونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا یحتاج الی الضمیر کما سبق وان کان جملة
صورة **قوله** وقد اشار الشارح فی المختصر الی جواب آخر حیث قال المراد ان افراد المسند
یکون لاجل هذا المعنی ولا یلزم منه تحقق الافراد فی جمیع صور تحقق هذا المعنی وفیه
تامل **قوله** اذ لو کان سببیا فهو جملة قطعا لا یرد علیه نحو زید قائم ابوه بناء علی ان المسند
ههنا سببی مع انه لیس بجملة مع ما یجیء من انه لیس معدودا من المسند السببی وان کان
القیاس یقتضی ذلک وذلک للمحافظة علی الضبط فی اقتضاء سببیة المسند کونه جملة
قوله بالطریق المخصوص وهو تکرر الاسناد مع وحدة الفعل **قوله** یشمل صورة التخصیص
ای یشمل لاحتراز والاخراج تلک الصورة وارجاع الضمیر الی ما لیس بمذکور صریحا
بقرینة المقام لیس ببعید فی توجیه الکلام واما قوله فعدم افادة التقوی اعم
من عدم قصد التقوی فمعناه علی ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فیه نفی القصد
الی التقوی ونفی افادة التقوی بدون القصد ایضا بخلاف عدم قصد التقوی فانه لا
یدل علی نفی التقوی بدون القصد والحاصل ان العموم لیس بحسب الصدق علی الافراد
بل من جهة التعلق والاحاطة حیث اضیف النفی الی الامرین والعموم بهذا المعنی یستلزم
الخصوص بحسب الصدق وکذا الحکم فی کل واحد ماهو یقتضی الاعم فانه اشتمل

من نقیض الاخص بالمعنی المذکور وان کان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجیه
لا وجه لحکم الفاضل المحشی بکونه سهوا من طغیان العلم محکوما به بالثبوت قال الفاضل
المحشی المحشی هذا اعنی قوله بالثبوت بدل اشتمال مکرر العامل والظان المحکوم به لفظ مرکب
وقع فی الاصطلاح بمعنی المحمول وقوله بالثبوت بیان طریق المحمولیة اعنی کونه محکوما به کما
یقال القائم محمول بطریق الثبوت **قوله** واجیب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعیف کما اعترف
به نفسه ولو قیل مراد السکاکی لم یکن التقوی مقصودا مطلقا ای لا فی هذا المقام ولا غیره
لاندفع الاعتراض لکنه بعید والاقرب ان کلام المفتاح محمول علی حذف المضاف ای لم
یکن من نوع نفس الترکیب فلا محذور اصلا فظاهر انه لم یحکم بثبوت منطلق او انطلق قوله م
لزید فان قلت اذا لم یحکم بالثبوت له کیف یکون مسندا سببیا وقد فسر الاسناد بالحکم
بثبوت الشیء للشیء او نفیه عنه قلت المراد بالثبوت المذکور فی تعریف الاسناد اعم من الثبوت
التحقیقی والتعلیقی والمعتبر فی تعریف الفعلی المحکوم باشتغاله ههنا الثبوت بالفعل حقیقة
لا نقص اه قید بالفعل لا طائل تحته ولا التحقیقی ونفی الخاص لا یدل علی نفی العام فلا محذور
قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقیقة لا نقص اه قید بالفعل لا طائل تحته فلیعلم **قوله** واذا
کان المجموع فعلیا فقد بطل اه اجاب الفاضل المحشی بان معنی التعریف مسند یکون کذا والمجموع
المرکب من الاب والانطلاق والنسبة الحکمیة فی زید ابوه منطلق لیس مسندا حقیقة
بل المسند الحقیقی هو الانطلاق فی نفسه نظرا الی الاب مع تقییده به نظرا الی زید ولهذا یقولون
زید انطلق ابوه لزید منطلق الاب وانما جعل الجملة خبرا تمیزا لا لتساعات التی لا یلتبس
معانیها ورد بان کلام السکاکی فی بیان ضابطة افراد المسند وجملیته فهو قائل بانه اذا کان
فی الکلام مسند فسند ذلک الکلام جملة فیکون الجملة فی زید ابوه منطلق مسندا الی زید
عنده فیصدق علیه تعریف الفعلی مع جملیته فبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذکره
المجیب اعتبار لجانب المعنی مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذکره الشارح بل جمیع اهل العربیة

حیث

حیث اجمعوا علی ان المسند فی زید قام وامثاله هو الجملة رعایة لجانب اللفظ مع ان فیه
رعایة لجانب المعنی ایضا فی الجملة کما هو المناسب للفن حیث یبحث فیه عن خواص الالفاظ
ولا یقطع النظر عن جانب المعنی وغایة ما یقال لا نزاع فی ان الجملة مسند بناء علی الظاهر
والاصطلاح ولا فی انها لیست کذلک بحسب الحقیقة ولما کان غرض المجیب اصلاح تعریف
السکاکی کان له ان یقول مراده مسند حقیقی یکون کذا فیخرج الجملة ولا یضر کونها مسندا
اصطلاحا بناء علی الظاهر المتوسع **قوله** ثم استدل علی ان المسند اه هذا امر عجیب اذ بعد
القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه الاستدلال علیه کیف یحکم لفعلیة المسند مع
انه لم یحکم بثبوت منطلق لزید بل لابیه **قوله** وهذا خبط لان اللازم مما ذکره آه اجیب
بان حاصل استدلال ذلک الفاضل هو انهم لما اتفقوا علی ان اسم الفاعل مع فاعله لیس
بجملة تعین ان الفاعل فی هذا الباب بمنزلة العدم فکان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا
ظهر انطباق دلیله علی المدعی وان نحو زید منطلق ابوه لا یکون واسطة بین المسند السببی
والفعلی بل مندرج فی الثانی ولیس بشیء ومما سبق تحقیقه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا یکون عندهم جملة لعدم اشتماله علی نسبة اصلیة وهذا لا یقتضی ان یجعل فاعله
فی حکم العدم وانما ذلک لو لم یعتبر اشتماله علی النسبة اصلا ولیس کذلک کما لا یخفی
علی المنصف **قوله** فی الجملة عبارة المص اوضح لدخول زید منطلق ابوه فی ضابطة الافراد
فی عبارة المص دون عبارة المفتاح **قوله** وقال اذ التقدیر استقر فیها او حصل رد علیه بان
المسند فعل سواء قدر الظرف بالفعل وباسم الفاعل فالمعنی التعلیل بتقدیر الفعل وایضا
قد ذکر وان الخبر اذا کان فعلا للمبتدا مثل زید قام لم یصح تقدیمه والجواب عن الاول
ان لیس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم یکن مسندا فعلیا لما کان المعتبر فی المسند الفعلی
هو الثبوت الحقیقی او اشتغاله ولم یکن ذلک ظاهرا فی قولک فی الدار زید اراد تقدیره بما
یکون ثبوته للمسند الیه ثبوتا حقیقیا الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثانی بان سبب

عدم الجواز لالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى ان قلت بما تقول في عدم افادة زيد قائم للتقوى حاصله زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثلا هو في الدار لعدم التفاوت وانت في الدار واما في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كان في الافادة قوله لم يصح التركيب لان ستر جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا اذ ليس ههنا شي مقدر وانما قال حتى يكون حاله مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند قوله لم يعتبره لاشكاله وتفسيره ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قولنا نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بان جملة علقت آه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى تعرف كونه سببا مع ان جعل السببية احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة تقتضي ان يعرا اولا كون المسند سببا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند جملية فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يوتى المسند جملة فيوتى به والا مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصد حاله مقتضية لايقاع المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجعل المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لايخ عن سماجة قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببا فظ وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة تحكم عليه ضمنا بما هو له

فالمسند له

فالمسند له مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبل بسبب ملخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى الابتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما يجي وانت تعلم اي كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشا من قصد التقوي حتى اذ لو لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده اه قيل اما بحسب الظ او بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببا دون الاخر تحكم وددة بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند في زيد طاب فعلا والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشي السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فتامل قوله متعلقا بما قبله يب ما اعلم ان التعلق قد يكون باضافته الى الضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل لو زيد اخوه ضرب علامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا فالاول نحو ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الحامي بالمبتدا تعليق الثبات اجيب بانه يؤول بمسمى بعمرو وينظر صحة تعليقه بزيد وكما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو ومسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب اه قال الفاضل المحشي ايضا لا احتياج في ضابطة افراد المسند الى

الى قيد ثالث يخرج نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من تفسير التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد اخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله ليس متوجه الى القيد اعني كما حققه فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على تحققه واما على زعم المتوجه فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شي على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه والفعل الذي يقابله ما لعبر كذلك في هذا السلب يصدق بالانتساب على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظه في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا ضرورة وقلبت المضارع ماضيا حيث لم يقل اذ ايكون بناء على ان الشائع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي يقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع آه كما توهم قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان المصنف الاستاد المحقق يقول لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشي ظرفا لنفسه او ثبوت

زمان

زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل يترقب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرناه من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجود بعد هذا الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين او يرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز انه ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء يعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل اه تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر معنا لا نهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منهما وقوع الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد

اشارة خلاف مقتضى الظ من الاسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال
ولعلك اذا تاملت فى بعض ما اسلفناه هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد الذى
هو من لوازم الزمان اه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان فى مفهوم الفعل اذ لم يعتبر بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه
فيه فذكر افادة التجدد تحقيق المقام لا بقيد الاحتراز كذا فى شرح المفتاح للشريف قوله
يقتضى تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشى بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب
من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل
بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام فى الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لاحد ثا
مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند فى قوله فليفد المسند ما هو المسند حقيقة اعنى
الحدث على ما اشار اليه الفاضل فى البيان لم يكن لفظ التقييد بمجرد جزء لان احد الازمنة
جزء الفعل لا قيده على ان جعل الارض افادة انضمام الزمان على ما هو المآل بمعزل عن
التحقيق كيف وقول الشارح اى بتعرض الوجوه وبتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا
فشيئا وبصدر منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل
قوله او كلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استخفوا والانكار
ان قدر لم يعرفوا والعاملة كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد
فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث
او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ
ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى
هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار قوله ان لكل
كل قبيلة جناية وقيل انما بعثوا اليه لانه لايتم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على
كل شريف والقاضى على كل مجد منيف قوله فلا فادة عدمهما الاظهر ان يقول فلافادة مطلق

الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان الاسمية لا
تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله لا يالف الدرهم
اه من ابيات الحماسة قائلها حوية بن نصر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق
الخيرات تستبق وفى قوله لكن يمر اه تكميل حسن اذ قوله لا يالف اه ربما يوهم بانه لا يحصل
لهم جنس الدراهم فازاله قوله يزجيه الزجية دفع الشىء بالرفق كما يزجى البقرة ولدها قوله اشارة
اليه انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت ظاهره الاستثناء يقتضى الاندراج وذلك بان
يوجد التقييد لغرض من الظاهرى والتحقيقى فما ذكره الشارح جواب تسليمى والملائم لكلام
ان يقال الصواب ان يقال لا لتم الاندراج ولا تخلص فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة
غير محتاج اليه فى تحصيل اصل الجملة وهو مفقود فى باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها
قلت الظ ان مراده بهذا تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملائم على
هذا ظاهره فليتامل قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على الاسم كان اما على سبيل
التشبيه او تغليب الفاعل لما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله غير مصدر بذلك الفعل قال
الفاضل المحشى زاد الشارح هو القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر
من قوله موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة
وهذا انما هو فى الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة فى مفهومها وفيه نظر اما اولا
فلان الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده فى تغيير قيد فى التعريف
المشهور بيانا لما هو المراد منه فى الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير
اللفظ بما لا دلالة له عليه ومثله غير مقبول سيما فى التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة
ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللازم فى قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا للصلة
للوضع كما زعم المحشى يدل عليه قول الشارح على انها اعنى تلك الصفة متضمنة بمعانى تلك
الافعال فان الصفة المشار اليها انما يضعف بالكون وهو غير التقرير وايضا قد اعترف المحشى

صريحا ان لكان دلالة على الاستمرار وليصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل لا على
الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام
على ذلك المتبادر الذى ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر والزمان داخل
فى مفهومها فلا يكون التعريف تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات
كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئى معناه اعنى الزمان على ما فى الوجه الاول
والكون المطلق على ما فى الثانى والوجه وجيها الحكم بالاستغناء عن الثانى كما لا يخفى وهذا
معنى قولهم اه انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية
واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى اه فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها
بمعناها لا الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم او لعدم ارادة ان يطلع
السامع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك
ان تكرمنى اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان
دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصريين وليس بنفسه لما سنبين الآن
من ثبوت الصدارة ظروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع فى الارتباط المعنوى
ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى واختار
بعضهم عدم الاشتراط وهذا المثال مبنى عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية فيل
عليه ان الجزاء فى قولك ان ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف
الاستفهام داخلة فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر قوله فى نفسها و
الصدق والكذب اشار بقوله فى نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن
خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى ولا يجوز ان
يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور
باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب

السكاكى فلا اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الحروف قد اخرجت الى الانشاء محمول على حذف
المضاف بقرينة السوق اى الى حكم الانشاء وهو متغير معنى الكلام واحداث معنى فيه
تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس
كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما فى حيزه عليه لانها مغيرة معنى الجملة
كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا
فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه قوله فنقتصر منه محله
كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح وتخليط اه فى
موقع البيان لوجه التعسف قوله فى انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اى محتمل
الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان
الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشرى بان وقت الموت لما كان غير معلوم حسن
دخول ان عليها قوله او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة
يقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل فى شك المخاطب كما يستعمل اما
لتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه او غير ذلك مما يجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم اه قيل
المراد بالجزم معناه الحقيقى واما الظنونات وانما يستعمل اذا فيها باعتبار تطابق قوله
فليتامل لنطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك
وفى اذا لوجود الجزم لوقوعه فتدبر فى المثال حيث قال لم لا قوله لنكتة وهى ههنا
تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه قوله انما هو
بوقوع الشرط يمكن ان يوجه بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع نقيض الشرط بقرينة
المقام قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال
اذا المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشىء فى نفسه وفرض
الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد لا بالنظر الى علم الله تعالى ليس الا

العلم بالوقوع واللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله تعالى المراد
بالحسنة فى الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت فى اليهود حين تشاءموا برسول
الله عم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل
كل من عند الله وبالفضل فى الآية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع فى مقابلة قوله
فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعنى يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم
فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية وانما استعمل الماضى فى ولئن
اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم
لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا الله تعالى
ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذى يراد بقوله فضل من الله واما التنكير
فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس مما
يحتاج فى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الا قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا
ولا تقديرا ليس بشىء لان ما قبل الآية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لما ذكر
فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سيأتى وقد يقال يكفى فى
كون العهود مشهورا بينهم مبتذلا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما فى قولهم ادخل
السوق اذ لم يكن فى البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار فى الحسنة اذ التعاهد ثابت
بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى الخصب والرخاء فى
الى قوم موسى لا المخاطبين بالآية وهو المعتبر فى العهد الخارجى قوله كثرة وقوع واتساع
الظ المناسب بقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اى قطع بحصولها
لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان
ان الفاضل الرضى لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان ارادة

العهد

العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذى فان قوله حقها اى يشك فيها دليل
ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير
انما هى قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع مع
دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظ ان لا يخ احد عن
سيئة ما فقى ايراد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله بلا شبهة
قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة الخ الظ من كلام الشارح اعتبار
المعهودية بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما
يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عم ليسوا المخاطبين فلا يكفى علمهم بالحسنة فى
العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح
العلامة اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور وان لم يظهر بطلان كلام العلامة فى سلك بطلان كلام الترمذى مع ان وجه
الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة فى سلك طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثانى
من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفى اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى شوبه
المشار اليه وانه مما يقتضى التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه منحيا بالابطال على
توجيه هذا الفاضل ايضا على ان ذلك لا يحمل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين
الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذى حمل
العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلق وان الشارح حمل كلامه
على هذا عن تامل فى كلامهما ادنى تامل قوله هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات
الخصب فيكون استواءها الاسوية على ان فى الحمل على الجنس لزوم تركب الشك على العهد
وغيره اذ لا شك انه اسواء من تركه على العهود فقط قوله واما من حيث هى فيمتنع يرد عليه

ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعترف كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا
موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه
وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح
اعنى الجنس من حيث هو لا فى ضمن الانواع ولا فى ضمن الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى
كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشى ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء
لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة
وقد جوزه السكاكى فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة
عن الام الخصب ابتداء بمجاز القيام القرينة لم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد
دخلت على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تعريفه جنسه وان كان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة
المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكى فى العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها
تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
صريح فى حمله العهد الجمهورى وقد يتكلف فى الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور
فى عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على
الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة اعم وما ذكره الشارح
من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل
قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد بعامل السيئة باعتبار نفسها بمعنى
ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله ولهذا نكرت فى محز لان ندرة الوقوع
لا يكون باعثه لتنكيرها المفيد تقليلها فى حد ذاتها وان ارادة تقليلها بحسب وقوعها
ففيه لان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه
فيما سبق قوله فى قوله فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا فى كثير النسخ ونظم التنزيل واذا
مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفى بعض النسخ الانسان بدل على الناس

فيندفع

فيندفع قال الفاضل المحشى الثانى قوله فللنظر الى لفظ المس قال الفاضل المحشى هذا مناف
لما اسلفه فى بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تع
لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن
اعادة المنع اكتفاء بما سبق بان المنفى فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شئ
من العذاب فى قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الاباء عن القلة
والاظهر هو الجواب الاول او الاباء عن القلة اذا كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ
على الترجيح فليتامل قوله فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر اى للانسان
المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به فى شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه
الى المطلق باعتبار ان مس الشر بجنسه مقطوع به لا نعم الفاضى ان الله تعالى ذكر قبل
هذه الآية لا يسام الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ
ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير فى الآية التى كلامنا فيه
راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة فى العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ
بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر
كما لا يخفى قوله ونأى بجانبه يقال نأى بجانبه اى بنفسه كان الجانب مفخم والمعنى ابعد بنفسه
وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظيما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابن الحسن كيا
فى تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت و لا
يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المص ان التكذيب تصريح بان
المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب
وكناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع
والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقى التساوى ولا يخفى انه وجه لكنه
مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذى اباه الخ لك ان تغير

فی هذه الصورة تنزیل المتکلم نفسه منزلة الشاك لان فعاله من ایذاء ابیه کان او فعله فی الشك
وفی هذا الاعتبار ملاحظه حال المتکلم کما هو الاصل فی ان قوله ای اهملکم فنضرب عنکم
الذکر اهمالا ان همزة الاستفهام اذا کانت فی جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم
یسیروا افنضرب عنکم الذکر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسیبویه والجمهور علی ان الهمزة
من الجملة المعطوفة قدمت علی العاطف تنبیها علی اصالتها فی التصدر واخواتها تتاخر
عن العاطف کما هو القیاس نحو فاین تذهبون فانی یؤفکون فهل یهلك الا القوم الفاسقون
وخالفهم فی ذلك جماعة اولهم الزمخشری فزعموا ان الهمزة فی الصورة المذکورة فی موضعها
الاصلی والجملة معطوفة علی جملة مقدرة بینهما وبین العاطف فقول الشارح اهملکم فنضرب
عنکم الذکر اشارة الی هذا المذهب ویؤید قول الجمهور ان الامر لو کان کما قاله الزمخشری
ومتابعوه لجاز وقوعها فی اول الکلام قبل ان یتقدمها ما یکون معطوفا علیه ولم یجئ
ذلك فی الاستعمال بل لا بد ان یکون مبنیا علی کلام متقدم ثم ان الزمخشری جزم بما
یقوله الجماعة فی مواضع فقال فی قوله نعم اما من اهل القری انه عطف علی فاخذناهم
بغتة ومن قوله تعالی انا لمبعوثون اوآباءنا الاولون فیمن قرا بفتح الواو ان آباءنا عطف
علی الضمیر فی مبعوثون اکتفی بالفصل بینهما بهمزة الاستفهام قوله فیمن قرا بالکسر ولما
فیمن قرا بالفتح علی حذف اللام فلا یکون مما نحن فیه فان قلت هذا الشرط فاین جزاؤه
قلت الجملة الشرطیة وقعت حالا فاستغنی عن الجزاء لتجردها عن معنی الشرط وقیل
ما قبلها دلیل الجزاء قوله او للاعراض اشارة الی تجویز کون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب
بمعنی الصرف فعل الله والصفح بمعنی الاعراض فعل هؤلاء فلا یتحد الفاعل فلا یجوز
حذف اللام علی المشهور قلت المعنی والله اعلم اعتبارا لاعراضکم فینطبق علی المشهور قوله
لان الحال فی هذا المقام لا یمکن ان یقال ان الاسراف واقع فی نفسه ومحال بحسب النظر
الی الآیات القاطعة فوقوع حاله فی نفسه وحاله بالنظر الی الآیات فی مرتبة الشك و

الامکان

والامکان الصرف قوله ومنه قوله تعالی قل ان کان للرحمن الآیة ای ان صح وثبت ببرهان یقینی
وحجة واضحة ان یکون له ولد وانا اول من یعظم ذلك واسبقکم الی طاعته والانقیاد له
کما یعظم الرجل ولد الملك لتعظم ابیه قوله ای یحتمل ان یکون للتوبیخ الظاهر ان المخاطب بالآیة
جمیع من لم یؤمن فیهم غیر المرتاب فالاحسن فی التوبیخ ان یعتبر او لا تغلیب المرتاب
علی غیره قوله لان الحدث المطلق الذی هو مدلول الکان هذا الدلیل لا یجری فی غیر
کان لدلالته اصالة علی الانتقال الذی لا یستفاد من خبره کذلك المدعی مخصوص به
کما صرح به الرضی لکن ربما یدعی انه لا یجری فی کان ایضا لانه اعتبر الانتقال فی صار
اعتبرا لاستمرار فی کان وهو غیر مستفاد من خبره قطعا فتامل قوله ولا مختص
عن هذا الاشکال ای لا مخلص عن الاشکال الوارد علی اعتبار التغلیب الا ما ذکر
فلا یرد منع الحصر بما اشار الیه سابقا من اندفاعه عن الآیة بوجه آخر قوله ویکون
معنی الکلام یعنی یمکن تطبیق ما ذکره المص هنا علی التوجیه المذکور بتکلف ومحض
ما ذکره تغلیب مشکوك الارتیاب علی مقطوعه لکن فیه بحث لانه کان فیهم من یکون
عادا والظ تناول الخطاب ایاهم ایضا فلا معنی للاقتصار علی تغلیب مشکوك
المستقیمین للعاندین ثم تغلیب الکل علی المنکرین قوله وکانت من القانتین الظ ان المراد
بالقانتین جمیع اهل القنوت من الذکور والاناث کما هو الظ فیفید تغلیب احد
الجنسین علی الآخر ونکتة التغلیب التی ذکرها الفاضل المحشی لا یختص بمریم ع م
بل یعم جمیع القانتات وفی الآیة وجه آخر غیر التغلیب وهو ان یقدر موصوف
عام للذکور والاناث مذکر اللفظ کالجمع والنوع قوله بل لابتداء الغایة فلا یعتبر
التغلیب اذ لا دلیل علی ارادة انتهائها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت یعنی
ان الغرض مدحها بالحسب والنسب قوله کالعمرین قیل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن
عبد العزیز فلا تغلیب ویرده انه قیل لعثمان رضی نسالك سیرة العمرین نعم قال

قتادة اعتق العمران فمن بینهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان
قوله والقمرین للشمس والقمر وعلیه قول المتنبی واستقبلت قمر السماء بوجهها
قوله فارتنی القمرین فی وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء یعنی
ان وجهها بصفائه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فیه بما استقبله کما ینطبع
الصورة فی المرآة فرای العاشق برؤیة وجهها الشمس والقمر فی ان واحد وقال
التبریزی یجوز انه اراد قمرا وقمر الآیة لا یجتمع قمران فی لیلة کما لا یجتمع الشمس
والقمر انتهی وما ذکرناه امدح وایضا القمران فی العرف للشمس والقمر قوله فانه
یغلب علی المؤنث ای وان کان اثقل ووجه کون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه
قوله ولا یخفی علیك ان ابوین وقمرین وفی بعض النسخ ابوان وقمران فالاول
محمول علی الحکایة من قوله ومنه ابوان والثانی علی الازدواج قوله ولو سلم فلیکن
مجازا وایضا لا ان یجعل احدهما مسمی باسم الآخر ادعاء ثم یدل الاسم بمعنی المسمی
به لیحصل مفهوم یتناولهما فیثنی باعتباره فیکون معنی الابوین المسمیین بالاب کما فی
العلم وقد رد بعضهم هذا التاویل فی العلم بانه قلیل بخلاف تثنیته فالاولی ان یقال
الاعلام لکثرة استعمالها وکون الخفة مطلوبة فیها یکفی فی تثنیتها وجمعها مجرد
الاشتراك فی الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجمیع باب التغلیب من باب المجاز
قال فی شرحه للمفتاح واما بیان مجازیة التغلیب والعلاقة فیه وانه من ای نوع من انواعه
لم ار احدا حام حوله وهنا اشکال وهو ان التغلیب مطلقا من باب المجاز کما صرح به
ولا یخفی ان فیه جمعا بین الحقیقة والمجاز لا یقال الکل معنی مجازی اذ اللفظ ثم
لم یوضع له لانا نقول فیلزم ان لا یوجد الجمع اصلا لجریان هذه العلة فی کل جمع
والجواب ما اشار الیه الفاضل المحشی فی حاشیة الکشاف وهو ان الجمع انما یلزم اذا کان
کل واحد منهما مرادا باللفظ وهنا ارید به معنی واحد ترکب من المعنی الحقیقی والمجازی

ولم یستعمل

ولم یستعمل اللفظ فی واحد منهما بل فی المجموع مجازا ولا یلزم جریان ذلك فی جمیع المعانی
الحقیقیة والمجازیة لجواز ان لا یکون هناك ارتباط یجعلهما بمعنی واحد عرفا یقصد الیه بارادة
واحدة فی استعمالات الالفاظ قوله او لتعودن فی ملتنا یمکن ان یقال عاد یجیء بمعنی صار
فلا یکون فی الآیة تغلیب ولا یاباه قوله بعد نجانا الله منها لان النجاة علی الشیء لا یستدعی
سابقة الحصول فیه کما اشار الیه الشارح فی شرحه للمفتاح وقد یقال یجوز ان یکون معتقدا
للکفار ان شعیبا م کان منهم لسکوته عن ابطالهم قبل البعثة فلا تغلیب فی لتعودن من هذا
الوجه وهذا مبنی علی ان اعتبار الخواص والمزایا فی مثله فی المحکی والظ اعتبارها فی الحکایة
فتامل قوله انا وانت فعلنا وانا وزید ضربنا اعترض علیه بان جمیع باب التغلیب مجاز
کما سبق وکون فعلنا وضربنا مجازا فی هذا المعنی ممنوع لان هذا متکلم معه کما هو وضعه و
الجواب انه لما عبر اولا عن زید فی قولك ضربنا بطریق المجاز نعم لو لم یعتبر اولا بطریق
الغیبة بل قیل ابتداء ضربنا مرادا به المتکلم مع غیره لم یکن مجازا والفرق ظاهر وکذا
القیاس فی انا وانت فعلنا قوله فیمن قرا بتاء الخطاب واما قراءة الغیبة فلا یحمل علی
تغلیب غیره ع م اذ لم یعهد فی کلام البلغاء تغلیب الغائب وان کان اکثر علی المخاطب
ولا تغلیب احدهما علی المتکلم قوله من المکلفین وغیرهم الظاهر بالنظر الی المقام حیث
ما سبقت الآیة لبیان احاطة علمه تعالی بکل شیء ان تعم لفظ غیرهم غیر الممیز من العجم اما
بان یحمل من فی قوله فی سواك علی الاستعمال المتبادر کما فی قوله تعالی ومنهم من یمشی علی
بطنه ومنهم من یمشی علی اربع واما بحمله علی التغلیب قوله اذ لا معنی لقوله اعبدوا لعلکم
تتقون ای لا وجه لتعلق قوله لعلکم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذکره الشارح فی
شرح الکشاف ردا علی تجویز القاضی کونها لا من ضمیر اعبدوا ربکم راجین ای تنخرطوا
فی سلك المتقین الفائزین بالهدی من اه قوله الذی جعل لکم الارض فراشا موصول بربکم
صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فیکون بمنزلة اعبدوا ربکم الخالق راجین منه التقوی

الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين وضعي المفعول كالتوسيط بين العصى وطارها مع
انه فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضى والله اعلم
ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعنى الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى
وان كان مقتضيا الى الصواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء
عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا
لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاشتراكي فالوجه ان يتعلق بجعلكم ويكون لعل
مستعارة للارادة اعنى مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع
تخلف المراد عن الارادة **قوله** ففي لفظ كم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة
واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين
مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول **قوله** فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو
كان الخطاب مالبث والتكثر عاما الانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثر
فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام الانسان في
نعمة البث والتكثر ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل
الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثر الانعام لنفعة الانسان كان بدلا عليه سوق الآية حيث
عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعنى لكم وقد تقرر ان
القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت
ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ سوق الآية الامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب
حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل **قوله**
لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن والمراد هنا مطلق
النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انسب بنظم الكلام مما قدره
لانه بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله ومن الانعام

معنوا

معطوفا من انفسكم ويكون المخاطب في بدء وكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم
من الانعام ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره على ان يكون ظرفا
لغوا له لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في
الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يذكر
تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول
الاستقبال في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الآتي بالحال وهو محال عقلا لا يجوز
ان يتعلق امر لم قيل التعلق انما يتم بامرين مبتدا ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا
بغيره فقوله فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعنى الجعل لانه في
الحال لكن لا مانع لا تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق **قوله** لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو
زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام **قوله** لانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال
لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول لم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان
اداة الشرط اخرجه عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل
وما كان عليه كذا قال الحصاري **قوله** ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية ظاهره يقتضي
جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان
يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية
شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما هو الجزاء بخصوصه **قوله**
فاعتد باكرامي اياك امر هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا
بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم ولما ما ذكره
في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا

لحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان يؤول بالخبرية
ينبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له و
قوله فيكون طلب الاعتداد لا بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا
فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلام الشريف كما ظن **قوله** وتاويل
الجزاء الطلبي وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب
ان يثبته الخ انه لما ذكر هنا جواز مخالفة الظاهر فنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي
جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف
في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام **قوله** كما في قول ابي العلاء فيا وطني
الخ البيت من قصيدة مطلعها معاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من
خيالك محلال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر آتك زائرا وهيهات
في يوم القيمة اشغال **قوله** فلسعد دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق حالنا واستقام
من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي صار لينا والبال القلب **قوله** اي على اظهار الرغبة
في حقه تعالى مجاز عن الارادة اعنى اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه
في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم **قوله** الاول لا نم ان التعليق لا يدم الاقتضاء
بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو
الربط في جانبي الوجود والعدم **قوله** اولان الآية نزلت الخ وحاصله ان في التقييد تنبيها
على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول
ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم
بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخصص بخصوص السبب و

هو

هو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط
على ان الشارح شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال **قوله** او للتعريض
قيل في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله تعالى اعنى
النبي عم اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا
يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون
نبوة محمد فلا يتضح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة نبوة غير محمد عم من الذين من
قبله **قوله** بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم
منه ما قصدوا والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء **قوله** فالخطاب
لمحمد عم قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الوحي اليه عم والى الذين من قبله
هو هذا بعينه اعنى لئن اشركت فالظ ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان
افراد الخطاب باعتبار كل واحد يصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان الوحي الى الذين
من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبط عملك ولئن اشركتم
ليحبطن عملكم والله اعلم **قوله** ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشتراك في
الماضي وغيره وذلك يحصل بصيغة المضارع لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشتراك
ثم يستحقوا التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته **قوله** وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط
لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند
اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على
ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان يدخل على المشكوك كما سبق
واشراك الانبياء مجزوم الا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع
نقيضي الشرط هنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة

رد لما زعم المحشي من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشتراك ام لا

لانه انما يصح لو كان الاشتراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما حققه
من ان التعريض ممن صدر منهم الاشتراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اى عند المصنف لما
الخفاء فقط واما الضعف فاما لما يوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع
وقد عرفت انتفاءه عند الشارح واما لما ذكره الموذى من ان اللام الموطئة يوجب كون
الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به وجب
ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل للتعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا
مدفوع بما ذكرنا مرارا من انه لا تنافي بين المقتضيات لجواز تعددها على انه قد يقال المقصود
من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعين قيل هذا
اشارة الى انه يقدر في يعين على وجه لان الوجه الاول يعين بترك التصريح والوجه المعين
هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل قوله ويسمى ايضا الاستدراج
ويقال استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج اى عسوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان
لو هنا حرف مصدري تجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر
وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها
وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في
المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث
قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال
الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى ما في
الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار
العداوة وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم ودادة
كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت
كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة

بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو التغاير
قوله لانها اوضح لزوما بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق
لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا
وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له
قوله فانه يجوز انتفاء وبهما الدين المصادقة اه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما
قطعا ولا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى
فالمراد زمان وامكان اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر
الى مقتضى العادة فلا محذور قوله اذا امكنت فاسجح اي سامح بالجيم والحاء المهملة احسن العفو
قوله واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء ودادة
المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما
واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة
اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومها شبهة لم يكن الثالث اوضح اللزوم
بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لا فبالنظر الى الجزئين الاخيرين اذا كانا
لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل
واحد منها مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة
بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى البعض
وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما
ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند
تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي
عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في
تقييد ودادة الكفر اه اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني

ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم
او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة المصادقة بعد بسط الايدي والالسن يحمل
على المحاربة والقتال عادة فيودون ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر
يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات قوله لا يقال لا ية نزلت اه حاصله انه لا احتياج الى حمل
الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي
ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله
ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول
مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا
دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثاني
المعلق به كالمجيء في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول وهذا التي بالظاهر قوله فيلزم انتفاء
الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه
وبسط فيه بعض البسط تاييدا له فامعن تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هنا اللهم
الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم قوله والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما
معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق هنا التعليق
المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف مع وضوح فساد كل منهما فساد جعل المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم من ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك
مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على تقدير المجيء وبالجملة
الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين
ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد

في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبيها بالاسم وقد ارجع اليها فيما نحن فيه ويثبت
بقوله من يجي يخاطبك لان تعلق الحكم اه المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هنا التعليق
المذكور في عبارة المفتاح بالوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا معنى
تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل
المكرم بحسب الظاهر ذاته المتصف بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس
الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله فعنده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين طرفي الشرطية ولا ان المعتبر في طرفيها
الامتناع بل اراد انه لولا افادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على
تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم
لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو
صريحا الا ان بعض الشر اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاول اشارة الى
احتمال التوجيه قوله والمآل واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي
صحة قولنا ان وجد الجدار ولا يصح تقدير تعليق الثبوت وجد البيت ضرورة ان امتناع
وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع
القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط
وجودا وعدما على حقيقته فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد
يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ ولكن المذكور في نسخ شرح الرضي
نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل قوله اما الاول
فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا الجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في تمام
اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا
للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية

على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في
ظاهر العبارة ليس من داب المحققين **قوله** وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من
غير عكس الجواب عند السيد عبد الله بان ما قال له النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة
لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء
اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو بحسب عرف اللغة على
انه ان لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم
جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم
للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان
كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا
اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيح بحسب
اللغة **قوله** هي انتفاء مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا فانه
اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية خصوصها وبالجملة هذا لا يتم في
صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة
كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم
العلة المعينة ليست علة لعدم المعلوم اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال
هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
البيت من قصيدة مطلعها القد آن ان يثني الجموح لجام وان يملك الصعب الابي زمام و
بعده ايوعدنا بالروح ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر
كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان
يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو

دامت

دامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن
لما يقدر دوامها عصوه فاستاصلهم **قوله** لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا مدارج
حيث جعل انتفاء دوام الدولات عليه لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها
الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني **قوله** للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
العلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول
علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني كما ينتج نقيض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم ينتج عين الثاني وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة
والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل على قاعدتهم
لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي
بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور فحمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات
المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصص المعنى الثاني بارباب المعقول
لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عندهم عند ائمة العربية وح لا ينافي ورود
الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا **قوله** وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت عجزه
وآفته من الفهم السقيم الظان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عائب
لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة
وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر **قوله** في نحو قوله
عم ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي عم
وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر رضي مع شدة التفحص وقال الدماميني
سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم نقف عليه نعم
ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله

يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه لان الغرض مدح صهيب
الى آخره لان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه
قوله ما نفدت كلمات الله تعالى اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية
بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري **قوله** فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد
يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو لو ورد والعاد والماء نهوا
عند فهذا وامثاله يعرف انه في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد يستعمل
بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك الخ فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على
امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله
لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول ولا لا تعكس معناها اذ المتنع
المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر
ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان
يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى
ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال
فافهم **قوله** وليس كل ما له دخل في لزوم شيء الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل
في لزوم الجزاء فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح
قولك لو دخلت الدار لاكرمتك عن قدرة عادة في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان
كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام يحصل في شخص مخصوص
مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من
التعبير عند ارتباط لان التعيين يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحو فتامل
قوله وزعم ابن الحاجب انها التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي

الضمني

الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل **قوله** بخلاف النفي فانه يفيد العموم
فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبر **قوله** فيتناقض
اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل
تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى
الذي فهم من ظاهر جواب لو **قوله** وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه الخ قد اشرنا الى انه لا
يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز التخصيص بجهات اخرى لا نمناقشة لا
يضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد يقال
مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما تحقق في ضمن
فرد فما الحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه عدم
شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص
لا يتعدد افرادا وهذا كلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان القول بعدم
تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل **قوله** فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير
وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع
بينهما **قوله** وهذا غلط يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السوال السابق لا الى الجواب
فهذا تغليط السوال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه
وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده **قوله**
وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا ارشادا الى انه لا خير فيهم بل اشرار **قوله** كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم
يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه ففيه يشترك الكافر والمؤمن
فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور القول على فرضه فلا
يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد

النفاق الجماعة المذكورة اعنى بنى عبد الدارين فضاعنادا او مكابرة قوله واقول يجوز ان
يكون التوفى رد بان انتفاء التوفى لانتفاء سببه لا مدخل له فى ذمهم بل المفيد له كون قوة
سببا لقتاله المسلمين لانتفاء وه لا نتفاءها وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى
لايكون لبعض مشتمله الذى هو المتبادر بكونه مطمح النظر فى لو دخل فيما سبق له الكلام
مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يليغ الانكار على من سبق الكلام للانكار عليهم لا
يلتزمه من له دربة فى صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشى ويمكن ان يجاب
بان بيان كون سبب انتفاء التوفى عدم الاسماع له مدخل فى الذم باعتبار دلالته على
ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل انهم فى الدرجة القصوى من الفساد لو انهم لو سمعوا
لتولوا وانما يقولوا لعدم سماعهم فليتامل قوله يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة
رجل والحكمة فى ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق روية الملك
وذكر الامام فى تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من
يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظ اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان
هذا المصور الذى قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتى البشرية صورة والملكية حقيقة لانه
بند لمن لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده
سواء كان كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف
وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعات البشر وربما لا يعذرونهم
فى الاقدام على المعاصى وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله
بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان
المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتامل قوله ويحتمل ان يكون
لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يكاد يلائم هذا المعنى قوله نحو اطلب العلم ولو بالصين
لا يخفى ان الظ من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها لزومها فى استعمالها لا استقبال

على

على سبيل الندرة وارد فيه على استعمال اخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان الشارح اشار
بايرادها الى ان جميع الاستعمالات السابقة فى الماضى قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله
فيما مضى الى ان لو على ان معناها وان المضارع الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى
وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظته بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد
فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى ان الاستمرار
المستفاد منه تجددى لا ثبوتى قوله بدليل قوله فى كثير من الامر هذا كلام الكشاف وفيه
بحث اذ المفهوم من هذا القيد ان مرادهم انه كلما اطاعة الرسول اياهم فى كثير من الامر
فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى فى امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل
استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة فى قليل من الامر ويحتمل قوله كلما عن لهم الا على المبالغة
قوله وتجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذى يعطيه الجملة
الاسمية لان النفس اذا عاندت الشيء العنه ولا يجب مفارقته قوله فهذا يخالف لما فى المفتاح
لا فيما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا خير فى محالفته وذلك لان امتناع
عنتهم ليس باستمرار امتناعه عم عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعتهم فى بعض امورهم
لوضعوا فى العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبى عم على ما يستصوبون كما هو فى
ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار
لا يقدح فى انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل على ابلغ وجه و
اوكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا فيفيد تاكيد النفى ولو حمل قوله وما هم
بمؤمنين على نفى الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه
قوله وجواب لو محذوف اى لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا
مناسبا للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من لا خلاف
فى اخباره لا يعنى ان فى العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف

فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة
تحقيقا روعى الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبى عم ولو
للتمنى فلا استشهاد غرض الشارح نفى الاستشهاد اذا جعل لو للتمنى ولا مدخل فى ذلك
لحصول الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما فى الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند
جعل لو للتمنى لان التمنى ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى و
التمنى للرسول عم كما كان للترجى له فى لعلهم يهتدون لانه يحرج منهم الغصص فجعل الله
تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل لا استشهاد
فان احتمال كون لو للتمنى يرفع الاستشهاد فتامل قوله بعد رب المكفوفة بما ذهب
البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فيقبل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر
له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها صار عن النفى والنفى لا يجل فيه عامل قوله
فى احد قولى البصريين والقول الآخر لهم ما ذكره ابو على فى غيرها لا يصلح او ما ذكره
بقوله واما جعل ما نكرة لا فلا يخفى ما فيه من التعسف و بتر النظم ان الاول فلان فيه
تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين
بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير فلو الودادة المستفادة من رب
فى التوجيه المذكور ولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة
المستفادة فى هذا التوجيه كثرة الودادة فى نفسها فلكل وجه فلا تنافى بينهما هذا و
فى ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذى ذكره الشارح نكتة وهى الايماء الى ان مقتضى
العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه ادعى
انه يكفى فى مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون فى القيمة
احيانا كونهم مسلمين مطيعين لله وامره تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوائد
الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول فى دركات الجحيم قوله كما قال الله

تعالى فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة
بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار
اليه مثله المحشى فى بحث الفصل والوصل قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى
ولو انهم آمنوا الآية مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغى اما لفظا فلاطباق
محققى النحاة على انه لا يكون الا فعليه ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا يتقيد بايمانهم وانتفائهم ولا ينتفى بانتفائها
فالحق اذا لم يجعل لو للتمنى ان الجواب محذوف وهو لا يتبو الرابعدى الجملة الاسمية
على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية
انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل
لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل فى الآية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية
تقديرا ثم عدل الى لمثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان
والتقوى ثم الى لمثوبة من عند الله خير تحسرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم فى
الايمان والتقوى ثم الى لمثوبة من عند الله خير فاندفع الاعتراض الثلاث قوله لانتظاهر علة
لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضى الى المضارع فى الجزاء فلعله
لعدم وجدان مثال له فى كلام البلغاء او للاكتفاء بانفهام نكتته مما ذكره فى جانب الشرط
قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول البنى ولو قلم القيت فى شق
راسه من الصعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو الفى قلم ورده
ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل او ولو لوبس قلم وقد
يروى قلم بالنصب فالامر اذا التقدير ولو لابست قلما قوله هذا وقال الرضى ان شرط
لو جاء اسمية فى الضرورة قال لو بغير الماء حلقى شرق واعلم ان التقدير الفعل فى
مثل قوله تعالى ولو انهم آمنوا اى ولو تحقق انهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح من

ان الجملة الاولى لانفع الا فعلية والثانى ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها
فى تاويل المفرد قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق فى بحث تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد فى قولك هو البطل الحامى مع وجود
تعريف المسند ومثاله مثل رايت بكاءك الحسن الجميل اعلى ما شيا فالاولى ان يزاد قيد
يخرج امثاله نحو ما زيد شيا اى هو ملحق بالمعدومات فليس شيا حقيرا فضلا عن العظيم
قوله يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت رضى من قصيدة يمدح بها النبى عم و
يهجو ابا سفيان صدره كان سبية من بيت راس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية
بين قزه ورملة اشتهرت بجودة الخمور يقال انها مولد الشافعى رحمه والسبية بالهمزة
الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير على ما صرح الجوهرى
وتبعه الشارح فى شرح المفتاح وقع فى القاموس ان الجوهرى وهم فى ذلك هذا الرواية
فى البيت الهمز والسلافة والسلاف ما سال من عصر العنب قبل ان يعصر وسمى الخمر سلافة
وسلاف وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع ماء بتقدير
وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطا
اذ لا يزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت
المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر من جت بعسل
وماء او بطعم تفاح طرى كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته لانهم يجوزون
كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا فى اواخر الباب الاول فى بحث القلب تفصيل
متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لا يستلزم الحكم على الشئ العلم به ان قلت على الشئ كما
يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون
المسند ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لا يدعى فى هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه
بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اولى وبملاحظة

اصالة

اصالة التنكير فى جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين فى تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه
ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه فى جانب المسند معارض بما هو اقوى منه
وهو لزوم انتفاء الفائدة فى الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر قوله الثانى ان
العلم بحكم من احكام الشئ لا قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان
علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما له
الحكم بالفعل اى يتضمن الا انه اكتفى بالجواز لكفاية فى المقصود بقى ههنا ابحاث الاول
انه لو صح الدليل الثانى لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثانى انه يستلزم
وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا ينافى
الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان
المسند نكرة الرابع انه لو صح كفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول
المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية الخبرية الخامس انه اذا حمل الجواز على
عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الخ
قوله ففى الفعل ايضا سوع لان قولك جاءنى زيد الخ اجيب بان المحتمل لا يكون على حالة
الركوب وغيره انما هو المجئ المستفاد من جاءنى وهو اسم لا جاءنى وكذا المحتمل فى طاب زيد
لان يكون من جهة النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا
يكون الشيوع فى الحقيقة الا فى الاسم ولا يكون التعليل وجها وفيه نظر لان التقييد للفعل
بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه لذلك يصح
تخصيصه بمعنى تقضى الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فلعم قوله
فقوله بآخر اشارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفى فى الافادة لوجوده مع عدمها فى الحيوان
الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الآخر به جزءا
وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير فى المعدوم شرط الافادة وشرط

لا بجهة اتحاد الطرفين فى الوجود الخارجى او فى الدار فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد
النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة قوله ان ابو النجم وشعرى شعرى تمامه
لله درى ما اجن صدرى تنام عينى وفؤادى يسرى مع العفاريت بارض قفر نقل عن
الشارح ان انا باشباع فتحة النون ليكون مصرعا واحسن من الاحساس والعفاريت جمع عفريت
وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله قول ابى نواس فان يكونوا ابرا
من جنايته ابو نواس كنيته العز بن زدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع برى مثل كرام وكريم
او بفتحها على انه مصدر فى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر
كرجال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف فى تفسير صورة الحمد لا يخفى انه يجوز ان يجعل
البيت من قبيل هو البطل الحامى ومما ينبغى ان يعلم ان الجزاء فى البيت محذوف وعلته
قائمة مقامه والمعنى فان يكونوا من جنايته فى زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجانى هو
الجانى قوله والمذكور فى بعض الكتب الخ فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق
من طرق التعريف فتعريف المسند بالاصالة يقتضى معلوميته المعهودية والحكم المذكور لا
يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله لكن قوله بامر معلوم الخ هذا
نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام فى هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين
الايضاح والتلخيص لكن بقى البحث فى المخالفة بين كلامى الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه
فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك
واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال هذا تفسير هذا انه قد يكون للشئ صفتان من صفات
التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه و
اسمه لكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه
او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلق سواء كان تعريف

المسند

المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة يجب كونه معلوما
للسامع والجمع بين كلاميه فى انفسهما وان لم يمكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر
الى ما يقتضيه الاضافة اصل وضعها والثانى الى ما طرء عليها فى الاستعمال لكن يرد عليه
انه ذكر الكلام الثانى تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر
يدل على ان الخبر فى الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان
قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الخ مبنى على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهود به حاصل فى اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذو
اللام والموصول متساوية فى الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات
الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب
ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشى فى وجه التعليق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم
المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند فى قول زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق
من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره قوله صفتان من صفات
التعريف الاضافة لادنى ملابسة اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون
الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها قوله وايهما كان بحث الخ
اه اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما
المستفاد من قوله فايهما كان يجب يعرف السامع اه يتضمن بيان سبب تاخير الآخر قوله
واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع
عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد
صرح فى الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ام لا الى آخره كما نقل الفاضل المحشى
بل لان مراد المتكلم فى هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية ذلك
ومحمولية بانه التعيين كزيد كما ان مراده فى زيد اخوك اه يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضى

حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردة ان تعيينه عنده قلت اخوك زيد وحل هذا الاشكال فتدبر **قوله** ولهذا قيل في بيت السقط نحوض بحراه قيل امثاله من باب القلب وقيل الموخر مبتدا قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام محل النظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تائب يدل على انه عرف ان انسانا تائب فلا بد من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن نعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فلك ان شئت ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو واثم انه اعتبر من في السوال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد التائب ليلا ثم مقصود الذي هو ايراد النظر لقوله تعالى اولئك هم المفلحون **قوله** على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل

تاكيد له او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامرين محتمل بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكناية على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها فينبغي ان يعيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل **قوله** اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعدما تضع ايضا **قوله** ليس معناه انك الكامل في المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا وادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل والدك العبد يعني ان اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا شك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشائع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا قبح البكاء على قتيل ابيت اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت لان القصر وعدمه التقابل

المحوظ تقابل العدم والملكة اى عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان تقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لام لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود **قوله** ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات والزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** وانما المجهول عنده اضافة لكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى السائل وان قلت المراد اتصاف المنطلق فاشتبه عليه انه اى من الاعيان فليتامل **قوله** لان الجرف الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امرا عدميا معتبرا باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكر خاصة اضافية للحمل فهو تعريف بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنوان على ان عدم الصحة غير عدم الافادة **قوله** والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها

قلت نعم لا يعلم عن المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل بلدة انطلق ثم

لغيرها

لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبر به ويثبت للمبتدا لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على انه اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** انما في الخبر والقضية اى في الكلام الخبري والقضية الموجبة **قوله** الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد وان هذا ومتى القتال فهذه الامثلة ونظائرها ليست مما النزاع فيه اى مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده **قوله** وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدا لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء على الدعاء على المخاطبين لا الاخبار على انهم مستحقون اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث آخر فليتذكر **قوله** وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه ولا احتمال الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته بل نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم **قوله** بحالها هو لو الباء اما زائدة او الوصف مصدرا والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقديم في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله لضميره المعتبرة يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يؤدي مؤداه **قوله** فعلى هذا يختص التقوي الم سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيد عرفت ان الرفع

نعيم تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى مجهول على اطلاقه فيقول
في المثال المذكور زيد يصرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر
ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظائره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا
كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه
انه جعل المسند السببي لما يراد به التقوى فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى اه لا يخفى ان الحكم
بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل
غرض الشيخ ليس حصره في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده
في مثل في الدار رجل قوله فلك عود اخذ التقوى اه فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله
فللتقوى للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد
للتقوى صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق
واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جا في عند المص كما صرح به الشارح في مباحث تقديم
المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل كلام الشيخ لانه مذهب المص
نفسه قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق و
المؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره لما مر اى لقصد الدوام والثبات في الاسمية و
التجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرطية
قوله لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل
اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث
ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل
نحو قوله تعالى اذ المرء مكرو وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع

بعدها

بعدها فعل لا مقترنا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فاجاب عنه ابن هشام
بان الفعل يقدر مؤخرا قوله والا فقد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف
المعلومة بقرينة ذكر الظرف فيه وينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انسيا فاظاهرا
او يرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل ما وقع
فيه مفردا اولا بالجملة والظرف الخبرية واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه
جملة يؤول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يكون يقول
اذا الظرف مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضميرهي في عبارة
المص راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف
لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الظرفية المذكورة
بطريقة الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث
لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اى ليس فيها غائلة الصداع لانه قال
في موضع اخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيد الغول ان يغتال عقولهم قوله اي بخلاف
خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على من زعم ان
تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على
المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله لا فيها غول معدولة
بل سالبة لا يكفي ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما
صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا
المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع
في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول
مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في الاية
تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب او المراد

به التعجب ايضا على ما في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول
المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر
عليه تقديما لما حقه التاخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل او صح
وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا تم
عدم افادة الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة
قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر
الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل
على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه
على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا في جواب مولانا يوسف
المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت
نقل من الثقات فعوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان
القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعله ذكره ههنا لانه ذكر الباعث الى حمل القصر على الحقيقي
في نظائره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بذكر ما سبق قوله من ان الاختصاص
ههنا ليس على معناه ان دينكم اه مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز
دين رسول الله عم الى غيره من المومنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار
الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على معنى ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد با
لتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص به القائم دون
القعود فان معنى قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على
معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم
الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده ان معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود
فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله لتوهم انه

نعت له

نعت له لاحتياج النكرة اليه قويا بالتعاضد الامرين في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف
وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان
المدعي التقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لان احتمال الوصفية بعد
وصف آخر يكفي لما ذكره وتقديم الظرف في البيت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا دخل
في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه اى ويكون الخبر محذوفا
نحو في الدار ونحوه والا يجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع و
النصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب تعريف المبتدا او مسند بعد نفي او ظاهر ابعد
همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شروحه لا يقال قائم لا يصح للابتداء لكونه
نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابقاء حاله فقدم
الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل او يجعل تنوين قائم على الافراد والنوعية
فيحصل التخصيص كما في شرح اهرد اناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا
كان موصوفة او خلفا من موصوف كما قال الواقي فتوهم ضعف عاد بقرينة اى رجل
ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اى شخص قائم رجل فتامل قوله ولانهم
اتبعوا معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين قوله فلا يجب التقديم كقوله واجل
مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي
ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر وانما لم يقدم
في الاية الكريمة لان المعنى واى اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الشرط
المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف
في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اى المحكوم به عليه امر اعتباري
اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان
حكمه بالخبر مخصوص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بعد الحكم

عليه تخصيص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا
بنفسه على ما فى الكشاف وههنا نكتة ينبغى ان يتنبه لها وهى ان اللفظ فى صورة التضمين
مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من
متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا
وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن فى ضمن
المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته
قرينة على اعتباره جعل كانه فى ضمنه قوله وهو سهو اما وجه السهو فى التوجيه الاول
فهو ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى
الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه فى الثانى فلان اشرق يجئ متعديا
بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة
المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى فى الوجه المختار انهم انفسهم ذو اشراق الدنيا
مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون
على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال الشريف فى شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان
يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف اى لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما
عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال فيه ضعف لتبادر
الذهن الى ان يكون الغرض الاصلى مدح الشارح عن نفسه كما لا يخفى قوله بعيد عن خبط و
اشكال وذلك انه قال لا افتر فلان ضاحكا اى ابدى اسنانه وكان تعرضه بعين التضمن
معنى الكشف هذا وقد بقى ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال فى اصل مدعى السكاكى
وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذى ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم ايراد
المص قول السكاكى بتمامه لا لعدم عده قصد التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان
ترك المص ذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله فى الدرجة قال الفاضل المحشى اذا كان

الاسناد الاول فى هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان الاسناد فى الدرجة الاولى
فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه واردة نقضا
على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى
وفيه بحث ظ وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها
فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى والحق اذا قدم ما اسند اليه الفعل
فى الدرجة الاولى على الفعل كما فى هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة
بهذا القيد ويقال فى توجيه كلام الشريف قول السكاكى ويقدم البتة على ما اسند اليه
فى الدرجة الاولى بيان يجعل المسند فعلا يقدم البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى
والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا
على الاطلاق وقوله ويقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند
فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على
كلام السيد رحمه وانت خبير بان عبارة السكاكى ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف
اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقت
ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاحتراز
المذكور الى قوله فى الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى الجزء الاخر من سببه وان
كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طيف
خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب فى لم يره وطيف الخيال المجئ فى النوم والمقصود
ان المعترض لم يرد مقصود السكاكى بعينه ولا صورته الحاكية له قوله فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت ومع القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا فى كلام الشيخ الشارح الا
انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلثة اعنى انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية يفيده قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر

جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلى انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اى لعدم
كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهى يفيد التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت
كالعدول عن النصب فافهم قوله ما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة
المسند الواحد الى شئ واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان
اعتبر ثبوت حقيقته العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان
فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقته العرفان فى احد الاسنادين
وافراده فى الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر فى
المثالين قوله كالمجرور فى قولنا دخلت على زيد فقائما فان زيدا فى عين اليد اصطلاحا
لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر
وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد عرف الى
الضمير المتصل من الثانى واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعنى انا فليس
شيئا من القسمين قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما يعنى ان الشارح لم يتعرض
لذلك الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود قوله
لا يخ عن اعتراف لذلك حيث قال انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير قوله و
احترز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا
الدخول يعنى انه لو قال ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله فى الدرجة الاولى
لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يقدم على
ما اسند اليه وهو زيد فلما قال فى الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما
يقتضى وجوب تقديم المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى لا على
ما يسند اليه مطلقا وهو موجود فى نحو زيد عرف لان كل فعل يسند اما الى ... واما الافعال
المكفوفة بما مثل قلما يكون فلعلة لم يلتفت اليها لانها قلما يكون قوله ولما ما يقال لا يعنى

ان المص لو قال الجميع ما ذكر فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون
جميع ما ذكر فيهما يعنى كل واحد واحد جاريا فى كل واحد واحد مما يصدق عليه انه
غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع فى غير البابين
بقوله كالتعريف فى الحال والتمييز فان التعريف يجرى فى المفعول به وهو من غير هذين
البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان فى غير هذين البابين عند هذا القائل ان
يجرى فى كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الشارح الباب الخامس
فى احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد
بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره
ان التعلق هو التشبث والتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى
قوله قد سبقت اشارة اجمالية يعنى فى التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما
قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا فى عموم الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول المضاف مقدر اى ذكر الفاعل
مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل
الذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد يستعمل فى هذا المعنى كما صرح به
الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابى وهو
ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافة اليه وحق المضاف اليه ان تقدم فى
الذكر التفصيلى ثم جرى على الاستعمال الشائع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول
وان كان الثانى فيه رعاية امر لفظى مقتض لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر
الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التى احال به على التامل ما حصله
الفاضل المحشى رحمه الله فيران لقائل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق
بالمفعول ثم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفى

متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده وقد يجيب ان يرجح تعلقه بانه
يقول المص فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول
كحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعل ولم يذكر له
مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل
والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشائع اعنى
دخول مع على المتبوع فى مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشى مخالفته فى موضع واحد
لنكتة خطابية يقتضيه كما نبهناك عليه قوله اى تلبس الفعل بكل منهما فى العبارة مسامحة
اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول
اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قوله ومن هذا يعلم الخ اى مما ذكره نقلا
عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا
عنه وكان الاولى التصريح به لان تصريحه فى الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة فى حمل
المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول به قوله مطلقا ان من غير اعتبار عموم فى الفعل الخ
هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه خرازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له
فى ترتيب الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور
وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلا المامع من اثبت له
اعطاء غير الدنانير كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم
عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نفيه عما عداه بالاخلاف لكنه
تعسف مستغن اعتباره فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيد الدنانير بعطى بتقديم
المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء
الدنانير والغيرية باعتبار ان لا اعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء
معين متعلقه بانه الدنانير فيدل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل قوله لا مع من

تعان

نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون
ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية
الى خالى الذهن قلت قد سبق جوابه فى الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كان فيهما كما يجئ
تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى قوله المؤمن غر كريم الخ الغر بالكسر الذى يخدع سهولة
لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خبت يا رجل
تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير قوله لعدم ايهام
ان القصد الخ المقام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح لا يحمل على البعض فى الواقع وان
تساوى الكل فى تحقيق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله اى افاد المقام الخطابى او الفعل
المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله الخ قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظ
كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد
التعميم فى افراد الفعل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين مبين والمقصود افادة
التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات
التراكيب التى تعيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى ايضا فافهم قوله فصدر
هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على الفرد
وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكر كرجعى وذكرى يمكن
ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال
الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن ما له الاستغراق بمعونة المقام الخطابى
من غير حاجة الى ضم التعريف قوله لا يقال ان افادة التعميم الخ قد يجاب عنه بان المراد ان
المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة

بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن
جميع افراده الذى اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة فى
ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوسل به الى اداة التعميم كناية فان الثانى ابلغ
قوله معتبر فى الغرض والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا فى المقصود من الكلام
مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان طى ما يرد عليه وقع
الملازم من الكلام ومما لا يرتضيه اولو الارحام قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد
به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين
فى مثل فلان يعطى على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على
وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى بناء على التقديم فلا يصح شرحا
لكلام على ما عرف من مذهب انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم الخ ان افادة
التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان
ليس منهما بل هو معرفة لكونه علما جنس كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فالحصر
الاول ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد
من المسند المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله
واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون
موجدا للاعطاء والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لغلام مع ان
المفروض انه يوجد كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يساعده هذه العبارة
الفاضل البردوى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام فى صورة تدل
قرائن المقام او الوقوع فى جواب السوال عليه خاد اذ الظاهر خطاء من مصنف فى مسئلة
دقيقة وقال هو رجل نحوى يعلم منه ان لا يعلم غير النحو ماله مدخل فى تحقيق الدقائق
او سئلت عن شان فلان وانه يشتغل من حقائق الافعال وقلت يعطى او يكتب او

عيرد له

او غير ذلك فهم انه مقصور على اتحاد ما ذكره فى جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة
ههنا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد
بالبعض الخلخال فانه سلك مسلك الشارح العلامة قوله ان يرى مبصر ويسمع داع هذا
بالحقيقة سبب الحزن والعصب الكامل لكن جعل خبرا عنها تنبيها على كماله فى السببية
فكانه خرج عن السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر الراى الا اثاره الخ وجه
الترقى ان الراى لو ابصر عن اثاره لم يكن ابصار اثاره لازما لمطلق الروية كالمدعى تحققها
بدونه فى تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم
الجواب عما توجه الخلخال من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتحرير
ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرضا الخ جوزان يكون الجملة
الشرطية خبرا للمبتدا والواو زائدة بينهما تاكيدا للصدق ويجوز ان يكون الخبر قوله
فلا تلازم والفاء زائدة فى الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء
كما مر وفى قوله وان فرض تلازمها اشارة الى منع التلازم فى الواقع لجواز تحقق تعميم افراد
الفعل بدون تعميم الفعل بان يفعل كل افراد الاعطاء فى حق شخص معين فلا تلازم بين
التعميمين لا فى الوجود ولا فى الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول لا مبنى على ان المستحسن
عند البلغاء فى حكم الواجب عندهم والا واذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على
تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ فى دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشبه
لمفعوله غريبا غير مستحسن على ما سبق الى الوهم الا على هذا الوهم ينبغى ان يعمل فى تفكر اول
الفعلين المتنازعين اعنى ابكى لا ثانيهما اعنى بكيت لان الغرابة فى تعلق المشبه ببكاء التفكر
ومنشأ وهما تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل القرابة سببا الذكر مفعول المشبه ناسب ان
يدعى استفاده مادة منشأ للغرابة مما ذكر صريحا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان
ابكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى اراد ايقاع المشبه عليه بكاء

مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر
وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون
له مفعول منوي كقولهم امرتهم فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره
قوله متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع يوهم بكون الدفع لدلالة قوله اذ لو
ذكر الخمر لربما توهم قبل ما ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق بالدفع يوهم بكون
الدفع لا في الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني
بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس
الدفع تشعر بالابتدائية لان الظ انما يكون في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما
في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله وتصورت
نفسه في اول الامر قوله وكم ذدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة
التكلم فيصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع
والبلايا قوله حزن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل منها سورة
قوله فحذف المفعول اعني الخمر اذ لو ذكرها فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد
قوله الى العظم فلا يلجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقدم على المفعول
بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ذكر الخمر اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا
الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه
الذوق السليم من قولهم بلغ العظيم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد
وضربت عمرا وغيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف
مقتضى الظ واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا ليحصل تلك النكتة ولا يحتاج
الى حذف المفعول ولا قلت الحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذ

الرمة

الرمة الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر و
اسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال ابن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر
نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي
ولا اجرى اذ اما تبلها لا قوله ان يكون اصاب ما لا اي وقت ان يكون اولان يكون
وانما قال بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها قوله لكن التامل
الذوق يشهد ايويد ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم
انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث الا انه يدفع
هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب وقد نقله صريحا في شرحه للمفتاح بما افاده الفاضل المحشي فالمراد بعدم
تميز احد الوجهين عن الآخر الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي عدمه في هذا الشرح هذا
قد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصره للحصر لا يناسبه تمثيل بقوله والله يدعو الى
دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله
تع غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة
فتامل قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد حين قيام قرينة غير الحذف على
عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف
لمجرد الاختصاص والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكره نصا صريحا لا يقدح قوله وقد عرضت هذا البحث
الاشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع
امثلته في اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه قوله اذ لو كان الدعاء
بمعنى النداء المتعدي الى المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول

واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا واذكروا اما هذا واما هذا و
يؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه
وسلم انك تقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه و
يصح اطلاق اياما نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظة او
للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل
الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي في سبب
نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال
انه عم نهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الها آخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد
الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول
وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت
لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب
الذات والتغاير بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه
لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف
والصفة فان مابه الاتحاد مراد بالاول المقدم السيد والامام كثير الجنة والليث الاسد
والكتيبة العسكر والمزوم موضع القتال قوله ولما ورد ماء مدين الآية ضمير ورد راجع
الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامرأتان بنتا عم والذود الطرد قوله حتى
لو كانتا تذودان غير غنمهما الخ للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقي من الامة
لاجل نفسهم والذود من المرأتين لاجل نفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي
وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل
باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رايهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا

ماذكره

ماذكره الفاضل المحشي في قوله تع اقرا باسم ربك على ما سيجيء واجاب جمال الدين في شرح
الايضاح بان الموضع كان يجتمع الناس للسقي فمجرد عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال
الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على المصنف ان
يذكره بل كان الاحسن ان يقول الحكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب
عنه على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها
على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد
وثانيا عن دعوى احسنية او رجح قصر الانشاءات وهذا كلام خبري لا غبار عليه ثم
الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة وكان تانيث الضمير باعتبار
تاويل القصر بالحقيقة القصرية قوله لا يخلو عن تكلف وهو ان يقال ان الانشاءات مستلزمة
لنسب خبرية فالخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فتعتبر مثلا ان المخاطب
يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو ومعامر به او المجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم
زيدا اكرم لرد خطاء المخاطب قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجيء تفصيله
في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين انما والقصر قوله
فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير
للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي
اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر
صريحا قوله انه من باب زيدا عرفته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وحيث لما
تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا
لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقرير التسليط لامتناع توسط الفاء بين الفاعل والفعل
اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب
الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف

فى ان المصدر مفعول الفعل وسيجئ ان الفاء بالحقيقة داخلة فى الاسم اى مهما يكن من شئ
فربك كبر وانما ادخلت الى الفعل ليقع الاسم فى موضع الشرط كما فى اما زيدا فاضرب كذا
فى شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال اما مقدرة والفاء فاء جوابها اذ قد تقرر ان
حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهى وان لاماخاصية جواز تقديم ما بعدها انها
فليتامل وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف وعلى تقدير كون الفاء للعطف
لا يظهر كون واياى فارهبون اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر
متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
المحشى لان العطف مقتضى للتغاير الشخصى والاختصاص فى شخص لا يقتضى قوة الاختصاص
فى شخص اخر اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين فى الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى
ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة الا فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار وقد صرح فى بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء فى جوابه
عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة فى معنى الانشاء
وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح يجوزه قوله واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم فى شرح ديباجة الكتاب من
ان اما قامت مقام مهما يكن من شئ او قد علم من تقريره ههنا ان اما لم يقع الا موقع
اداة الشرط وعلم ان من تقريره فى صدر الكتاب انها واقعة موقعها جميعا قلت هذا
مبنى على المذهبين كما فصل ابن الحاجب فى الايضاح قوله ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف الا هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفى الجزاء الا انه
يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخر اجنبيا فلا فامتنع زيد طعامك فاكل وان
جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب
الكشاف والقاضى وصاحب المدارك فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ف

نعمه فيقول ربى اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا
ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان
الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه فيكون الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا بعد
امر ثانيا كما فى قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص الا اى ليس الغرض الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص وان افاده فى
بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص ونحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل قوله والاهانة فيه بحث لان هذا مبنى على كون
القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بالنسبة الى ما خصص به كل واحد من الجانبين
بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافة كما صرحوا به
فح لا يكون هذا التعليل بافيا للحقيقى اللهم الا ان يدعى انه لا يجئ تقديم متعلقات الفعل
عليه الا للقصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه
لرد الخطاء وان احتمل بناءه على الاكثر قوله بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون
المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم
لا سيما وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما ولما الاهتمام الذى لم يرتض الشيخ
الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فانما هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم
لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فى التمثيل ظاهر الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج
الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا
فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا وقد يفيد بعد التخصيص
قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حمل صاحب
الكشاف والقاضى له تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن
حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة لتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم

انفسهم بمنزلة العدم قوله بمراعاة حسن النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجعى بالفاصلة
رعاية للادب قوله استشهد ما ذكره ائمة التفسير الظاهر من عبارة المص ما ذكره تفريع
لا استشهاد والا كان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ قوله اهتماما بالمقدم
سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص
كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قولهم لانهم يقدمون الا على المدعى قوله وفيه نظر وجهه على
ما نقل عنه رحمه واشار اليه فيما سبق انا لا نعلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة
خطاء قوله لسعيد مع الاختصاص لاهتمام ولانه لو قدم مقدما لعاد على موضوعه بالبعض
اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين
النصب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهرى اول ما نزلت اقرا الى ما لم يعلم
وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث وفقه بان اقرا اول
ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بدء الوحى من الايات والفاتحة اول ما نزلت من السورة
قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها واتيا المخاطب
به هو النبى عم كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه به حتى يقصد وجه
القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم
الله اذ لا يتصور منه عم التبرك بغير اسم الله واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشارح من ظاهر
عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم ان يكون مقروءه اسم الله وغيره على ان فيه بحثا لانك
قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الاضافى فليحمل القصر على الحقيقى بلا
محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشرت اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات
الفعل الا للاضافى قوله وهو مبنى على انه تعلق باسم ربك الا لاشك ان ادخال الباء على ما
هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على
ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشى وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره

فى مواضع لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء
تخريج للاية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام فى
الباب الخامس من مغنى اللبيب وفى مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او الملابسة
ترجح الثانى بكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول جعل اسم الله تعالى
بمنزلة الالة التى لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك التادب قوله اى اقرا القرآن
قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذى قدره اللهم الا ان
يصير الى الروايتين الاخريين فى اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير
البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تاخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز
تكليف المحال فلا غبار فى التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح الا اراد
به مذهب الشافعى فان الشارح شافعى المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص
ما ساعده المقام بان يحمل على الحقيقى على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافى
فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناب عن
المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل
فى نحو ضرب زيد عمرا احترازا عن نحو ضرب علامة زيد فان فى هذا مقتضيا للعدول عن
ذلك الاصل قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه اى قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو
فعل وان كان الفعل المتعدى يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف
الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفى فى تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم
المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدى له اشد من
طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظ ثم المفعول فيه
الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة
كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذى لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل

تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فكانه نظر الى قلة الفائدة فى المفعول المطلق واعلم
ان ماذكره الشارح ههنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه
والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول معه مع ان الشارح اثبته كما بين
فى كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشئ واحد فيكون بمنزلة الجزء
ثم التاكيد لكونه ارسخ فى التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فان حكم
المتبوع والمضروب عنه ولهذا اعترض صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف
لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح
والشريف فى توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة يعنى البدل والوصف
والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على بعض الانواع الاربعة
صالح للعطف باى على رايه وبل نحو اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال
لان ما ذكره السكاكى من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على
تقدير العطف سلب وثوبه قائم فى العطف ببل واى فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة
ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراده مما الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت
ان صح فانما يصح فى اى دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاختصار على ان
التقييد بالواو وعلى انه المقصود بالبحث هنا وانما دخل او فى قوله او البيان تنبيها على ان
عطف البيان هو البدل من واد ولهذا حقق ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت
لما اعتبرتهما من واد واحد لم يبق شئ من التوابع حتى تقدم احدهما عليه فكيف يصح ثم
تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقى العطف بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد
ما ذكرته فى قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر المفعول معه
فافهم قوله شراد الصبا لا اهمية ههنا الا فيه نظر لانه قد عطف باو فقوله لان فى التاخير اخلالا
ببيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف باى تلك الارادة الا ان تبين فائدة يعتد بها فى

الافراد

الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلة نكيتم يمكن ان يقال تقديم صفة الثانية لانها اهم وفى
الفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم قوله وجعل السكاكى
التقديم للعناية مطلقا لا عبارة السكاكى هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام
بشانه نوعان احدهما ان يكون اصل الكلام فى ذلك الى فى المقيس الى قسمين ليستتبع انقسام التقديم لاجلها
فلذا قال الشارح وجعل السكاكى التقديم للعناية ثم ان فى قوله احدهما ان يكون اصل
الكلام الا مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد يقدر اللام
اى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة فى اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع التسامح
فان قلت ما فائدة تقييد المبتدا وذى الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر
المحيض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل
عليه النظر فى المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين يوجد المقتضى للعدول عن التقديم
وان كان اصلهما التقديم ايضا كما فى قولك فى الدار رجل وجاءنى راكبا رجل وانما لم يتعرض
للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها فى حكم المعرف قوله نصب عينكم بضم النون
وفتحها اى منصوبا قدامها من نصبت الشئ اقمته وجعلته بحذاء عينى بحيث لا يغيب عنها
كان انظر اليها دائما قوله لمن قال لك ما الذى تمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما تمنى
حتى يكون ما يقول تمنى فيكون السوال جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ما
صرح سيبويه فيما اذا اصنعت اذ على تقدير ذكر الموصول تعين كون ما مبتدا لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر مرارا فى الاصول جمعا قوله وتقديم المفعول الثانى على الاول
فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الاية مبنى على ان لله مفعول به بواسطة قدم على الذى بلا واسطة
اعنى شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السوال المقدر وهو من جعلوا شركاء او
هذا مختار السكاكى والقول المنصور على ما حقق فى شرح المفتاح وذهب جماعة منهم
صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق

بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على راى هولاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء تقدم عليه
فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول
اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح فى شرح
المفتاح وجعلاه من قبيل فى الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم
الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدائية والخبرية يبطل فى الحال
ولكن قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم اى كما سبق اشارة الشارح الى ذلك فى قوله ان سواء
او نسوة البيت قوله بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان
قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت
لا الحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف الاسم موصول كيلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الى المثلة او يجعل اللام فى الملاء للعهد الذهنى
فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء فى حكم النكرة لم يقع الذين
كفروا صفة له لانا نقول لم لا اذ له حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة
يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا
فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى الاصل المقصود اذ لا شك ان المقصود
الاصلى هو الوصف بالكفر كما فى الاية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض ولما
الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذى لا يبعد لعدم ملائمة قوله مسوق
للانكار التوبيخى الفرق بينه وبين الانكار الابطالى ان التوبيخى يقتضى ان ما بعده واقع و
ان فاعله ملوم على ذلك والابطالى يقتضى ان ما بعده غير واقع وان مدعيه كاذب افاصفكم ربكم
بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا فى مغنى اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا له
قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافى ان يلاحظ احد التعلقين اصلا و
مهما وان شئت فتامل فى قولك اعطيت دينارا سائلا فان فى اعطاء الدينار زيادة مباهاة

نقتضى

نقتضى تقديمه وان كان بخصوصية المفعول الاول دخل فى تلك المباهاة والحاكم هو الذوق
قوله والجواب انه ليس فى كلامه رد بعض شراح الايضاح بان مفعولى جعلوا يجب ان يكونا
حاضرين فى الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين فى ذلك
الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين فى ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين
علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به و
نصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكى سبب التقديم كون المقدم
فى نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولى جعلوا حاضرا فى الذهن وقت الانكار لا
يقتضى كون كل واحد منهما فى نفسه نصب العين لتعلق الانكار وهذا لا ينافى كون المقدم
منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكى قد صرح بهذا اعنى
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشئ من كون احد المفعولين
نصب العين فى نفسه لا يقتضى التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما
المقتضى له الاهتمام الناشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر
فى التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر فى تاخير المفعول الثانى عن العامل لعدم مرتبه
العامل ولينظر فى تقديمه على المفعول الاول كونه فى نفسه نصب العين فلا محذور اصلا
قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور لا فيه مناقشة وهى ان الاحتراز المذكور كما يتعلق
بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم آخرا اعنى الدنيا فى الاية
الاولى وموسى فى الاية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كون تقدم احدهما وتاخر الآخر
نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون التقدم احدهما
وكذا تاخر الآخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشئ نصب
العين من جهة التقديم فتامل وان كان مناقشة فى المثال لكنه قد يدفع المناقشة بان صاحب
المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفهاما صحيحا بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع

مثل هذا التوهم صحيح وان حيز بان عبارة المفتاح آبي عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال
ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين احم من قومه ام لا كيف ومثل هذا
الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد
لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى
من كثير من القرائن الحالية المصححة للاستعمالات الجارية قوله وقد يجاب بانه تنبيه لشأن
بلفظ قد المضعفة لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط
وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه التخصيص
اعني دون سائر الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال على الحال ونظائرهما قوله
الباب الرابع في مباحث القصر قوله يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام والمفتوح
بفتحها بمعنى الناقة الحلوبة قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على
الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنيي
القصر قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر اي الحقيقي ههنا
مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخرجه ظاهرا وكانه نظرا
الى ان التحقيق هو الاصل ولو اريد الشمول واضح القيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما
بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم
مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف
المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص مجاز
بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف
به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول
مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا
الاضافي للعقد للقصر او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا

الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة
الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام
الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يا با هذه التفرقة قوله انما سمي قصرا وتحقيقا
قوله لقلة جدواه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان
فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم
خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب
اسماء على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين
والقلب في الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي
لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر
وان كان جائزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي القسمية
كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات
الا الله قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك
زيد شاعر لا منجم لمن اعتقد شاعرا ومنجما او كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين
من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر ايضا قوله
لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع
ولا تردده اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقرير من قصر الصفة
على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر الموصوف على الصفة ويستمر
عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان
يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التي هي معنى قائم بالغير اراد بالمعنى مقابل
اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما على العلم لان النسبة بينهما باعتبار الصدق

هو المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول على صوت المضاف
اي دال المعنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام
بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة قوله تابع يدل على ذات و
معنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه ولا يخرج عن
التعريف النعت في نحو قولك اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن هذا السواد الشديد
وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد البعض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق
على الحسن انه ذات حيث يقوم به الفرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم لموصوفه قلت
لفظة فيها تدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول
فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لابد له من محل يقوم به قلت ما
ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف
في حال القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف
اليه غير في التعريف هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع
المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم
الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا اي
شارح رده في بحث التاكيد قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي هي الحال الفاضل المحشي
واما الفرق بين معنى المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم
بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقائم هذا كلامه ولك
ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة بظاهرة لا لما ذكره الفاضل
المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل او معنى المعنوية
على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع كانت النسبتان على ما ذكره ينبغي ان يصار الى الحذف في
الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير

والمعنى الثاني هو دال الذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العارض
مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فالوجه الحكم
بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المعنوية تعسف لا يصار اليه
بلا ضرورة فتامل قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم
او قام وغير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقال تقديره الا قائما وان المقصور عليه
مفهوم القائم لا نفس القائم ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني
على ان التاويل في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل
في جانب المقصور على معنى قصر الموهبة على زيد والكون وزيد على احيك والبانية على الناج(?)
فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخ عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم
بها لا لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكيفياتها في القصر كما في ليس في الدار
الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق
اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد في الحسن حاكم قوله الا
ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما
عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فلنتامل قوله نحو ما في الدار الا زيد
الا فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة
تحقق الهواء بل الاسطوانة فهو من القصر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب
بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في
الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى جنسه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون
في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة
قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود

فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا يحتاج فيه مع انه قد ادعى سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر الى المجال قوله اى بالتخا ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا قوله يتجاوز صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا اوذ والحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه يراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اى بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله ادنى مكان من الشئ الجائى متعلقا بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال ادنى منه وقربت منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله ولقائل ان يقول ان قوله الا يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد هنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كما يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الشارح الآن لم يبال بهذا المقدار من صرف الكلام عن الظ قوله فان قلت تخصيص امر بصفة الى فاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذى ذكره غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة المنقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء الاوذلك بان تقول قول المص اومكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الآتي في الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب

اعتقاد

اعتقاد المخاطب ايضا فتخرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا في كان بحث الفاضل المحشي اذ بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سنشير اليه قوله قلت هذا الاقتضاء مختص الا ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجرى الى لعل المدعى عدم جريان فيه على الاطلاق وبالكلية اى في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد الى لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجرى الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اى بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يساوي عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامر كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة والشعر من غير تعيين احدهما فقلت ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اى اقسام القصر هذا قلت الظ انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة الى ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان

لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين قوله وهذا الظ لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه كالقلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه لفظه دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذى هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن الى قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آبية عن كلا الوجهين كما حققته الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار الكاتبية في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على الكاتبية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم تنافي الاضافيين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يناسب اعتقاد المخاطب ثبوته بموصوفين ولندرته لم يتعرض له قوله وقيل لتحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج الى قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها الى معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد وقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما شرط التنافي ليكون الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قوله تعالى انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليست المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطاء المخاطب وكان ذلك تعسف لا يخفى

قوله

قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وسياق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف ظ قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اى في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي الاعتقاد اذ لا وجه بهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الى ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التعرض بها فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه القصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح الا هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيدا لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظ في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه اصرح تجلاف غيره فان المنع هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما وآخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على

اضمار مبتدا، قيل مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتدا، فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا
بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع
بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ
لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق
في اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب قوله وقلنا زيد قائم لا قاعد
اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم
من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح قوله فلطريق القصر
دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق بقصر التعيين ولا اعتقاد عكس
ح اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد بثبوت المنع او يجوزه وبالقرينة
يتعين حاله قوله وقد اجمع النحاة لا كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر
المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان
او غيره قوله اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها
على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما
عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل فان وغيرها فاجري
حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طرد الباب واما عند بني تميم فلانها و
ان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة
قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين
في قصر الصفة افرادا وقلنا الا ان عدم الاشتراط للندرة قوله كقولك في قصره افرادا اما
زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر
القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص بقصر
القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين واما

تقييد

تقييد لقصر الافراد في المثال المذكور من خصوص ذلك المثال وسره ان المنفي فيه غير فاما يناف
القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكا، ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما
فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين ولهذا الذي ذكرته اشار
الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما
بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك
في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التاكيد قال به في انما ايضا
لذلك ومن ههنا صح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس
وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر
ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوحد اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب
النبي عم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشتراك قوله دون الاثر
ذكره تنبيها على المراد نفي د لا لته عنده على قصر الافراد لا نفي د لالته على قصر التعيين قوله
وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف ان عليها على المذهب
الصحيح قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل
المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذ لم يكن عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها
قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي
بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من العالم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد
يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره
المحشي بقوله ويندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الاثبات قوله وحرم مبنيا للفاعل الظ
ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كون مضاف الى الحرم ليكون هذا
خبره قوله اذ لو كان موصولا لبقي ان بلا خبر اه واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف

ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان
اي ان الذي حرمه اسعليك الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح
قوله لان ما فيها موصول من قبيل انما عجبي انا ان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير
محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة فتعسف مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح
نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان
المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المال قوله لكنا نقول جعلها موصولة لا يقع في
هذا القول اباعلى الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح
في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس
المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار
اليه القاضي في تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اولى قوله و
لقول النحاة انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص
تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي
مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر
انما هو لتضمنها معنى ما والا فايدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة
افادتها القصر لا تضمنها لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح لا هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة
من شاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا
يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي
ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت
كيف يجوز عطف او مثلي قلت كما يجوز عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع

مثل قلت

مثل قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع
انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الاوائل والاشئ
فاعتبر قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان تحذف الفعل و
جعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مساغا قوله لان قوله ان
الزايد دليل على ان المعترض لا يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل
ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجه
ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قويا يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما في
سورة الكافرين وغيرها قوله قلنا لا نم ان الفعل غائب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اجمله
في شرحه للمفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال
اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا انا بمنزلة معنى لا غيري
فيجري الاسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا باعمال الصفة الواقعة ولرم
بعده اذا لا احتمال اعتماد على شيء سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة
بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو الخ
فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك
ما شاعر الا زيد وعجبي انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور قوله اي تقديم ما حقه
التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت اولا كما في انا كفيتك مهمتك كذا في
شرحه للمفتاح وهذا على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا
كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان
من قبيل القادر فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على
الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما مشوبا لم قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب
بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم

فكثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لا متساعد فى مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقى لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى فى التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتنى فانه قصر قلب اضافى قوله و الخطاء تجويز كل منهما على التساوى قال الفاضل المحشى ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشكك فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافى الحكم لانه يقتضى رجحان احد الطرفين المنافى للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان بالحكم فى العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم فى الكتب الصواب فى العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح فى بعض كتب الاصول فى مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لا حكم فى الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال فى رد هذا الظن نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد ان يقال الخطاء اح عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير حكم صاحب الناموس عن السيرافى ان الحذف انما يستعمل اذا كان لا غيره بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى مغنى اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه وفى المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله فى باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به تخوّا عذر فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال ونوبته لاستشهد الاستشهاد عرفى تامل قوله والمسطور فى كلام بعض النحاة الاقرار على الصحيح عدها من حروف العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل المحشى الرضى قوله واجيب بان ترك النص الا لا يخفى ما فى هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق

الى الغرم

الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفى فى طريق العطف كون العطف موجودا او الاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكى على الفساد فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى ان تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما فى طريق النفى والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة فى المفتاح قلت الكلام فى طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو فى موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفى الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعنى ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا فى مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا يثبت قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجرى بل لا انه غير مختص بها كما يشعر العبارة قوله لانها موضوعة لان تنفى به ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا ينافى فى نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفى هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت فى المثال المذكور للمتبوع اعنى قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفى عن قاعد قوله فكان الاحسن ان يصرح الا اذا قلت ليس فى الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فيقول للمصر بغيرها يتبادر منه سائر كلمات النفى لكن الاحسن هو التصريح فافهم وبهذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها الا يعنى ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التى

اوردها فى كلامك ونفيت بها شيئا اذا كان تاكيدا لو ربكين والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثانى وعطف على الاول قوله احسن بين الفاضل المحشى وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح فى هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله هو نا س لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء قوله فيقال انما انا تميمى لا قيسى فان قلت عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففى مثل انما جاء فى زيد لا عمرو الى انما والعاطفة موكدة لذلك القصر وفى مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفى مثل انما زيدا ضربت وانما تميمى انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصود عليه وتميمى لان التقديم اقوى كذا فى شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر فى انما تميمى انا مستفاد من انما واقف الشارح فى الباقى وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قوله غير مصرح فان قلت كيف جاز قولك ما جاء فى زيد ولا عمرو مع تقدم النفى المصرح به قلت الكلام فى لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك قد وجد فى اكثر النسخ حرف الاستثناء فى الموضعين اعنى الا الله والا وهو وقد خط عليها فى النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعا الا ان يقال يجئ بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهى ان لو فرض وقوع الا مصاحبا لها لم يجعل المنفى فى حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل المنفى فى حكم المصرح به فى قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سياتى الان قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضى جوازه الا انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفى النفى تحقيقا او تاويلا قوله لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقعى لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة فيه فيكفى ان يقال

اذا كان

اذا كان الوصف مختصا بالموصوف فى نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوى فى الدلالة عليه كان غاية فى افادة الاختصاص فلا فائدة فى تصريح النفى بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظ فتامل قوله الا من يسمع ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسماع فى الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفائدة فى القاء الخبر والقصر الذى يقتضى كون حكم المخاطب مشوبا بالخطاء وبالجملة الاشكال الذى سيورده الشارح على ما نقله المص من دلائل الاعجاز واورده ههنا قلت اما القصر فحقيقى لا يقتضى ما ذكر واما نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما فى جميع موارده على التنزيل بعد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالته على القصر ضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره فى شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له فى قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه آنفا وقد يلعوبين كلاميه بان فى كل منهما ضعفا من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة فى انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفى التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل فى البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة و ضعف لم يثبت بما ذكروه ما ادعاه اعنى تعين اسناد القصر فى نحو انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا اخرى لا يخلو عن تعسف فتامل قوله وما انت عليهم بمسيطر فى الصحاح للمسيطر والمصيطر للمسلط على الشئ ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة ثم عمرو ولذا قال ثم ان النفى فيما يجئ فيه النفى حيث ذكر الاسم الظ ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفى بلا العاطفة

كما يدل عليه النظر في دلائل الاعجاز قوله فما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لابد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انتهى اه من نظر في دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لذلك ينبغي ان يراد قيد اخر وهو والمتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها مثبتا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل والاول اوفق بجواب المتن حيث قال لا لتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتعبير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين يكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا وفي قوله فنقول له ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية بشر مثلنا انتم لا ان انتم قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين فيقال فلان متردد بين الصدق والكذب يعني اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالمتردد

رهنى

بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر لم تكلف فليتامل قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله لعلمه ذلك وبقربه تعلمه ويقربه بادنى تنبيه قوله مشاركة رباعية كما مر من وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء قوله كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يعقل منهما الحكمان معا لا خفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه يثبت بما ذكر ثبوتها على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها الا قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم بعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة تحسن معه موقع الكلام بكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استعديت الى المفعول استعديت محذوف اي اذا استعديت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما او نوى مبتدا خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفة بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا قال الفاضل المحشي الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن على الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا و

عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعلامة راكب لعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاء في زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في مفعول معه ليس الا آلة بملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي لا اي من قبيل تقديمهما بحالهما لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب على باب انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كما رها لان لا دفاع الحاجب يدفعه فافهم قوله كان لم يمت حي سواك لا البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان بعض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح قوله لئن حسنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح الحجارة العراض التي سقفت بها قبره والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما منعه بعض النحاة منهم الاكثرون واختار ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا الا ان يجوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان

القصر

القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر واحدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان الا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفي ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما تحققت ويصير الكلام جملتين و لا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى صدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله الظرف في قوله لا المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول ابتعك فيكون من جملته والصفة المقصورة على الارذال هي الاتباع المتعلق بادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر قوله اي لا اشتهي باب الاسير لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهي بدون الا اسير وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان تقدير لا اشتهي ايضا وجهه ظاهر للمتامل قوله والنوائح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخرج عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل قوله ففرغ الفعل فيه اشارة الى ان المرفوع في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول ففرغ العامل ليكون اشمل قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصوله ان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا الدفع

مايقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى محوجا عنه وقد تقرر ان ما يثبت
بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله
ولذلك تواباى ولاستلزام الا العموم فى المستثنى منه المقدر كذ فى شروح المفتاح و
هو المستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان تانيث الضمير للنظر الى الظ مجموع الاحكام
الثلثه فكلام المفتاح وشروحه لايخ عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل فى الايتين
وفى البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظ لجواز ان يقدر المستثنى منه فى الكل مؤنثا بان
يقدر فى الاية الاولى مغلة وفى الثانية اشياء وفى البيت اعضاء فليتامل قوله وفى بيت ذى
الرمة وما بقيت الصدر ذى الرمة على ما فى شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما فى عروضها
بصف النوق بالهزال من السير والخط طوى اى اضمر واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة
والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة
الدخول فى الارض الجرز وهى التى لا نبات لها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى
السنة الجدبة والغرض بالعين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج
قوله والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوى
قوله وفيه اشكال الا اجيب بانه سمى علامات التانيث مما نحن على سبيل المجاز من باب احد
المجاورين على الاطلاق اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل المنفى الا هذا الكلام
وارد فى البدل فان زعم على وجه الجواز تشاخص النفى الا فى الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه
يكون هذا ارد الشريف هذا التوجيه فى شرح المفتاح بان قول السكاكى للنظر الى ظاهر اللفظ
يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل فى الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور بعد فكيف يؤنث
للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فى دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العائد الى ذلك العام
بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال عنه مبنى على الظ قال فقوله
بالنظر الى ظاهر اللفظ باتمام الظاهر مقولا منافى واعلم ان هذا البدل فى باب الاستثناء يخالف

سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه بعيدا ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون
الاتصال قائما مقام الضمير والثانى مخالفته للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق
فى غير باب الاستثناء قوله كالساعلى حال من الاحوال الظاهر يدل على ان المثال من قبيل القصر
الحقيقى وبهذا استشكل بانه يؤدى الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل
ماسوى الركوب فى حكم العدم قوله بل المراد احص من ذلك اى من كون المستثنى منه بحيث
يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضيها المقام بعينها
فلا يقدر ماجاءنى الا زيد شئ او لا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفى ماكسوته الا جبة
يقدر كسوة وملبس وفيما صليت الا فى المسجد يقدر مكان وموضع وعلى هذا القياس
وقد يناقش فى هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت
بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان تقول هذا انما
يرد اذا كان فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل قوله وفى الحديث ما ايس الشيطان
من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء فى الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا ياتى
الا فى حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ياس البتة فى تلك الحالة فاورد
الشارح الحديث واشار الى الجواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان
يائس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعمل عليهن اشد
اعتماد حتى لا يقنط كلنا قبل ان ياتى لجهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من
جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط اصلا وهذا لا حاجة الى جعل الحال حالا
مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء قوله وذلك لان قصد لزوم تعقب الاشارة الى
وجد وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفى والاستثناء لما دل
على لزوم الثانى للاول كالشرط استعمل فيه واريد كما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من

من قبيل النساء قوله الا على تاويل العزم قيل عليه هذا التاويل لا يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة
حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه فلا لان الياس
باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاياس
فى الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى فى قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت
فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بنى آدم الا حال اتيانه اياهم من قبيل النساء فانه اذا اتاهم
من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال واما انتفع شئ منها وما بقى احاده الا فى
هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع لكاده بالكلية وحصل تمام الياس منهم قوله كالاخبار
فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به فى التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم
وهو ظ قوى والمراد ههنا هو الثانى لقائل ان يقول قد يتقدم فى بيان حصر الفن الاول
فى ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس
الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التى هى التمنى
وغيره بان يرجع ضمير له فى قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرى على طريقة الاستخدام
قوله وارادبها المعانى المصدرية يعنى الغاء للشتمل الكلام على التمنى والغاء الكلام المشتمل
على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليست موضوع لا لا يخفى ان التقليل ليس التمنى فقط
اعنى قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكفى ان يقال لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام
الذى فيه التمنى بل هو للتمنى والمنفى جميعا اعنى قوله وارادبها المعانى المصدرية مع قوله لا
الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له لا لا يصح اذا حمل الانشاء على
الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذى هو من جزئيات الافادة او ملزوم له ولا يحصل
الافادة بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام
قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائى والظ ان
الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء ان كان القاء كلام يدل على الطلب

واما ان يقال الظاهر لازم الالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه ففى العبارة مسامحة
لا يشتبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام المخصوص لا
اللغوى الذى هو فعل القلب قوله وهى على ما ذكره المص خمسة ومنهم ان يجعل الترجى قسما
سادسا ومنهم من اخرج التمنى والنداء من اقسام الطلب بناء على العاقل لا يطلب ما لم
يعلم استحالته فالتمنى ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم
النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه قوله والا ولى ان كان المطلوب
به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب
به الا على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمنى وفهمنى ولا بمجرد
وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب بنفس علم وفهم لا بمجموع علمنى وفهمنى ولا بمجرد
علم وفهم اذ المطلوب بها حصول امر فى الذهن مطلقا لا فى ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر
التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا قيد دخل للقيد فيه وان لم يعتبر خرجا
بقوله فى ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشى من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب
مطلوبا من حيث حصوله فى ذهن الطالب فهو الاستفهام لا وفيه نظر لان الانتقاض
وان كان مندفعا ايضا الا انه ينتقض تعريف الامر فى لان المطلوب بعلمنى على هذا الجواب
حصول امر فى الذهن لا فى الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام
وتصحيح تعريف الامر امر آخر فله ان يجيب فى تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب
بعين لسياق الكلام بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر فى الخارج والا
اى وان لم يكن المطلوب مطلوبا من حيث حصوله فى ذهن الطالب تامل قوله وان كان المطلوب
حصول امر فى الخارج اى فى خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما
وان كان حصول امر فى ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقى فيه بحث وهو
ان المطلوب فى النهى وكذا فى بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجى لا حصوله سواء اخذ الحصول

بمعنى الحصول فى نفسه اولمعنى لى والحصول لغيره لان الحصول للغير فى الخارج وان لم يقتض
حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها فى الخارج كما فى زيد اعمى لكنه يقتضى
حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المط فى النهى مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب
منه اعنى المخاطب له فى الخارج ولا شك انه موجود فليتامل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء
فعل فهو النهى هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله
كذلك فالمط بالنهى عنده امر وجود وهو كف النفس قوله والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء
والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول امر فى الخارج وليس منهما الى
حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص رحمه الله كما سيجى وان كان امرا
عند النحاة قوله منها التمنى قدمه لعمومه وجريانه فى الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام
لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته له فى الاحكام قوله وهو الطلب
حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجرد اى عن الطمع احترازا عن الاوامر
والنواهى والندآت التى وجدت المحبة فيها وقيل فيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع البعض
بها قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع
له ليت المعينة الجزئية المتعلقة بكل [illegible] فلذا صارت كلمة ليست حرفا لا اسما اذ هذا
على قانون الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد فى الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله
عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى للفظ يقارنه وظ ان المتلفظ بليت زيدا قائم
لا يجب كونه ذاهبة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظ فلا يرد شئ لعدم
التخلف فتدبر قوله وطماعيه هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع يطمع طمعا
وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والا لصار ترجيا ويستعمل فيه
لعل وعسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق
بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثانى ولهذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث

الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك المعينة ملحوظة لا قصدا او بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة م

لم

لانه انما يصير مرجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب فى الترجى كما سيصرح به نعم يصير طلبا
مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا قوله لو يا تينى فتحدثنى بالنصب والتقدير ليت اتيانا
منك فحدثنا منى ولا يختلج لوح الى الجزاء الخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج
المثال عن الباب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها قوله وكما يعرض بلو هذا بيان
للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول فى موقع الثانى قوله بعد فعل فيه التمنى
وقيل يجئ بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت احراسا مليها ومعشرا على حراصا لو يسرون
مقتلى قوله وكثيرا ما يستغنى ان يستغنى بها عن ذكر فعل التمنى وان كان مقدرا يدل عليه
قوله اى او لو كان قوله بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من
الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه
بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا فى حال التركيب اذ لا فرق بينهما
عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا
ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال
والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرا فى التركيب مع لا ولا المزيدتين قوله
لتضمنها معنى التمنى فيلزم المضمن الضمن فيه وهذا المعنى اعنى اللزوم هو المقصود بالتركيب
والا فاصل التمنى موجود فى هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين
تفيدان مجرد معنى التمنى على سبيل المجاز واذا ركبتا مع ما ولا التزمتا معنى التمنى لا لافادة
بل ليتولد منه التنديم فى الماضى والتحضيض فى المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب اى من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون بيانا للوم لكان اظهر
قوله ان يكون كل منها فى معرض كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعنى اهل المركبة
ولو المركبة قوله وقد يتمنى بلعل اما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد وا لا فالمقام مقام
الترجى على ما يشعره قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا

عدى الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا اعدى بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان
الترجى ليس بطلب اى بدخول الاشفاق فى الترجى ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب
ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قام كما صح هل زيد قام فيه بعض شراح الايضاح قبح المثال
بما اذا قصد به التخصيص فانه قد ياتى لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا
لما سيشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل يطلب التصديق
وفيه نظر لان المثال يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجى تحقيق فيه قوله وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت
واما فى زيد قائم فلا اذ فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجى للتخصيص والاهتمام كذلك
كذلك تقديم المنصوب ظ دون تقديم المرفوع بحكم فان قلت الاختصاص فى تقديم المفعول
دون المرفوع قلت سيمنع الشارح كون علة الاختصاص عليه لقبح مثل هل عرفت عمرا
اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص فى تقدير المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير
محتمل له فالوجه فى القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجى قوله لا يخلوا
عن تعسف [illegible] التعسف ان معنى كون السوال مما يلى الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق
بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب
قوله وهما يويد ذلك اى كون المسئول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق فى التحقيق
كما حققه الفاضل المحشى والحاصل انهم لطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق
على سائره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع من غير النوع المخصوص فتامل
قوله امتنع زيد قائم ام عمرو وقد سبق منا فى اوائل ابحاث الاسناد الخبرى ان ابن مالك رحمه استشهد
بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيوتى بها المعادل واشرنا
هناك الى الجواب بجواز كون ام فى الحديث النبوى عم منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله
لان التقديم يستدعى لا فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام فى الواقع
فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح فى الحمل على الاضمار والتفسير

اى لطلب نوع التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق م

سوى البعد

سوى البعد والقلة فيلزم وجه الجيب التمنى على ما نعه فيما سياتى ولا قائل به فليتامل
قوله وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى لا اى لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز
كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجى والجواب عن النظر اى وجه التقبيح على
ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق و
استدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم
للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا تقبيح وجه الجيب التمنى على قصد الاهتمام
لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب
ويدل على عدم لحاد هذا النظر انه اورد هذا الوجه فى شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر
حيث قال وانما لم يمتنع هل زيد اعرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم
وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لا لكن لا للتخصيص
بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص
لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر الى
الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولم يوجد احتمال
غير التخصيص لكان للمثال المذكور ممتنعا لا قبيحا لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
لكنه لبعده مستقبح قوله وههنا نظر لا تلك العلة كونها بمعنى قد فى الاصل كما سيجى الآن
وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظاهر عبارته
يفيد الانحصار حيث قال والاختصاص بالتصديق قبح هل زيد اعرفت الا ان يقال التقديم
قوله لا لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض قوله هل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح
العين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والباء ... قبرا مالك وعقيل نديمى جذيمة الابرش
قوله وحنت اى الالف المالوف بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد
بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قوله اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة

والناحق لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز الايجاب لم يستعمل دخول الواو وعليهما كما تقرر في النحو قوله قال الجاسي سا غسل البيت القضا اصل الحتم والايجاب لم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ماكان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشئ الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا جالبا وفاعله ماكان جالبا ويكون النداء بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها لعرضي من باح المدينة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني بترك داري واجعل خرابها وقاية لعرض وكحو على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني تلادي اي مال القديم عند انصراف يميني جائزة للمط قوله لما السكر في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استشعروا منه الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب اللفظ وفي الجملة ولوجب اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص بما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلق نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ماموصولة ويجوز انما يكون موصوفة والجملة صفته قوله و المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظيره هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما لكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل فتامل قوله والنفي والاثبات

انما يتوجهان

انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا على الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل قوله ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب قوله وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا الا لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسند ان بروزه قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقي هنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا والخبر ولكونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فاوجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولك ان تقول ما ذكر في النظر ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله

اعلم قوله كقولنا اصل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله وجود شئ لشئ اراد بالشئ الاول عن الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلب البسيط ايضا وجود شئ هو الوجود لشئ واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معروضة ولعله لذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المط وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ اولا وجودها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله اولا دائمة قوله طالبان بشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ رايناها ولا نسب ان يقال طالبين ولعله اراد طالب كل منا وحمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا ان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عن المقام قوله اي حقيقتها التي هو بها هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بعد حكم بتقدم مطلب هل البسيطة عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه ليسال عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على ان معنى هل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما

هو الاول

هو الاول لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر البلغاء فقد جعله مقابلا لما هو الاول فتامل قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسيري لسابقه قوله والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فظ واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات وبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشئ فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر قوله وعن العارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل ليتناول الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو ولمقتضى هذا السوال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شئ لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمع النظر فيه طلب ثبوت شئ لشئ بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور اي اي اجناس الاشياء عنده نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وحجس

بالجنس جوابا في السوال عن الفضل وهو ظ البطلان وقد يجاب بان السوال باى اجناس
الاشياء عندك لازم للسوال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس
ماعند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر
الشارح يعنى اللازم لبيان الاول يعنى الملزوم فلا يلزم المحذور قوله فقد سبق المفردون
الا امامن الافراد والتفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم
بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تع او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه
غيره وانما لم يقولوا في السوال ومن المفردون على ما هو الظ لان مرادهم السوال عن صفة
المفردين وهي ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم بقوله الذاكرون ا‍لخ
من باب الاسلوب الحكيم يعنى دعوى سوالكم هذا لان معنى الافراد ظ واسئلوا عن اوصاف
المفردين قوله وفيه نظر اذ لا تم خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسوال عن الجنس و
قد يستدل على وروده فيها لذلك ببيت الكتاب اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت
عموا ظلاما فان الجواب دليل على ان المسئول عنه الجن وفيه بحث اذ الظ ان الشاعر ظنهم
اناسى فسالهم عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لامن الانس الذين ظننتنا منهم قوله
ففساده يظهر من جواب موسى عم بقوله عم الا فيه بحث لاحتمال ان يكون جوابه موسى عم
لبيان انه لا مجانسة له تع مع غيره لانه خالق كل شئ وهاديه فليس كمثله شئ وبالجملة يجوز
ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السوال عن الجنس فانه معلوم بطلانه
لانه ذاته تع لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسال من صفاته الكاملة عما يميز قوله م
احد المشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون للسوال عما يميز احد المشاركات
وقوله بعمها زيادة توكيد والا فالامر المشارك فيه ليس الا كذلك قوله كقولنا ايهم يفعل
كذا ان قلت لو قال اى هو لا يفعل كذا كان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير
لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى المشار اليه وهذه الاضافة

محقق

تحققه بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التى من شانها ان يشار
اليها اشارة حسية تامل قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظ صحة الجواب بالمعرف
بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف
الى كل فجوابه كلى رد عليه بانه منقوض بقولنا اى رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق
ان ما اضيف اليه اى يكون كليا دائما لعله الاشتراك في امر عام للمشاركين فصاعدا واما
الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصى وقد يكون كليا اذا لم يقصد
ذلك قوله والغرض من ذلك السوال التفريع لاحقيقة استفهام الرسول عم منهم عن كيفية التحدث
لان المقام يا باه فلو ذكر مثاله كانت كم فيه على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رايت
لكان اول وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له محفوظ ههنا ايضا كما
مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم
معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم
واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل
وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع
الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر
وغير ذلك مما هو مذكور في مغنى اللبيب وغيره قوله واقول سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من
آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضى وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدء
ما قبله من النظر بتاويل هذه الاية واما مجرور على انه من تتمة الاية واقول بمعنى اقرا وكان
الاية لوضوحها في هذا المعنى بمجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان
الرضى يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوزه الزمخشرى ان مراده العثور على جزء من اذا
لم يفصل بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى

كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال
كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد
ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما
في كم الاستفهامية فلم اعثر وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعنى قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية
وخبر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظ والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جزء بمن اذا لم يفصل فتامل
قوله وايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اى اوان حذف احد اليائين من اى والهمزة
من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة
مستعملة وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر
عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور قوله مثل ايان
يوم القيمة المضاف محذوف اى وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن
غير الحدث قوله بعد ان يكون المانى موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الاية رد على
اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها
مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات
الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة بطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر
باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا
قال فظهر ان كلمات الاستفهام الا اى ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها
مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف
على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها وكونه مستفهما عنه بقضية العطف كما في ازيد قائم او
عمرو واما المنقطعة فلانم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل لمعنى الهمزة المقدرة قوله

وقولنا

ولهذا يجوز ان يقع بعدام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اى لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز
وقوعها بعدها لا تنصافها بكمال التصدر كما صرح به في معنى اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة
بالواو وبالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه قوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق
به آخره ايمان انفا اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه
على ضده وقد انشده الكسائى في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى برفع ريان فرد عليه الاصمعى
وقال انه بالنصب فقال الكسائى اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت و
وجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطى والخفض على الابدال من الهاء وصوب
ابن الشجرى انكار الاصمعى قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع
لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطى من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره
ابن الشجرى نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائى الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما
يعطيه العلوق ويضمن يعطى معنى يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال
نزل يعطى منزلة اللازم كما في يخرج في عراقيبها نصلى قوله وام ههنا بمعنى بل وليست متصلة
ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا وجه بوقوع ما الاستفهامية بعدها
قد يجاب بانه الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغنى قوله ما لم احد قوله قد تصدى
الفاضل المحشى لذكر ما يصحح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم
وبين المعنى الحقيقى والمجازى ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه يكفى في تعيين العلاقة
لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي
الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على الضلال
بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما
ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم روية الهدهد يستلزم الجهل
به المناسب للتعجب من المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به و

لجهله ليس مسببا عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للسبب في السبب ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يبين خصوصية العلاقة قوله لام وفيم تنقلنا ركاب الى لفظه في قوله لام مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله ثم قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراط المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف قوله والتعجب ما لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي قصده المص يدل على ذلك لفظه اذ لو حمل على المعنى الاول يقال بابلاء المقرر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قبله لا رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان يكون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت لا لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق

الع

العلم بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهد وانه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يعنفونه كما ذكره الشارح قوله والانكار بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء قوله واما غيرها وان صح مجيء الا ان فاء جواب اما محذوف مع الجواب وانه جائز في السعة والتقرير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان لم وقد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح مجيئها للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال ومن اين تدري والرم ما الفتار من الرند مصراع بيت صدره وتصبوا الى رند الحمى وعراره وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد لحيني وللانضاء بالغور حتى اذا ذكرت اوطانها بربانحه يحتمل ان يكون ما في تعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبوا اي تميل قوله في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرء القيس آخره ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفي سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن السيف اذا حدده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا وانه اشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اتخذ اصناما آلهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر

وصح يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ آلهة ولا آلهة تتخذ اصناما تامل قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقريب بجعله يعتقد كاعتقاد القدرة قوله مراد امن تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية لما سبق تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم وبان قوله تعالى في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فلياس فيل هو عرف في احتمال الابتداء على السوال بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص مشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق قوله فعلم ان التقديم لا فيه ايماء الى ان شرط المص فيما سبق ايلاء المقرر به للهمزة ليس كما ينبغي قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا قوله ما كان ينبغي ان يكون كذلك الامر الذي كان لفظ كان بصيغة الماضي هل يشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فينبغي معنى الانكار التوبيخي في الحال سكونا عنه محالا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله

كان انه

كان انه كان في الحال او في الماضي قوله فوق البدر توضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير وام منقطعة قد راولا دها وافتخالا اعتراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وساده لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله وقول الشاعر وهل يدخل الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها قوله بنو ربك والجوزاء دون مرامه عدو يعيب البدر عند تمامه يقول يطلبك العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل اليك لابعد الوصول اليه لانك قد جرته مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه قوله والانكل محله فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بقرينة علي ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه قوله من فرعون بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدا ومن الاستفهامية خبر وبالعكس على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظ بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الآية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مومنون انى لهم الذكرى الآية وروى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان قال الدخان الذي يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره ومعنى الآية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله عم من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه

ولايعضر المتولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد لظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك ولظهار تفخيم البيان كقوله تعالى جمرينسا، لون وغيره **قوله** على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون تجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى فقيل ينبغي ان يزاد فى التعريف قيد اخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرّف الامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصيغة التى وقع الطلب بها لم يرد شئ **قوله** وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن الفعل اجاب الشارح عنه فى التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء يرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس اكفف بل المجموع كما مر نظيره **قوله** رويد بك حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغرها مورية لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اى امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا او قد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير **قوله** ويختص بالفاعل عن المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد اطلق فى الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره ههنا اجود ما قيل فى وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة فى الطلب المذكور لانه تصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة فى غيرها ايضا **قوله** بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة الماضى والمضارع قد يقال الاصل والشائع فى مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقى كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع

اخض

اخض النسب التى بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى تسميتها واما ونظيرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لا قتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف فى الامر ادعى ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا **قوله** وقد يستعمل لغيره كالاباحة عدم عد المص الندب من الاعتبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لراى الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ورد لان كلام المفتاح على نفى اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكى من علماء المعانى لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان افهامهم **قوله** لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ **قوله** نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا بالضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فى ما نزلنا لانه يفضى الى ثبوت مثل هذا القران فى البلاغة وعلو الطبقة لشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتى به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا من سورة اوصفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء الماتى منه فاحتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له فى استعمال البلغاء فلا اعتداد به **قوله** خاسئين فى الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى **قوله** والتمنى نحو قول امرأ القيس عد التمنى من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسا هـ

الطلب كما مر بيانا على ان الطلب المنفى فى القسم الاول هو الطلب من المخاطب بوشك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال فى التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشى فى الجواب من اعتبار امكان المطلوب **قوله** من تباريح الجوى ولو اعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد عن عشق وحزن و اللواعج جمع لاعجة يقال لعجه الضرب اى المه واحرق جلده ويقال هو لاعج حرقة الفؤاد من الحب **قوله** حقه الفور المراد من الفور وجوب تعجيل المامور به فى اول اوقات الامكان ومن التراخى جواز تاخيره لا عن وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا **قوله** والتكرار الفرق بين الامر والنهى فى ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهى انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها فى جميع الاوقات **قوله** وان كان راجعا الى اتصال الواقع فلا ينبا الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع المحرم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا استمرارا فلا تشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكاشى فى شرحه تامل **قوله** كف النفس عن الفعل انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل ويزيل استمراره **قوله** اللهم لا تشمت بى اعداى الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال يشمت به بالكسر يشمت شماتة و بات فلان بليلة الشوامت اى بليلة يشمت الشوامت **قوله** لطلب الدوام والثبات لعل المراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فيهما

فرق

فرق وبهذا يظهر هذا الاستعمال فى قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر فى الاية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث تفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب حقيقة **قوله** والطلب لا ينفك من سبب حامل لا لبيت هذه الحيثية السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشى فليتامل **قوله** لان العلة الغائية الخ فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون بوجودها معلولة لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شئ نحو قعدت عن الحرب جبنا **قوله** مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب فى الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهى قوله لان العلة الغائية الخ لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكان ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب فى قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب **قوله** واما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا الاية جواب سوال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ يكون ما كثير تخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعنى يقيموا لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء فى الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين آمنوا ويقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم فى الافعال كاضمار الجار فى الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع فى الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى كن فيكون بالنصب **قوله** عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكى قال اذا قلت لمن تراه

لا ينزل الا انزل فتصيب حينئذ امتنع ان يكون المطر بالاستفهام التصديق بحال نزول
صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا يجب النزول مع محبتنا
اياه قوله يجب ان يكون من جنسها الظ ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية
الفعل وان خلاف الكسائي انما هو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله
تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن جواب
الامر ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم بل التقدير على الجوابية
ان لم تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله ولا يحسن الا بالواو الحالية نقضه
بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام استمت تاديبي
فدهري مودبي وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على
ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه
الشريف في شرح المفتاح ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه بتعليل
للمقدر اي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله تعالى افمن
زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر
فقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح
عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي تعليلا
للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض
وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية خبرها صفة
مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفس
اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واي والهمزة للتقريب ونقل
ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للتقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة و
هل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك

البيت نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة
وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما يا فقيل الى القول الاول
قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد
على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو
موضوع لنداء المتوسط كما كثر النحاة فكانه لم يوضع حرف من حروف النداء مع انه معنى
ظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب
المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح و
الطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله اما لاستقصار الداعي
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان
الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل
الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظ ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه
قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابن سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل
مبتدأ خبره محذوف اي مرادا وبالعكس اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكثرهم
قرى وهو الضيافة قوله نحو انا معشر الانبياء اشارة الى قوله عم انا معاشر الانبياء فينا
بكاء اي قلة كلام او الى قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله
يكشف الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان يقول مندوب
بوصا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا الا قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع
منقول عن النداء وانتصابه بانتصاب المنادى لجراء الباب الاختصاص مجرى ولهذا
ثم يقول لكن جوز والنصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله
انا بني نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا

وان سقيت كرام الناس فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس
فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك
ايتها المراة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا وجلى
تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سرواب وسراة الناس خيارهم وادعى
فلان عن بني فلان اي عدل بنسبه عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشرا يجي بمعنى البيع
وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة
نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء اه قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة
على المستغاث والمتعجب منه المناسب معناهما وهو الاختصاص بمعناهما باعتبار ان المستغاث
به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار للتعدية ادعوا المقدر
عند سيبويه سبب ضعفه بالاضمار وحرف النداء القائمة مقامه عند المبرد حقها ان
يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث والمستغاث له وبين المتعجب والمتعجب له اذ قد يلي
حرف النداء المستغاث على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظلوم لتوافق
عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو
منادى واقع موقع الضمير فليفهم قوله يا ناقة جدي البيت لابي العلاء من قصيدة كتبها
الى حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد مطلعها الا وضع للرجال لا تبعد انضاء فكيف
شاهدت احفاي وارملي الانضاع السير السريع فكيف شاهدت خطابا لناقته يشكو
من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الحفا مقصورا يقال للذي حفيت قدمه و
حافره من كثرة المشي وهو حيف بين الحفي واحفاه غيره والازماع على الشيء العزم عليه
وجدي من الجد والاناة على وزن القناة التاني والاحلاس جمع حلس وهو كساء يجعل
على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اي الحزام في
صدر البعير قوله وكقوله يا عين بكي عند كل صباح جودي باربعة على الجراح

وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى باجرد ضاحي قوله يا عين بكسر النون
حذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه و
باب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى اكثري البكاء
واما بمعنى كرري فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجي لكليهما وقيل البكاء بوقت
الصباح اما لانه يريد اجعلي مبدأ نهارك لذلك او لان هذا الوقت كان وقت بكاء بالاعداء
وشن الغارات على المنادين وقوله جودي باربعة قبائل الراس وجوانبه والدمع يخرج اي يا ربيعة
من الشؤون وهي مواصل قبائل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي بدمعك كله و
قوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجريح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد
الاملس والضاحي البارز قوله اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن
على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ويحتمل ان يجعل كناية في البعض قيل كما في المثال
الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر بالازم عن
الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الانتقال من اللازم الى
الملزوم مذهب السكاكي واما عند المص فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز
والفرق تحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دونها ففي اختصاص الكناية
بالبعض تامل قوله ونحو ذلك من الاعتبارات في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك
اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى
بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيه الى غير
ذلك مما يهتدى اليه بالتامل في الاعتبارات قوله لا انشاء كالخبر في كثير مما ذكر قيل انما قال
في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا
بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند في التمني
مثلا فقد يكون جملة الباب السابع الفصل والوصل

قوله لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة و
مدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة
كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن
الاسناد قيل ظاهره مخالف لما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث
لم يعتبر بكونه مقصودا اصليا واجيب بان نفس الاسناد قد يعتبر على تحقق الكلام
بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب
النحاة ويدل عليه قول صاحب المفصل وسمي الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور
ثم المراد بالاسناد الاصلي ما لا يكون للمشابهة فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل
للمشابهة الفعل باعتبار انه بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر
المصغر والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر لما فصل في شرح اللب
للسيد وكذا خرج اسناد الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا للمشابهة بينهما وكذا خرج
اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل للمشابهة بينها اسم الفاعل الجاري على الفعل وهذا كله
مفصل في كتب النحو وانما اشرنا اشارة خفيفة تذكيرا قوله فالمصدر والصفات المسندة الى
فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست
كلاما لما عرفت بينا لا اسناد لاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان
اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل كذا ذكره الفاضل المحشي لكن في كونها جملة
بالاعتبار المذكور وعدم كون المصدر بفاعله جملة اصلا مع انه ايضا مؤول بان مع
الفعل تامل اللهم الا ان يقال فرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة وبين كونه في حكمه
ومقدر كما في المصدر الا ان قولهم بامتناع تقدم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه مؤولا
بان مع الفعل يقدح في هذا التوجيه قوله فانه اذا قصد تشريكه بعمرو اه واما اذا لم يقصد
التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد

الفعل وهذا شرط اقتران معاملهما بالحال او الاستقبال ليتم مشابهتهما م م

الصفة و

الصفة ونحوهما قوله الاوهي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد
فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان
ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل
في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو وعما يكون مدلوله
الجمع المطلق كالفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا
في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها
المستقلة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فاسد قوله لما
بين الكناية والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اوائل
الكتاب لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعرا بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي
في بحث العطف ولابد في حتى من التدرج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس
فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل لاني بان حتى
لا تقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكر في
التفصيل لان شرط العطف بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف
الواو الحاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا
من نفسه يستدعي ذلك المعنى بين من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف
وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانها تدل
على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب
والمهلة والجمل المشاركة في النحو وما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا انفلتت
عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلابد بين العاطفين بها من خصوصية
جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى اه الصبر بكسر
الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب

بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها
وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال
الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خياليه بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران
مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب
وهو الانتقال مما بدئ من الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملابسة
كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملائمة كما سيجيء في البديع ان شاء الله
تعالى فابو تمام اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما
في خياله فليفهم قوله زعمت هواك عفى الغداة اه هواك وعفى مفعولا زعمت والغداة ظرف
لعفى اي اندرس وفيه ايهان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلل قدم
عليه على غلط عينه موحشا طلل قدم وطلل فاعل عفى انمحى واللوى اسم موضع والباء فيه
بمعنى في ورسوم عطف على طلل والسنن الطريقة لا عذت اي لا صارت وقوله على
الف اي مالوف متعلق بنجوم اي نظوف ونذور وهو خبر عذت قوله لانه بيان لانا
معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزئون
سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين
فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر
البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام
والابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان
يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكره مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود قوله
واو واما واو ام لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف
بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة

ايضا

ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع
بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو
وهو مجموع الواو واما قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع و
بعض حرف في آخر كيا في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت اما
على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم
باحد الامرين واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم
عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو
مستفهم عن احدهما عنده ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله وقوله مائة الف
او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال
بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم الرائي
يخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين
الواقع احدهما وفيه بحث اذ محل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في
نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان
له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ
ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم
لكن قد عرفت فيما سبق اي فيما بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور
بعدها الا قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى
الى على ما حكى الزجاجي من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين
زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى نوح ربه فقال وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء
ارادة النداء قوله فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة
وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا

والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل جاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما خص
هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع فان
الاحضار يبتدئ عقيب نزول المطر فان قلت الاحضر لا يبتدئ عقيب نزول المطر
قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعقب في العادة مترتبا
غير متراخ قال هذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة يقتضى
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثانى **قوله** ونحوه الذين كفروا بربهم
يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق على ما خلق
لانه ما خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه
والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثانى من
العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ثم انشاناه خلقا آخر المراد بالخلق الآخر
نفخ الروح والجسم وكانه استبعد من بحثه بهذا الطور الذى فيه كمال الانسان من الاطوار
المتقدمة كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخى وهذا تخصيص من غير مخصص لتاتى التقديرين على كل
من الوجهين لعدم طباقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد
قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة
ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثانى فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة اليه **قوله** فلا اقتحم العقبة الآية اعترض عليه بان لا تدخل على الماضى الا مكررة
نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسى بان لا ههنا بمعنى لم
فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا
مكررة تقديرا لانه قال تعالى وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذى مسغبة فسر
بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه
بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظ فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت

لا

على صالح الايمان **قوله** لمجرد الترتيب اى بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون
احدهما متقدما على الآخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدرج اى الدخول في درج
الارتقاء اما من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم على سيادة ابيه و
سيادة ابيه مقدم على سيادة جده او بالعكس كما في الآية وانه اذا قيل ولا اد راك فهم منه
اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا ما ادراك فهم منه زيادة اعتبار فافهم من التعجب والعظم
مما ذكر اولا موخر في الرتبة والاعتبار عما يفهم مما ذكر ثانيا فليفهم **قوله** كقوله من ساد ثم ساد
ابوه البيت اجاب عنه ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في
السببية بان يدعى ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما
قال ابن الرومى قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان كم من
من اب قد علا بابن ذرى حسب وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافى
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد
كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على
سودد الاب وهذا ظ سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما
على الاول فظاهر واما على الثانى فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف
الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد
لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية
وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت
واستندت الى الاول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها
وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر
قبل ذلك يخالف المعنى الذى قاله ابن عصفور فتامل **قوله** احتمل ان يكون بعضها قيل
هذا انما يكون اذا لم يكن للجملة الاولى لا زمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة

الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد
بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه **قوله** تسكب فيه العبرات
كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكى لعجزه **قوله** وهو ارخد لهم الاصل لخذلانا
اذ ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم على خذلانه والتسويل التزيين
يقال سولت له نفسه امرا اى زينت له ومستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال
درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء
لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء
فلا نم المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ
ابن الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا
اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرفيه مجردة كانت او مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات
فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعنى قرات
كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات
وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء
وحق المعمول التاخر وهذا ينافى التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت
معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا ح معمولة للجزاء
مقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله** ولو سلم اى لو سلم ان مثل هذا التقديم
يفيد الاختصاص فلا نم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مبتدا **قوله**
اذا الشرطية لا هذا اشارة الى دفع ما ذكره اولا وقوله ولا شك الا اشارة الى دفع ما ذكره
ثانيا وقوله ثم القيد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا **قوله** سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط
يعنى كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلى وهو حصول الاختصاص المانع
من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد

الاختصاص

الاختصاص بالنظر الى الظ الغالب من كون اذا ظرفية **قوله** نعم انه ليس بقطعى قد سبق
منا في اوائل الكتاب ان الشارح في الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من
حسابهم من شئ الآية ان القاعدة الكلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ابى
بث القول بذلك في دلائل الاعجاز **قوله** فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون
الاول موقوفا على الثانى نحو ان ما دام من السفر صليت وتوضات ووقوع مثله في كلام
البلغاء مم **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث
لان الظ ان القيد بالمقيد بالشئ مقيد بذلك الشئ فيلزم ان لا يقصد الاستهزاء المقيد
بالقول المقيد بالخلو بذلك فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن
بدليل انهم لا فيه بحث لانا نم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم
الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف
في جدوى التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن
انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل
منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد
الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثانى لتوهم ترتب الجزاء على
مجرد القول والاخبار بكونهم معه فيفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه
ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل
على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه **قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او
كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع
كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبره ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام
سبعة مثلا اذا سئلت هل يشرب خمرا فقلت لا تركت شربه بكون قولك تركت شربه
تاكيدا للنفى السابق ولو لم يوت بالواو لتوهم تعلق لنفى بالترك كما في قولك لا وايدك

الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا دفع الايهام كما اعتبر فى كلام الانقطاع اذ لا يتصور
عطف احد المتضادين على الاخر حتى يعطف لرفع الايهام فليتامل قوله اما الاول والثالث
فلعدم المناسبة اى مع عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة
ايضا موجود فى الخامس مع وجوب الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه
بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيرى
بالواو فى المفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال حسنه مع عدم البلغاء وشيوعه فى
عبارات المصنفين لا فى كلامهم قوله فكل حتف امرئ يجرى بمقدار ادخال الكل على الحتف
انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف
المضاف الى امرئ امر واحد وانما لم يقل لحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو
المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوها من كل
جانب ان قلت فقول الشارح فان كل نفس يجرى بمقدار الله لا يلائم غرض الشاعر وان
كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم فى المضاف
اليه اعنى امرئ كما اعتبر صريحا فى المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر
وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة فى الاثبات قد تعم بواسطة
المقام وانما لم يتعرض فى بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر فى المضاف لظهوره فقول الشارح
يلائم غرض الشاعر جدا قوله اذ احبتها بالمرساة آلة الارساء وهى حديدة التى تلقى فى البحر
كنعف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر قوله والضمير للحرب فانها مؤنث سماعى يقال
وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب بلا ها رواية عن العرب وقال المبرد الحرب
قد تذكر وقيل الضمير للكتيبة وهى الجيش قوله وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم
القوم للملاحين ارسوها اى السفينة ولا تجروها لكى تعالجها قوله والاوجه ما ذكرناه
هو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثانى يلائمه اشد ملائمة قوله واما على القولين الاخيرين

محتاج

محتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم عجلوا ليخرجوا من السفينة لخوفهم من الغرق والهلاك
فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا للاشتغال بشرب الخمر قوله لان الغرض تعليل
الامر اه فيه بحث لان المزاولة ليست علة خارجية للامر بل الامر سبب غاية له والجزم
ايضا يفيد هذا المعنى اعنى كون الثانى غاية الاول ولا ينافى كون الاول علة خارجية
للثانى الا يرى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان يقال
لو جزم لكان المعنى على التعليق اى تقيموا ان اولها والمراد ليس الا التحريض اى اقيموا
السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم فليتامل قوله قلت لما ذكر انه قد يكون الى قال ابن
هشام فى مغنى اللبيب لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها
من الاعراب لانى كلام الحال فلا انها جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل
هو المحكى لا جزءه واما فى كلام المحكى عنه فظ وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا ما مر
المص فيما سبق قوله تعالى انا معكم بحاله محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح
فى هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثانى وجوب
الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول وان لم يتعرض للثانى اذ لم
يورد فى المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل
المحشى قوله لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس فى كلامه ما يفيده قطعا
بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له
محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى اه وسياق
كلامه يكاد ينادى عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من
اعتراضات ذلك الفاضل قوله اولانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين فى الخبرية
والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا
فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جاء معه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال

اجتمع هناك للانقطاع قوله مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا قيل اراد بكل واحد من هذه
الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير فى كل موضع كل من واحد لا معناها
الاصطلاحى لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثانى باعراب سابقه كونه
كذلك فيما سابقه اعراب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظ و
الحق ان كون التوابع ما يتلو السابق فى احوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب
صرح به فى اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدمامينى صرح فى شرح المغنى بان قوله
تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها
من الاعراب كما سيحققه قوله واما النعت فلم يتميز عن عطف البيان الا ولما عن التاكيد
وعن البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم الغلط او التجوز ومن البدل
توفية المراد كما سيأتى واستيناف القصد الى الجملة الثانية وليس شئ من ذلك بمقصود
من النعت وهو ظ قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل قال الفاضل المحشى اى كون التابع
دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق فى الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل
من حيث هى لا يصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع الى كون والا
فحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها
بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه بط لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما
مستقلا ملحوظا فى نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا
التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا فنقول لو كانت الجملة عطف بيان
للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول فى البدل واما ثانيا
فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معتبرا عند تجرد لفظها على قياس ما قيل
الفعل لا يخبر عنه ولزومها واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة
صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة

بلا ونقول

عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة
النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول
محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشئ عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثانى و
الاظهر فى عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر فى شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا
فى حواشى المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اى مفهوما مستقلا ملحوظا
فى نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولك هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد
سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة
بالنعت ونحوه ولا مانع فى ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب
اقتضاءات مقاميه تنشأ منها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول
وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا قد ذكر الشيخ فى مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى
هذا من جملتها انه قال فى موضع ومن اللطيف فى ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك
كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابك بقوله ما هذا بشرا وداخل فى ضمنه من
ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر
وجهى المشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث هو الذى فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان
يكون بشرا فقد اثبت لجنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس
آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا وتثبيتا وتعيينا لذلك الجنس الذى اريد ادخاله
فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحى لم يجز ان يكون جملة عطف
بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان
لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحققى
السيد فليرجع اليه قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة
الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثانى على ان يقدر بالمؤلف من

هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقال
بل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير
على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف
الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف
المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام
ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب حقيقيا او مسموعا في هذه الكلمة
قوله وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبرا لم او ذلك الكتاب
او اعتراضا او حالا وغير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله
وانه الذي يتساهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقوله لكن
العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر
مصدر جازف مجازفة اي اخذه بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة
التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي رميا بطريق
الجزاف قوله فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن
وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا
كان مساويا بالمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اي هو هذي اشارة الى
ان هذي خبر مبتدا محذوف وانما لم يجعل مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هذي
لفوات المبالغة المط قوله فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي بالاسب
ح عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه
بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع
اتحاد كلهم واجمعون في التأكيدية للملائكة فليتأمل ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ
يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه من كونه

بمنزلة

بمنزلة التأكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المعنوي قوله اي القسم الثاني من كمال الاتصال
ان يكون الاول في شرح الفوايد الغياثية وفي كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر
لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك
لحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه
فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله لانه لا يتميز عن التأكيد الا واما عن عطف البيان فيتميز
بان البدل لتوفية تمام المراد وعطف البيان لما يصلح وازالة الخفاء قوله وهذا مما لا
تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التمييز بمجموع الامرين المذكورين
لا يجري لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التمييز بشيء منهما وقد اشار
الفاضل المحقق فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام بدل عند من له ذوق سليم على ان عدم
تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت
ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة اليه لتم معنى بدل الكل بلا مرية
هذا وفي الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ممتازا عن
التأكيد بالاعتبار الثاني حيث قال ففي نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان كان
المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى
بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية
عطف بيان للاولى او تأكيدا لها قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام
في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الاية
واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نم ان للجملة الاولى ههنا
محلا من الاعراب فان الاعراب للمجموع للموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف رحمه و
في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها
منه كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة

قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة
فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي
هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي
الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان
فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه
بحث لان هذا الشرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيد بالنون سببا
لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لا تقيمن من النون والمفهوم من قول
المص او في بادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ان يكون التأكيد سببا لوصف الدلالة
اذ الظاهر ان التأكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد
الشارح من الكمال في قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات
الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه اوفى بتأدية اصل الكمال فيتحد حاصل
مؤدى الكلامين تدبر قوله وقريب من هذا ما يقال الا لا يخفى ان التأكيد والمطابقة في هذا الوجه
القريب وجه كون اللفظ اوفى بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب
لغرض المص وتقديره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصد
او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الحد الحقيقة
لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع
له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا
مجازا مشهورا قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه
جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده
البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لان هذا
النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالته على اظهار الكراهة

ضمنا

ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان
مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا
بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظ قوله ثم ان قوله وهو اظهار كراهة
اقامته لا توافق للمرادي لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار او فيه
ان السوق لا يلائمه فتأمل قوله وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد انه في حكم بدل
الاشتمال وهذا ظ على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الانتقال مغاير للارتحال اراد
المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل
منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه قوله
لكنها كغير الوافية لم يورد بغير الوافية مثالا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال
الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان الكلام الاول غير واف
بالمقصود قوله من القصور لانه دال بالقرينة المتأخرة الخفية اعني قوله والا فكن في
السر والجهر مسلما قوله فوسوس اليه الشيطان الاية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى
الانتهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل و
معنى ملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر وقصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع
عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفي بعض الروايات

ما ان بها مكان ما ستها الدبر جرلصة الظهر والعجف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عم مبينا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول وحاصله انه يجوز ان يعتبر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المعتبر عام قلت المعتبر بعد اعتبار الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عم عام ايضا قوله يسومونكم سوء العذاب يقال سمته خسفا اى اولينه اياه اولا او رددته عليه قوله فحيث طرح الواو الخ هذا ظ لكن بقى الكلام فى وجه تخصيص الآية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدم من سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التى اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق فى سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلام تعالى لهم فلم يعدد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى فعددها ويحتمل انه لما تقدم ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفى ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتامل قوله فانه بين عذاب اليوم الكبير او فى الآية وجه آخر وهو جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اى فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف ينبغى ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها فى الضلال تهيم قال الفاضل الكاشى اراها فعل مجهول من ارى يرى يكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان ارى بمعنى ظن متعد الى مفعولين واذا ارى يصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى عمرا فاضلا ان زيدا جعل عمرا ظانا عمرا

فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم كما ترى استعملوا ارى فى معنى لازمه قوله يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب بمخيرا من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين فى شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح فى خلافه نعم لو قال هناك اما فى الاول فلان المناسبة واما فى الثالث فلمشابهة الاول فى اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود فى الثانى والرابع ايضا فلا وجه لجعله قسما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابقى فيه بحث لان فى القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابقى وبيانا له او بدلا منه ففى كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل فى السياق وايضا الاستيناف اظهر فى الجملة لانها مستقلة بشانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص فى الواو فاحتمال خلاف المقصود فى العطف اقرب منه فى تركه فلذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يبين الوجه الفاضل المحشى زعم السكاكى وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل آخره الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد وهو الخلو وظهورها فى قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية الخ يتيل رعاية المناسبة ولحبذ فى الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة

قاله الشيخ فى شرحه

بينهما اما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما الثانى فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على غط قوله تعالى لا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين وقولهم كلمته فارد على سوداء ولا بياض بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلنا الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع بينهما جامع بينها فافهم فلكونها جوابا للسوال اقتضته الاولى صرح الشيخ فى دلائل الاعجاز بوجوب القطع فى هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف فى سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامى شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف النقلين ههنا وربما يقال لو جئ بالواو يفهم انه من جملة السوال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله تع ما كان للنبى والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسوال وقع قوله تع وما كان استغفار ابراهيم الا تنجوا باله وهذا ظ اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر فى صورة الاستيناف التردد فى حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السوال المعتبر فى الآية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صور الاستيناف والغرف

والمخ فان المط فى الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى وقع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدى اليه الغرض من السوال والجواب فى طرف وكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان لمية القطع وهى الوجوه الثلثة التى ذكرته فيما سبق جارية فى هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم السوال فى الآية الكريمة لاستبعاد حضوره فى الاذهان وغناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب للجملة الاولى فكان المقام هذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلائم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله كالمورد للسوال قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسوال كانه يورده والتقييد بالنحوى زيادة توضيح انتهى ولك ان تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالته على السوال كالكلام الذى اتى به للدلالة على السوال قوله وتنزيله قال الفاضل المحشى مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسوال او على بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه يكون الكلام السابق مقتضيا للسوال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون علم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثانى اللهم الا ان يجعل الاضافة فى كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله بخلاف ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم لانه من باب التقابل فان المحكوم عليه فى احدهما مقابل للمحكوم عليه فى الآخر وكذا المحكوم به قوله وانه مبنى على تقدير سوال لانه لما خص المنقول بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السوال بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا لهذا السوال وفى قوله على تقدير سوال الخ اشارة الى ان الجواب متصل بما هو منشاء للسوال من غير احتياج الى تقدير تشبيهه بالسوال وتنزيله منزلته لانه جعل الاخراج

فى حكم المتعين مترتبا ومبينا على تقدير سوال ناش عما قبله قوله اى ما بالك عليلا قال فى الصحاح
ما بالك اى ما حالك والسوال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه فمعناه
احراره يشتغل بكرام رطوبة بقلبك حال كونه عليلا لانهما من ابعد اسباب المرض
اى سبب بعيد يجب الوقوع لانه يسبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك
مثلا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظ واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن
سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا وحزنا امر
متعين لا ينبغى ان يكره العاقل او يشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السوال عن السبب
الخاص هذا ايضا مبنى على سوق كلام مساق مقتضى الظ المتبادر والا فللتاكيد معان غير
دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدته محصرة فيهما حتى يقال لو كان السوال
عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد
فى الجواب كما اوضحه الفاضل المحشى قوله فهو بيان ظاهر لمطلق السبب فان قلت كيف ترتب
السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على فلك من حيث ان ذكر المسبب يقتضى
ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه انه لك يبلغ فى كلامه الى
حيث لا يحتاج حرف على الوصل وقد يا فتش فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق
بالمقام وكل منهما ابلغ فى مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل يكون قولك
فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على
الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ منه لما
فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله فيتفاوت هذه الثلثة بحسب المقامات قال الشارح
فى شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك وان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه للعبادة او مترددا
فيه او خالى الذهن مع امارة انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا فى الغاية لما
يقتضى المقام والعبادة حق له رديا لخلوه عن ذلك وفالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على

شانية تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالى الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا
او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا فى الغاية
وان العبادة حق له رديا وفالعبادة حق له متوسط القرب من الكلام الابتدائى وان
كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة
حق له جيدا فى الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له قوله نحو قالوا سلاما قال
سلام يحتمل ان يكون تعاودهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان
يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من
اسمعيل ع م قوله زعم العواذل الخ فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل فى الباطل ولهذا قيل زعموا مطية
الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذلة يعنى انه ليس جمع
عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام فى شرح الديباجة فليتذكر و
انما كون عاذلة صفة جماعة مبنى على الظ الذى لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز
ان يكون جمع عاذلة على ان اليا للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسى قوله اى اوقع عليه
الاستيناف يشير الى ان الفعل فى كلام المصاعى استونف مسند الى مصدره بالتاويل المذكور
كانى قوله وقد حيل بين العير والنزوان وذلك ان نقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر
به قوله كما اذا اعقبت المستانف عنه الخ والعدحان مطرد ان فى مثله قوله اى اعاده ذكر ذلك
الشئ الخ الاظهر ان يقال اذ قوله بالله صفته من باب المشاكلة على غط قوله قالوا اقترح شيئا
نجد لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا على ما يجئ فى البديع ان شاء الله تعالى والمراد بذكر
الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا
كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة قوله قلت وجه
انه اذا اثبت لشئ حكم او رد عليه الفاضل المحشى ان سوال المخاطب ليس عن سبب احسانه
فلا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل

فان قلت ليس فى كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره
بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضى دون لماذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت
قول المتكلم فى الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السوال من المخاطب فالحمل على
خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشى انما يتوجه لو كان كلام الشارح فى المثال
المخصوص السابق ولم يرد لك متعين بل ظ قوله فان قلت ان كان السوال فيما سبق من
المثال فيمكن ان يصور السوال والجواب فى مثال يمكن ان يقدر فيه السوال عن السبب مثل
ان يكون احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير السوال عن
الاستحقاق السبب واجب فى كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السوال عن الاستحقاق
فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى المناسبة قلت هذا لا يبعد لان قوله
والسوال المقدر فيهما لماذا احسن نص فى جواز اعتبار السوال عن السبب فقوله فان قلت
ان كان السوال فى الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا
فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظه او فى قول الشارح او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل
ومعنى الاضراب ابطال تقدير السوال المذكور رد على من زعم ان المقدر هو ولعل مراد
ابراد المحشى مبنى على ان احسنت فى المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان
على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى
على الفطن بقى فى كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا نسى او اراد ان
يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعنى قوله
احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وحقيقة انى اعلم احسانك الى
زيد ولا يخفى انه لا نسبة ان يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السوال المقدر
هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا
بمرحلة فضلا عن مراحل الثانى ان السوال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد

فى الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغنى عن التاكيد
انما هو فى القسم الثانى والاول خال عنه فيكون الشارح مستقبحا وهذا هو الذى حمل الشارح
على تقدير السوال عن السبب فقوله السوال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان
لف ونشر مرتب تامل قوله وليس يجرى فى ساير صور الاستيناف فتامل اى ليس يجرى كون
الجواب باحد الامرين اعنى باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى فى جميع صور الاستيناف
بل يجوز ان يقع جواب عن السوال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر
بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتى باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الحصر بان
المفيد لذلك انما او اما دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو فى الاصل نقيض الرواح
والمراد ههنا الغدوات معبر بالمصدر عن الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اى وقت
طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو
الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلال
مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من يسبحه الخ الشيخ صرح فى دلائل الاعجاز بان السوال المشتمل
على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل فى الجملة الجوابية ان قلت فما قوله فى الاية
قلت له ان يقدر من المسبح له فقيل رجال اى هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا
الفعل قوله لهم الف وليس لكم الاف الالف مصدر الفه يالفه اى سكن اليه واحبه والالاف
مصدر آلفه والايلاف مصدر آلفه يولفه قوله فحذف هو الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون
الاستيناف فى هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان
يسالوا ويقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف الخ والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ
زعمتم لان استعمال الزعم فى الكذب اكثر قوله موكدا للجواب او بيان له لان المراد بكذبهم انهم
مخالفون لهم فى مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قوله
كذبتم قوله فلدفع هذا الوهم جئ بالواو والعاطفة تحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو

احسن من واوات الاصلاح على ضد ود المرد اصلاح قوله وقد توهم بعضهم ان توجيه الزوزني وق
كونه حبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع
الايهام واما للتوسط فيفيد تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلاغى ونرى داعية اليه قوله
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اى لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى والمعنى
على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له
فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا ن تعبدوا مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت
ان عاد الفعل الى الترفع فعلى هذا يكون من الواصلة ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من
عطف المفرد على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول به قوله لانه بمعنى آمنوا
لان تؤمنوا ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهى دون الخبر
قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة
على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت حسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى
يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الآخر في
الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف
الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السوال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا و
زيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد
يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبى عم وللمومنين والتجارة المدلول عامة ايضا
لكنها في شانه عم نوع التبشير وفي شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشر
بيانا لكل نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر اه اراد انه ليس المعتمد بالعطف
الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف
ثواب المومنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف لاما اريد بها في قوله
وبالجملة وفوقهم وجملة الامر وامثالها وهو الامر الاخاص اى الحاصل كما يشير اليه فوجه بل

يوخذ عطف الحاصل من مضمون لا والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذى هو وصف
ثواب المومنين اى المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى لذلك
حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف وذلك ان تقول هو معطوف على قل سوالا
فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان بشر منفردا عن فاعله معطوف على
قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام
الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى واما اعتبار عطف القصة على الوجه الذى ذكره
هذا الفاضل فهو ما افادة الشارح ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخ عن تعسف لان الانسب
في التصريح بتلك الحمل لا بها مناط الجواز وهذا غير خفى على من له تدرب في اساليب الكلام
مما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف
قوله لكن من شرط اتفاق الجملتين لا ابن هشام في مغنى اللبيب عطف الانشاء على
الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقل عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين
بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال
ابو حيان واجاز سيبويه جاء في زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر محذوف
ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول
الفاضل المحشى اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب
مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان
واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط وانما قال سيبويه
واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك
لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة
واحد وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف

ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان
ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكى حاول
التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن
يعنى اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريق
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه امر النبى عم بان يودى معنى
هذا الكلام في لفظه كان ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبى عم ان يلقى الكلام على
سبيل الحكاية اى قل لهم قول هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا
الآية بتاء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذى في
شرحه قوله من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التى لها بها الادراك
سواء كانت مدركة او معينة في الادراك قوله وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين في المثال المذكور معنى
جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان
بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم
وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحاكم في المثال المذكور الحس المشترك
فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك
قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار
الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار
كونها آلة للحكم قلت كالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في وقوع واحدة له بل
ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك
بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى
الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة تنعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهم هى

سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها
فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة اى
ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرحوا به فان
قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة
ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل
قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة
فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم
الاتحاد بينهما كما بين في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه لا التمثيل بالمخبر عنه والخبر
بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر قوله وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا
الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل
بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف الامكن
ان يقال مراد الشارح العلامة ان العلية والاكثرية قد تكونان محسوسين وذلك عند كون
معروضيهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسات بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض
كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا
انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شئ من الامور المحسوسة علة او عليه لشئ فانه
لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او وهى ان يكون بين صورتيهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى
في شرح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة ويذهب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع
وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها
الى العقل ولما كان التوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه
مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال
محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب

تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة لي الخيال والضابط في الجامع ان
الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة
امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد
زيد في احد هما عارض اى الادنى الصفرة والسواد فكان الوهم يدعى ان الصفرة بياض زيد فيه
شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حضرة زيد فيه شئ يسير قوله ويتوهم ان هذه
الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها نها اشتراكا حسيا بالاول والثالث وعقليا
بالثاني لاظهاره انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم
والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن
يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب
باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد
الحقيقي فعلى هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا اشهوريا ويحصر
التقابلية الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا
يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما
غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان بعاند
الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا
كان حقيقيا لا يكون الا واحدا انعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل
البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح
على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا ليتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على
عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا نفسه كما زعمه الفاضل المحشي قوله لكنهما لا
يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد

على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض
هو الثاني لا الاول فتامل قوله ولذلك اختلف الصور اه اى لاختلاف اسباب التقارن
وقوله ترتبا اى اجتماعا على هيئة مخصوصة يتميز من نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم
من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد
التنبيه عليه اصالة قوله وطانه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا
لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي
فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال قوله للقطع بامتناع
العطف في نحو هزم الامير الجند اه رده عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلنا لا نم
ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود
الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا
تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لان جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في تحقيقه
قلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع وهي ان لا يلتفت الى وجود الجامع
ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في
الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء
اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم قوله ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص
والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسي والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل
قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح
والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين
فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله مفوض
الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في

كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان التاخير الذكري لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو
كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظ انه يكفي في صحة العطف
ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه قوله ن
للمص لما اعتقد ان كلامه الحيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظ كلام السكاكي في موضع
من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض
بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند
يوم الجمعة وظ زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول
القايل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي اه
يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله في
تصوره مثل الاتحاد المظهرانه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم
فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة
السكاكي لانه مثل الاتحاد في التصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما
فعلم ان مراده بتصوره فيما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين
تصوريهما متصور اجماعا على قياس ما سبق قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام المفيد بحث
لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين
الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى آخر ما ذكر
فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه
بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري و
يقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او
خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين
الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي

بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المولف عليه والا لم يصح النقل قوله ولعمري انه كلام
في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي
بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا
الفن لان ما يستحق به في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب
للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا تحصل المناسبة بان يوتى بالثانية فعلية
نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب سياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد وعمرو قاعد
وهو ظ قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه اه الظ ان لم الينا بالعكس اعني ان
ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن
الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون
الجملة الادنى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية
والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفا احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل والثاني معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيهما
الى التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المشاكلة قوله تذييب قيل الفرق بين التذييب والتنبيه
مع اشتراكهما في ان المباحث المتقدمة لغيرها منها بخلاف التذييب قوله وهو جعل الشئ ذنابة في
الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا
الذنابة بالضم والذانب التابع قوله عن تكلف معلق آخر بالكسر اى شئ مع معيد للتعلق
ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت قيل مجئ الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا
مشتقا قوله تثبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال
وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود من الحال
المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة و

والتقييد انما يعيد اذا كان بالصفات المتغيرة المبتدأة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيآت
والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صح الشرواسي وهو عريان بماله ولم يبق سوى العدوان
دنا هم كما دنوا والبيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشر
اى ظهر وانكشف دناهم اى جازيناهم قوله تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبها قوله
يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذو الحال الذى لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصوصة وذو الحال هنا اعنى قرية بسبب وقوعه فى سياق النفى يختص لانه فى حكم الموصوف
والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا فى شرح المفتاح ورد هذا التوجيه
بانه لا يتاتى فى قوله ثم سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة فى حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على
الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعنى ثلاثة رابعهم وخمسة سادسهم
كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق
وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة
كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب النحو ان وجوب
تقديم الحال على صاحبها عند محض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لا تنسبت بالصفة فى حالة النصب
نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب و
هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان
يجب تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق نعم الواو رافع لالتباس الحمل بالوصف ولم يتقدم على
ذيها فى الآية الا ان الكلام فى بناء عدم التقديم على كون ذى الحال فى حكم الموصوف وذلك ان
تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين
الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصف
مرة فقد حصل بيان الذات وناسب بيين الهيئة بعده فالحمل الرجح بقى ان يقال اذا كان مطلق

تخصيص ذى الحال فى ان دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم فى مثل جاءنى
راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذى الحال لتخصصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف
ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد بتخصص الفاعل فى مثل جاءنى رجل بتقديم الحكم من
ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص
وهذا ظاهر فليتامل والاوجه عندى ان يعلل جواز الحال فى الآية بلا تقديم ذيها عليه بما اشير
اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح فى آخر هذا الباب فح لا يرد قوله ثم
وثامنهم كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو اذ لم يثبت واو بهذا المعنى قوله
ولا نكرة محضة ينبغى ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا الحال
اذا قدم عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية
الخالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف
لكن نص ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدمامينى تامل قوله
اولى باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى
باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشى من
ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان
المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت
للكلام السابق لا يتصف به بغيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا وجود
آخر فى التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبنى للمفعول ومعناه الكون ملزوما
ونظيره تفسير التقييد فيما سبق بكون الكلام مقيدا وثانيها ان قوله الكلام السابق
مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم
لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان تشتمنى واطلبوا ولو بالصين اعلم
ان كلمة لو وان فى امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشئ لانتفاء غيره ولا للمضى ولا للقصد

التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعمل فى تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انها
للتاكيد قوله فانت طلاق والطلاق البتة آخرها المراء بنحو من شباك الطوامث لا البتة البين
والشباك الحبائل كلام ولحن كما هو الظ من كلامه نوع خفاء اذ الظ ان قوله بها المراء الخ
كلام مستقبل وقيل آخر المصراع المذكور ثلثا ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية فى هذا
البيت عزيمة مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه قوله ترى كل من فيها وحاشاك
فانيا المصراع لابى الطيب المتنبى فى مدح الكافور الاخشيدى صدره وتحتقر الدنيا احتقار
مجرب ويروى فى اكثر الكتب ما بدلا من قوله لاى لا نفرط حال كونك نعمها نعطيه كثيرا هذا
على احد الوجهين فى قراءة الرفع فى تكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها و
اما اذا قرا بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اى لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه
وفى الآية وجوه آخر مذكورة فى التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع فى المفردة انما
عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد
بحسب الظ انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور فى الحال المفردة مؤثرا فى وجوب
الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر ههنا هو ان ليس الملحوظ
اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة فى وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها فى
امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو فى الحال المفردة حيث استدل
اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة
الاصل فى الجملة فتبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس
فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير
لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرح فى ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة
فى امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فاصل الدليل هو الاستعمال قوله اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو

انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على
المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على
معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضى وعن حدث حاضر لفظ المضارع
فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم
يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثانى بان المتبادر من الحال وفهم
الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضى نحو ضرب وللمستقبل
نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود
والفعل المتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال لا جواب النظر ما يستحقه الفاضل
المحشى فى وجه وجوب تصدير الماضى الواقع حالا بقد قوله واصك وجهه الصك الضرب
قال الله تعالى فصكت وجهها اى ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار
وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل
قال ثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه
رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم مرت وخلصت وجعلت
مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى الآية فى شرح اللب
للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير فى المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد
واما اذا كان مصدرا بها فيدخل الواو كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله
اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناها ان تعرض ان ما كان فى الزمان الماضى انما
يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقول رايت
الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى وقع
الكلام فيه الا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم
الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل اسم

فى المفصل مع انه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او المستقبل وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما فى قوله دعنى من ثمرتان على ما زعمه الفاضل المحشى فى حواشى شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ذلك الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضى قوله دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهى ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيير والثانى ان الفعل مغرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى هو فى موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقته نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين فح ايضا يتفقان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى ما تصنع حال كوننا الاشارة الى ان العامل فى الحال ما فى اللام ما بمعنى الفعل قوله خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد توجه كلام القوم فى هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال ويما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذى ذكره الشارح قوله لتناقض الحال و الاستقبال فى الجملة فيه بحث وهو ان التناقض فى الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضى والحال فلم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضى مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من

جهتى صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضى من جهة المضى ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة حقيقة فى الاستقبال مجازا فى الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وكيف ولو ثبت التنافى بين نفس صيغة المضارع والحال لا لتزموا فى المضارع الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا فى الماضى الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سيتمر عليك فى وجه دلالة الماضى على المقارنة من ان لما لاستغراق الازمنة وغيرها لانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله افادوا من دموا البيت اوله بعافى مصعب بنوا ابيه فاين احيد عنهم لا احيد بعافى مصعب وبنوا ابيه اى طلبنى مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام فى اين احيد اى اميل واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له و افادوا من افاد الامير اى مكنه من القول والمفعول فى البيت محذوف والمعنى مكنوا ولى القتيل من دمى وتنهنهنى من نهنهت الرجل عن الشئ فتنهنه اى كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل فى نهنهه بثلث هاءات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين ساير الحروف لان فى الكلمة نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف فى قوله تعالى ان كان عسرة الاية ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة سرية كما بينه الفاضل المحشى ولذا ذكر فى شرح اللب للسيد وغيره ان كان فى الاية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا الضرورة ولا ضرورة فى البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر ما عدمه قوله اى بكو طعلام وقد بلغنى الكبر فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حصوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل قوله ولم يمسسنى بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة

قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة قوله شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب فى الماضى المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعدا لا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما نفيته الا اكرمنى لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب فى الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق فى آخر الباب الخامس من الشارح بذمن الكلام فيه فليتذكر قوله او مقدرة كما فى قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجز حذف قد من الماضى المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اى جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطاءة ايضا ان كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال القائمة مقامه قوله لان قد تقرب الماضى من الحال فيه بحث لان قد يفيد المقارنة بالبناء لا المقارنة بالنون والط فى الحال هو الثانى لا الاول وقد اشار الحديثى الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفى بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد تقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمه ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جاء فى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت عليه قد قربه من المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه كيف ولو كفى المقاربة فى الحال لم يحتج فى مثل قولك جاء فى زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل ولا

فرق فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ولو لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة كان المقاربة فى جاء زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفى جاء زيد ركب من الثانى لا غير فرق فى قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير فى الكلام فاى حاجة الى التقدير فتامل قوله قول ابى العلاء اصدقه فى مرية البيت من قصيدة يودع فيها بعد اذا مطلعها بنى من الغربان ليس بذى شريع يخبرنا ان الشعوب الى الصدع اراد ببنى الحجر والغربان جمع غراب والشريع الطريق المستقيم والخبر الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشام من غراب البين اصدق فى مرية اى اصدق هذا البنى حال كونى فى شك مما اخبر به الاستيلاء خوف الفراق على مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف الهمزة والاخفش يقيسه فى الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات التسع ما اشير اليه فى قوله تعالى فى تسع آيات الى فرعون وملائه وهى اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات والطمس وهى انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم والجدب فى بواديهم واما الآيتان الاخريان وهما الفلق والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها الى فرعون والثانية من قبيل الجدب فى المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان الآيات احدى عشر قوله فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها فيما نحن فيه ممنوع قوله اذا استمرار الفعل اصعب بيان سر انتفاء العكس اعنى قصد الاستغراق فى الاثبات و الاكتفاء فى النفى بالانتفاء فى الجملة وكان نفى النفى اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لاخفاء ان الافعال الدالة على النفى مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجدد

واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا ما كان زال ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب ه الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا ينافي على عمومه واطلاقه اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا ارد على من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورد بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلق في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذلك قوله فيمن رفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنقل الحصول المحل بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بداه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بدائه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك قوله على عدم الثبوت لما واذا اشتغل الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علاوة الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من ترك اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين يطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها

ظهر في الفعلية

في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجي المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتهما للحال المفردة كما مر قوله اي وانتم من اهل المعرفة او انتم تعلمون ما بعيره الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخلها الواو فيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو وشبهها بالخبر والنعت وورودها في كلام رب العزة اكثر نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك دمعها لا يرقا وعلى عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اي منه قوله حتى تدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه قوله فرب في المعنى من قولك وجدته حاضرة او يريد ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقديم الخبر على المبتدا الذي هو فاعل والمعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده خبر آلة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضراه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى التكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه قوله والذي يلوح منه لما كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع اخر انك اذا قلت اه يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلام الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين

على التناسب والتشابه قوله حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي بين ذلك اي كون جاء في زيد هو فارس خبيثا قوله اذا انكرتني بلدة اه على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاه والباز لغة في البازي وجمعه ابزاز وبيزان قوله وان امراء اسرى اليك ودونه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماه والاسراء السير في الليل لا في بعضه كما ظنه يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال لحقت الحطام ولحقت بالحطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء المفازة من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا وللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كحلق وحلقان قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان تقدر ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والحق ان نحو علي كتفه سيف اه لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شي قوله فقلت عسى ان تبصريني اه كانه يخاطب امراة عذلته على اعتنائه بشان بنيه يقال

نعقد

نعقد واحوالد وحوله وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله برداك تعظيم وتبجيل اي مشتملا عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاندلسي نقله عنه الفاضل الرضي قوله نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب لا يدري البيت لمسيب بن علس يصف غواصا لمكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصف الشي اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشي بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامرة فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم لا رجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل

الباب الثامن

في الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير الهامع كونها لفظهما مطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براهنه اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا في الحال والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص

بخلاف المساواة فتأمل قوله لكلام ازيد منه يشير الى انه لا يتسمح في كون الكلام موجزا كونه
زائدا على كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف
والعسل احلى من الخل قوله ولا عي وفهاهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان
وقد عي في منطقه وعيي ايضا فهو عي وعي على فعل وفي المثل اعيى من باقل والفهة والفهاهة
العي ورجل فيه امراة فهة قوله عن حكم النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه
بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا
بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلمة او للاضافة
بيانية قوله والاطناب اداوه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي نعم المساواة كما يجيء
وهذا التفسير لا يلايمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح اخر قوله اي الى كون عبارة المتعارف
اكثر منه لم يقل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح
معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث البيق فهين لان هذا المعنى
ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم
قوله وليس المراد رد على الخلخال ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا
ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم
فيؤول بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا
فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا للمتعارف
الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى
ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بابسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق
له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور
العبارة عن وصف اعراض الشباب والمام المشيب قوله فعلم ان الايجاز اه هذا مبني على ما
ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل

الايجاز تارة والاختصار تارة اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز احضر وبيان
لما حال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وبالاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف
كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان اليا محذوفة
من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف
مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد الله التلبب
في الغارات التلبب التشمر والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف
ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم
لبعض هذا نعم فاغزوها قوله والنسبة بينهما لا طنابين ايضا عموم من وجه وقد بين الفاضل
المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين
ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها ليتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام
قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه اه نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين
لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة
لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة
وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر اه قبل هذا
النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان لا يكون العيش في ظلال النوك كناية
عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم
خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان
مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل
ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتأمل قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه
يشعر بحسب العرف بان النوك شيء حطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا قوله
نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس تخالف سائر لونه

والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم
ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد
رجوعه استولت زباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت
ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فتسر بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو يومئذ
بنفسه من شاطى الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال
المصلحة ان يكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما
قرب قال لقصير ما الراي قال ببقة خلفت الراي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على زباء فامرت
ناقعه
به على نطع وجيء بطشت من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعل الفصادون فقطعت راهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا
تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله وهذا خلاصة القصة وبالها قصة في
شرحها طول قوله كذبا ومينا زعم بعضهم ان الرواية كذبا ومينا فلا تطويل قوله ولا فائدة
في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى
في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا تم اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمنية
من الشعب وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها لفرقة وهي معرفة لا تدخلها الالف و
اللام قوله من شانها اي هلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فامعنى
قوله من شانها قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك
قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه
في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت جبنه بالدلائل العاطفة قد يختار هلاكه جبنا
ووهما ولو سلم الايجاد فهذا الغاير اذا كان غرض القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية و
اما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح
كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها ام من اوفى دمنة ثم يكلم

نحو ما الدرايج في تمثل ويعده ودار لها بالرقمتين كانها مراجيع وشم في نواشر معصم وقد
مر شرح المطالع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي قال الاصمعي الرقمتان احديهما
قرب المدينة والاخرى قرب البصرة ومعناه بينهما والمراجيع جمع مرجوع من رجعه رجعا
بمعنى ما رجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اي يكرره والوشم من وشم اليد اذا غرزها
بابرة ثم ذر عليه النور وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه
الواصرة ناشرة شبه الاثار التي في الدنا بمراجيع الوشم ويروى ودار لها بالرقمتين وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل
مفعولا به بان يقال بمعنى احصل وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل
قوله معناه انه قول لا يعضده برهان يريد ان قوله بافواههم لتادية اصل المعنى لا للتاكيد
وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها
في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال اه فانه المقتضي لبيان فائدة العدول
عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فمتفرع التقديم
في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر
بالسيء ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء
السيء وجزاء السيء ليس قوله سيء عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا في الظروف
ولا في غيرها في الظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض
عمله في الظرف بناء على التوسع فيها فجاز ان عليه ان يتعلق بالمثنائي قوله اعتبار ذلك
امر لفظي اه فان قلت لو سلم ذلك في الاية فلا تم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء
البتة فان كان مذكورا والا فحذوف معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى
تقدير بحسب تادية المراد قوله ناقصا عن اصل المراد مر هذا المنع مبني على جعل السؤال
المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله

حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله اى رجحان قوله
ولكم فى القصاص حيوة الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى قوله و
المعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى فى مع انهما موجود
ان فى الكتابة قوله والنص على المط يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة
قوله او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا
ذكرهما قوله فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر واجيب عنه بان المعتبر فى مطلق رد
العجز على الصدر اوفى ما هو من المحسنات منه ما يكون فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط
اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس فى البين الا كلمة واحدة قوله فلنا
حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وفيه بحث لان المرجوحية
بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا
واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على الصدر لم يثبت فيكون
حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته و
اجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى قوله ورجح ايضا بما فيه
من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ نافيا لنفسه
بحسب الظ كما سيشير اليه الشارح قوله وسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة هى ان
يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو من وقل قوله فى موضع واحد هو لام القتل الاول والف انفى
قوله وفيه نظر لان تقديم الجزاء قد سبق منا فى اواخر احوال المسند جواب هذا النظر بان
حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدا ففيه تقديم ما حقه
التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى ان حمل تنوينه ايضا على التنويع
افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة اه قائله الفاضل الرضى والحذف
فى غير ما ذكر كقوله مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان

من ارث البشر

من ارث البشر ويكفى رجل والكبداء قوس يملاء مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء قوله نبئت
اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبيه يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول
ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى وعطف بيان
له او صفة ويزيد يحكى بالضم عن يزيد فى قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير حاله فى
المواقع الثلثة ولهم فديد اى صياح فى موضع المفرد اى فادى مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما
مفعول والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بفديد
على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كا
التفسير قوله كما مر فى آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها
ويجوز فى غيره بقرينة وكذا اذا قال المنجح بالحائين المهملتين الذى فى صوته بحة وهى حالة
مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال
بجح بالشئ بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح اى فرحته فتفرح و
على كلا الوجهين ينبغى ان يجعل اذا بمعنى الماضى كما قوله تعالى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه
قوله تعالى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز تكون فتحت ابوابها
جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد اللصوق لما مر نظيره قوله نحو جاءنى زيد ليس الا اه التقدير
فى المثال الاول ليس الجائى الا زيد وفى الثالث والرابع يا ربى ويا غلامى وفى الخامس لبغتن
بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب وفى السادس كان ما كان
ومعتله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما بين يمين الجبهة
وشمالها والتقدير فى المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به
مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين
ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة اليه وذهب سيبويه الى انه من الثانى و
الاسد المذكور فى الاخر هو ما اضيف اليه ذراعى آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه للثانى

اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه و
المختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض
السحاب بعض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى احيل فرحا مسرورا والذهاب كوكبان
نيران بنزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اى يا قوم
ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف قوله واما الجملة اراد بها
الكلام التام الذى لا يكون جزء من كلام آخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة
قوله فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز الزمخشرى ومن تبعه
ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضى
تقديم الانفجار على الضرب مثل ان سرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد
حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه آن الماضى بعد تحقق معنى فلا يصح ان
يكون جوابا الشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بان حرف الشرط فى ان
ضربت خلصت الماضى الداخل عليه قد التحقيقية الاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق
ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل فى قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل لا بمجرد وقوع الجزاء ماضيا تقديرا لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت مقدمة
فى نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عم كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لفظ فقد
حكمنا قيل قد والمعنى ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا فى الآية الثانية فلا يلزم وقوع
الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر قوله وظاهر كلام الكشاف متعلقة الى تسميتها فصيحة اه
عبارة الكشاف فى سورة البقرة هكذا الفاء بعين فانفجرت متعلقة بمحذوف اى
فضرب فانفجرت او ان ضربت فانفجرت كما ذكرنا فى قوله فتاب عليكم وهى على هذا
فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثانى الاقرب وليس بمتعين
لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء فى فانفجرت فاء

وفيه بحث لان ما ذكره فى الاستثناء لا يعين دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه

فصيحة

فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان يكون
الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم
عندهم فى الفصيحة البيت المذكور فى الشرح اعنى قوله قالوا خراسان آه وهو بتقدير
الشرط وقاقا واما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لعلة التقدير فيه ولان الفاء
الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان
المختار فى وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر
لم يكن بذلك الحسن مع ان الحسن موقعها ذوقى لا يمكن التعبير عنه قوله خراسان
اقصى ما يراد بنا آه البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد يا يعه فلما خرج الى خراسان
استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض
الرشيد فى طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسان
ما اقدر الله ان يدنى على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون الذى ارجو وآمله
اما الذى كنت احذره فقد كانا عينى الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر
الوانا ويروى بدله لغلبنا الهائم المكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس
واذن له بالعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب من
كمال قدرته قوله ويدنى من الادناء من الدنو وهو القرب واثبت الياء ساكنة مع تقدير
النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد و
اصله ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة
او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما ومنه بيت السقط طربن لضوء
اه الضمير فى طربن راجع الى الابل والباء فى بغداد بمعنى فى متعلقة به وبغداد بالدال
المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا فى الصحاح وكان الاصمعى يسميها مدينة السلام
وينهى عن يقال بغداد لانه سمع فى الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان

معناه عطية الصنم والوعن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معنى ما الحن وما الخ لا يكون البيت من ايجاز الحذف في شئ قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية ان المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان ضعيفة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانه لما المدن زليخا مزورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان يظهرن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف العادة فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون مما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرنا الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب الخ لا جواز لتقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من ان ما المنها فيه في نفس الامر قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكر قائلون وموضع لا يصلح للقتال ويجئ مكيكم منه بدليل عليه انهم اشاروا على رسول الله عم ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال فيها والقصة في غزوة الاحد مشهورة قوله كقولهم للعروس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس ونكتة يدل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق و لم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا والمخاطب بالفعل قوله يقال رفات الثوب ارفاه اذا اصلحته وهي منه قد اشرنا في مفتتح الابواب الثالث الى ان القطب رد

في شرح الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا يقول لمت الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد اذا اقترن الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا اقترن على صيغة الخطاب برفات لا رفاة وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا وفي امثاله كون القائل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف قوله ويما يدلك ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجه المولخاة ان في كليهما حصول شئ عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة كقلة وقلل وهو ما اظلك قاب العاص في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم الله ان يأتيهم امره او باسه كقوله تعالى او يأتي امر ربك فجاءهم باسنا او يأتيهم الله بباسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اثر وفي بعض النسخ كان اغم من الغم والاول انسب بقوله في جانب الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي قوله يحتمل ان يكون للاعراض الثلثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاعراض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفهم ما لو خوطب به بليغ ما افادة مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا

مبتوتا وبين ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له وهذا او دابر القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اعني الايضاح بعد الابهام لم يقل من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا قوله وقيل لاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال تعقل المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلث فلا محذور قوله نحو يشيب ابن آدم الا لم يقل نحو قوله عم لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر منه معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن آدم الا بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين صلوتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما فعل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف

على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية اخطب فقال انظروا العصا نعم من اودى فقالوا وما تصنع بها وانت بحضيرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب وجدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة ثم كون البيت من قبيل التكرير لتذكر ما تقدم على رواية اني بالفتح واما على روايته بالكسر فلا يكون منه لان ان خبر لا ني لجواز وقوع المكسورة خبرا للاحرف الستة كذا في شرح اللباب قوله وبه يتبين بطلان ما قيل الخ وجه التبيين ان عيون الظباء الجون نها سود فلا شبه الخز اليماني الذي فيه سواد وبياض قيل المراد بالخال الشامة فانها بعين لون التغيير ويكون قوله لم يعم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي حرام السقط الخال هو الخيال وعني ههنا المكان المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم عدل رجل شبه فاها في الطعم والاستعارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا ممتزجة الغم بغير صيغة فتدارك ذلك بان شبه فاها ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يشابه التغيير فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدر

ثم الكاس فى الغالب مبتذلة بحيث يكرعها من اهل المجلس كل واحد حتى كانه يقبلها فتدارك
ذلك لضعفه الغمر بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره قوله دفع ذلك اذ كان مابين
وصفه بانه لم يقبله ملك كبير فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان
البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده فى الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما
من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف
المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه فى آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما
مبينة متباينة فان الشارح صرح بان بين والتكميل والايغال عموما من وجه فلا معنى ورد
ايراد ماهو من قبيل التكميل قوله وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص
ارسال سيل العرم عليهم وفى ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص
لمن بالغ فى العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر الا فى الاية وجه ثالث وهو
ان يقال المراد بالكفور فى قوله وهل يجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور قوله
ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثانى قوله وكل منهما
تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد
وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلا منهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
قوله ولا قوله ايضا لتوهم ان قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم
لادليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثانى لكان المعنى
المعنى الضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح
بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثانى والا لوجب
ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق اه عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه انه قال لجماعة اى شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال
هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب فى لست لا وجه لتخصيص الضمير فى لست بكونه ذا احال الجواز

ان

ان يكون لا تلحا لا عن الضمير ومستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين
قوله يعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف و
اعطاء المضاف اليه اعرابه كما فى قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة
اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا الا فيه بحث المقصود مجرد الاحتمال له يجب نفس
الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا فى التكميل بل لابد
من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقى الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه لكثرة وقوعه
على وجه الاصلاح ولذا نرى البلغاء يكتفون فى مقام الدعاء بذكر السقى فكون البيت من
قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقى
بل باعتبار دوام المطر الساقى فان الدوام معتبر فى مفهوم الديمة قال فى الصحاح الديمة
المطر الدائم الذى ليس فيه رعد ولا برق قلت لعدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة
التى يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى ولهذا عدى الذل بعلى والا فهو يعدى باللام يقال ذل له
قوله ويجوز ان يكون التعدية لا الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثانى
باعتبار ان التذلل لكونه من العالى الى السافل يدل على حصول معنى العلو فى المتذلل فلا حاجة
الى التضمين كذا فى شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف
ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة
البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر منه وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا
واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق
السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة له ان ما قال الشارح باعتبار برهان العقل والظن
يكفى فى مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الا قد يقال
فيه بان حال البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متغلبا مع ان مع لا
يدل لفظا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب فى عين العدو

وعين حليم فى وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحبا وجوابه ظ فان ما ذكره
الشارح امر خطابى ادعائى واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب
ذى سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع اليه المخاطب راسه من
مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالته بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ
جواز حمله عليه كان فى مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء
كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد نحو المفعول او الحال
او نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه
النظر فى الامثلة التى ذكرها المص فى الايضاح قوله او لتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان
الذى اسرى بعبده ليلا لانه هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية
المستفادة من التنكير هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد
من قوله ليلا ان الاسراء كانت فى بعض من الاجزاء ليلة لجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره
ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثانى يقتضى الاستيعاب والاول يصح على التقدير
وذلك لانه يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه وان كان موضوعا لمجموع الزمان
المعلوم الا ان منكره يقع على البعض والكل مجازا على المتعارف الاسراء فى الغالب لا يكون
الا فى بعضه وقد يجاب ايضا عنه بما ذكره الامام المرزوقى من انه يجوز ان يراد بذكر ليلا
منكرا بوسط الليل والدخول فى معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اى فى معظم ظلمته
فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذ احمل التنوين على التقليل
يكون الكلام فى قوة اسرى بعبده ليلا قليلا وهذا يستفاد من القلة بحسب الاجزاء
على ما يشهد به موارد الاستعمال بقى ههنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود بيان
وقوع الاسراء المذكور فى بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تع ولو اكتفى بذكر الاسراء
لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لابد فى الايهام التبادر الى

الذهن

الذهن فى الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه فى جميع الليل فتامل
قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران ويقال
ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء بضمة الجيم يقال ترجم كلامه اى فسره بلسان آخر
كذا فى الصحاح والكلمة رباعية وغلط الجوهرى فى التاء زائدة وذكره الكلمة فى فصل
الجيم ومعنى البيت ان ثمانين التى انتهى اليها سنه احدثت فى سمعه ثقلا يخفى معه عليه
الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره اليه من قريب ولما احتاج فى ادراك المسموع
الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان اخر فاطلق عليه
الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ
الثمانين صدق فى احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه
بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله لا اهل اناها والحوادث جمة تمامه
بان امرء القيس بن تملك بيقرا الضمير فى اناها راجع الى ام امرء القيس وتملك اسمها
وبيقر افعل ماض بمعنى اقام فى الحضر والالف للاشباع والباء فى بان زائدة قوله والفرق
بين دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك فى شرح التسهيل وتميزا لاعتراضية
من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف
تنفيس وجواز تركها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية فى جميع ذلك ومن جملة الفارقات
اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها با
المضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع فى الحالية هذه هى الفروق اللفظية واما الفرق
المعنوى فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد للحال وصف له فى المعنى
بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان
محذوف على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اى
انك سوف ياتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تع ان ابراهيم قد صدقت

الرويا قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة الا اعترض
عليه الشيخ بها، الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى
الجملتين معمولة لما في الاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان
وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين
ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتيقن لجواز كونها خبر مبتدا محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى المستانف فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه
المحتمل والا انه مثال لا دليل قوله وخفوق البيت والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع
معطوف على فاعل يعلل في البيت السابق والتلهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في
قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله وما مات منا سيد الا البيت لعبد الملك بن عبد
الرحيم الحارثي وقيل لشمول بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة اذ المرء لم يدنس من
اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذ المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى
حسن البناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل و
جارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل
رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه وطله
الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل
معنى البيت لم يمت منا رئيس في الحرب ولا بطل دم قتيل منا في موضع كان وعلى يد من لنفق
والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله كله ونزل بحيره اى ندخله في جوارنا وحفظنا
منيع اى ممتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر
اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والشموخ كما ذكر المرزوقي في شرح
الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحوا المفتاح فليتامل قوله فيشتمل بعض صور
التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التعيين شاملا له ايضا و

كان

كان الغرض هاهنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا حيث
اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين بمعنى ولم يرد قوله ولا
محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف ورد عليه الاشكال قوله فهو لان ما
هو اقل من الجملة لا يوقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا
في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا
لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيستمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر ما
كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا خبر كان ويقدر اخرى حالا مما ذكر
والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة جملة كان الواقع الخ ولا يخفى ما فيه من
التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره ما يثبت وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد ان من قوله
تعالى قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تع لما ذكر هذا الوصف في شانهم
مدحا لهم بين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا
ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ابقالا على مذهب من لم يشترط
فيه البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا دخل في التتميم لا اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام
قد يقال في امر تعظيم شانه فعند عظيم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم القول
يقال قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه
قوله ولست بنظار الى جانب الغنى الا وما بعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى
على الصبر قوله وقول الحماسي وننكر ان شئنا الا هذا البيت من ابيات قصيدة اذ المرء لم يدنس
من اللوم عرضه وقبله قوله ونحن كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده
اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه قوله
الفن الثالث في علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ

الفن الثالث علم البيان

او المضاف محذوف من الاول والثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
الا اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى
كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص
اذ له لازم واحد فقط والجواب ان منشا هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه
تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيجي ان المراد اعم من ذلك ووجود ليس له لوازم
بالمعنى الاعم ممنوع قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه
الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء
على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور وكل منها ان لم يترجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان
لا يترجح عليه لم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد
او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها
في المواد لسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح
انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الى ان خروج علم الله تع وعلم جبرائيل من
على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول غير ظ فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد
على ما ذكره القوم الا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا
مركبا روعي فيه مطابقته مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما مر انه لم يجوز كون الالفاظ
المفردة معينة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما
اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه
كلي عن كيفية افادة التراكيب خواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه
وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية
والمراد بالمعنى هاهنا هو المجازي وايضا انما في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات

موضوعة

موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الظ ان يقول على معرفة
ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير با
اللازم لان معرفة الايراد تستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية
عرفا او لا تتناهى عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا لا يمكن كذلك الاحاطة بما لا تتناهى عرفا فكيف
تقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم
قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد اي لا وحده بل مع كل واحد لاحظه ويقصد اليه كيلا يستغرق
المعنى قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة
لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم
البيان حتى العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم البيان سببية لا صلة والمعنى
ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان ولك ان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد
علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله
لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد
بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف
عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة
على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال
ولو سلم فلا نم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء فلا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان
اصل الدلالة العقلية لا يخ عن وضوح ما وكذا لا يخ عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ
والعلم بالوضع النوعي قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصف
به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها
في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل
تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الا انه يخرج

الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزء من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى
واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة
تحت القصد والارادة ومن جملتها المعانى التركيبية قوله اولا من تعريفه بمعرفة ايراد
المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه
صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وايراده السبب وهو
الاصول والقواعد والملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصحاح عن هذا التجوز
فلذا لم يحكم عليه بالاولوية ودلالة الاثر على المؤثر انتصاره فى تمثيل الدلالة الغير اللفظية
على نوعين من امثلة اشارة الى انحصارها فى الوضعية والعقلية كما دل عليه كمال الفاضل
المحشى فى حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق فى شرح المطالع
وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية فى غير اللفظية ايضا فان لهذا المستمع للنغمات
الطيبة فى الرقص على وزانها تدل على تاثير تلك النغمات فى نفس ذلك المستمع وعلى ان طبعه
يقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طلب الاحوال وملايمة الاصوات وقس على ذلك
عروض بعض الاوضاع نوجه المتألم وحاجبيه عند شدة الم قوله اما ان يكون للوضع مدخل
فيها اولى قد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن
باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حى بحسب مقتضى الطبع اى طبع اللافظ
وطبع السامع كما حققه الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع كدلالة اح على الوجع قيل هو
بفتح الهمزة وضمها وسكون الحاء المهملة المشددة يدل على التحير واما الذى يدل على الوجع فهو
بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقل شارحه
من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم فى المعنى
اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ

فى السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ
المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل نقش الكتابة على اعدم
اختصاصه لشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام
اللفظ هو الخيال مبنى على انحصار طريق العلم فى السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان
المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة فيكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه
على الاكثر قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان
يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا
يجد ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل
منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما
بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة الخ قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه المشهور
ونقل جواب الرازى فى شرح المطالع بتوضيح وتحقيق الحصلة انه تعريف بلازم الدلالة
بالقياس الى المعنى وفيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم جواز التعريف به
فلابد من تاويل اخر مبنى على انه اذا انجر الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة
الى تخريج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبنى للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم
لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة اللهم الا ان يقال لعتبر ما هو قريب
من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما الظ ثم ان المذكور فى شرح المطالع ان الوصف
الناشى من الدلالة اذا نسب الى المعنى سمى ما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشى اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظ فتامل قوله وجوابه انا لا نم انه
ليس صفة للفظ الخ قد رد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل حاصله ان فهم السامع
من اللفظ ليس صفة له لكن صرح فى مباحث التقابل من حواشى شرح التجريد بان مد ...

اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه فى كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره
فى حواشى شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليه انما هى
من جهة ان العقل يحكم اه اى من جهة هى منشأ لكون العقل حاكما كما فى صحيح التعليل وسقط ما
قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا
الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال فى
التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين قوله واريد به الكل
ولم يعتبر دلالته الخ انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال
اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها التضمن كلية
والجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح ولهذا لم يذكر لفظ الاعتبار فى قوله واعتبروا
دلالة الخ فليفهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اى ينتقض تعريف بعض
الدلالات ببعض الدلالات لا لحدود بعضها وان لم يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن
والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على امثاله مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا
لكل واحد من الملزوم واللازم والمجموع منهما معا كما فصله فى شرح الرسالة فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالات الخ ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس فى ترك قيد الحيثية
لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكروه فى تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا
قوله فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قيل لا فائدة فى هذه المقدمة لا يدعى امكان اجتماع
الدلالات بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات
مع انها تصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل
المحشى فليتامل قوله الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ و
لا كذلك فهم الجزء فى ضمن الكل فكيف يكون تضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم
الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشى توجيه فلا وجه للاعادة قوله

وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا ولا التزاما قال الفاضل المحشى هذا ظ وبين وجه البطلان
ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء فى ضمن
الكل لم يكن الفهم الثانى وهو فهمه ملتفتا ومخطورا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة
على انه المراد تضمنا اذ ليس فى ضمن الكل وهو ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم
ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت
الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه
السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول فى الالتزام وبالجملة لا شك فى كون الفهم
الثانى دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون فى الدلالة الكلية و
اذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة
الثانى ان ما ذكره من ان القرينة فى مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافى ما اشتهر
بينهم فى الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة فى المشترك لدفع مزاحمة الغير وفى المجاز يفهم
المعنى المجازى حتى انهم اخرجوا المجاز عن يكون موضوعا بازاء المعنى المجازى بان اعتبروا فى
تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم فى المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه
بخلاف المشترك على ما يجئ فى بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من
صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبنى على مقدمتين احديهما
ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة
التى هى اقوى لم يدل عليه فى تلك الحال باحدى الباقيين محل نظر لان الكلام بعد الحكم ان
نفى التضمن لعدم انفهام الجزء فى ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد
لا فى ضمنه كان الفهم ايضا لا فى ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما
حققه الفاضل المحشى فكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد
المحشى ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين فى نفس الامر فى كلام القوم لا على ما ذكره الشارح

نفسه قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان
يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح وفيه
بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة
الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضا باستلزامهما للمطابقة فمقتضى التصريح
الاول كون الدلالة الالتزامية على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم
الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالثاني وبالجملة لما جعل
الحسب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال
الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان نعيين كون الالتزام فيما نحن
حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت
لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من
توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبني على
التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين البخل والجود في
مقام التمليح والتهكم وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر لاعتباره هكذا ودلالته اللفظية في
كلام معناها دلالة المطابقة وفي جزئه دلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذ كان
ذهنيا قوله تخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات لا جواب ان من اشترط الكلية في الدلالة
لم يجعل في تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب
منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات
والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان
كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد
بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في
غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل

الشجاع

الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما
هو لاجل فهم المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى ان يكون
المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط و
ان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان
كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نم انه يلزم ان لا يوجد مجاز
في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في
حكم لفظ تقديري او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ و
المجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان
لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة
تعلق لفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في
المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام لا رده الفاضل المحشي بان لازم لازم
الشيء اذا كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه وقد حققته بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له
كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم والاخص اما في الاول
فظاهر اذ كفاية تصور ا وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور
في الجزم باللزوم بين ح و ب لا يستلزم كفاية تصور ح وتصور ا في الجزم باللزوم بينهما
بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا د لزوم ح واما في الثاني فلان تصور
الشيء فلان تصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول انما يستلزم تصور لازمه تبعا
غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا
ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا
تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لا يتاتى بالوضعية فان قلت

التغيير ووضوح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير و
المفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف
بينهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد دالا لا شك ان الوضوح
والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المراد ههنا اعني الارشاد يعتبر بالنسبة
اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم
من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق
قوله ما يرد فها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان
يكون بعض منها دالا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد
متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت
قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف
فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف
فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم قوله وقريب منه
ما يقال لا الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد و
في الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل
فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح و
الخفاء بالنسبة الى معنى واحد ووضع فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه
لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف
بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد ووضع كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين ووضعين
اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضع
له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ

من حيث

من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى واحد ووضع لكان ذكر قلة تكرر
المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لوازمه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة
للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة
المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم
المستتبع وباللازم التابع بلا لحاظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام
عند اهل الفن فتامل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة
الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب
الى كثرة ضرب ونفسه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود
وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكل ومنه
الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف
ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة
الاجل فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس فقد فهم من الكلام السابق ان الدلالة الشيء
على جزئه اوضح من دلالته على الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة
الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه
كما وهم فيه بعض المحشيين فان نسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا في مرتبة
الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على الجزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى
يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى
قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق القواعد القوم
لكن في كلامه بحث اما الاول ان للقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان

لا الميزانين وماذكره الشريف بناء على ماذهب اليه الميزانيون فى هذا المقام غاية الامر
يخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ماذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من
اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع الاستشهاد بقول الرئيس فى شفاه مما
يصرح بان المراد من المفهوم المنطقيون الثانى ان ماذكره فى الجواب المطابق القواعد
القوم من ان الاختلاف الذى يوجد فى التضمن باعتبار فهم الجزء اولا لا حاجة اليه
فى بيان تحقق الاختلاف فى دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه فى بيان تاتى
الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو
بالذات يفيد تفاوت الترتب فى الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على
الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود فى التضمن ليس
باعتبار فهم الجزء فى ضمن ارادة الكل كما فصله قوله ومعنى النوع بالبال لا الواو للحال اى
والحال ان معنى النوع بالبال يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال مفصلا بدون
حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يلاحظ النسبة بينهما فى هذه الحال اى نسبة
انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر
وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشى على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان فى الحاقات التى
اوردها منه الحاقا الاول ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول لا يتصور اختلاف
فى المطابقة الى قوله اذ لا اشعار فى التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس
بحسب الدلالة وليس مراد الشارح ماذكره بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم
بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان
يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم فى الالتزام كيف ولو كان
مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن فى الوضع اذ بين التفاوت سابقا
على وجه يوجد فى العلم الجازم الثانى ان قوله وربما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلا

وضوحا

وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان
يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت
هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة
الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير
مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم
عدم المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلى وما دونه بدلالة
المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال
الا انه يقال فى بيان عدم تاتى الايراد المذكور فى الدلالات الوضعية لا فى وقع المناقشة
المذكورة فيما نقل من الشارح بقوله اما اولا كما ظن اذ قد صرح فى هذا القول بان الاختلاف
المذكور بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع
ان قوله نعم اذا كان اللفظ اذا كان مشتركا لا يخالف ماذكره فى شرحه للمفتاح من ان
لا تفاوت هناك فى نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج فى دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى
ماذكر فى المفتاح انه لا تفاوت فى نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ماذكره هناك انه لما لم
يكن فى التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت فى المشترك بالنظر الى القرائن الخامس
ان قوله وايضا لو سلم ماذكروه دل الا قد اجاب فى شرحه للمفتاح بان التراكيب التى
يدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وجودها
ولا مانع غيرها قوله ثم ظ هذا الكلام يدل الا انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال
المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد فى كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد
اللازم وليس عبارته نصا فى هذا لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الا يقتضى
مجازيته هو اللفظ لا اللفظية المذكورة فى كل مجاز قوله وهذا لا يصح الا انما قال ظاهرا لان
علاقة اللزوم وان كانت تذكر فى بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو

اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل
المحشى وجه الاضطراب الا ان فى كلامه نكتة ينبغى ان يتنبه لها وهى ان قوله وله مراتب
فى الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة الا توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح
فى شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده فى شرح
المفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود فى التشبيهات هو المعانى الوضعية فقط ليس
بشىء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه
فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافى ارادة المفهوم الوضعى
وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين هيثم البحرانى وعنونه بالفائدة فلا
ينبغى ان يتوهم المخالفة بين كلاميه فى كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التى نقلها
عن بعض الافاضل يفيد فساد ماذكره اولا كما وهم فيه البعض بقى فى قوله وجه الضبط
الذى ذكره بحث وهو ان المعنى المراد فى النسبة على ماذكره اعنى كون الوجه فى غاية الحسن
ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة
مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ماذكره بعينه فى حواشى شرح المفتاح من
ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثم صح ان العلاقة هى المشابهة قوله
وظ هذا التفسير شامل لنحو قولنا الا قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى
ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى
الذى استفيد من كلام المص كما يشير اليه بقوله وينبغى ان يراد الخ ورود الاعتراض
على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة
التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هويه من قبيل
التشبيه وكذا قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال و
سموا امثالها تشبيها ضمنيا فظاهر من ان مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه الاصطلاحى

الضمنى

الضمنى قوله وينبغى ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغنى عن
قيد لا وجه الاستعارة الا فتامل قوله لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار
له بالكلية مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما
اليه الاشارة فى اخر احوال الاسناد الخبرى قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه او المنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام
القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كان من
افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقة واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة
ارادة المعنى الحقيقى فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى
على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب
بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان
كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافى افادة
الحقيقة القطع بحسب الظ كما تقرر فى الاصول قال الفاضل المحشى فى حواشى الكشاف
الظ ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم
المنقول اليه فى الذكر لاصاب كل مشروط بشرطه انتهى قوله واطلاق لفظه الاركان
الا بعين مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو نفس الدلالة فان قلت فى التعريف
امور ماخوذ غير الاربعة قلت الكلام فى المقصود بالبحث لا فى كل ما اخذ فى التعريف
لكنه قد استمر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الا فيه بحث اذ لا
يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر الذى هو مشموم عرفا
بل برائحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت
بالكسر اشم بالفتح اشم بالضم قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل عدم الحيوة
عن الضعف بها مع انه الظ والمذكور فى عامة الكتب لا نتفاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا

فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتفاض التقسيمين بقوله نعم تجيء به بلدة مبتاجئ الى المصير
الى المجاز باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذى
هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك
المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اى
محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق
الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المنصف فتدبر فدخل فيه الخيال يمكن ان يقال
انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور عن ان الحس يدركها
بحضور المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا الا انما سمى هذا النوع
بالخيالى لاجتماعه من صور مخصوصة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتادى
اليه جميع المدركات الحسية ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها المعترض عليه مولانا حيدر
بان المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة مم لان المحسوس
قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اختل الشرط
والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا والادراك بنفسه لا بصورته ولا اعتبار قوله
بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما
يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهى ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين
قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير هو من حيث هو كذلك
تحقيق هذا التعريف ذكرته فى حواشى المواقف فليطلب ثمة واعلم ان المص اقتفى اثر السكاكى
فى التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعهدة

فايراد

فى ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح فلادراك القوة الغضبية او الشهوية
القوة الغضبية هى مبدا الاقدام على الاهوال والشوق فى التسلط والترفع والقو ة
الشهوية هى مبدا جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات
قوله كتكيف الذائقة امثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لا ادراكه كما يتوهم من
ظاهره قوله وهو ادراكها المجردات اليقينية مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها
قوله فالمراد المعنى الذى الخ نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وفيه الشبه لم خارجا اما اذا
كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغى ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص
قوله والضمير للمسائى او النجوم اراد بالليالى المستفادة من رب الدلالة على التكثير والتعدد
المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى
التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت فى نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشارح
بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته
بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تعذى به العين وتابى حديثه الاسماع
الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق وبقى وجود الوداع
فيه مع مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود
الوداع يستدعى سابقه التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورث لزيادة
الملال وموحش بالجر اى مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اى كالرجل الثقيل بعذى به
العين اى يكون ذا وجع بمجرد رؤيته وتابى اى تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه
قوله ولزم بطريق العكس الخ هذا ولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما
فعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه
البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار
عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كون قوله وعلى ان

ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان
يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما
تظهر فى هذا القلب الثانى كما بينه قوله يعنى كان البدعة هى التى تلمع من بينها لا يخفى ما فى اسناد
اللمعان الى البدعة التى هى كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر منه فى الطرفين الى معنى الاشراق
بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدا خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظ
ح لاح قوله وذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون فى الكلام وجوه من الاعراب بعضها
مودية الى المعنى المراد وبعضها غير مودية اليه فان حمل على الوجه المودى كان تقليل المحو
مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيره له مفسدا فى قوله فى كونها كربا سا او ثوبا او قطنا فيه نشر
على ترتيب اللف وقد يعترض على كونه من القطن فضلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق
على ما لا ينسج بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان
فصلا بعيدا قوله حصول الجسم فى مكان الصواب ان يقول حصول العين فى حين بعد حصوله
فى اخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بجسم والحيز عموم فالحق التعميم المذكور
اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم مطلقها قوله نظر لان المقدار لا قلت فليعطف
على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك
بالحواس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع الى اخره يابى خروج شئ من المذكورات فى
خلال التفصيل عن تلك الانواع قوله وكان الاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل الاستقامة والانحناء بمعان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم
القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فمعناه بحسب الحقيقة ايضا فان للكثرة المجوفة سطحا
مقعرا ومحدبا مع انه لاحظ فيها بالفعل لعدم تناهى سطحه وضعا كما فى اوتاد الاغانى المنحنية
الاغانى فى الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهو بحسب متعارف اهل الالات ذوات الاوتار
كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة

والمرارة

والمرارة لان الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة ومن قابل
هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل فى اقسام القابل حصل
اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى
الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت
الحموضة وفى المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت
فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا
خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر
بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها قوله والعفوصة
والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه
فالاختلاف بينهما ان القابض يقبض ظاهره بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان
الاختلاف بهما ان اقتضى لاختلاف النوع فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض
فلا معنى لعدهما نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وسمى حقيقية وقد يقال
لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منهما ما يخالط الرطوبة اللعابية
فاذا احتيل فى تحليله احس منه بطعم للمعدود من الطعوم هو الثانى على ما هو المختار قوله
من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة
فاذا اثرت فى جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين
بسائطها شديدا فى الغاية ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون
الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فمعنى كونها معدة و
ذلك لان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك
الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها قوله والبرودة من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ فى الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير

المتشاكلات وهذا هو الظ فتامل قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملامسة استواء اوضع الاجزاء والخشونة عدمه فليسا الا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهوران اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال قوله وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا تحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه آلة توجب حركة النفس مبدؤ تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا تحركها الغضب لا تحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح

لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال على النسبي فان مطلوبية المطلوبية ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي لعموم ما هو بمنزلة الواحد لحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا الا قوله وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئم من كثرة التياما يحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثيرة بالاخرة كثرة واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي تركب عند ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي

لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولو لا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا قوله ولذا يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الخ فان اعني قوله بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله تقرير السؤال الخ يريد ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المط وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي بالحقيقة هو ان يكون غير عقلي اظهارا اثنى عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكان المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى وبقوله مختلف ثلثة اخرى قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته قوله والجراة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا المراة مرة قوله ويقال الجرئ الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو ولا يقال وجرئة لتظهر الارتباط قوله مختصة بذوات الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فللاسد نفس جوابية قوله واذا قلت للرجل القليل المعاني للمعاني بالغنى المجد جمع معنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله فيا العلم يوصل الى الحق لا اندفع بهذا ما قيل الظ ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يعبر بالمدة بدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس ضروري الايصال الى العمل لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق

بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي صحة بعض الامثلة تسامح والجواب انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك قوله بمعنى انه لا يكون فيه عليه عدم كون الشيء منتزعا من عدة اشياء هي مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء هي طرفاه قوله و هذا مدفوع بما يحققه الفاضل المحشي رحمه الله في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة بشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف ولا فساد فيه فليفهم قوله احمد بن الحلاج لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى في اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في موقع المصدر اي ظهورا كما ترى قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلمه الا لضرورة وقال شارحه الدبوري وليس بفصيح قوله اي بفتح نوره النور

بفتح النون الزمهر قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لاما ذكره الشيخ لئلا
يلعوذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله و
عرضه ومجموع مقدار العنقود وطوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله
ويجيء ان المفرد قد يكون مقيدا الا دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية
حين كان كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته
الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار قوله فقد احل بكثير من اللطائف المراد
من اللطائف ما سيذكره من المعانى المختلفة وسر اخلال الماضى بها ان تلك المعانى انما تفهم
اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من
صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه بمثل التهاوى
كواكبه فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغى فانه يشير الى جعل تهاوى
ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء بكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود
قوله من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال شبه النقع
الذى هو من جانب بالليل الذى هو من جانب لكان اظهر والاحسن بان قوله من جانب
متعلق بقوله شبيه اى ليس مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه
من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله فى حكم الصلة للمصدر الخبر لفظ الحكم
ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقى
الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما فهو قوله فهو لم يقتصر الا الجلبة النقع وسل السيف اى اخرج
والاعداء جمع عدو وهو خلاف السيف وترسب من رسب الشىء فى الماء رسوبا اى سفل و
جعله من رسب السيف اى مضت الضريبة لا يلايم قوله تعلو وقوله والارتفاع والانخفاض
وفى بعض النسخ ترسو من رسا اقدامهم فى الحروب اى ثبتت والاول اظهر واحدام الحرب

اشوادها يقال احتدم النار بمعنى التهب واحتدم صدره فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله
بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة اى تعلق المقارنة والمصاحبة لانه يجب عليه حكم الامارة
كما يجب على بكر فى المثال المذكور حكم الضرب قوله ما يجىء فى الهيآت ظ هذه العبارة تفيد ان ما
سيجيء فى الهيئة لانه نفسها مع ان المراد كما صرح الشارح ودل عليه بيان للموصول فى
الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل عبارة العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجيء
فى الانسان تحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة الشيخ فانها يفيد بيان حال
التشبيه وضمير يجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى وجه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا
شائبة تعسف قوله احدهما ان يقترن بالحركة غيرها فى التركيب احتياج الى التقدير اذ
لا عائد فى الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن فيه بالحركة غيرها او يجعل اللام
فى بالحركة عوضا احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى ان يقترن فيه بالحركة غيرها
او يجعل اللام فى بالحركة عوضا عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج
الى التقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم من تغيير
عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابطة
لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل فى قول الشيخ
ان يقترن بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وان
يقدر مضاف فى عبارة المص اى ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم
التاويل فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما
هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من
الاقتران والتجرد كما فى عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها او تجرد حركتها عن الغير
كما فى عبارة المص صفة للهيئة ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابطة فى كلام المص فتامل قوله
اعلم انما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء فى الهيئات لا لفظ ما فى قوله مما يزداد ليس

عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اى من الاحوال
التى يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهى المجىء المذكور قوله والثانى ان تجرد هيئة
الحركة اعادة لفظة الهيئة اغنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدا لاتحادها مع الابتداء قوله
والشمس كالمراة فى كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ فى كفه يؤدى المراة
الهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظ موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان
يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اى كائنة زمان تموجه قوله يقال بدا له اذا ندم ومصدره
ممدود يقال بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له راى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير
راجع الى الراى المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس اذا احد النظر الخ تعليل بمعنى الكلام
اى شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الخ
قوله بحذف الهمزة اى فارى قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض قوله فانطباقا مرة و
انفتاقا الفاء للسببية كانه جواب للسائل عن وجه النسبة بين البرق والمصحف وقيل بمعنى
ان للتعليل كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقى للسحاب
الذى يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح
البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه انضم اجزائه بحيث يضمحل
عن الابصار بالكلية قوله ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت سروها
ضمير حفت اى حيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع
قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك
وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان ووصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى
وفى ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى اخضرار السرو بتمامه فان اللحافة ما يستر المراة من
راسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف وحذف الجار وايصال الفعل
اى بخضر الحرير وقوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف

قامته وحسن طوله والفاء فى كانها للتعقيب والترتيب يعنى اذا حصل تشبيه السرو
بالقيان فتنبه للتشبيه الثانى والواو فى والريح جار عليها للحال ويذكرها مع ان
الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شىء بامر ربها بناء على
تاويلها بالمذكور كالهواء الهاب وعليها حال من ضميرها او خبرها بتضمينه معنى الصبر ونحوه
المحل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان
كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن وجوه المطابقة
ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق
وحركة الرجوع الى اصل الاقتران وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تادية لطيفة
لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها فى حال خروجها
عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يبدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة من يهم بالدنو
لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى الايضاح قوله من جد له الله لا من
الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله محدولة وقوله لم يجدل قوله قول
الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق لا البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد هنا
اليد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان
النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب
نام واللوثة الاسترخاء والبطوء والتمدى التمدد وفى تشبيه للمصلوب الذى لا اثر للحيوة
فيه بالمحب الذى يرى حبيبه وهو يمد صفحته لاجل تودعه لطافة لايمائه الى ان المحب
فى هذه الحالة فى حكم الاموات بل ان موانع الحيوة اكبر حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحلوها
اى لم يعلوها فيها فذكر الحل بلفظ الحل على طريق المشاكلة اولانهم لما لم يعلوا بها
كانهم لم يحلوها فجعل حلهم كلا حل لعدم علمهم قوله وان الجار جاهل بما فيها وكذا فى جانب
المشبه اذ جهل الجار بعدم انتفاعه لان يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم

وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا اندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها
فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله في جانب المشبه
انه روعيت فيه امور ثلثة يناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم
وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فالحال ههنا بالنسبة الى
الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال **قوله** يقال ابرق القوم الخ
ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد اشتقاق
هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك
الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه **قوله** فلما راوها انقشعت يقال قشعت الريح
السحاب فانقشعت اى صارت ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة
اذ المزيد افعل مطاوعا للفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري
في تفسير سورة الملك **قوله** زيادة ترح الترح ضد الفرح **قوله** فالباء في قوله بالضلال ليست
الباء التي يدخل في المشبه به اى ليست الباء صلة للتشبيه بل للالة كما في كتبت بالقلم **قوله**
فان قيل هذا يقتضي الحاصل السوال انه يلزم مما ذكرتم في البيت ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم و
ابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل
التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا مقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد **قوله**
زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل **قوله** وليس في قولنا يصفو ويكدر
اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احديهما لا تدوم على ما ذكر في السوال فانما يستفاد
من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح
بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من
احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخر امر وراء

ثبوتهما **قوله** ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في
شرح الايضاح نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان
لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمولف يريد به التمثيل لحقيقة التشبيه فلا يضر ما
ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه
المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فجاء بالوفاق وليت شعري ان اى مقدمة من مقدماته
صارت منتقضة بما اجاب **قوله** احدهما انه لا يجب فيها ترتيب الخ من كلامه وجوب الترتيب
في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد
لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد
والله اعلم **قوله** فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال
مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث
بظهوره **قوله** اى نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة
وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا سفاد في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة
الغراب **قوله** من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه صلاحية الكلام ان تشبيه الجبان
بالاسد يوجد من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشترك
في كل منهما ضد للآخر بهذه المناسبة يدعي ان هذين الوصفين متحدان فتشبيه احد موصوفيهما
بالاخر متردد او تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين
الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه
توطئة لهذا التنزيل ولفظة ثم للتراخي في الرتبة **قوله** بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون
بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه للمفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال
السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر **قوله** وان قوله هو حاتم
مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال اما شبهه

بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي
لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم و
هما اما شبهه بالاسد للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال
الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له وان قلت فلا يفهم من نفيه كون المثال
الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله**
قال الامام المرزوقي في نقل مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ
او وليس لمنع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد **قوله** اياخي من ابي الانس وعبيد البيت لشقيق
سليك الاسدي سل على ربه المجهول اى ذاب والغيضة الغضب الكافي من وفي بعض النسخ
بغير الضحاك فسل على زنة المعلوم بمعنى اذاب اسم ابي انس وكذا ذكره الامام المرزوقي
وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا
قوله كان للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها **قوله** لان الخبر في المعنى هو المشبه اى
لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه
للزوم تشبيه بنفسه **قوله** والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون والزجاجي
كان يجي للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام
اى لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما
جاء باعتبار انها جواب عن السوال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون
في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه
لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت **قوله** اى في الكاف
ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لا ان في
الكلام مقدرا **قوله** اى حاله وصفته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير
وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير

للقصة اى الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم
لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه **قوله** او
كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب
ايضا **قوله** ولا بعد في آخر يتحمل التقدير مثل ان يقدر ككمثل ماء او يقدر ككنبات ماء على
ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا يشبه بذات النبات **قوله** من
انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر كصاحب
وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي
في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري
من اضافة احد المشاركين الى الاخر كانه قيل من انصاري الذين يختصون بي ويكونون معي
في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني نحن انصار الله
انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المشاركين
في النصرة الى الاخر ومعناه نحن جند الله ينصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة
الاولى واي وجه للحصر في قولهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما
ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف
قبل الضرورة والثاني في قوله نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد
بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافي اعني بالنسبة الى ابقاء الكلام
على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل **قوله** والزمان مقدر اى ايتك خفوق النجم
هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل
لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة **قوله** بان الآية
لا يكون نظيرا الى المشبه بحيث يكون مذكورا لا مقدرا **قوله** ويستلزمه قولهم نحن انصار

الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك المعقول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلى
قوله اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل
كان اصحاب عيسى قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال الخلصانى وهم خلصانى
اى خالصى يستوى فيه الواحد والجمع والخالص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا اى بين لهم وصف ما تشبهه الحيوة الدنيا فى نضرتها وسرعة زوالها او
صفته الغريبة قوله فلا ينبغى ان يعرج عليه يقال عرج فلان على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته
عليه والتعريج على الشئ الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه الضمائر موجعا
لما فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح مشبها بها بل المشبه بها
الصورة المنتزعة عن ذوى الصيب معه فيفتقر بذوى ضرورى وبمكنه د فعه فتدبر
قوله وما هو بين فى هذا قول لبيد اى فى ان ما يلى الكاف ليس بمشبه وانما كان بينا فى هذا
المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما
يقدر هناك مضاف اى كاهلها بقرينة ذكره فى المشبه به والواو فى قوله واهلها بها حالية
واهلها مبتدا وبها خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اى
وهى بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى لا شئ بها وفى الحديث
اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وعدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز
ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن عين الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال
من الديار والعامل فيهما معنى التشبيه اى يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت
المذكور وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع الشيخ نظر اذ يمكن
ان يقال لما استفيد الحال من الفعل ابتنى ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد
منصوبين لا يوجب الحال كما فى ما ملكت ربنا اسد فتأمل قوله ولو قيل انه ينبئ عن حال
التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب ان قلت فليحمل كلام المص على حذف المضاف اى

ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب حينئذ بل يكون المناسب ان يذكر هذا الكلام فى بحث احوال
التشبيه فتأمل قوله والغرض منه فى الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة
القياس فى ابتناء شئ على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذى
هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق
الكلام فى كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم
الغزال فيه اشارة الى ان الجواب الشرط محذوف اى تم تشبيه مقامه او مقدارها اى
اذا علم مقدار حال المشبه به وانما ترك لظهوره مما ذكره اولا قوله مرفوع معطوف على
بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له قوله من لا يحصل من سعيه
على طائل الطائل الفائدة يقال امر لا طائل فيه اى لا غناء ولا خير وعلى يحتمل ان يكون
زائدة كما فى قوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل فطائل فاعل يحصل
ويحتمل ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظ ويضمن يحصل
معنى يطلع قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس فى مبداء الفطرة
خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينهما من
المشاركات والمباينات انما يحصل علوم كلية هى العقليات قوله ما تحده فى قوله
ويوم كظل الرمح البيت لشرمة بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده لدن غدوة حتى
اروح وصحبتى عصاة على الناهين شم المناخر كان اباريق الشمول عشية اوز باعلى الطف
عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا صالمنه اى تناول دم الزق صاد راعنا او لعنو
متعلق بعض والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى يضرب به ويقال له بالفارسية جاره
واصطكاكها ضرب بعضها بعض وفى الصحاح اصطباق بدل اصطكاك وهو الضرب
الذى يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون
معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة هنا جمع صاحب

مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم وهو ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر
جمع منخر وهو فى الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفع والرياسة والشمول
وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمعوه
بالواو والنون فقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر
جمع حنجرة وهى الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اوانى الخمور وقد شرعت واميلت لطيور ربما
اجتمعت تشبه ما على الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابى نعيم ظللنا بمعنى دخلنا
فى النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قوله من انشاد قوله اذا ما الغى بين عينيه عزمه
البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عنى العار بالسيف
جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر فى رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم
السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب يعنى بنكب اى انحرف وانتصاب جانبا
اما على الظرفية اى فى جانب او على الحالية اى متجنبا قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفى ان
يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد
وصف يعم امر اشتهاره كل الناس قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعولا له
لتشبيه خبرا ولا يراده وقوله لامتناع مفعول لنقلا واللام دعامة وليستطرف تعليل
لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه به مع المشبه كما فى حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة
النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله اى ليستطرف
استطراف النوادر رده الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح فى قوله
ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة
بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخ عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان
يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فالى
الامر قوله وقد قيل معناه لما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اى من

امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل فى هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح الشريف
فى شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى
اما اعرف بوجه او اقوى منه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا
فى الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة
المشتركة ولا اقوى فيها من الجمر فيه بحث وقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف
باختلاف تفسيران قوله لمثل ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل فى حيز قوله
لم يصح الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون لا يعنى لما لم يكن قول السكاكى ان حق المشبه
به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه
لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكى لا يبقى هيهنا شئ وهو ان المفهوم المتبادر
من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم
فى الاستحسان او الاستقباح هو قوله وح لا يبعد ان يكون لا ان يكون المراد بجهة التشبيه
وهى الغرض من هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظ
فتأمل قوله وجه مجدور لحقه جامره المجدور ما عليه آثار الجدرى والسلحة البراز قوله
نقرتها اى نقبتها بالمنقار والديك بكسر الدال وفتح اليا جمع ديك وفى لفظ قد اشعار بان
اثر نقرها باق فى السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب قوله ولا
زوردية الواو بمعنى رب ولازورد بالزاء المعجمة الخالصة لان التى اثر بث صور الشين
لا يستعمل فى كلام العرب يجوز ان يريد بها ويحتمل ان يعنى اليواقيت على صفتها وح يكون
الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما فى الاول قوله ضعفى اى العناق ضعفت تلك العامات
من حملها والحنت بسبب ثقلها فالضمير للازوردية قوله لمشاهرتها عناقا العناق بكسر
العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برف الغض الطرى ويرف بالفاء من رف لونه

اى برق وثناء لا قال الشاعر بربك هل ضممت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريا رفيق الاقحوانة فى نداها **قوله** كان ميل النفوس قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبائع **قوله** كتشبيه الجامع الحكاية ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزى واشار الى ندمائه بان ينحوه فاستطرق كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف فى البين فقال اشتهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم له مائدة **قوله** وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض فى الجملة ولو فى الاعرضية او الاتمية لا التناقض فى وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال الحقيقى وهو ظ **قوله** فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله يشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل **قوله** ام من عبرتى كنت اشرب قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضى العلم بثبوت احد المستويين وان تطلب التعيين فترتيب قوله فوالله ما ادرى لاجل البيت السابق يقتضى ان يكون المطلوب تعيين ان المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب اما العبرة او الخمر فظاهر البيت لا يفيده فالوجه ان نؤول المصراع اى من الخمر التى اسبلت بها جفونى ام من عبرتى اشرب او المصراع الثانى اى ام اسبلت بعبرتى التى اشرب والاقرب ان المعاد له باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرة كان المسبل به ايضا هى نظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا بصراء صرح به سيبويه **قوله** يوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظ ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فيه اريد شى لم يستقم

اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم فى التشبيه الا يرى الى قول الشارح لانه اريد فى ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة واهمل الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وابهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا زهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة فى وصف مقصودٌ فى الثانى دون الاول فمقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره الفاضل المحشى **قوله** قال الشيخ فى اسرار البلاغة حمله القول هذا انما يوجد فى بعض النسخ اما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوفى فيه التشبيه لانه اقل للاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك فى المفتاح بقوله وربما كان القصد **قوله** وجمع وصفين قيل الظ انه عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين البيتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعنى ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثانى الى ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثانى والظ ان فى الاصل حال من ضمير جهة الراجع الى الوجه **قوله** فان العكس يستقيم فى التشبيه يستقيم فى التشبيه الواقع فى باب التشابه اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظ ان التعليل المذكور لا يلزم من الشرطية المذكورة يعنى ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شى من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لينافى لان الثانى يقتضى جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضى عدم الجواز فيه

بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة فى بيان الامكان والحال والمقدار بل فى التزك والتشبيه به ايضا من غير استقامة العكس **قوله** فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر **قوله** مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء لا المؤتلفة المتلالاة واديم السماء وجهها ودررا منها الصافية نصب على المصدرية **قوله** والمشترى قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفى شاهد الرفعة اى محل عالى الرفعة من قبيل جرجيه حال من المستتر فى قدامه الراجع الى المشترى او خبر بعد خبر والمراد رفعته فى المنظر بان يكونا مثلا فى النصف الشرقى ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ فى الفلك السادس والمشترى فى الخامس وقد اسرجت صفة لمنصرف قال الفنرى تسكين الميم فى شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح **قوله** فانه لو قيل المريخ كالمنصرف لا يعنى ان تشبيه المشترى بالشمع المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شئ احمر اللون خلف شئ ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة لا يصح **قوله** وهو القول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوى وبالجزل القويم لانه فى اللغة بمعنى غير الوكيل **قوله** وكذا تشبيه الشاة الجبلى لم يقل الجبلية لان التاء للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة **قوله** زهر الربى الربى جمع الربوة وهى ما ارتفع من الارض والظ من قوله فنقضت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة **قوله** ولا يخفى ان هذا من تسامح لان قوله معتبر كما صرح به فيفيد تعدد وتشابه تركيب فيجاب عنه بان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك **قوله** وايضا تقسيم اخر للتشبيه لم يعد تشبيه المفرد بالمنفرد فتما مقابلا من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له **قوله** رطبا بعضها ويابسا

بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فالحق ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى البعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير فيهما رطبا ويابسا **قوله** اى قول المرقش الترقيش التزيين والتحسين ويقال سمى مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بنى سدوس ولما المرقش الاصغر فهو من بنى سعد **قوله** فتشبيه التسوية سمى به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر فى الشبه **قوله** فتشبيه الجمع سمى به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا فى المشبه وان كان المشبه بهما على التفاوت **قوله** اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يقال امراة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح بنسج من عدم عريضا وترصع بالجواهر تشده المراة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة **قوله** كانما يبسم عن لؤلؤ ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن **قوله** بيسم عن لؤلؤ رطب يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحبب الماء النفاخات التى تعلو **قوله** انثنى بالامس ايلة الاعالمه بالشى الحفائه كما يعلل الصبى بشئ من الطعام والروح بالفتح الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب فى الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر لا مات الامن وفى بعض النسخ

الافات جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب الاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدمان جمع دن وصفوها خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق **قوله** غير حقيقي اي غير متحقق حقيقيا ولا عقلا **قوله** ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل **قوله** فنه ما هو ظاهر وجهه فقوله هو المتن وقوله وجه من الشارح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير لا ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل للمعنى لا توجيه التركيب فتدبر **قوله** مصمتة الجوانب للمصمتة الذي لا جوف له **قوله** بنيها الكملة قال صاحب الكشف ان جعل هذه الاسماء القابا كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونها القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب و ان كان ظاهر عبارته يا باه ونقل بعضهم ان كلام الحاجب في الامالي صريح في انها القاب **قوله** وهم ربيع الكامل الا في نسخة الشارح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاة والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على بنيها **قوله** ثكلتهم ان كنت اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقد ان المراة ولدها **قوله** اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء **قوله** لان الفاضل لا يشعر بالسماحة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص **قوله** فان وصف الحلقة

بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذكر للمفرغ بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر **قوله** تستصبح العيس بي والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل تصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل عند الغنى ايصالهما اياه البتة وقت الصباح **قوله** كقوله فلان كثر ابا ديه لدى السياق كلامه يشعر بان قوله كثر ابا ديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره وكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثر ايا ديه على ما جوز الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ويقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوزان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك **قوله** قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا ولعله في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا لعلمكانه بامور موجودة تستتبعه **قوله** فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد و الحلاوة الكلية لا الجزئية **قوله** وفساده بين لان جعلهم يمكن ان يقال في قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ دفع لهذا الملام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التسامح قولهم الخد يشبه الورد في الحمرة المحسوسة في الامثال فليتامل **قوله** والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي لا وانما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم ان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة

الكلية ليست باعتبارية اذ ليست حينئذ غير متقررة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر **قوله** ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا استل بان هذا الشيء بماذا يشبه **قوله** ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن **قوله** فلان لم يمعن النظر ولم يغمض يقال امعن الذهن اذ تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما الغمض فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال اغمض كذا اي زاد **قوله** مع غلبة حضور المشبه اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجهه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع فاجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة الغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة و الكلام بعد محل تامل **قوله** ربما تعنى الرجل دبره اي تعينه يقال قصبت الامر اي نقوته لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه **قوله** حملت ردينيا البيت قال الجوهري الارد بالضم والتشديد

تذكون باعلى القنام والعناء الورد بينه والرمح وزعموا انه منسوب الى امرءة سمي به رديته وكانا يقومان القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب لا بيان معنى الرديني فانهم فهموا منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فغيرهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل **قوله** او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا الا فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا تحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود والارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان ناخذ بعضا وندع بعضا **قوله** اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الا قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة بيان لقولنا لان قولنا معناه ان معك وصفين الا لا يلايمه وهذا ظ فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه يجب العرف العام لخص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح **قوله** ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان العناك نا سجة لا منسوجة ويعني بعدم الظهور الا هذا مرتبط بقوله ولما بعيد غريب وهو خلافه لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب **قوله** ويخرجه عن الابتذال الظ عن اقتصاره على

اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن الغرب ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل
لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فتال قريب غريب لا للبعيد غريب لان
اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد ههنا كما لا يخفى على المتامل قوله الا بوجه ليس
فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهار نا ملتبسة شئ الا
ملتبسة بوجه ليس فيه حياء قوله ان السحاب يستحيي الا الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب
اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقالت تلك العطايا فيها من القطرات لعلمها انها اكثر من
قطراتها فيستحيي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التصرف في
قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا امر وجودي قوله وجه عزم السحاب اي الجبال اليوم
الغيمة قوله ليالية اسحار وفيه هواجر الا الهواجر هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر و
آصال جمع اصيل فاعل خضلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعس
جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها ضعفت بكثرة السير والمراد
ان هواجر الربيع شبه الاصائل في الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب اللجين
لا لان ما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النظر اعني الجمع بين الذهب والفضة
واما التوجيهان الاخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخال فلانه لا معنى لتشبيه
وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي
فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه
لاضافة الذهب الى الاصيل ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب اللجين
لان النقد تمييز الجياد من الزيوف فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد
في جواب قول القائل من شبه الاسد فانه شبيه قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فقد جاز
حذف المشبه به ولم يحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس
بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام

ذ

في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثل فيها قوله او كمرجان في الشجاعة قد سبق من الشارح ان
الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب ان
يبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان زيد الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لا بهام كان بظن
الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بان في لفظه كان افادة الشك الموهن
امر التشبيه وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف لا لا شك ان قوله باعتبار ظرف
مستقر حال من المراتب والمعنى والحال المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به
كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان
محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي
ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع
كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه
لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها قوله و
الخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل
ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن
دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا
او تقديرا او نية ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي
الذكر تحقيقا وتقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين
ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما
دل عليه مساق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا
آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة تصح معها ان ينتزع من اسد اخر فكان هناك اسدين من

من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا
مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط
كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه
ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين اي في الاستعارة
احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كفاية
اجرائه عليه بطريق اثباته له قوله وانما التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام
شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله
وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها
لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده
لا قوله فان ابيت الا ان يطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك اسم الاستعارة
ومقصوده ان اردت الطلاقة عليه فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي
التشبيه والاداة ولو مقدرة يقتضي بذكره فينافيان وانما نفى الحسن لا الجواز لعدم الاداة
صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة يستحق الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه به
فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين
بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به ثم فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن فتامل قوله وذلك بان يكون
نكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة
ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير
الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق

بين المعرفة

بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام
المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسرة
في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة
اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ
وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا ضاع
التعريف لظاهر لحصول المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف
المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فتعين الحمل على
دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل الاسد
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة
هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصلة
من التشبيه بالفرد ينجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت
ولذا يحسن فيه تقديرها بخلاف الكاف ونحوه كما صرح الفاضل المحشي في شرح المفتاح
قوله قال الشاعر شمس تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا
لقيل تالقت يقال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق عذوبها عاطفة للجملة الاسمية
على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها
حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشائع
في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه
صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن
استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شئ من هذه الامثلة لا
اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لجواز ان يكون المشبه موجودا كما
في اثبات الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف

الظ فان وجدت الاداة صريحا بلاحظ ذلك الاعتبار وبقطع النظر عن كونه خلاف الظ
وان لم يوجد يلاحظ كونه خلافه الظ ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز
ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ
ما تضمنه ويصار اليه الا فلا ولا يعتبر تضمنه للفائدة ما يحمل تقدير اداة التشبيه
اى يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فتعرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة
تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فتعرب الا على جوازه على
ان الدلالة الاولى ممنوعة كما فى قوله فان تفق الايام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر
الى اعتبار البليغ وقوله فتقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه قوله موت حريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوى والفريصة اللحمة بين الجنب
والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرائص ويرعد على صيغة المجهول
من الارعاد ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة
التشبيه فى هذا البيت انما هى باعتبار مدلول الكلام فقط على ما يجى عند قوله لان تشبيه
الخ والاستحالة فى بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر
الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحترى وبدر اضاء الارض البيت
فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلائم المشبه
به يحمل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضى شرقا
وغربا يكون موضع واحد منه مستضئ به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن
الارض فتامل قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الخ هذا بناء على الاعم الاغلب والا
فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين فى التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت
على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته
اياه والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان

متعارف

متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة
المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكره فى المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على
المتعارف فلا يناقض بقى فيه بحث وهو ان توهم التناقض فى البيت المذكور على الاغلب
انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدأ المحذوف او المذكور فى الابيات المتقدمة
والظ عندى انها صفة الاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الحالى الذى صفته كذا وكذا
ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثانى فكانه قال
هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس حقيقة ان دم الاسد المعهود خضابه بيده وهذا
ظ عند من له ذوق قوله ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض الا غير الاسلوب
حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحترى تصالح مماثلته للبيت السابق لما فيهما من
نوع الخفاء كما تحققته من التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجى لازما وشرقا وغربا
تمييزين من المفعول او حال بمعنى جميعا كما فى قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اى دائما
وموضع رحله منزله قوله الى التشبيه الساذج اى الذى لا استعارة فيه قوله موصوفا بما
ليس فيه وهو تنوير الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرجل منه فان القمر المعروف
لا يعرف الى التنوير بين موضع وموضع وقد يجعل الصفة المنفية عن القمر المعروف اضاءة
ما سوى الرجل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من
المضئ بذاته فلا يتحقق فى القمر لانه يستعير عن المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها
نور القمر من الكهوف والمواضع الغائرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله ان
يثبت من الممدوح بدرا من فى قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية
والمعنى اراد المبالغة فى التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت و
كيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا
والثانى اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمتنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما

يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق على الامثلة المذكورة
اقرب قوله امرا ثابتا فى الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت فى الجملة ما يعم الثبوت الحقيقى
والوهمى فعدم ثبوت البدر الموصوف لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة
على رماح من زبرجد والقول بان دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقى معلوم من
استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح مريوبه قول الشاعر وكان
محمر الشقيق الخ ولو علل امتناع دخول كان مثلا فى نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما
علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او
بكان او بغيرهما يقتضى فى الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض
قوله او خلاف الظ كقولك كان زيدا اسد وهذا الظ لان الاطلاق ليس بقطعى الثبوت لزيد
ولا قطعى الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظ فلا شك
فيه بل الجزم بخلافه ويحمل على التشبيه ولما تمثيل الشارح فقد مضى وافول لعل وجه
ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية فى صورة المعرف ومخالفة الظ فى صورة المنكر هو
ان الظ فى صورة المعرف دعوى الشبه لا دعوى الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشى
فى بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة
ليس فيه مخالفة الظ جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما فى صورة المنكر فالظ
دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير
اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل فى ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق
وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص فى الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف فى التعبير
قوله والنكرة بما نحن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التى
كلاميه فيه ليست بثابتة فى نفس الامر فدخول كان وحسب عليها كالقياس على المجهول
اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه قوله وايضا هذا الفن اذا تاملت

هذا

هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه فى النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظ اذ لا حاجة فى هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس
على المجهول او بغير صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد
بان المقصود فى مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين
بان الاول لم يكن متناولا لنحو علت والثانى متناول له غير ظ اذ لزوم احد الامرين
جار فيه قوله اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا
وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث المجاز اذ به يتاتى
اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما
يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما
من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز فرع الدال على ما وضع له فى
الجملة انما قال الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتى الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين
فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له يتبع الدال على ما وضع
له من حيث هما دالان لا مطلقا قوله والمطلق الى غيره اى ينصرف المطلق الى غير العقلى
ويتبادر منه تبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بالعقلى وبهذا يندفع ما يقال التقييد
باللغوى توهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق توهم دخول العقلى فى كل منهما
توهم خلاف فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين ربما يربو
على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون التاء للنقل من الوصفية
الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسمية
فرعا للوصفية فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية
كما جعل علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله قوله
يذكر ويؤنث سواء اجرى فان قلت جاء قوله ثم من يحيى العظام وهى رميم فعيل بمعنى

فاعل لانه من رم العظم فعلى ماذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب
الكشاف ان رميما هنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرامة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل
ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوى فان قلت ما الفرق
بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى فى الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفة
دون الثانى قلت الفرق ان الثانى اقرب الى العقل من الاول لان الفاعل اقرب الى الفعل
من المفعول والفعل هو الاصل فى الحاق العلامة فلحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل
ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا
يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظ ان التعريف على المجاز الذى وقع استعماله
فى الموضع ايضا فلا بد من قيد الحيثية او قوله حين هى مستعملة فيه فتامل قوله ولا يخفى
ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل
من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوفه المؤنث او نعم مع الاستغناء عنه
بالوجه الذى ذكره قال رحمه فى شرح المفتاح وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريا على
قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ لا معنى له عند المتامل بناء على ان
المتبادر من استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها وارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه نفس
المعنى لا اصطلاح المخاطب وهذا اذا اجريت فى على الظ المتبادر منها واما اذا اجعلت بمعنى
على كما فى قوله تع لاصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر
قال الفاضل المحشى وايضا يلزم التعريف بالمجاز الذى يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه
بالوضع يعنى الانتقاض على زعم المص فانه لم يعتبر قيد الحيثية فاعترض على تعريف
السكاكى فيما سياتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح المخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز
المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على قيد الحيثية لكن يبقى
الاعتراض بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس يستعمل فى اصطلاح المخاطب بالمعنى الظ

المدعى بطلانه فيما سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال فى اصطلاح المخاطب على معنى آخر
يدخل به الحقيقة فى الحد هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له فى
اصطلاح المخاطب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد
الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى اى غيره
من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء
حدث الوضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذى احترز بهذا القيد عنه على هذا
التوجيه غير ظ كما لا يخفى على المتامل والاقرب ان يقال لاصطلاح المخاطب اذا استعمله
النحوى للاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك فى حدوث الوضع المذكور
فى هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتامل قوله لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه
به وكونه فردا بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى غاية الجراة فى ذلك
الهيكل المخصوص وغير متعارف هو الذى له تلك الجراة لكن لا فى ذلك الهيكل قوله اى
ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المص فى
المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين ولا لتعمده على قوله للدلالة رفعا للبس قوله خروج
المجاز عن ان يكون موضوعا اى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر
فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين
للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك
المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع لكانت دلالته عليه وفهمه عند قيام القرينة
بحالها والوضع النوعى بهذا المعنى واطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر فى كون اللفظ
حقيقة بل الوضع النوعى المعتبر فيه ما يكون ثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون

بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل
الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم بالفعل وقد صرح الشارح
فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادى قيد المعنى
بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف
والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى قوله بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة قوله فى لفظ غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع
الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما واعلم انه الفاضل المحشى رد هذا
الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم
ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان
الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظ ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق
بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التى هى الموضوع لها لكلمات الاستفهام
وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل
على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم
ليس من حيث ذلك التعلق فتامل قوله سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الا لا شك ان
مسلمه هو الذى منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى فى غيره اشتراط ذكر المتعلق
فى الدلالة على معناه الافرادى فما ذكره هنا مناقض لما ذكره فى مختصر لانه بعد ما فسر
الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند الاطلاق حكم بان هذا
شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم
الحرف ما يدل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه
فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه ما
ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم وان فسر الدلالة على معنى فى غيره باشتراط

ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره فى المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا
التعريف قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى اذ بعد اشتراط ذكر متعلق
الحرف فى نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعيين من معناها يكفى فى دلالتها
عليه وهذا ظ اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييد بالمتعلق
عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف فى الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم
حصوله فى نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة ذكر المتعلق مما اعتبر
الواضع فيكون ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافى اشتراط ذكر المتعلق
كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح فى دفع الاعتراض ما ابداه بعض
النحاة كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم
المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى وهو
المبنى فى دفع الاعتراض كما لا يخفى مما دلالته عليه وهذا مراد الفاضل المحشى وان غفل
عنه البعض ودفع اعتراضه بانا لا نم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه
يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشى على انه ان اراد بالمعنى الخ
محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى
ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك الخ الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع
هو التعيين للدلالة على معنى فالدلالة هى ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله
التعيين لعارض الاشتراك ينافى وجود التعيين الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك
يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين
الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بنفسه و
عدم تحققها قطعا قوله كالقرء مثلا مدلوله ان يتناوب الطهر والحيض لا القرء بفتح

القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله عين المتجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اى مدلوله دوان لا يتجاوز قوله وقوله بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض الى قد اورد الفاضل المحشى ههنا جوابا وسوالا واوضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر اخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له فى تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى محل بحث اذ قد مر من ان اللفظ اذا استعمل فى جزء معناه مجازا لم يكن بقرينة مدخل فى الدلالة بل فى الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة وظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل قوله والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اشار بلفظ من وجمع الدلائل الى ان الدليل منحصر فيه فلا يرد ان التبادر لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شئ من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظ قوله و حصل من هذين الوصفين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذا استلزام الوصفين للوضع الثالث مستلزم استلزام الاوضاع الثلث للوضع الرابع وبعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوصفين الصريحين للوضع الضمنى لا استلزام الوصفين مع ان الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافى هو التنافى بحسب المفهوم

والمفهوم

والمفهوم من التلويح وصرح غيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافى فى الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضت وفى الداب الجون اى الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتامل قوله وعلى هذا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقى الموحد اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر نحوه لا فظه مع انها ليست معناه الحقيقى والتبادر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشى والتحقيق بان فى جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة للحقيقة شائبة اللغوية اذ يكون المعنى التبادر بسبب الوضع امارة الوضع فتامل قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الى وجه اندفاع هذا الوجه مما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة قوله اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له الارادة ولو فى محل اخر باستعمال اخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن الارادة للموضوع له فى خصوص المحل كقوله الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققناه فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظ فلينظر فيها قوله لانا لا نقول الاول يستلزم الدور قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور قوله والثانى يستلزم انحصار قرينة الكناية فى غير اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية فى غير اللفظية وهو ايضا ممنوع قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكناية

فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية قوله لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له ظ هذا مناقض لما اسلفه فى تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل فى معناه الموضوع وقد ذكره فى التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان فى الكناية مذهبين وان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليها والى ان ميل المص الى المذهب المذكور ولذا لم يلتفت الشارح فى توجيه ما وقع ههنا فى اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه لهذا بذلك قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان لفظ الايضاح وكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نم معناه الحقيقى ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظ فان القرينة كما معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظ الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف اللغات باختلاف الامم يعنى نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فاجاب بما نقل الشارح قوله فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم فيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسها فى تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض هو الذى ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم لا ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما فى هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل قوله والظ ان الواضع هو الله المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما

الله تعا

الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الصيمرى وبالثانى ابو الحسن الاشعرى ويسمى مذهبه مذهب التوقيف والثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص فى البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقى مصطلح البشر الاستاد ابو اسحاق الاسفرائنى قوله او يخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام فى ابتداء تعليم الوضع فبمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضرورى وكذا الكلام فى العرفى اذا كان قولا خفيا فلا يكون شئ من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا فى كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة فى جسم للدلالة على الوضع يجوز ان يكون بالطبع صرح به فى فصول البدائع كما اذا خلق لفظ الوجع فى جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل المحشى جعل فى شرح المفتاح خلق علم ضرورى طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وخص خلق العلم الضرورى بما يكون بالاستعداد والتوجيه قوله لوجب ان تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظ ان كلا منهما وجه مستقل ففى الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا

مع جواز ان يتعدد الا ان يجب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره
قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لا فظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا
فقد فى وجود البعض فلذلك لا يمتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه فى حق ذلك البعض
وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كذلك لاستند
على اللافظ ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى
هذا كلام ذكره السكاكى وحققه الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض
لابطاله حيث قال اى كان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا
يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما
بوضع له كما فى العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند العاقل
بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز
ولذلك قالوا سقط فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا امكان جعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى المجازى لا لعدم دلالته الحقيقى اصلا
فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته
على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى مجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم
الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى ايضا فكذلك قوله لان بالذات
لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم مدعى القائل
بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالتها على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فتامل قوله لاستلزم
ان يكون المفهوم من قولنا هو ياهل او دون اضافة بالمتنافيين فيه لان من سمع اللفظ
المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند العاقل بذلك هى فهم
المعنى منه لا فهم كونه مراد للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند

العلم بالوصفين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فالجواب ههنا هو الجواب
هناك فتدبر قوله على ما يليه اعنى علمى الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم
على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية فى موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم
الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى
شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث اما اولا فلان تعريف علم الصرف فى صدر كتابه
يشتمل على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم
على جزئه فليس ببديع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمى الحد والاستدلال
مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاستدلال
عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه يقال قال اصله
قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة
والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام ولا استعمال
لقول مثلا عاد النقض فى البحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملك
الواقع فى علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذى عليه الحق
والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اى التى بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجد
ان بين امليت وامللت لاتحادهما معنا بخلاف الفعل والمصدر فليتذكر قوله كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وضد ذلك النفس الخارج الذى هو وظيفة حرف ان تكيف
كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت
يجرى معه كان مهموسا والشدة انه ينحصر صوت الحرف عند اسكانها فى مخرجها انحصارا
تاما فلا يجرى والرخاوة ان يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم
الانحصار والجرى وامثلة الكل قد مر فى بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما فضلا

لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف
والتركيبات يتاتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة
فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدى
النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال يقال حمار حيدى اى مائل
عن ظله للنشاط ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه
المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا تحتاج فى حصولها الى الغير كما ان الضم من
اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها قوله والمجاز مفعل فى الاصل من جاز المكان المريد
انه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى الجائز والمفعول اى المجوز بها قوله وزعم المص ان الظاهر
اشارة الى ان الوجه الاول غير مرضى ولذا قال المص فى الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه
ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى
ذكرها الاشراقى فى صحة التجوز المذكور فى المصدر الميمى بان المسموع منه غير من المصادر
ولا يلزم من صحته فى غير الميمى صحته فيه فليس بشئ لان المعتبر فى صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم
انه هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكر فى التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة فى مكانها
الاصلى لزم فى مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان فى لفظ الزعم
اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب فى تسمية شئ الى كانه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم
مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ولهذا الشرط
بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف
اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام قوله فلا يمكن
جمعهما فى تعريف واحد اى بحيث يحصل تمام معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع
الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان

اومنقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحى المنقول لمناسبة وغيرهما
ما لا نقل فيه كالمشترك قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة و
نحوهما من المعانى وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات فيل وعكسه
العوج واما قوله نعم لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلا بد
من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظ قوله وقد يكون مرتجلا الا
المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لا الاستعمال الصحيح فى الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ولقوله ط فى غيرما
وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعل ههنا من اقسام المستعمل
فى غيرما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب فى
معنى مجازى لا اى معنى مجازى غير فرد للموضوع له الاول لقرينة المقابلة والا فالفرد من
حيث خصوصه معنى مجازى للكلى واطلاق الكلى عليه من حيث بطريق المجاز كما ستتضح ذلك
انشاء الله تعالى قوله وفى اصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى
الاصطلاح الذى وقع النقل فى ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فذى موضوعة
له ابتداء وفى شرح المفتاح للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف يطلق على البغل ايضا
بخلاف الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له لعلاقة
ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر قوله اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو
استعمل النحوى او المتشرع يكون الامر على هذا الامر عند استعمال اللغوى بناء على ان
اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة
وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ فيه وكون الخطاب باعتباره و
ان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل للفظ والحدث اعتراض عليه بان الذى يجى للحدث

هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح
به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما
المراد الضرب مثلا فتدبر قوله مما ذكر بلفظ النكرة لكان المراد بلفظ كنكرة صورة
النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة ومغل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة
عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة
غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء
ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فالاستعارة الاصوليون
يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط
اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها ويصل الى المقصود بها الضمير
فيها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة
وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر الراجع الى اسم الموصول
الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم ليلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم
الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في
اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم
فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله واما اليد فقوله عم تفضيل المجمل في
ذهن السامع ومعنى تكافأ دماؤهم تماثله في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف
على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم اي ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى
العبد والمرءة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه
لا المجاز المرسل فلان العلاقة هي المشابهة واما عدم كون استعارة فلذكر الطرفين قوله
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي ومن
وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظ من الايضاح قوله ففي العبارة تسامح فان قلت

مجاز

المجاز مصدر ميمي صفة للمجال وزكما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى
المصدري اي بطريق الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف
وهي الشخص الرقيب والنا للمبالغة في الصحاح ربات القوم رباوا تاتهم اي رقيبهم
والربيبة الطليعة والجمع الربايا قوله والانملة جزء الاصابع الانملة بالفتح واحدة
وهي رؤس الاصابع قوله فوطم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت
دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعاء على نفسه باكل الدم وهو الدية
ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة
العنق قوله وظ انه سهو لانه من تسمية الخ قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو
سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة
للوجوه مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا
لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم
بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب يقال ايتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح
والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهايم من قبل
الام قوله او ... له نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على
حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يعتبر
بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع
الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر
وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر الا والضمير في غيره راجع الى
الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له او فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما

يؤل بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤل مع
عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق ولاحق اي زمان سابق
على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعني
في المجاز باعتبار الكون والاول اسبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع
بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا و
خمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحية
للمشار اليه ليس سابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت
الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم
الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز هذا الحكم اذ لو قلت مشير الى قتيل قتلت هذا امس
لم يكن مجازا فتامل قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما فان قلت هذا يدل على استلزام
الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم
التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه
الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح
في التلويح وههنا بحث وهو انه اذ لو حمل اللزوم في قوله لجميع ذلك يشتمل على لزوم على
التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي
ولا يخفى ان ادعاه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون الا انه صحت صحة
الجواب المذكور اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن وكان المراد باستلزام الجزء
للكل المعنى المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا شرط الخ لا يتم الجواب
المذكور فتامل قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اي من حيث انه اطلاق واما اطلاقها
عليه من حيث صدوره معظما لا فعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز
كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب ان يراد

بالبد

النفس قوله فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رايت مشفرا فيما
اذا رايت مشفرا انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق
المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة و
استعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما
قوله اي قول زهير بن ابي سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره واسمه
ربيعة بن رياح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التمثيل بان يشبه الجوع في التاثير
بذي لباس قاصر للتاثير مبالغة فيه فيخرج له في صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه
الموضوع لما هو متحقق قوله من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون قوله
فيتوهم كونه تشبيها اي كونه من قبيل لجين الماء قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا الى آخره هذا
تفريع على التفريع واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه لفظا
او حملا مع حذف الاداة ذلك المراد لتناول وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عني
باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ
المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة
ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة ففيه انه لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع
له ويقدر الارادة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظ وصحح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت
اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في
الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة بالاسد
وتعلق المجاز بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك الوصف
فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه

زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا
ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح
ولا فرقا بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شيراست وشيراست زيد في
احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شير في الموضعين مروى مجوشير فقول الفاضل المحشي
ولا شك ان قولك زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير وشيرست زيد فيكون سياق
الكلام فيه منعه اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ما له الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد
على هذا المفهوم الكلي ثم استعمله في فرد منه لا بخصوصه كما في قولك رايت رجلا مع ان المراد
زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة
لكنه غير مقصود لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا ينبغي العليل
ثم ان قوله فهيهنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو
زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد دعوى الاتفاق
على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان
اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة
من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يعيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان
يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء التشبيه
بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني
رايت اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام اذ دلالة القرينة المذكورة على خصوصية
زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد

بالدلالة

بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن
ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة قوله
ويدل على ما ذكرنا قال الفاضل المحشي ليس في تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو
جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه
حقيقة وفيه بحث لان وصف الشجاعة في الاستعارة مثلا ملتفت اليه البتة اذ لا التفات
الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقي
كثيرا ما يخلو عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجار به انسب بالاستعارة
وان صح على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا قوله كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع
لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها قوله فتخاء ينفر من صفير الصافر
الفتخاء المسترخية الجناحين من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت
كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله ينفر من صفير الصافر انه ينزعج من مجرد
الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر غزالة
امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا
وفيها ثلثون الف مقاتل فصلت صلوة الصبح وقرات فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج و
من معه والوغى الحرب قوله وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت لابي العلاء المعري
في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحوادث كفاف مال المسيف
وعبق المسياف وتمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها فتخ السراة
وساكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف
الاذى واساف الرجل اذا ذهب ماله والاسياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ
وقد مر تفسيرها والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هزيل وغيره وبضم
الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل

الاغربة الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل
قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي فان
الادمية اعلى في الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اولكرد لانه
الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه عقلي عند المتاخرين
وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا
من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه
وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم
لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان
معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه
مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا
رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بادمي فتامل قوله و
لاخنس من بروج البدر بعد ابروج البدر هي التي يجتاز بها في سيره وهي اثني عشر اولها
الحمل واخرها الحوت وبعد اصب على التمييز والمهاجم مهاة وهي البقرة الوحشية و
التبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى بترجها اكتنانا انهن مخدرات
لا يبرزن من الخدور وبهذا يفارقن المهالات المهاة متبرجة بجلاؤهن فان بترجهن استتار
فكان من قبيل قوله تحية سهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاخنس لا يلائم هذا المعنى
بل الوجه ان يقال وجه كون بترجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر
ضعفا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يبرعن في الاكتنان عند التبرج حتى كان بترجهن
عين اكتنانهن وههنا معنى اخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول بالبرج كما هو المناسب للبدر
والمعنى انهن اذا زلن عن المرايا واستترن فكانهن دخلن في برج اخر ولا يخفى ما فيه
من التكلف قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة فان

قوله

قوله في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا
يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل
رايت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط
الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه بمعناه وقد تكلف في
الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه
بين ان الخيط الابيض وان كان في اللفظ فاعل يتبين ليس فاعلا في الحقيقة بل الفاعل
في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض في الظ بيانا لذلك الامر في الحقيقة فليتامل
فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة
اجيب بانه في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان
كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام التي يختلج اليها كل احد
قوله وابعد من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه وانى يوجد الشبه شبيها كون الايتين
من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما مر
بخلاف الايتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك و
الثاني للموحد وقوله رجلا بدل من مثل ويحتمل ان يكون مفعولا بتضمين ضرب معنى
صير وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم معنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذي
بكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة موكدة كما
في امس الدابر وحجر يحجر والعرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اي ملح مر وقد اج
الماء يوج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل
الاول ولا المومن من موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه
الانتقال من حال شيء الى حال شيء هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى

قوله لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد
التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون الآية ترشيحا
للاستعارة واجيب بان سوق الآية لبيان ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما ياتي
اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج
بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا
لم يفسر هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة
التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلت رايت اسدا في الحمام يفترس اقرانه كان المستعار منه
الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به في مثال البحر الموصوف بهذه المنافع
فيلزم ان يكون للكافر المشبه به ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب
الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعدما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله
اى ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال المفسر في قوله
تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما
وصارا كشئ واحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع
البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير
الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبنى على القيل الاخير الذى نقل في سورة الرحمن لان الخروج
من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه
على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الآية
فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء
مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى
ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لحس

الاسوة

كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاولى الحمل على التمثيل في هذا المقام من الثاني قوله
وهذا الكلام صريح الى حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس
موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لاعم لم يلزم ان يكون مجازا
لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة
فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي
اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي
وهو ظ فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام
المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها
كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه
بحث لان الوضع تجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان
يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة يكون بمجرد اصطلاح لكنه في
بطلان اللازم بحث تعرف الجنسية يستفاد منه المبالغة فيكون الاستعارة ابلغ قوله ولما
صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد انه جعله تشبيها
بالاسد متشابهة تامة هذا وقيل يجد في هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجرى في زيد اسد
مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء
المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه
بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام
كما سبق فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعنى زيدا لاسد بل المعنى على تقدير اداة
التشبيه مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة
المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد قوله قد زر

ازراره على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل
اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر
قوله وبهذا يندفع الخ اى ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير
المتعارف يندفع الخ ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف
ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهى عنه
فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء
المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهى عنه انما يترتب على
نفس الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال كما يشير اليه كلام القائل الخ لا حاجة الى الاعتذار
بانهما مبنيان على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب اى
الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد
والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح الخ اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التى لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها
قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب
ما لا يطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك
المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرى عن قصد التاويل لان
مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب
القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرى
عن التاويل لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبرا فظهر وجه التخصيص
في كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة كذا في شرح المفتاح الشريف وليس مراده تفسير
مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور
كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه

اعنى

اعنى ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بقرينة انه سماه متعمد الكذب وهو ما لا يطابق الواقع مع
اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا يكون الاستعارة علما لما عرفت فان المراد غير
علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه
رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمى مادرا لانه سقى ابلا له من ماء حوض فلما فرغ
الابل بقى في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه
واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته
ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير اليه بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب
به المثل في العى قال الحميد الارقط يهجو ضيفا له اتانا وما داناه سحبان وائل بيانا وعلما
بالذى هو قائل فما زال عنه اللقم حتى كانه من العى لما ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد لعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعائه عين عمرو
لكمال شبهه به فقلت رايت عمرا فالظ انه استعارة لكون علاقته المشابهة ومن ههنا
قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان الاكثر الاستعارات في الاجناس
لا الاشخاص ولهذا علل المحشى في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان
مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان
المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها
تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه
يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا
لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود
بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه في وجه الشبه حتى
كانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه

ان كان للمشبه جنسا او جعل عنه ان كان شخصا ولا شبهه ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى
انه عينه فتامل والله الموفق قوله فانما فوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون
سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اى كرهه قوله لدلالة على ان جواب
هذا الشرط محاربون ومجاوون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان حصد
نحو يعوم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل و
الايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلشاهد العرف وعليه الاستعمال فى السيوف
قوله من نصله اى نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس
قوله على روس الاقران خمس سحايب الاقران جمع قرن وهو الكفو فى الحرب وخمس سحايب
فاعل تكفى وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض على العدى مع السيف فى ثنى قنا وقو
اصب الشئ واحد اثناء الشئ اى تضاعيفه والقنا جمع قناة وهى الرمح والعواصب
القواطع قوله اى انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهى روس الاصابع نفس الاصابع
مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة قوله والمراد بروس الاقران جمع الكثرة بقرينة
المدح ولك ان يحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله
فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اوطى من قول المص ان الحيوة والهداية لا يقع قوله
فى الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء ولا الحيوة وانما قال اولى ولم
يحكم بكون كلام المص خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية
والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر للمبنى للمفعول وهو الاهتداء
قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو اما فى
المرسن فكونه انف مرسون واما فى الطيران فقطع المسافة بحركة الهواء قوله فانهم عدوها
فى الاستعارات الضمير فى عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف وكذلك الى الجماعة
ولهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة

على الاطلاق المذكور قوله الى محاسن له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص
هو بطريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان
اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل
الاسم من المحاسن الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة
والمشابهة من واحد قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لا يجيب
بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى فى الهواء
والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى ان الجواب انما
يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة قوله وهو حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة
بالتسكين على غير القياس قال الاصمعى الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس
عن ابى عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد بالتحريك والجمع حلقات قال ثعلب كلهم
يجيزه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اى للشجاع قوله لا الرجل وحده بما
عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه
بان القول بكون المستعار له هو المعنى لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر
ان اللزوم فى المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى لا نفسه وجوابه ان
اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل
من المعنى الحقيقى الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى فيما سبق
وهذا القدر كان فى اللزوم قوله واذا الجبتى قربوس الا القربوس بفتح الراء ولا
تحقق الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق وهى اسم عجمى غير منصرف
للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح
الضم وكذا سحنون وهو اول الريح قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا ربما يقال
نسبة الاجتباء الى القربوس مما يؤيد الوجه الآخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث

يكون الراس من مستتبعاته واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المجتبى
قد يضع والثوب فى اسفل الركبتين الى ما بينهما مستعليا عليهما فليتامل قوله ولم ينظر الغادى
الذى هو رائح النظر اذا استعمل بالاصلة فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السائر من
الصباح الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب سراحيا اى مسرعا حريصا قوله
والشبه فيهما ظاهر اى وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله وتبين
امرهما فى الهوادى جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت اعناقها
قوله كما فى قال امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه الامطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور الا ايها الليل
الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل
على الهودج والتمطى التمدد والباء فى بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع
عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشئ يذكر ويونث وهو للرجل والمرأة جميعا
والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمة اصلية وزنه فعل يقال ناء
ينوء نوءا اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناى بمعنى بعد نحو زنر قلع
كما صرح به فى الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء فى الشعر مشددا قوله والظ
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان المتمطى فى الطول واثبت
لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب والتمطى والكلكل والاعجاز وانما قال والظ اشارة
الى ما فى شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كما ليد للشمال اشارة الى ما فى
من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من حلى القبط
الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون كثدى
وثدى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط اهل مصر قوله فان كلامه فى
للمصحة لانه فى ذكر الاقسام التى هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز كما دل عليه سوق

كلامه من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان
الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل
فى معناه الوضعى قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذى لا دخان فيه قوله
والثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فيه بحث لان هذا الكلام من المص
لا يستقيم على قانون نفسه لكونه قوله اشتعل استعارة تخييلية وهى عنده حقيقة
ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشرى وغيره ولفظ
الزعم لا يخص عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وبما حسبان فان قلت كل من الكشف
والكشف او عقل قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وبما يشيران اليها قوله اى حصول
امر عقيب امر دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى
خصوص المقام قوله ان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار قوله واجيب
بحمل عبارته على القلب السكاكى لا يشترط النكتة فى القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب
الشيخ ايضا ذلك فلا يجد طلبها فى هذا القلب بناء على لزومها لقبوله عند المص قوله وبان الظهور
ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار من ظهور المسلوخ من جلده يابا ه
لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال الظهور بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح
الى اندفاع الثانى بقوله فاقام من مقامه عنه واما جواب الاول فانه يقال لا نم ان المسلوخ
لا يزول من جلده بل اذا زال الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد قوله وذلك عار يا عنه
ربطة ظ عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله انفنى رفاعى عنك
اذا انت مسلم وقد سال من ذل عليك وسوتك فى الروع باد وجوهها تخلن اماء والاماء حرائر
الاستفهام للانكار وصيغة على المفعول اى مخلى من الحلية اى خليت بينه وبين من يريد
النكاية به وقرا قراسم وادى امتر سيل الذى حوك فسال به عليك فر افر والروع الخوف
تخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر فى نفس الامر

والاستفهام فى اعيرتنا للانكار اى لم يعيرنا اليان الابل ولحومها مع ان افتناء الابل ابلح
والانتفاع بلحومها والبانها جائز فى الدين والعقل وتفريعها فى المحتاجين اليها احسان
قوله وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة كلام العلامة
يخالف كلام الشارح فى ان الظلمة هى الاصل والمطروءة والنور طار عليها وظرف فان الظ
على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة
فى مثله الى قيل لا يخفى انه تكلف بل التحقيق ما اختاره من التاويل والحقيق بلطائف بلاغة
التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح
والمواقف لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى
المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما فى اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذى
هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية
النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا ان لها دخلا فى المقصود فتامل
قوله ثم لا يخفى ان اذ المفاجاة انما يصح الى قيل عكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة
المقام فيندفع لا يعد المفاجاة عن المص اذ المرتب على السلخ فى الحال اصل الاظلام لا دوامه
واستمراره وفيه نظر لان لا يعد المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما تتصور فيما لا يكون
متوقعا بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية
على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول تقوية لذلك الى فيه بحث لان
الاية على ما يتبادر من نظم الاية سلخ النهار بحيث يعقبه الظلام ولا شك ان سلخه مع
انبساطه التام بحيث لا يبقى منه اثر ما ينعدم فى الحال ويترتب عليه الظلام فعد اية
لكمال القدرة اية والتقوية التى ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة
الظلام فتامل قوله وههنا بحث لا قد يقال لما كان الترقاد كثير الوقوع فى الحس ومنكره

المشاهدة

المشاهدة عندهم جعلهم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشهر واقوى مما هو فى الموت وانت
خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا يشك فيه
وقد يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة
يعتد بها فى اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن
ان يقال البعث المطلق فى صدر ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه
قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت قوله
والمعنى ان المراد بانه لا يتجلى اى لا فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر كما لا يلتئم
الزجاج المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما محتملان فان قلت كما ان ضرب
القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود
من الجامع العقلى هو الاحاطة المتحققة فى الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة فى القبة بالنسبة
الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات اى ما دام
بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفى تعبيره اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد ههنا
ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما
ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اى من غير اعتبار وصف
متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق
الكلام يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا ما يكون منه ولا باسم الجنس كالعلم لا
شبهة فى ان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا يتناول العلم الشخص اذ ليس مدلوله ذاتا
صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر
كليا ايضا بل يشتهر ذاته المتخصصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس
باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانى
المصدرية المعتبرة فيها داخلة فى مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء

الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى
يصلح ان يكون وجه الشبه وكذا العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال
والحروف لا تصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة قوله والاتبعية القوم انما تعرضوا
للاستعارة التبعية المصرحة والظ تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك اعجبنى اراقة
الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء قوله ويكونه
مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين فى
الدلالة على المقصود واما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة الى هذا
التفسير ذكره العلامة فى شرح العلامة للمفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة
المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة لمعانى الافعال فانها متجددة غير متقررة
لدخول الزمان فى مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعية
الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحة وجه المنع كما نقل
عنه رحمه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة تقع موصوفا وقد
صرح الشارح فى شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير
العلامة والحق ان الحقيقة هى الماهية باعتبار تحققها وثبوتها فى نفسها غير تعلق باعتبار
المعتبر ولا خفاء فى ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل
المحشى جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال دفعه المراد بالحقايق المعانى
المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال
بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يعتبر الشارح الحقايق بما ذكره
هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافى ما ذكره نفسه فى ايضاحه الذى
كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التقسيم لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما قولك جسم

ابيض

ابيض او بياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه
ولا يمكن ان يراد بالحقائق ههنا ما ذكره المحشى لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات
ولهذا اسقطها المحشى من البين فى السياق تروكا لكلامه حيث قال اولا وبما قررنا ظ
الظهران ما ذكره القوم من الاستعارة فى الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية
الحقايق دون معانى الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله
بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون معانى الافعال والصفات كانه اشار بالحاق
لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى اورده نفسه فى شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة
نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه
للموصوفية لفظا لا يقدح فى اضافته بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق تشبيه الدال
بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره
فى ذلك الشرح ان المعتبر فى هذا المعنى مفهوم الظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الحركات
المستعار من مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصمم لا ذواتهم فتعبير فى صحة موصوفية وعدمها
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من تاليفات العقل قوله او عروضها لها
فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى ان لا يجرى فى المصادر لان عروض
الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم المصادر
وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على التامل ولهذا عرض
الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه
دلالة بحسب العرف الطارى على اصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك
نفس المصدر وقد دلالتها مر من الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال
تحقيق يرشدك الى ما ذكرناه فارجع اليه قوله ودون الحروف وهو ظ لانها روابط و
آلات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشى وههنا بحث وهو

ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجرى فيه المجاز المرسل ايضا فلم لم
يعتبروا قسم التبعى فى المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز فى الحروف بحيث لا يكون
علاقته التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن
هذا لا يتاتى فى الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل قوله ولما الموصوف فى نحو
شجاع باسل اه الباسل هو الشجاع الكامل والفياض ابو هاب المبالغة والنحرير العالم
المتقن فالوصف الثانى فى هذه الامثلة ابلغ وازيد فى المعنى من الوصف الاول فلذلك
امتنع تقديمه عليه فظن من ان الثانى وصف للاول وبهذا الذى ذكر من ان الصفات
لا تصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره القاضى فى قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض
ولا تسقى الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتان لذلول لان ذلولا من صيغة
الصفة وتاويل كلام بمثل ما اول به قولهم شجاع باسل يأباه سياق كلامه فتامل قوله نحو
مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذى سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف
المعنوى لا النعت النحوى وانما اوردت النعت النحوى ههنا وفى قوله واما الموصوف فى
نحو شجاع باسل اه لتضمنه الوصف المعنوى قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية
لا تبعية فيه بحث لان غايتها لزم ان يجوز فيه الاستعارة فيهما لكونها اصلية ايضا لا
تبعية فقط قوله فالتشبيه فى الاولين بمعنى المصدر قال الفاضل المحشى فان قلت هل يجرى
فى نسب الافعال الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال
مشهورة وفيه بحث لان المعنى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة
على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض
دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة
القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة فى الافعال
باعتبار نسبها بان يشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا

يرجع اليه نسب اخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السوط او السيف والتبعية
فى الافعال لا يختص المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير فى
بها عائد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات فى المعنى وفى عنها راجع الى معانى
وفى معانيها الى الحروف وفى قوله عند تفسيرها واعلم ان لفظة بها غير موجودة فى عبارة
المفتاح بل عبارته هكذا واعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان
ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا بالحاق لفظة
بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر عنها ويحتمل ان يريد
بيان حاصل المعنى لان فى العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير
كلفظ الابتداء ولخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار
اليه الفاضل المحشى فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر
على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف
ط ويخالف نسخ الرواية قوله مثل قولنا معناها انتهاء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى الانتهاء
الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ و
الشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزء منه بل انما يطلق على آخر جزء
منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك ان تقول غاية ما فى الباب ان يكون الغاية فى المسافة
مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه لحال عن شائبة التكلف ان يقال الغاية
مستعملة فى معناها الحقيقى وهو جنس والابتداء والانتهاء فردان فكان اضافتها اليها
اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه انقسام النهاية وانما يلزم ان لو
كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل قوله والا كانت حروفا بل اسماء قال فى شرحه

للمفتاح وهو ضعيف اذ لم يمنع الملازمة لانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مشروطا
بحكم الواضع فى دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا
معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف
الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل
المحشى وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه
غير صحيح كما يستشير اليه قد يوجه كلام المص بالمصير الى حذف المضاف اى كتعلق المجرور
فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى
وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع
حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية
المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنى وهو الظرفية
المخصوصة فى المشبه اعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه
ولفظ فى مستعار فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام
المص فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى قوله للدلالة بالنطق
وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الفهم الغائب قوله باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
قد اشرنا فى اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم فى جميع انواع المجاز استعارة او مجازا
مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان
انها من اى نوع من انواعها قوله للعداوة اى تقدير تشبيه العداوة فيه نوع تعسف
لان موجب كلامه السابق ان تقدير تشبيه الحروف فى مجرورانها وعلى هذا سياق
شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة فى المجرور ولا شك ان المجرور فى
الاية كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه به على هذا كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه

على هذا كونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبنى نعم هذا يرجع فى المعنى الى العداوة والتبنى
والمحبة لكن الاستعارة فى المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا كان الكلام بما يوهم
خلاف ما هو المراد كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالفاظ اراد بالمحبة محبة
الملتقط وهو موسى عم او اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
متقدمة عليه قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية
عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه
والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر فى ترتب الغائية عليه فاندفع
ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه قوله و
مدار قرينتها فى الاولين انما قال فى الاولين لما سيجى من ان قرينة التبعية فى الحروف
غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا فى امام البيت بعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن
الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر اسناده وكان واحد
عصره فى الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره فلم يكن خلافته
الا ثلث ساعات من النهار قوله لم تلق قوما هم شراء الطرف اعنى منا متعلق ببشر
والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهى اما مضافة الى الجملة
بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء
التنوين على الوجه الثانى لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر فى
النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى فيها
بالدم ظهور الشر وكثرة القتل قوله ونقريهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه
اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع بين القرى والطعن ايصال الشئ الى
الى الباطن قوله كقول الحريرى واقوى السامع الخ البيت من قصيدة ذكرها الحريرى فى
المقامة الثانية والثلثين مطلعها ليست لكل زمان لبوسا قوله ولا بست حربيه يعنى

وبوسًا وعند الرواة ادبر الكلام وبين السقاة ادبر الكووسا وطورا بوعظى اسيل
الدموع وطورا يلهى اثير النفوسا واقرى المسامع البيت حرف الدهر صدثانه والنعى
بضم النون والنقص الحرف واذا فتحت النون مردث وبوسى بضم البا مصدر قولك بئس
الرجل يباس بوسا وبئسا اى اشتدت حاجته فهو باس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى
بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق و
هو السابق نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحزون الغوس الذى يقف فى اثناء
الجرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه والجامع بين القرى والطعن ايصال
الشئ الى الباطن قوله او الى الجميع الى الجميع لههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره
فى مجرد مجى الى بمعنى على قوله عم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى
يقرى الرياح رياض الحزن مزهرة الحزن بلاد العرب وهى فى الاصل ما غلظ من الارض
ومزهرة حال بين الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظرف ليقرى قوله
فغير صحيح لان المجرور لو قيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشى فى
شرحيها للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجد بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه
به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما فى الاية او
باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان الاجفان مفعول به ليقرى بذلك الاعتبار اذ ليس
المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض وهى النوهر الشبيه بها
واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول
تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض ويقرى الرياض الايقاظ فتح تلك
الزهر ونشر اطرافها اعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا
ليقرى والرياض مفعولا اول له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان
السارى فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يقرى استعارة

بمعنى يفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت القرى الايقاظ وقت النوم
واجتماعهما فى وقت واحد ولا يتاتى هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال نزل تقارب الزمان
منزلة الاتحاد واشار اليه ابو الفتح فى المحتسب قوله مطلقة وهى التى لم تقترن بصفة ولا تفريع
مثل الفاضل المحشى وشيخ المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله تنشبت اظفار المنية
وفيه نظر لان تنشبت ترشيح فانه من نشب الشئ بالشئ بالكسر نشوبا اى علق فيه
فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال احلكت بدل تنشبت اللهم الا ان يجعل تنشبت
ترشيح التخييلية على مذهب السكاكى ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان تنشبت
من تتمة القرينة اذ لو قلت اخرمت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان ما
ذكر فى لطايف بان ... الى لا ... ان الخطاب فيما ... ترشيح وليس الخطاب ... ولا تفريع
كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه وكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر
بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعنى اذا تبسم علقت رقاب امواله فى ايدى الناس
حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويكون له حضرته فيتبسم
ولا ياخذهم فيكون فيه قوله كانه قيل فاصابها بلباس الجوع فان قلت فاتت النكتة التى
من استلزام الذوق للمس قلت لا يفوت بل يكفى فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلى
قوله والاخرى انه مكنية وهو شبه الا ... بحث ... ان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر
فيها المشبه ويثبت له شئ من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية
تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقى وفى الاية وجه آخر ذكره
المولى فى شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف محذوف كما فى قوله تعالى واما من خاف
مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله ومن طعم اه فى الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه
الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان
غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لانه ...

مبنى ان اذاق تجريد وليس بشئ فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة منه فى هذه
الاستعارة وهو طعم المر مرفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية
لا تسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله
حاورت النجم يجتاز اخرا امتلاطم الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة
فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم
الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اى ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا
هذا تجريد لانه وصف لا مبنى على ان قرينة الاستعارة حالية او فى البيت السابق ولا
فشاكى السلاح قرينة الاستعارة لا تجريد قوله حتى يظن الجهول اللام فى لظن لام الابتداء
دخلت على الماضى بتقدير قد ويروى نظن وحض وهذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان
الجهول هو الذى يخفى حاله فيظن ان له حاجة فى السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه
عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له فى شئ اصلا قوله وما ذكرنا صريح فى
الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه قوله ويدل عليه لفظ
المفتاح وهو قوله اه اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان نواسع
التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هى الشمس مسكنها اه فان قلت
الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعنى هى على ضمير
القصة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا ضمير
القصة ان يكون بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس
الحقيقى فى السماء جلى لكل احد قوله انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح فى
شرح المفتاح ينبغى ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان التردد الذى يقدم رجلا ويؤخر
اخرى بل ذلك الرجل الاولى بعد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف وفيه بحث اما
اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع مقابله خلفه ايضا ومن

البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف
وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل الا انها حاصلة مقترنة بتقديم تارة وتؤخر
اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على
ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكون واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة
تارة المعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله تخصيص المجاز المركب
فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام
فى قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل اه وقد يقتدر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر
من المجاز المركب اعنى ما ليس باستعارة تمثيلية لغلته وقلة لطائفه قوله لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ المشبه به اه هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف وعدم التغيير بان الامثال
السائرة لا تكون الا فيها غرابة من بعض الوجوه فتحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ
عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء فى قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يغير غرابة
كانت عند الكسر قوله بالصيف ضيعت اللبن الباء فى بالصيف بمعنى فى كما فى قولك جلست
بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية
قوله لان المثل قد ورد فى امراة وهى دخنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن
عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن زرارة وكان شابا فقيرا
فلما شتوا ارسلت الى الشيخ تستعيد لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما
قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعنى ان هذا الشاب الجميل
مع اللبن القليل المذوق اى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف
لان سوالها الطلاق كان فى الصيف قوله واما الاستعارة بمجرد تسمية خالية عن المناسبة
قد يقال انما سمى استعارة بناء على ان شبه الاستعارة فى صفة وهى ادعاء دخول المشبه
فى جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها اذا شرطية وانشبت معنى لفعل مضمر

عليه اذا تقديرها والقيت جزاء الشرط والمنية فى الاصل من منى الشئ اى قدر سمى الموت بها
لانه مقدر قوله تجعل معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يعلق على
عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم قوله تجلدى للشامتين التجلد
اظهار الجلادة والجرأة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع
الحركة او الاضطراب قوله ولا بقيا على ذى فضيلة البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته
ان قلت فماذا يقول المص اى يعنى ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية
فلا يصح الحكم بانهما متلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعنى انا لا نم صحة هذا
المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء ولهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكى
فى بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد وقوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية
بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية فى قول ابى تمام لا تسقنى
ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات
السكاكى نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره فى آخر الفصل من قول ابى تمام واندفع ايراد
الفاضل المحشى هناك حيث قال لخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم
مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة فى هذه الحوالة قوله سائر ما استعمل
النقض فى ابطال العهد حيث تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان فى بيعة
العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك و
اظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ان يسكتوا بدل من هذا
اى سكوتهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص فى
التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة
بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص قوله وعداه رح
قد كشف وقرة الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى ازلت

ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف و
تشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غرة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر
وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار
المضاف او الضمير المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة والجملة اعنى بيد الشمال زمامها
حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعنى بيد الشمال زمامها
خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اى سلا من السلو
وهو زوال العشق والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه مجاله
فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله و
ذا قدرة واختيار قال فى الصحاح اقصرت عنه اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان
عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للحمل
على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معنى
مجازى وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير فى معاودته اى هو ايضا راجع الى ما كان
بر بكسة كذا فى الصحاح بفتح الصاد اسم بمعنى الصحيح يقال صححه الله وبعضهم ينكره
بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه يثبت رواية عن مصنفه انه
سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاى
ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذلك بمنكر البحرات وهل يلام فى سعى للبحر
يلقى صحاح الجوهر قوله وبرتكب كون الكلام قلقا اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع
الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله المحترز بالاجنبى
الذى يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف
وهو ولا تسميتها حقيقة ويمكن ان يوجه الكلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب
وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضى سابقية الدخول فقوله فى

الاستعارة لا اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ فى الموضوع له على
القول الاصح الذى سبق الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار فى كلامه فليتامل قوله فيجب ان
يكون لا زائدة او يحمل على حذف اللام دون عن اى احترازا لئلا يخرج او يقال الخارج
بمعنى الحاصل يقال الخارج من القسمة كذا اى الحاصل ههنا فقوله احترازا ان لا يخرج الاستعارة
اى عن لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون متضمنا فتامل قوله لفظ الغائط فى صلات
الانسان الغائط فى الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان
الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته الى الغائط فيقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته
اى قد اتى الغائط يكنى به عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار هذا بناء على
ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد ههنا من حذف مضاف ان
احترازا عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق لا
الى هذا القيد لان مثل لفظ الغائط اذا استعمله اللغوى فى منهضم المتناولات يكون مستعملا
فى غير ما وضع له بالتحقيق فى الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم
يلزم ان يدخل فى حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا
القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل العرف فى المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند
عدم اعتبار قيد الاطلاق فى قوله غير ما هى موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال
قوله لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الحاصل ان من ادعى
ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على
استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق
الادعاء فى انها لو نفع مزاحمة المعنى الاخر لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع
كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففى الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية
فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثانى الذى ذكره السكاكى للحقيقة وهو الكلمة المستعملة

فيما يدل عليها بنفسها دلالة ظاهرة ونحن بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء
فتامل قوله ولا يخفى ما فى سلك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا
يتناول الوضع التاويلى والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد الدلالة
والادعاء المذكور تعقبت هذا وقد اجاب الشارح فى مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكى
لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التاويلى بل مراده انه عرض
للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما فى الاستعارة فقيدناه
بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتاويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشئ على نفسه سواء كان بواسطة ام
لا ولك ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى نوع حقيقتها لان الكلمة
المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك للفظ الحقيقة ومن ههنا يظهر انه
لو قيل بالنسبة الى نوعها لصح من غير دور واستدراك فليتامل قوله بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف الدال على قيد الحيثية فى تعاريف الامور التى تختلف بالاضافة يتبادر الى
الذهن وهذه الارادة تجرى فى القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا فى تعاريف الكليات
الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين فى شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية
لا التفاوت اليه لانا نم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد
فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هى موضوعة له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع
فان اريد بالوضع الوضع الذى هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان
اريد وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة فى الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشئ الشرع
فيه استعمال فيما هو اى موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا
لان المخاطبة بعرف الشئ عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف فى استعمال الالفاظ فاستعمال
لفظ الصلوة فى الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع

فلا تم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارته اليه بحث لان
حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا نصب في
الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب
اشارته قرينة يدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة مادة لا يستلزم ثبوتها
في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه
جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة
بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن
الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة
استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادر منه عند الاطلاق فعلى هذا الدفع الاعتراض
بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله مما سبق وثانيا انه لو ترك الثاني
قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز
عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي
في الكلام لقوله ربك هو الجر واما في الرفع فمجاز ومراده ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف
كلمة لا بد من معناها او لاجل كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء
القيد الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف
الانسان قوله فانه كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظهار ولفظ كذلك
حال من المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية الى كلامه في وجه التسمية هو الذي
ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع
الاظفار الها ولا يخفى وجه استعارة بان المستعار له هو الاظفار قوله ويجيء من كلامه ما ينافي
جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويجيء

توفيق

توفيق الشارح بين اقواله انشاء الله تعالى ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على صورة المشبه
بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على
ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا ينافي هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار
له يكون وصف المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة
لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى والاعلى
الغرضية لا لصلة الاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الحاصل ان قسم الشيء
فلا يكون اعم من وجه وهذا ظاهر والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا
قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جلال
الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به
الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها
استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من
المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس
دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على ضبط آخر منه وقع منه هذا كلامه وفيه
بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجد في مشرع ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا
يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد استيفاء جملة الاقسام فهو
حاصل في المثال المذكور ويمكن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق
القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم
التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل
منهما اعم من التصديق قوله الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب الى للفاضل المحشي
ههنا كلام طويل الذيل لكن بخطبه في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله

فانه مبني التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة
لا وصفها ظاهرة الا ان يقال لا انا نم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة
وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة
المعنوية التي هي وجه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الا يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في
المفردات لا ريب في صحة القسم المذكور اذ غاية التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما
فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة
في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى انما يصح مثلا لا التشبيه يصح مثلا للاستعارة
بان يترك التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم
مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى فيه بان هذا الكلام مستعمل في
المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز
كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم
ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الالفاظ المشبه
بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والامر
للمسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب
اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تكلفني ايها اللائم على كثرة
بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك او لا تسقني ايها اللائم ماء الملام فاني
ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء لومك واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل ليس
من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه

قارورة

قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى ابعث
لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه و
يلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطا من راسه
ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة با
لكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز
ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية او يكون قد شبه اللام بالماء المكروه ووجه الشبه ان
اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الادام كذا في الايضاح وفيه نظر لان
ما ذكره ليس يناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي ههنا حرارة غرامه لا تسكن اصلا
لا بالملام ولا شيء غيره فكيف يجعل ما ذكر وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته
من قال دم درکش از ملامتم ای یار زنهار کاین درد عاشقی علامت فزون شود
وقريب منه قوله اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين
غليل الادام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف تفسيره التخييلية تفسير
غيره لما اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد
لغيره حتى يعترض وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير
حاجته وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضا
يشكل على قول السكاكي ما ذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما يقول
اظفار المنية والسبع تنشب بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار
حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان
يقدر في مثله اظفار اخرى بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في
نظائره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة الا اراد باليد ههنا

اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم انا واراد باليد ثم
اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعا
ينافى كونه حقيقة لغوية قوله لانا نقول لما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب
اختيار الشق الثانى ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله وفى الترشيح بعين لفظ الكلام
فى ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب
المنية بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة لكن يرد عليه ترشيح الاستعا
بالكناية كما سنذكره الآن وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه فيه بحث وهو ان
هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقى كما اشار
اليه السكاكى فى آخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبنى على ان لا ترشيح
فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن
بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان حامر سند اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر
سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح فى مثله
يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يراد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به فى
التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكى المشبه فلا يثبت
الاحتياج الى الوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة
والخاصة خاصة السبع الحقيقى فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم فى التخييلية
بلفظ لا يلائم يجب اللفظ وفى الترشيح بلفظ يلائم كاف لدفع ما ذهب اليه قوله هو هذا
للمعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد فى الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلامه
كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى
فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح فى المثال الذى اورده اعنى رايت اسدا يفترس اقرانه
لكن لا مساغ فى قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد

لا طلب الاعتصام الحقيقى المتعلق بالحبل الحقيقى حتى يستعار هذا المقيد كما يشهد به الذوق السليم وعلى
هذا القياس نظائره فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بانه يكون ذلك الوصف
من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه
كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة
المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ثم قول الشارح وايضا معنى زيادته الجواب
تسليمى حاصل ان الحق الفرق بين استعارة المعدى فى المرشحة واستعارة المجموع كما فى التمثيلية
ولو سلم عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خرج بالنظر الى تمام اصل
المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعا
المرشحة فتامل فقد ذكر المشبه اعنى المنية فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو
الموت والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعده الشارح فيما سبق بقوله وسيجئ ما يخالف جميع
ذلك قوله فلم يحصل به النقض لما وجد النقض انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله فى
الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع ووجه الدفع ادعاء الترادف لا يوجب ذلك
كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه قوله ولا اعترافا
بحقيقة الشئ اكمل اعترافا مفعول فعل محذوف اى لا يجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان
لقوله يجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لتشبيهه بالمضاف كما فى لا خيرا
من زيد ويكون اكمل حالا منه قوله مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير
المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع الماهية المطلقة فهما كروم وانسان فكيف
يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه
كان فى المقصود لان المنية لما صدق على موضوعها السبع تهيا دعوى السبعية للموت مع
التصريح بلفظ المنية قوله ثم يذهب على سبيل التخييل اى على سبيل الايقاع فى الخيال لا على
سبيل التحقيق قوله وعلى هذا يندفع لا فيه بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم من مقالة

السكاكى تفصيا عن اشكال المصـ فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ويمكن ان يقال
الفرق ان تقرير المفهوم هو ان المنية مرادف للسبع واستعمال السبع فى الموت استعمال
فى الغير بالتحقيق فكذا ما يرادفه ففيه عدم الاعتراف بان الغير ادعاء بخلاف ما قيل
والكلام بعد محل تامل فى غير ما وضع له ادعاء وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى
ان الموت حقيقته حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله فى الموت استعمال
فيما وضع له ادعاء ايضا فلا يترجح المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله وفيه ما
فيه ووجهه على ما نقل عنه رحمه ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ
المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل فى غير ما وضع
له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم
يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذى
ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا
فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرف به ويندفع الاشكال
بحذافيره اى بجميعه فى الصحاح حذافير الشئ اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها
والواحد حذفار قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية اه فيه بحث لان هذا الابتناء فى مثل قوله تع لعلكم تتقون لان القرينة ههنا
استحالة الترجى عليه تع فلا يتصور فيه قلت وكذا فى قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا
مناسبة حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة
التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن
المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما
بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الاتقاء الخاص
اعنى الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه فى بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل

فى توجيه السكاكى فى المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية كما لا
يخفى فلا يعد السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام فى ربما يود الآية والاوجه
ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء و
القرينة نسبة التقوى المرجو اللهم يذكر لعل ويتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتامل
قوله ورد بانه انما لا يصح فى تقرير الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد
اقترنا بما يخصه والا لم يكن تخييلية فينفك المكنى عنها عن التخييلية وانه بط قوله فيكون
استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة صميم الفضل وتعريف
الخبر باللام يدل ان على حصر العلاقة فى المشابهة ولا خفاء فى هذا الحصر لان السكاكى صرح
فى كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعنى نطقت مرا وحيا ومن
المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمى وبين النطق الحقيقى ليس الا المشابهة كما صرح الفاضل
المحشى ايضا فى شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد
عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومرسلا باعتبارين فلم لا يجوز
ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا
التوهم لان التخييلية عنده عبارة عن ان يوجد صورة وهمية ومحضة تشبيهه بصورة محققة
حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق استعارة التخييلية
فى هذه الصورة يستدعى القول بتحقق التبعية وهو المط قوله مما لا ينبغى ان يلتفت اليه لانه
بعد تسليمه لا يغنى شيئا لعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود
الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال
الدين فى شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكى اذ ليس له
خرق اجماعهم كما بين فى علم الاصول والجواب ان الفتح بخرق اجماع البيانيين مبنى على ان
اجماعهم فى الامور اللغوية معتبرة وهو ممنوع كما اشار اليه الدمامينى فى اوائل شرح المغنى حيث رد

ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف للمفردة الاستفهامية للمتوسطة وان الذى للقريب بان فيه خرقا لاجماع النحاة قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا او لفظ ذكرا شمام الرائحة المبنى عن لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثانى ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها الا انه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زر ازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه شبها به فيه رائحة الاشعار بذلك واما ما يستفاد من ظاهر قول الشارح ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا فى الشجاعة لا استعارة حسنة من انه مثال لاشمام رائحة التشبيه ففيه انه يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الا ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة فى هذا المثال لتجاوزه عن قرينة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضى انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها ما لا فتامل قوله وذلك لان اشمامها الا لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة المقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى ما ذكرنا الامر ان ما ليس يحسن ليس بجائز عند البلغاء او الحذف للمضاف ان يبطل كمال الغرض وقوله اعنى ادعاء تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق فى اللفظ اشعار بما يكون المستعار منه اقوى فى وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر قوله لئلا يصير كل منهما الغازا

بحق

يعنى ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا او المفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحة منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية قوله واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا وان الفاضل المحشى فى شرح المفتاح وانما خص بهذه التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه واذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شئ من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا حاورت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية فى ذلك اللهم الا ان يقال الخفاء وجه التشبيه يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها موءلة واما المكنية بقرينتها لازم له مدخل فى وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله فى محل النصب على الحال ولك ان تجعله صفة اذ لا توقيت فى الابل المائة بل اللام فيه للعهد الذهنى كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى قوله اى ان كل ما ياتى فيه لا فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل به اللهم الا ان يتناول ما يتصل به بما سايره ولو اقتصر فى بيان العموم على قوله وليس كل ما ياتى لا لم يحتج الى التكلف قوله حتى اتحدا حتى كانهما اتحدا فالكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت البتة ولا يصح التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق اى ان كل ما ياتى لا قوله لانها لا يكون الا تابعة لا فيه بحث لان التخييلية عند المصنف اثبات اللازم الى اللوازم ومراتبها كثيرة وتتفاوت فلم لا يجوز ان الحسن بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وغير

وعنه ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع بحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل قوله وقد يحسن لحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفى لانها قد يحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره فان التخييلية فى هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة فى كلامهم كذا فى شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل ان يقول لا قد يجاب بان التخييلية فى غالب الاستعمال تابعة للمكنية بحسب حال التشبيه فيها اعنى لختيع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر فى المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكى بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية استعارة تصريحية مبنية على التشبيه والاقرب فى الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه الشبه فى التخييليات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الشئ المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر عبارة للمفتاح لا حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلى اقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام فى النصب والجر وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز اللغوى كما ان الجر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى ويدل على التاويل سياق كلام السكاكى وسباقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شروحه ثم ان قول الشارح وهذا ظاهر فى الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز فى الحذف مطلق ولا شك ان وصفه به فى مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لا جزء الاصلى ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضى بان القرية تطلق على الاهل والجدرات جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل

فاذا

فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة يدلنا على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزوم ان يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لا يتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاء وه تعالى عن ذلك علوا كبيرا لانه عز وجل مثل لمثله والمقدرح انتفاء مثل المثل لا يقال لا نم صدق ان الله تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول لصدق القضية ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه فى نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذ لم يوجد متعلق المحمول اعنى مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفى ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى احد سوى المتكلم وايضا لا نم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر وقال بعضهم الكاف ليست بزائدة بل مثل ومثلا ساكنا ومتحركا سواء فى اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل فان الله تعالى وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شئ وهو صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل لاتحاد الوجهين فى المآل وكون كل منهما كناية فى النسبة لا ينافى عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى حيث قال ثمه وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفى لازمه فانك اذا نفيت ان يكون مثل الله تعالى مثل لزم نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذا التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريقة الكناية فلو جعل الوجه الاول قسيما

للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي تشبيه المثل القاصر عن المماثلة على ما يقتضيه
قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي تشبيه المثل من شبه ذاته و
معناه ليس كذاته شيء كقوله فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اى بنفسه فتامل قوله احدهما انه لا يمكن
تقريره بوجهين احدهما ان المثل ملزوم مثل المثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما
ان نفي مثل المثل ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب لمذهب
السكاكي في الكناية وهو ان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله ايفعت لداته وبلغت
اترابه اليفاع وما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو
من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو
الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب
بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ولا مثل
له فان قلت كيف يستعمل هذا بمعنى ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت
استعمال لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الا ان
سياق كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي
قوله لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسنادي وكان
المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل في قوله
ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج بل يجد فيه لفظا اريد به المعنى
ومعنى المعنى قوله وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية
بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج
الكلام لا على مقتضى الظ فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن

في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث
التصور دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم
المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا
في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله ان لو ظ مع لا يدخل الا على
المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قوله من جهة المعنى
من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف لا حاجة اليه لانه اذ امن
اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوهم على طريقة المص واما على طريقة السكاكي فلا
اشكال ويمكن ان يدفع عنه طريقة المص ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد
فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من المتلازمين اللازم
ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر ما بينهما اللزوم قوله اختصاص لموصوف معين عارض
المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية
مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض
على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين
بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا
قوله بكل ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض قوله ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
يعني ان الكنايتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص
بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم
ولا خصوص بعدا لاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الضمير المسبيع انها في المعنى عبارة
عن السبب اطلاق السبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من
المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك اى متعلق به
قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذى اضيف اليه الوجه الى

الصفة ابهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه
به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كان ظاهرين او مضمرين او مختلفين
ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه
وقس على هذا زيد طويل النجاد اى حمائل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانها على انك
اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا
تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الراس بالافراد مما يستدل به على بلاهة
الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة
للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه
لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف
بل لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب
لا امتناع الخ رد جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى اللط والواسطة
ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به و
الجواب ان كون الشيء مطلوبا انما بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عرض
الوسادة كناية عن عريض القفاء ومثل هذا لا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح باثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه لمنع الاستحالة كقولك
نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا
ان هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه
ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بذلك في مختصره حيث قال
فلا يخفى ان الموصوف فيها مذكور لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن
مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي
الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب

انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء
وقلة الوسائط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظان قوله
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح عرضية ان مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان
يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المومن هو غير
الموذي واردت نفي الايمان عن الموذي مطلقا من غير قصد تعريض بموذ معين قوله ومنه
المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اى سعة عن الكذب قوله وهي التورية
بالشيء عن الشيء وريت الخبر تورية اى سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه
يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله مختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن
من جهة الوضع الحقيقي والمجازي يتعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان قلت
الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسائط ان قلت قلة الوسائط تدل
على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق
ما حققته فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة
فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة
سواء كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي بان قل قد يستعمل
في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب الخ لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب في
آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون
كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور
يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد الموذي مطلقا فان اريد
تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا

قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما بينهما من التنافي انه ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اى اكثر مبالغة فابلغ من
المبالغة لا من البلاغة وكانه مبنى على ما نقل من المبرد والاخفش من بناء افعل التفضيل من
جميع الثلاثى المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات
تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه
فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في
الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل وجه التشبيه
الا قلت قوله اصلها التشبيه بعد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا يشبه فيها
بالفعل عما التشبيه اصلها فظهر دخلها وليكن هذا اخر ما اوردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم
البيان والله المستعان وعليه التكلان الفن الثالث ——— علم البديع
قوله ان يتصور معانيها الا فعلى هذا يراد بالعلم المدون او ما يتناول عين المسائل من المبادى حتى
يعلم به المعاني التصورية واحسن ما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق بالمعنى يعرف به طرق تحسين
الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يراعى الصنايع البديعية المذكورة فيه
عند ايراد تركيب قوله في قوله وتبعها وجوه اخر الا فالقيد الآتي غير احترازى بل للفائدة يذكرها
بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة اى البعدية عن هذا يستلزم البعدية عن الامر الاول لما سبق
من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر
الاول ثم ان تخصيص هذين القيدين يوهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم
الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي قوله وليس كذلك فالاصوب ان يقال بعد
رعاية البلاغة فليتامل قوله لانه يحصل فيها الا يندفع هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين بعد مرتبة
سائر علوم البلاغة فما يعتبر بعد ما هو بعد ليس الا الوجوه البديعية قوله ضربان معنوى
قيل المراد بالمعنوى ما يحتاج في اصوله الى ملاحظة المعنى وباللفظى خلافه قوله قال صاحب

المصباح للمطابقة ماخوذة من طابق الفرس اى وضع رجله مكان يده وانما الجمع المذكور مطابقة
لما فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين ثم كونها وجوه التحسين يعرف بالذوق
وكذا باقى الوجوه قوله بين متضادين هذا الحد ناقص كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت
قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده يثيبهم على
الخير كيف ما يقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف قوله يروى ثياب الموت
البيت تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد
خبر لا مجرور صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا يطابقه والتاويل بما لا ضرورة
اليه ولان الردى على الضم فان ما قبله عدا عدوة والحمد نسج ردائه فلم ينصرف الا وكفانه
الاجر وما بعده كان ثنيه بهان بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر والاقواء عيب لا
يرتكب بلا ضرورة قوله فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد
قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غض طرى يوصف
بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الراس الذى يلى اى رق قلبى والازرق الخالص
العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل
اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمى كل عدو شديد وان يكن كذلك بازرق كذا في شرح
الايضاح لجلال الشاشى والموت الاحمر الشديد يقال الباس اى اشد وقيل اراد بالموت
الاحمر القتل قوله مثل التشبيه واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في
تعريفه لان منافى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا
به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس
كذلك اذ التقابل فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا
بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المص واما عن الشارح

فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة لا فيه بحث
فانه فات في الآية قسيم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت في الاثنين ولم يختلف فاتت
مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره في معنى فنعسره لانه اذا
يعتبر تفسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى
والعسرى فيندفع فيه ما سننقل من الايضاح هذا وقد ذكر الوطواط من مقابلة الخمسة
بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لى وانثنى وبياض الصبح يغرى بى وفيه نظر
لان لى وبى صلتان يشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما اكتسبت
وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة
بالستة ففي قول عنترة على راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدى
في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى وصدق بالحسنى الآية اى بالخصلة
الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره
اى سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له
قوله جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد قيل فيه نظر لانه يبقى المناسب بالتوافق داخلا مع ان الجمع
بين المتوافقين ليس من مراعاة النظير في شيء فلذلك قال السكاكى هى عبارة عن الجمع بين
المتشابهات قوله والشمس والقمر بحسبان اى بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما
قوله قول البحترى في صفة الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها
بلا انحناء اصلا وفي حالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسى المعطفات القسى
جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قويس الشيخ واستقوس اى انحنى وجعل منقوس
اى جمع قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الواوين فحصل قسو وقلبت
الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء و
ادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء فصار قسيا ولما نقل لاستثقال من الضمة الى الكسرة

قلبوا

قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها
قلت قسوى لانه فلوع مغير من فعول فترد ها الى الاصل وقال بعضهم قدمت السين على الواو
في قووس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسى كما
مر قوله اسمعيل الوعد لا وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روى عن ابن عباس
رضى ان اسمعيل عم وعد صاحبا له ان ينتظر في مكان فانتظره ووعد عم اباه ابراهيم
عم بالصبر على الذبح ووفاه لذلك العهد معروف وخص لشيباء عم بالتوفيق لقوله تعالى
حكاية عنه وما توفيقى الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد عم فحسبك فيه قوله تعالى وانك
لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهى ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع
بين خمسة قوله كقول ابن رشيق الا الندى العطاء والماثور المروى من اثار الحديث اذكره
عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذ عن الراوى عن فلان عن فلان
عن رسول الله عم وقوله على ما يقال اى ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
عما يناسب ابتداء في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله يدركه الابصار الذى يناسبه
اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه راس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه
الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار وفيه تامل اذ المناسب
له اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة
فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا يدركه الحاسة
ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله ففي ذكر الحروف والنون ايهام بليغ ذكر الرسم
الصاعبث يوهم الكتابة قوله اى اضمحلال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى
اصلح ولذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان البخت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا
وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله
فلان يطبع الاتجاع يقال طبعت السيف والدرهم اى عملت وطبعت من الطين جرة قوله اذا

اولعرف الروى الروى فعيل بمعنى مفعول من معنى الروية وهى الفكرة يسمى الحرف المخصوص
به لان الشاعر يروى فيه وقال ابو علي هو من قولهم للرجل رواء اى منظر حسن سمى
به لان به عصمة الابيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم يتصل شعرا واحدا وفيه وجوه اخر
سيذكرها الشارح قوله الحرف الذى الحق البيان مالا يفيد تعين الروى لان بعض الحروف
مما يجب تكراره وليس بروى قطعا كما سيتضح ولا يفهم من البناء مع مخصوص بالروى فتبين
هذا من نقل كلام ابن جنى فى تحقيق الروى قال رحمه واحوط ما يقال فى حروف الروى ان
جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو والزوائد فى اواخر الكلم غير مبنيات
فيها بناء الاصول نحو الف الجر عاوياء الايامى وواو الجنا مو والهاء التانيث والاضمار اذا تحرك
ما قبلها نحو طلحه وضربه وكذا الهاء التى يتبين بها الحركة نحو ارمه واغزه وفيمه ولمه وكذا
التنوين اللاحق لاخر الكلمة للصرف كان او لغيره نحو عابد وصه وغاق ويومئذ وقوله اقلى
اللوم عاذل والعتابن وكذا الالف التى تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة
التى يبدلها قوم من الالف فى الوقف نحو رايت رجلا و يريد ان يضربها وكذا الالف والواو
والياء اللواتى يلحقن الضماير نحو رايتها ومررت بهى وبهذا غلامهو فاذا اتاك بيت فانظر الى
آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو الروى وان كان منها فانظر الى ما
قبلها فانه لابد ان يكون رويا اذ لا يمكن ان يلحق به بعد حرف الروى اكثر من حرفين الا و الهاء
الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن فوجدنا الحرف الاخير منه
وهو القاف من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه الروى ونظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى
اقصر باطله وعرى افراس الصبى ورواحله وجدنا آخر البيت من الحروف المستثناة فعرفنا
الاخرى انها هاء اضمار تحرك ما قبلها فتجاوزنا الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المستثناة
فحكمنا بانه الروى ونظرنا الى قوله عرف الديار توهما فاعتادها من بعد ما شمل البلى ابلادها فوجدنا
الحرفين الاخيرين من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلها وهو الدال هو الروى

والقصيدة

والقصيدة والبيد فهذه الطريقة اصح الطرق اى معرفة الروى واجلاها واوضحها ولا شئ فى
استخراج علم مقامها انتهى كلام ابن جنى ملخصا فانه لم لو لم يعرف ان القافية مثل سلام لا
يفهم من هذا ان معرفة حرف الروى قد لا تكفى فى بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية
فان مجرد معرفة ان الروى ميم لا يكفى فى معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم
قوله ومنه المشاكلة لما ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلامات
المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان
لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى
الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها
دليل المجاورة فى الخيال التى هى العلاقة فى الحقيقة والا فالمصاحبة فى الذكر بعد الاستعمال
والعلاقة تصحح الاستعمال فيكون صلة كذا فى فصول البدائع فان قيل كان ينبغى ان يذكر المشاكلة
فى القسم الثانى لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما وجبت مع المطابقة والمقابلة لمجانستها
ومن ثمه سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى الاية وفيه
نظر لان صاحب الكشاف وانما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوى لا الاصطلاحى
وتضمنها للمقابلة اللغوية لا يستدعى ايرادها ههنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان
الملفوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه فى
صحبته او لوقوعه فى صحبة صلة على ما ذكره الشارح فى شرح الكشاف فى قول بعضهم فى جواب
من قال انك لتبسط الشهادة انها لم تجعل حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان
مراده ان المعنى ولا اعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما فى نفسى وانت خبير بان
لا اعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم
معلومك بلا اعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن معلومى بعلم ما فى نفسى كذا فى شرح
للكشاف فتعبر عن الاصطباغ بلفظ الغرس اراد به الاصطباغ المامور به المخاطب بقوله

بقوله اغرس والغير الذى اعتبر هو مصاحبا له فى التقدير هو غرس الاشجار واما يغرس فى
قولك كما يغرس فلان فهو واقع فى صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضوع
التمثيل كما لا يخفى نتدبر قوله اى يوقع المزاوجة اى علة ان تقترن تزاوج على لفظ الخطاب او
يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش فى قوله لقد تقطع بينكم قوله صل بين العير والنزوان
اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدى فى الحرب فمرض حولا حتى ملته امرأته
وكان يكرمها فمر بها رجل فقال ابياع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضك فقالت
لا حى يرجى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك
ثم قال لها ناولينى السيف فناولته فاذا هو لا يتله فقال ابياتا منها اهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصلحت الى الوانى الاثيل الصواب رواية ودراية اصلحت
بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت فى جبينه وفى نحره الشعرى وفى خده القمر وفى شرح
التبيان ان فى قوله فجلبها المجرم تكلبا لان الحاج من العاشق فى العشق لا من العشق فيه ومن
المعشوق فى الهجر لا من الهجر فى المعشوق قوله اذا احترت يوما الاحتراب الحرب والضمير فى
احتربت ودمارها الى الغرسان المذكورة فى البيت السابق لوظ له معنيان قيل اراد به التورية
على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه احدها لا اقل كما بينا فيما سبق مثاله
قوله التى لا تجامع شيئا ما لا يلايم المعنى القريب هذا يعم مجامعه ملائم البعيد وعدم مجامعته
ايضا والمناسب للثانى الاطلاق كما فى الاستعارة لكن قصدوا ههنا بتقليل الاعتبار قوله نحو
الرحمن على العرش استوى لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكورا اناثا فقط او ذكرانا واناثا فانه دقيق
فانه دقيق قوله وهو ان ينتزع من امراء هذا الانهزام امر دائر فى العرف يقال فى العسكر الف
رجل وهم فى انفسهم الف ويقال فى الكتاب عشرة ابواب وهو فى نفسه عشرة ابواب والمبالغة
والتى ذكرت ماخوذ من استعمال البلغاء الانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله سعد اشواقها
جمع شدق وهو جانب الفم قوله عليهم الط انه حال من المجرور فى فيجوز الابدال على مذهب الاخفش

كانه

كانه فى المسكين مررت قوله اذ لا معنى للانتزاع فيه بحث لان الرب وان كان اسما لكنه متضمن
لوصف التربية فلم لا يجوز انتزاع انتزاع المربى دلالة على كمال الله تعالى سبحانه فى تربيته قوله
اقول لها او احشاءت الحشاءت اى اضطربت وجاشت فى اى جاءت وفى الصحاح جاشت نفسى
اى غثت قال اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت حشاءت مكانك اى الزم مكانك
تحمدى بالشجاعة او تستريحى من الام الدنيا بالقتل قوله وذع بريده او بريده اسم امرأة قوله
ولهذا استدرك اى لكون حسن الكلام مما يولع عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة
فى الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول
يبرقن ونحوه فان قلت قد صرح الشارح فى قول الشاعر على رؤس الاقران خمس سحائب
الصيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهكذا يدفع استدراك النابغة على
حسان باستعمال جمع القلة فى موضعين قلت يكفى فى الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة
جمع القلة من التصور فى المبالغة قوله عبر منشاه فيه اى غير بالغ فيه الى النهاية قوله فى طلق واحد
الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اى شوطا او شوطين قوله
فاعرقوا من قولهم اغرق النازع فى القوس اى استوفى مدها ونتبعه الكرامة حيث ما لا
قيل ليس من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره
كلما توجه المجنة وهو شائع عند الاسخياء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة على النزل
ليس بشئ اذ النزل انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظه سعد هو الذى يعد
الاعراق كما علم من تقرير الشارح قوله وعليه بيت السقط تحاركها الضمير بها اى لحزن
راجع الى البرق فى البيت السابق قوله سرى برق المعرة بعد وهن فبات براحة يصف
الكلا لا الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهى بلد بالشام وراحة موضع
معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل قوله عقدت المساكها وهو طرف الحافر والعير
بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين وسعى ويحتمل ان يكون على صيغة الخطاب

والصنف قيل هو السير المدبر قوله وعنهما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد
وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة
يقال فلان خليع العذار اى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غيرة الصدق والصواب
ماخوذ من قول الوطى عذر التبرى من الحق وخلعت عذاره ان جرى لما طلب وان جنى
عليه لما طلب قوله وكانه اراد بذلك لا برد مذهبه قطعا قول الخليل صلوات الله عليه
لما راى افول القمر لا احب الآفلين اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى قوله
فتنكر النعمان من ذلك اى تغيره يقال نكره فتنكر اى غيره فتغير وفي المغرب تنكر اسا خلقه
قوله ومنتجع المنتجع المنزل الذى يطلب فيه الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه
والمراد هنا طلب المعروف قوله ان الاعادة اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استعد
بالوجود الاول الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية
بالقياس الى القدرة الحادثة التى تتفاوت مقدوراتها بعضه اليها واما القدرة القديمة فجميع
مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله
المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما الصعب والسهل و
قيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين قوله لعدم تصرف فيه الوهم فيه بحث اذ لا
يلزم من مطابقة ما في الواقع عدم التصرف فيه لجواز ان يشتهر على خلاف الواقع فيا انه تصرف
محض ح والجواب انه اراد بالواقع وما في نفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم وبه
يندفع ما اورده الشريف فيما سياتى عن قريب قوله لم يحك نايل الحساب لو قال لم يحك
نيلك السحاب لكان اظهر فليتامل قوله وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد
صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله كر نبودى عزم جوزا لحن متش كس
نديدى برميان اوكمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الا جيب عن ذلك بان الانطاق
المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينتطق بل وصفها

بالنسبة الى الكواكب التى حولها شبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة
بالانتطاق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه
فليتامل قوله علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به وايضا شد النطاق دليل مشهور يستدل به
في العرف الشائع على نية الخدمة فلا يكون اعتبار الطيفا اذ لا دقة مع الشهرة والظهور قوله مدامع
جمع مدمع اريد به الدمع بطريق ذكر المحل وارادة الحال قوله وهو في شفعت الربى جمع ربوة
وهي التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى
الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم
يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع
مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع و
هو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله يعني ساقت الريح بيان لحاصل المعنى لا بيان
اللغة كما توهمه شارح الابيات قوله طللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما
سبق والدرس والدروس الامحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها
فوق والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد عليه المتاع
قوله حبيب نفسه قيل من اللطائف على هذا التقرير ان اسم ابى تمام حبيب قوله لان صدرى البيت
العزاء الصبر والبلقعة الارض القفر التى لا شئ بها قوله ومنه التفريع بالعين المهملة وهو
في اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو لا مناسبة والصبت فوجه تسمية
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صبه من المتعلق الاول الى
الثانى فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر
نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت
لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الراجلية قوله احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح

السين المرض وما في كما دماءكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعم فبما رحمة من الله لنت
لهم اى فبرحمة فيكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى يشفى من الكلب في موضع
النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره ولا دواء له انجع من
شرب دم ملك اى انفع واكثر تاثيرا يقال نجع فيه الدواء اى دخل واثر وقيل بشرط الاصبع
من رجله اليسرى فيوخذ قطرة منه ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء باذن الله تعم قوله و
اساة كلم الاساة جمع آس من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة
والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم انما اراد بالتفريع التعقيب الصورى
والاشعار بالتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع
في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان
كاف التشبيه في قوله كما دماءكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه
به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل
لمجرد التقييد كما في قوله تعم واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله على الاعم الاغلب والا فقد
يكون الخ فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة لخصوص المدح والذم هنا وليس كذلك
والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوى واندراج ما ذكره في
تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيه ايضا اللهم
الا ان يعتبر في الثانى الخصوص ويعتبر هنا عموم لكن بحيث لا يتناول لما اعتبر في الثانى
فقط وانه ركيك جدا نعم ما ذكره الشارح صحيح في المفتاح لان السكاكى لم يذكر القسم الثانى
قوله وهو ضربان يريد ان اشهره ضربان والا فقد ذكر ان فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع
مثل ليس زيد جاهل التصريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا
انه متحرف البديع قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اى حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم
وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وما سر الفكر

الخلابة الخديعة باللسان والناخبة من الاخذ بالضم وهي رقية كالسحر قوله ان يثبت لشئ
صفة مدح الخ ينبغى ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والا فقد يكون
لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه شاه في الجود فيه مبالغتان والعجب ان المصنف ذكر في
الايضاح قول الشاعر حتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا ثم نفى المبالغة الاولى
اللهم الا ان يريد بالاثبات الحل بهو هو وفيه ما فيه وسوى بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا
مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكونه في الحديث
بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى اجل وانشد ابو عبيد على مجيئه بهذا
المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ترنى من الرنين وهو
الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول فان قدر السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا
تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية من الضرب
الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف
يكون الآية منه على التقدير الثانى وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من
الضرب الثانى ايضا لا يخ عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر
الاثبات الضمنى ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثانى لكن
اكتفى بقوله لكن لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثانى
فتامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك اى عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد
الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون بها زيادة الدرجات
والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما اما بدل
من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيل لمعنى انهم لا يسمعون
فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما
بعد سلام قوله والاستدراك الدال عليه لفظ لكن الخ فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن

المبالغة من الجهة الاولى وفى افادته اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان مبنى الافادة على
ان لا يوهم الاخراج لان الاصل فى الاستثناء الاتصال وليس الاصل فى الاستدراك
الاخراج اللهم الا ان يقال فى الاستدراك شبه الاستثناء ففيه ايهام ما فليتامل قوله هو
البذر الا انه الجزا اى نحو الحرا اى مرتفع منه الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر
الشديد قوله انه نهب الاعمار دون الاموال التخصيص الذكرى وان لم يكن مستلزما لنفى
ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم فى كلام البلغاء قيل وفى البيت وجه آخر من
المدح وهو انه لم يمح ما نهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذى هو اعز الاشياء حتى
يبقى فى الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدى هذا المدح احسن
ما مدح به ملك قوله الى دهرنا الا الاسعاف قضاء حاجة المحتاج ونعماك بضم النون والقصر
بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددت وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه قوله اى امرنا
اى ائت نعماك قوله فقد سرى لان الشكاية مصرح بها قد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح
الوزير وتهنئته بالوزارة وبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحه بالعرض وفيه
نقصت قوله ولابد من جهل فى رجال لابد منه وصال له لا يتجسر الا بترك الوقار ومداراة
دقيابه وملازمة عتبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والحل
بالكسر الخليل ومنازلة النساء ومحادثتهن والاسم الغزل وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين ان احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام قوله خاط لى عمرو قباء ليت عينيه سواء للصراع
لليسار تمامه قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء وروى ان بشارا قال له خاط لى ثوبا لا يدرى
انجبة ام قباء فقلت شعرا لا يدرى انه امديح ام هجاء فان قلت الظاهر مراد الشاعر المدح
لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يبق الاحتمالان فلا
يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح
احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل نظر قوله ويفارقه باعتبار آخر هو انه لو

وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين فى المشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما
ونحوه وفى التوجيه لابد ان يكونا متضادين قوله ومن الهزل الذى يراد به الجد حاصله ان يذكر
على سبيل اللعب والمطايبة بحسب اللفظ والغرض واضح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح
وترجمته تغنى عن تفسيره قوله عدعن ذا اى تجاوز عن المفاخرة قوله ومنه تجاهل العارف
فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكتة بهية ولطيفة البلاغة
ومالكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو من البديع
من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه فى المقدمة قوله ايا شجر الخابور مالك
مورقا الا البيت لليلى بنت طريف ترثى اخاها وكان قتله يزيد مورقا حال من الكاف فى لك و
العامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوف اخال ادرى بكسر الهمزة
على لغة من يكسر حرف المضارعة اى اظن قال الجوهرى الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بنى
اسد خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع التسليم ويكشف العمى وفى بعض النسخ او يدفع
البكاء يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلث والاثافى الصخرات التى تجمع ويوضع عليها
القدر فاعله قوله وكالتعريض فى قوله نعم وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين قال فى
الايضاح وفى هذا اللفظ على هذا الايهام فائدة وهى انه يبعث المشركين على الفكر فى انفسهم
وحال النبى عم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض وسبى ذراريهم
واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التى حرم الله قتلها وشرب
الخمر التى يذهب العقول وحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبى عم والمؤمنون عليه
من صلة الارحام واجتناب الآثام والامر بالمعروف والنهى عن المنكر واطعام المسكين
وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تع علموا ان النبى عم والمسلمين على الهدى وانهم على
الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة كقوله ثقلت لا ومن هذا الباب قول
ابن دويدة الغزى من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضى ضياعه

ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعنى لو نعى او قال قد وقعت فيصدق انها
ولكن منه احسن موقع وما الين حال هذا القاضى فى قول من قال ولما ان توليت القضايا
وقاضى الجرم من كفيك فيضا دبحت بغير سكين وانى لارجو الذبح ما بسكين ايضا ومما
قيل فى القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما فى القضايا لخصوصا يرون الغنم اموال
اليتامى كانهم تكوا فيها نصوصا وخفنا منهم لو صالحونا لسلوا من جوانبنا الفصوصا قوله من
مثل تكلف فى السبك والمراد من التكلف فى السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال
على سبب كقوله رايت الفاضل بن عمر بن بكر والتحدر النزول الا نحام من انسجم المطر
والدمع اى سال وتضعضعت حالهم اى اتضعت قوله او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل
فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد
من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى بينهما فلا محذور قوله ويوم تقوم الساعة
الاية الالف واللام زائدة لا يعتبر وكذلك الميم مسا فى تامل قوله وذى دنحام الواو بمعنى
رب واسناد الوفاء الى الرمد مجاز قوله وكقول ابى العلاء مطايا مطايا الا من قصيدة مطلعها
تحية كسرى فى سناء وتبع لربعك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب
خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب
فى ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلتك عندى يقتضى عن احق ربعك بتحية الملوك ولا
ارضى ما يعتاده المحبون من تحية اربع والمطو المد والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة و
ضميرها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى
القوة يقال الحرف بعد صنعت اى قوانى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى
يظهر من كلام الفاضل المحشى ويحتمل ان يكون المعنى ان هذه المنازل مدت وجد المطايا معبرة
لم يبق رسومها كان الحوادث ذلت عنها فلم نغيرها ولكن المنى الذى عنها ليس بمنقطع
على اى ان الحوادث لا تزال تصيبنى قوله ولا غرو نذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها

يعرك يعنى المغانى ولا العتيق اذا اسكن المثرى الثرى تجد من مراضى الله راضيا بما يقتنى من
اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه بحيلة الاشقى يغول وثابه وبعد البيت المذكور
فى الشرح وان قصارى مكثه لحى حينه سينزلها مستنزلا عن قبابه فواها العبد ساءه
سوء فعله وابدى التلافى قبل اغلاق بابه لعمرك كلمة قسم والمغانى المنازل والمثرى صاحب
المال الكثير والثرى التراب وثوى به اى اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان
ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الانسان واهاكلمة تعجب وتلافى الامر تداركه من بدء
التوبة قبل ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة عليه قوله كقولهم شرك الشرك بفتح الراء
المهملة حبالة الصائد قوله وزائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا
للجمهور قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم
قوله كلفظى نضر ونكل انما اورد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق بها اما فى الاول او فى الوسط
او فى الآخر وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى لا لاشك هو فى كلام المص راجع الى الحرف الذى فى
قوله تم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح يدل على انه راجع الى المضارع
ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع
الضمير فى البيان والمبين فليتامل قوله بينى وبين كنى لا الكنى البيت والدامس الشديد الظلمة
من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يهتدى به قوله لان
فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظر قد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا
قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا
المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان ولئن
حين بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل قوله
اتل حبا اى خداعا قوله وكقولهم عندك عزك الا قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه
الى معاوية وكتب معاوية لعنه فى جوابه على قدرى اى على قدرى فصار ذلك اى نهايته و

وعلى لغة في لعل قوله كمتى هم مسعود متى يعود الى كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان في مسعود
ثلث سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصر به خمس سنات
بعد حروف التعريف والميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة المتى بعربه والمستنصر به مدينة
بغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استنجح ثقة عشر سنات بعد الالف
كما في ايش تصحيف وابيّت بتصحيفه فكل من الثلثة الاخيرة تصحيف الآخر قوله اثاقلتم
الى الارض اى تثاقلتم وقرئ به وضمن معنى الميل فعدى بالى والمعنى ملتم الى الدنيا وشهواتها
وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة بارضكم ودياركم قوله ويهرون اذا ما قلبا
الالف في قلبا للاشباع وقلب هرون النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قلبنا يجعل الخيمة شيا
عجبا اذ لا ضرورة لحشو المصراع الثاني قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة
اليه لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل قوله كقوله ربع الى ابن العم الا
وبعد حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع اقول الصاحبي والعيس الا العيس
بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شئ من الشقرة وواحدها اعيس والانثى
عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا اى مضى منحدرا والمنيفذ والضمار موضعان والحارة الماشية
قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على
التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى ملامة مشافهة
او على الحال قوله اونغمات اوتار المزامير او قيل المراد بالمثاني الثاني مما يقال بالفارسية دوتى
وهو اقرب قوله امدتهم عمر تامدتهم الا ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامكم من حيز
تقع الرواح الرواح قوله ثوى في الثرى الا القبر الاول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير و
السائل العطا قوله قول الحريري فلاح يلح على جرى العنان الا اى ظهر المشيب يلوم على جرى
العنان الى موضع فيه اللهو ونحو ذلك قوله ومضطلع بتلخيص المعاني الا المضطلع بالشئ القوى
عليه الناهض به مفتعل من الضلاعة وهي القوة وشدة الاضلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى

مضطلع

مضطلع به لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت الثنية اى علوتها اى هو عال لذلك
الامر مالك له ولعل الحريري قصد تضمين العضد فلذلك استعمل بالى وتلخيص المعانى
اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور و
كم من قارئ فيها وقارئ اخر بالجفون وبالحنان ضمير فيها راجع الى البصرة وقارئ معظم
للضيفان واشتهر الاول بالجفون لكثرة قرائته بالليل والثاني بالحنان لانه لطعم
مافيها وجعلها خالية قوله نحو قول نعم مالكم لا ترجون لله وقارا اى مالكم لا تاملون له تعظيما
والمعنى مالكم لا تكونون على حال يا ملون تعظيم الله تع اياكم في دار الثواب ولله بيان للموقر
ولو تاخر لكان صلة للوقار ومالكم لا تعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر عن
الاعتقاد بالرجاء التابع لادنى الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا قال ابن الانبارى
الطور الحال والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله فترصيع فيها هو
ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت ما في احد جانبيه مثل ما في جانبه الآخر قوله وذلك بان
يكون ما في احدى القرينتين الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة
من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما لفظ فيها فلا يقابلها
شئ من الفقرة الاخرى ولك ان تقول لما ذكره اعنى قوله وذلك بان يكون الا على سبيل
التمثيل وانما لم يورد القسم الذى ذكرته لدلالة الاية عليه الاكواب جمع كوب وهو كوز لا
عروة له كقول الصابى لا يدركه الاعين المبصرة احمد الله الذى لا يدركه الاعين الا كقوله
تعالى وقالوا اتخذ الله ولدا الاية الاد والادة الداهية والامر الفظيع قوله في سدر مخضود
وطلح منضود السدر شجر النبق ويقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لا شوك له كانه
خضد اى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر شبه
طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست
له ساق بارزة وفي الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود

اى ممتدا لا ينسخه الشمس قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الاية نظمه هكذا واذا اذقنا الانسان
منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب
السيات عني انه لفرح فخور قوله واثرت به اى صارت ذا ثروة وغنى قوله لما افتعدت
غارب الاغتراب الحكى المسعودى عن بعض اهل العلم افتعد الداعى قعوده اذا ركبه في
كل حاجة واتخذه والقعود البكر الذى يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب
من الغربة وانآنى ابعدنى والمترب الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمى وطوائح
الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصنعاء قصبة اليمن مدينة كبيرة
قوله افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم ترخيم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى
امهل مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع العزم قوله ولم يهند الى بلد من نهد نهد
اى نهض قوله وهو جعل العروض الا وقال الصفاقسى التصريع جعل العروض للضرب قافية
وزنا واعلالا وعلى هذا فلا تصريع في قول الحارث بن حلزة اذنتنا ببينها اسماء رب ثاو
يمل منه الثواء لان العروض مفعولن والضرب فاعلاتن بخلافه على التعريف الذى ذكره
الشارح قوله معاني الشعب الا المعاني جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب
موضع كثير الشجر والمياه قوله فتى كان شربا الا الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف
وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قيل يصف
الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة قوله خارجة
مما نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع
نمرق بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة
اى مبسوطة قوله والكرام جدا وله جمع جدول وهو النهر الصغير قوله قول البحترى فلم يجد الا
يجدل الا عنى فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في اجحم واقدم للاسد قوله

والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت من الشعر فيستلزم
تحققها استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان الشعر كلام موزون
على قصد بوزن عربي ليس له معنى خارج بلفظ الكلام كان ما ليس له وزن خارج
بقوله وزنا الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجوائز لا من اللوازم لسماله اه احق ومن البين
ان اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى قوله فهذه الابيات من الطويل
هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثماني مرات ومن
البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل
الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه
الثاني هو مسدسه الذى عروضه سالمة وضربه مقطوع وقد يدخله الاضمار ايضا كما في قوله
واذا افتقرت الى الذخائر لم يجد ذخرا يكون كصالح الاعمال والابيات المذكورة على القافية
الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو مربعه الذى اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات
على الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جودى على المستهتر الا فلان مستهتر بالشراب اى مولع به لا يبالي
ما قيل فيه وهو العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق
وحزن يقول من جوى الرجل بالكسر فهو جوى مثل دو والشجى على وزن فعيل ايضا من الشجى
وهو الحزن وهذه الابيات على قوافى عدة الاولى رائية في المستهتر والمتعكر والثانية
بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجى وعلى هذا القياس قوله والاعنات
من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله وهو الحرف الذى يبنى
عليه القصيدة وينسب اليه يرد عليه ان هذا التعريف دورى ضرورة توقف معرفة الروى
على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفة الروى اذ لا ينسب
القصيدة الى الحرف حتى يعرف انه حرف رويها فالتحقيق في حرف الروى ما قدمناه نقلا عن
ابن جنى قوله او من الروى وفيه وجوه آخر ذكرتها فيما سبق قوله سا سكر عمرا الا يتل الابيات

لمحمد بن سعيد الكاتب لمدح الاشدق عمرو بن سعيد فدخل عليه فرأى كمه قميصه متخرقا من
تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جليت للوصل اي
لم تخف وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون ان فيه معطوفة
على لم تخف اي ولم يكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر قوله وجعل ايادي بدل
اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابط اي ايادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال
وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي
في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انه مخالف
لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح
قوله يقال في الكناية عن نزول الشدة لا الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو
العمر بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق
المشفر على شفة الانسان قوله وارغد يقال عيش رغد ورغد اي واسعة طيبة قوله ولما اشار
العسل من اختار الكسل يقال شربت العسل واشتريتها اي اجتنيتها والمشور عود يكون معه مشتار
العسل قوله قلت يحتمل ان يريد ان قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله مالا يلزم في التسجيع فانه
يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا
يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب الشيخ فاندفع هذا التوهم قوله اولعدم رجوعه الى تحسين
الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن
البلاغة لا فنيه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط ولا اثر له في التحسين اصلا
فيبين في العبارة مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين
الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الا ويمكن ان يوجه بان لفظه او اشارة
الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع في عبارة المفتاح قوله فتنبى
فجننى بالجنتني اي صيرتني مجنونا وجن اسم امراة والتجني ان يدعى عليك ذنب لم تفعله

يفتني اي يتنوع عتب يجني اي بعد يجني قوله من يلق يوما على علاته اي على حال وهرم بكسر
الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارث المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل
ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبر السن قوله
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها الا الطائة يصف دينارا في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو
يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كفه ذات حرفي ذي ذكر لها محبان
لوطي وزناء قوله ومثل التعديل الا قال العلامة في شرح المفتاح فان روى في ذلك ازدواج
او تجنيس او مطابقة اونحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعفا في يديه زمام
الحل والعقد والقبول في الرد والامر والنهي والاثبات والنهي والنفي والقبض والالزام
والهدم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المبنى فالخيل والليل والبيداء يعرفني و
الضرب والحرب والقرطاس والقلم قوله ومثل ما يسمى تنسيق الصفات الامثاله من القرآن
المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عم لا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم
القيمة احاسنكم اخلاقا الموطؤن اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم
الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوأكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم
قول عباس عبد المطلب في مدح النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه قوله ثمال اليتامى عصمة
للارامل قوله وعليه يدل ان الخاتمة الا قد سبق منا في بحث المقدمة تقديم تحقيقه فلينظر
فيه بالتهلل اي البشاشة والسرور قوله مزحل بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله عار واهتضام
هضمت الشيء اي كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسره عليه حقه قوله فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري اي انشده يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعرا فمفعوله
الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على اينا نصب لانه
مفعول لا ادري وقوله داني وجل اعتراض ويعدو بالعين المعجمة اي يجيء الموت واول

مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اولكل شيء وحاصل المعنى و
لقاؤكم ما اعلم ايتا يكون اقدم من الآخر في عدو الموت عليه واني لخائف مترقب قوله
دع المكارم الاجمع مكرمة بمعنى الكرامة والنعمة الحاجة قوله وقوفا بها صحبي الخ وقوف
جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا بمعنى الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في
البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبك اي قفا نبك في حال وقف
اصحابي مراكبهم على قائلين لا تهلك والاسى الحزن تقول اسيت على الشيء اسى اسا اذا حزنت
عليه قال الكوفيون نصب اسى على المصدر لان قوله لا تهلك اسى في معنى لا تاس اسى وقال
البصريون نصبه لانه مصدر في موضع الحال والتقدير لا تهلك آسيا اي حزينا قوله وتجمل اي
اصبر صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة وقوله وقوفا نخل متقدم لا ضمير فيه فكان الواجب
ان يقول واقفا بها صحبي كما يقول مررت بدارك قائما سكانها فالجواب ان الاختيار عند
سيبويه فيما كان جمعا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير يكون عليه
غذوة توجدته فعود الدنية بالصريم عواذله وان كان مما يجمع جمع سلامة كان الاختيار
ترك التثنية والجمع فيقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله وقوفا
منصوبا على المصدر من قفا والتقدير قفا وقوفا مثل وقوف صحبي قوله شم الانوف الجمع
الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة عند العرب
والطراز العلم والمراد ههنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله ويسمى
اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظ قوله بيض القنا
القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر قوله التي انا الا اضربها
احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري
وبنيل من الانالة وهي الاعطاء قوله قال الشيخ في المسائل المشكلة الا قد يجاب بان المراد
على الزمان بمثله عدم تجويزه وجود مثله فاذ لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثله فكيف

يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان
ياتي وانت خبير بانه يكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره وحمله على المجاز مع عدم ظهور
العلاقة والقرينة لا يدفعه قوله ما عدى الزمان تجاوز الاعداء ان يجاوز الشيء من صاحبه
الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا قوله لان المعنى على المضي
والمراد لعدكان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار
وحكاية الحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم
يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل قوله قال ابن جني اي تعلم الزمان لا
مالست على ماذكره ابن جني من الغلو كقول ولخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف
التي لم تخلق وقيل انها جمع لماة وهي اللثة المطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجمع على
لموات ولميات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في شعر على
صيغة المعلوم تودعي بكسر الدال لا غير فاعله وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى
الجار والمجرور تودعي بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اي وقت يودعني والمسمع
بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين قوله وقائله الا اي رب
جماعة قائلة وسمطين حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز
والا فهو سلك خشابها اي ملاءتها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة المراجعة
وهي السوال والجواب كقوله قال لي يوما سليمان وبعض القول اشنع قال صيف عندي
علينا اتقى واودع قلت اني انا اقل ما فيكما بالحق تجزع قال كلا قلت مهلا قال لي قلت
فاسمع قال صفه قلت يعطي قال صفني قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من المحسنات
البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما يعتبر في السوال المكرر والجواب
المعاد قوله مقيم الظن اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية
والعلق الاضطراب والجدوى العطاء قوله وقول ابي الطيب واني عنك الا الغاية لا تلح وفنه

الدار ما امتد من جوانبها محيك اى انا محبك اى انا محبك قوله فى المجلس القاضى اى الممتلى قوله رحب
الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله مد كجعفر اى الغاية التى بلغ اليها جعفر
قوله وقول ابى تمام بعده لا فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيا من لوازم المشبه
به اعنى الملبوسية وبين تسمية الجارح حازما وتلك تستلزم كون الجزع محمودا او الصبر
مذموما فذكر اللازم لينتقل الى الملزوم والبيت الاول يشتمل على هذه اللطائف
فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين نسيبا يقال
نسب الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسيبا اى تشبب بها الى المعنى المختلس يقال اختلست اختلسه
اى استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا بشملهم وغيرهم وقع بعده وفى بعض
النسخ روى انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه
غار عليه غيرة افضت الى التنكر والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قول
لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع
والحاشد الجامع قوله واذا جعلناها للعطف رجحت الحالية بما فى العطف من ايهام عدم محبته
مع محبة الملامة فيه قوله ونعمت معتنق الاخوة مبتدا الحلى فيه وجدواه اى عطاء معقول
معتنف لمعنى سائل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى لا العقبان جمع عقاب الراية وهو
العلم الضخم تشبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بعقاب الاعلام
هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على روس الاعلام والعقبان الثانى جمع عقاب الطير
وهو الطائر المعروف الذى يضرب الارنب قوله بوقع القرهبة الا القرهبة ما اختزت السباع
والمبرة العظام قوله فلم يلم شئ الممكن ان يقال ان محقق كانها من الجيش الا امام عمعنى قوله
راى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كما حكى عن ابن مياده

اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع عن حديد
الهند والحطيئة اسم شاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته قوله فاستعفى فاعفى يقال اعفنى
من الخروج معك اى دعنى منه واستعفاه من الخروج معه اى ساله الاعفاء قوله وكانه
قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى آخر القصة وذلك لان السيف لما يكن
حادا صالحا للضرب كان ضرب المعتور تعذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان الضرب بمثله ظلما
على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل فى الضريبة والرعب الخوف والدهش الحيرة والعمصا
والصمصامة السيف الصارم لا ينثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه واناف ماان
يعاب زائدة صبا اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى ذل ومراغة لم
جرير لقبها به الاخطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس
او جمع غرم على خلاف قياس كمحاسن جمع حسن وهو ما يلزم اداوه قوله كالدين مثلا وكذا الغرامة
وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج واذا كان حالهم وقت الاحتياج
هكذا فما ظنك بها فى غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجانا وطبنه السيف طرفه
ونياط التميمة وهى العوذة التى تعلق على عنق الانسان وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل
قوله واعراب اى فى شئ غريب بديع قوله ان كنت ارمعت الاقبل ارمعت يتعدى بنفسه يقال
ارمعت الامر ولا يقال ارمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى
بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما
فى من غير جرم زائدة قوله وهى الحائلة الخادعة قوله اذا ضاق صدرى الا المنية فى
البيت على كونه من شر العيش قوله غنك بيتا قوله كانت بلهنية سكون اللام فى الصحاح هو فى
بلهنية من العيش اى سعة وهو ملحق بالخماسى بالف فى آخره وصارت ياء لكسرة ما قبلها و
الشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمحل الآتى شئ جميل
قوله كانه كان مطويا الا الاحسن جمع احسنة وهى الحقد اذا ما اسهلوا اى صاروا الى السهل

وهو الارض اللينة والدخول بها كناية عن الوصول الى العيش الناعم وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر وبعده كانى لم اكن فيهم وسيطا ولم يك نسبتى فى آل عمرو قوله وقد قلت
عما طلعت الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض
بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضه اسى مفعول لطلعت والاسى ورد اخضر
كذا فى شرح الايضاح لجلال الشاشى والمراد هنا الشعر النابت على وجهه والهمزة فى
اعذاره حرف ينادى به القريب ونقل ابن الحاجب عن شيخه انه للمتوسط وان الذى
للقريب يا وهو حرف لاجماعهم وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار واراد
السارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وتوقفا امر من ترفق برفق
اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا قوله كنا معا امس فى بوس نكابده لا اراد بالامس
الزمان القريب لاحقيقته والبوس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الخبث الذى
يقع فيها حالة الوجع قوله مجرد دعوى اليا الا العوالى جمع عالية الرمح وهى ما دخل منه فى
السنان الى ثلثه والسوابق الخيل قوله اقول المعتذر الا هو ابن جلا اى ابن رجل وضع امره و
اشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله توكيد والثنايا جمع ثنية
وهى طريق بالعقبة قوله انلنى بالذى استقرضت الا انلنى اى اعطنى والباء فى بالذى
للبدل اى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستقراض الدال
عليه باستقرضت او الى الذى فى بالذى وقوله اى عنت اى خضعت وزلت جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها قوله واتق المشبهات اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء
الاشياء التى تشبه الحلال ولا يقطع بحلها من اشتبهت مثلا قوله كقول بعض المغاربة المغاربة
جمع مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغرة متعلق بالتوهم والضمير
المجرور عائد الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد بالاصاغرة هم الذين يكونون
تحت يده متحاجين ومن زعمان قوله على اصاغرة حال مما خطر على معنى صدق ما خطر

بقليه

بقلبه من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله تحقا باخرامهم و
قد حرموا الهوى الحرم الهوى قلوبا اى جعلتها دائرة حول الحبيب وطير القلوب ما يختلج
فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور
ساكنة والمراد بالشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب
وذل الليل بمجى الشمس والخدر الهودج نضا بمعنى خلع والصبغ اللون والمراد بالظواء النوع
المجزع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى نومه والنار عطف على
الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكره فى المختصر فيكون ارقاجبرا معا قوله وعمرو هو جساس
بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما
الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واتبعه عمرو بن
الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو واغثنى بشربة
ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهى ان البسوس الا البسوس اسم امراة
وهى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة
والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهرة
الى قوم التزويج فيهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اى لم يعرفها فتحنب او سيل قوله
فصاحب البسوس واذلاه واغربتاه وانشات تقول لعمرك لو اصبحت فى دار غربة منقذ
لما ضيم لعد وهو جار لابياتى ولكننى اصبحت فى دار غربة قوله متى يعد فيها الذئب على الشاء قوله
والعقر وقتل الابل والفحل ذكر الابل اهدا اى اسكتى من هدى يهدى والغرة الغفلة
فاجهزت عليه بمعنى على القتيل اى اسرعت قتله ونشب الشر اى علق وتغلب وبكر
قبيلتان قوله كانى ساورتنى الا المساورة المواثبة والصيلة الحية الدقيقة والرقش جمع
رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض ناقع اى بالغ قوله انا اليا المطل الا المطل
المشرف من اطل عليه اى اشرف وتمر قبيلة ولهذا انث الضمير العائد اليها وايح له الشئ اى

قدروا صبابا نصب على التمييز قوله غيم لطرف اللوم البيت وبعده ارى الليل يجلو النهار ولا
ارى خلال المخازى عن تميم تجلت ولولا برغوث على ظهر نملة يكبر على صفى تميم لولت ولو
جمعت علينا تميم جموعها على ذرة معقوله استقلت ولو ان ام العنكبوت بنت لهم مظلتها
يوم الندى لا يستظلت ذبحنا فتيمنا لمحل ذبحها وما ذبحت يوما تميم فتمت قوله نكش
المتكش اى نضوب من الكش وهو صوت الافعى من جلده لا من فيه تريش تصلح وتبرى
من برى العلم نحته قوله برقع وجلال البرقع للدواب ونساء الاعراب وكذلك البرقوع
وجلال الجمع جل قوله فقابنك اى قفا ثلثة اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقين له و
الثانى ان يكون خاطب رفيقا واحدا وثنى لان العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين
قال الله تعالى مخاطبا المالك القيا فى جهنم والعلة فى هذا ان اقل اعوان الرجل فى ماله و
ابله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على ما قد الف من خطابه لصاحبيه والنحويون
منكرون هذا لانه اذا خوطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد فى
قوله تعالى القيا فى جهنم الى انه ثناه للتوكيد اى الق الق وخالفه الزجاج وقال انه مخاطبة
الملكين وكذلك قفا انما هو مخاطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن بالنون فابدل
الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا فى الوقف والسقط
ما تساقط من الرمل وفيه ثلث لغات سقط وسقط وسقط قوله كليني لهم اى دعنى و
اتركينى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ووصف الهم بالنصب مجازا اذا
التعب لصاحب الهم دليل اقاسيه اى كابده اهواله وبطوء الكواكب فى السير كناية عن طول
الليل قوله فراق ومن فارقت عنه منه مصراع مطلع قصيدة مدح بها كافورا الاخشيدى اوله
عصر بحين فارقا سيف الدولة وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن اليمتر اى
المقصود كافور قوله فوادما تسليه المدام لا النافواد وما نافية والمدام الخمر وقوله العرش
استوى فيه بحث لان العرش يلايم الاستقرار والجلوس بلا شبهة او الغزالة من طول المدى

حرفت الغزالة منصوب معطوف على اسم كان فى البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من
من ملكه لشهر آذارا انواعا من الحلل ومرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل
الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهو الاب والمدى الزمان قوله اعنى الرشاء
على فعل بالتحريك ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى وفى كونه معنى قريبا للغزالة بحث
لانهم غلطوا الحريرى فى قوله فلماذ رقرت الغزالة طمر طمورا لغزالة وقالوا لم يقل
العرب الغزالة الا الشمس واذا ارادوا انثى الغزال قالوا ظبية ذكر الصفدى فى شرح
اللامية اورده فى سياق شرح قوله وان علاه من دونى فلا عجب لنا اسوة بانحطاط الشمس
عن زحل كبيت السقط اذ اصدق الحداء البيت من قصيدة مغانى اللوى من شخصك اليوم
اطلال وفى النوم مغنى من خيالك محلال وقبل هذا البيت ستطلبنى رزقى لو طلبته
لما زادوا الدنيا حظوظ واقبال وبالحال المحيلة المحيلة الكبرى انه تمثيل لانه لما قوله كان الحياء فى
كلامه يشير الى ان المراد الاستعارة التمثيلية لكن قوله جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع
الى يابى ذلك بل هو كالصريح فى انه استعارة فى المفرد تبعية حيث اريد بالاستواء الملك و
يمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعين هنا المجاز سواء حمل على الافراد او التركيب لان
امكان المعنى الحقيقى شرط فى الكناية عنده كما اشار اليه فى تفسير قوله تعو ولا ينظر اليهم
يوم القيمة لكن الابلغ الحمل على التركيب فكن اعتبه اولا قوله والتحيل للتنبيه من ضيق
العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التحيل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية
قوله وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقى والمجازى قوله فى
شوة النار وقال فى الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الايقاد للنار لا
للشجر قوله نار الغضا قيل هى اشد النيران قوله وهو ذكر متعدد لا الضمير راجع الى اللف
والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
الى فان قيل تعين الضمير المجرور فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل

اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفى فيما سبق هو التعيين
بحسب اللفظ والتعيين فى الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير
صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا نوع آخر من اللف
لطيف المسلك لم يرد ان مجرد المعنى الذى ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدى
اليه النعاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل
الاية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الى
هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقامات واندفع هذا التوجيه اعتراض الفاضل
المحشى قوله وعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع آخر لانه للنوم افعل لا يجمع على فعل وانما
يجمع عليه فعلى فما وجهه لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى المونث مكان التناسب
بين ما لا يعقل وبين الاناث مما لا يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر اخرى فجمع على
اخر كذا فى الاقليد قوله الا ستعقاب المحدث النقاب على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب
الامور فيصل الى حقائقها والمحدث الصادق الظن كانه حدث بها قوله على ما علم اى يعلم
ما على حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان البيان يقوله من كيفية عيها ثم
لا يخفى ان هذا التعليم لا يدخل فى متعلق الشرع وباعتباره من المعللات لا يلايم ضبطها
فى لجماله قوله شرع ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير التعليم وشرع ما عداه لتضمن
التعليم قوله ويمكن النقضى الحاكان حاصل الاشكال السابق هو انه ذكر معللا لا علة له
وعله لا معلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيدى ليس بمقصود بالتعليل
وان عدم معلل ذكر علته مع غايته انه اكتفى فى المعلل بالذكر الضمنى قوله وقد يقال التكملوا
العدة الى الجواب لصاحب الكشف حيث قال فى قوله علة الامر بمراعاة العدة يعنى
فى الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان ان لا معلل بدون علة له واما عدم المعلل
الآخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا القائل يتشبث فى دفعه لما ذكره الشارح من

ذكر الضمنى قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد الى فان قلت قد عد
صاحب المفتاح قوله اذ بيان فى بلخ لا باكلان اذا اصبحا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة
وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه فمن اين التعيين
فيه مع ان اذ بيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم
الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يصد
فى قصد التعيين كذا ذكره فى شرح الشريف للمفتاح قوله فلو سلم فسوا جعلت هذا اشارة
الى فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان يضاف الى كل منهما
ما يرجع اليه ويكون من خواصه فى نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على
احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاى فرق
فى احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التى جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر
المشتمل على عدم التعيين اعنى قوله تع ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه و
لتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين فى الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من
فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل ان
كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوى فى الاشارتين ان يصار الى ما نقله
من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين
واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر وان سلم تساوى الاشارتين
فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى
قد يوجد فى اللف والنشر ايضا كما حققته تامل قوله الدهر معتذر الى كان سيف الدولة
الحمدانى قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اجد
الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبى القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك
حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فتشفيك منهم و

ارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع قوله اى هوله اشارة الى تقدير المضاف او الى تقدير المضاف اولى ان الاسناد مجازى لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو ابقى على ظاهره لزم ذلك لان معنى اتيان القوم وجوده فمعنى يوم اتيان اليوم وجوده فيلزم ذلك
قوله والظرف منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتبار اذ من البين ان المامور به ليس الذكر فى ذلك اليوم بل فى الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير قوله وهذا فى موقف الخ ويمكن ان يقال فى التلفيق النفس لعام لكونها نكرة فى سياق النفى فالاستثناء فى شان المومن وقوله لا ينطقون فى شان الكافر قوله اى السموات الاخر وارضها او بدل عليه قوله نعم يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لابد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما لا يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى التشبيه قوله ما اقام ثبير الثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء الثانى معناه الا من ان جعل الفاء داخلين فى الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظ من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة واما اعتراض الفاضل المحشى بقوله ويرد عليه الخ فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون فى الجنة من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم فى الجنة خالدا وهذا لا ينافى كون اعتبار الخلو بعد دخول الجنة الا ان الكلام فى تعيين مبدا من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبدا اول اليوم والا لم يكن التخصيص استثناء الفاسقين وجه اكثر فضلاء المومنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم بل بعد الحساب نتامل قوله ساطلب حقى بالقنا ومشايخ الفناجع قناه وهى الرمح وفى بعض النسخ بالعين و هو المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالعين نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يعرفهم العدو وعلى انه منزشابت قوله

كقوله تعالى يهب لمن يشاء الآية الظ ان مفعول يشاء هو ان يهب اناثا فقط فى الاول وان يهب ذكورا فقط فى الثانى فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشى فى العطف باو اللهم الا ان يقال مفعوله بقرينة العطف باو ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فكانه قيل يهب و قوله مثل ما يهب الالهام وفى الغزل ما معازله
اعزل من امرء القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمدح مدح قوله ويجب ان يجتنب فى المديح ما يتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحاق الموصلى يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذى ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله ودخل ابو نواس على الفضل بن يحيى البرمكى وانشده اربع البلى ان الخشوع البادى عليك وانى لم اخنك ودادى ما تربع الفضل متطيرا بذلك وعاد بكره بحواهه ما يشاء فلما انتهى الى قوله سلام اذ ما فقدتم بنى برمك من حاضرين وباد استحكم تطيره ونهض من خلده الى الجرم ولم يبق احد فى المجلس الا واستقبح ذلك من اختيار ابى نواس ودخل البحترى على ابى سعيد الثغرى فانشده لك الويل من ليل تطاول آخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك لا ام لك ومما ينبغى ان يجتنبه الشاعر فى المديح اساءات الادب فانه اذا احسن فى نظمه واساء فى ادبه غطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا النجم العجلى دخل على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشد ارجوزته التى يقول فيها الحمد لله الوهوب المجزلة حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحوال فغضب هشام وامر به فضرب وسجن ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة وهى تسمع ازبيدة ابنة جعفر طوبى لزائرك المثاب يعطين من رجليك ما يعطى الاكف من الرغاب فهم الخدم والحشم بضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الا خيرا ولكنه اخطأ الصواب لانه سمع قولهم شمالك اندى من يمين غيرك فظن انه احسن من وجه سواك فظن اى الذى ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل و نبهوه على ما اهمل فخجب

الناس من محلها وضيا احسنها وفهمها قوله وكقول ابى الفرج الساوى الا وما بعده البيت المذكور ولا يغرركم حسن ابتسامى فقولى مضحك والفعل مبك بفخر الدولة اعتبروا فانى اخذت الملك منه بسيف هلك وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم فى سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما لقال لها عتوا اف منك قوله ولو زهر النجوم اتت رضاه تابى ان يقول رضيت عنك فامسى بعد ما فرع البرايا يسير القبر فى ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما الى الدنيا تسربل بسك يقال فرعت قومى اى علوتهم بالشرف او فى الجمال والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب الا المراد بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذى يباشر الضريبة والحد الثانى يعنى الحاجز وقوله بيض الصفائح مبتدا خبره جملة من متونهن جلاء الا والصفائح جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب التنجيم وبا للعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا يفتح فيمن عرض له شكاة عظيم لعمرى الشكاة امر شكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفائظ والندى فهم لسلمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم وعل علة ففيها جراح منهم وكلوم الحفائظ جمع الحفيظة وهى الغضب والحمية وملمات الزمان مصابة النازلة والوهل مغث الحمى قوله تودعهم والبين الفراق والفليق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربعة طبقات الجاهليين كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة وهولاء كلهم يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذى نشا وا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وابى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر من صاحب الكشاف فى اثناء تفسير قوله نعم كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية

والقول بان يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى اشدو
هو لا يوجب السماع قوله كقوله لو راى الله ان فى الشيب خيرا الخ قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا الاول واعترض على المص بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان سلكه الاسلاميون ويتبعونهم فى ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام كقوله بقيت بقاء الدهر الخ ومثله فى الفارسى طول وعرض حوا ستم اين نامه را مصلحت نامد شكستم خامه را واعلم ان المص لم يتعرض لذكر حسن الطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وضربه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة وهى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر به كما يفعل به عند الحضور الى الملوك والكبير قوله لانك اذا نظرت فواتح السور لا يبانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفردها رايت من البلاغة وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة التحميدات المفتتح بها اوائل السور وما الابتداء بالنداء فى مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجى نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرص على الاستماع اليه لانه يقرع السمع شئ غريب واما خواتم السور فهى غاية الحسن الا يرى الى الدعاء الذى ختم به سورة البقرة والوصايا التى اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض فى خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذى فى خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذى فى خاتمة الانعام وغير ذلك قوله وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرك شقاشق الفصحاء يقال خطيب مصقع اى بليغ مجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب لانه يأخذ فى كل جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صومعته او وسط راسه والشقاشق شقشقة وهى شبه رئة يخرجها الجمل عند سكره ويشبه

تكلم الفصيح بصوت الجمل في تلك الحالة فيقال هدر بشقشقة وخطيب ذو شقشقة

قوله والتذكير للاحكام المذكورة في علم المعاني

والبيان انما لم يتعرض للبديع

لكونه خارجا عن البلاغة

وقع الفراغ من تحرير

هذا الكتاب

بعون الملك

الوهاب

شناسنامه مرمتی نسخه خطی

عنوان نسخه: حاشیه مطول	شماره نسخه: [illegible]

نوع تخریب: آسیب‌دیدگی عطف و حاشیه اوراق - جداشدگی عطف - سوراخ شدگی‌های از تخریب موریانه - آلودگی - تخریب کامل جلد

شرح مراحل مرمتی انجام شده: ترمیم عطف اوراق و استحکام بخشی آن‌ها - استحکام بخشی حاشیه - اضافه کردن کمبودهای حاشیه‌ها - ساخت جلد جدید - پاکسازی اوراق

محل مرمت: کتابخانه مجلس شورای اسلامی	تاریخ: ۸۹/۶/۱۵

توضیحات: استفاده از محلول متیل سلولز جهت جوهر - سرامیس در بخش‌هایی که آسیب در محل نوشته‌ها بود و برای حاشیه‌ها و عطف از سرامیس استفاده شد. کاغذهای تیشو استفاده شده در این کار شامل کاغذهای ۶، ۹، ۱۲ گرمی و کاغذهای ۳۰ گرمی برای پر کردن کمبودها و در ساخت جلد جدید از چرم بز و چسب چسباندن از چسب لاسکو (498HV) استفاده شده است

مرمتگر: هدا رحیمی